

ميسر حيانم
اعضاء القانون الجنائي
كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

محاضرات
في

علم الاجرام

علم طبائع المجرم - علم الاجتماع الجنائي

الجزء الثاني

مسند / الشريف

١٩٦٠ - ١٩٦١

الباب الأول

في علم الاجتماع الجنائي

مقدمة

عالجنا في الجزء الأول من هذا المؤلف ، العوامل السببية للجريمة وعواملها المهيئة .

أما العوامل السببية فقد تناولناها سواء في جريمة المجرم بالصدقة أو في جريمة المجرم بالتكوين .

وقلنا إن العامل السببي في جريمة الصدقة خارجي أكثر منه داخلي ، وإن كان يدخل في إنتاج هذه الجريمة عامل داخلي كذلك هو الاستعداد لإجرام الصدقة ، وإن المجرم بالصدقة وإن كان أقرب الناس إلى الرجل العادي لا يعتبر عاديا من جميع الوجوه بسبب وجود ذلك الاستعداد فيه .

وأما العامل السببي في جريمة المجرم بالطبع والتكوين ، فقد قلنا إنه داخلي أكثر منه خارجي ، وإنه يمثل في التكوين الإجرامي .

وتحدثنا عن أنواع المجرم بالصدقة كما تحدثنا عن أنواع المجرم بالتكوين ، كما بسطنا العوامل المهيئة كذلك ، أي العوامل التي لا تفضي بمفردها إلى الجريمة ، ولا بد في سبيل نشوء جريمة منها أن تضاف

إلى عامل سبى هو إما الاستعداد الداخلى لإجرام الصدفة ، وإما التكوين الإجرامى .

هذه العوامل المهيئة أو المساعدة قسمناها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية .

ولا شك فى أن الاستعداد لإجرام الصدفة والتكوين الإجرامى بوصفهما عاملين داخليين ، تدخل دراستهما فى علم طبائع المجرم بوصفه فرعاً من علم الإجرام ينقطع للدراسة ما هو من عوامل الجريمة الداخلى . ينبعث من شخص المجرم .

ويدخل فى علم طبائع المجرم كذلك ، جانب من العوامل المهيئة للإجرام أو المساعدة عليه ، وهو بالذات ما يسكون من هذه العوامل داخليا لا خارجيا .

أما العوامل المهيئة الخارجية ، فهى التى ينقطع لدراستها علم الاجتماع الجنائى ، بوصفه فرعاً من علم الإجرام مرصودا لبحث ما يكون من عوامل الإجرام خارجيا صادرا من البيئة الاجتماعية ، لا داخليا . ينبعث من تكوين المجرم .

وإن كان الجزء الأول من المؤلف قد عالج عوامل خارجية مهيئة للإجرام وتعرض بالتالى لـ علم الاجتماع الجنائى ، إلا أنه لم يستوعب كافة هذه العوامل ، الأمر الذى دعانا إلى إفراد هذا الباب الأول من الجزء الثانى ، لبحث تلك العوامل الخارجية التى لم يتعرض لها الجزء الأول بالتفصيل الواجب .

فالجزم الأول تناول بالتفصيل من العوامل الخارجية المهيئة ، وعلى منها العوامل الاجتماعية ، عامل المعتقدات السائدة ، وعامل النصح والسياسة والمسرح ، وعامل الأمية أو التعليم ، كما تعرض تفصيلا لعاملين منهما. لهما في إجرام الأحداث أهمية خاصة وهما حالة الأمرة وسير الدراسة .

ولذلك سنخصص الباب الأول من هذا الجزء الثاني لعوامل لم نبشها تفصيلا في الجزء الأول وإن كان لم يخل من إشارة إليها ، وهي الحالة الاقتصادية ، والطبقة الاجتماعية ، ونوع المهنة ، ودرجة الحضارة ، ونوع المعيشة ، والحالة المدنية ، وظروف ما بعد الحرب والتصنيع .

وهنا نكرر ما سبق لنا قوله من أن العامل المهيء للإجرام لا ينفى إلى الجريمة إلا بانضمامه إلى عامل سببي هو إما الاستعداد الداخلي لجريمة الصدفة وإما التكوين الإجرامى .

ولا مانع من إجمال ما سبق لنا ذكره في التعريف بالاستعداد للإجرام الصدفة وبالتكوين الإجرامى .

فخلاصة ما بسطنا في شأنهما يمكن تضمينها الصياغة الآتية التي نعرف بها كلا منهما .

فقول إن التكوين الإجرامى خلل كى أو شذوذ كفى في غريزة من الفرائض الأساسية للإنسان ، مصحوب بقصان أو انعدام في الفرائض الثانوية السامية ، وتفتقر به تقيصة أو أكثر في صحة الجسم أو صحة النفس .

وبينا التكوين الإجرامى - على ما هو ظاهر - يتمثل في أن تغلب

على الانسان غرائزه الأساسية تبعاً لافتقاره إلى الغرائز الثانوية السامية ، يتميز الاستعداد الداخلى لاجرام الصدفة فى أن تكون غرائز الانسان الأساسية فى حالة توازن مع الغرائز الثانوية ، وإنما أن توجد فى الانسان قيصرة فى الصحة النفسية من شأنها أن ينقطع هذا التوازن بين النوعين من الغرائز إذا ما طرأ عامل استثنائى فى قوة مفعوله أتاحه البيئة المحيطة .

أما الرجل العاقد المصوم من الإجرام ، فإما أن يكون من الصفوة النادرة التى تطنى لديها الغرائز الثانوية النبيلة على الغرائز الأساسية ، وإما أن يكون من الكتلة الغالبة بأن يوجد لديه النوعان من الغرائز فى توازن لا تسمح له نفسه بالانقطاع مهما كانت الظروف ، وإن كان يساورها اجرام تصورى لا يتعدى الخيلة ولا يخرج الى حيز التنفيذ .

ولقد آن بعد هذه المقدمة ، البدء فى الكلام عن تلك العوامل الاجتماعية المهيئة التى خصصنا لها هذا الباب ، والتى يصدق عليها أنها تساعد على الإجرام مجرد مساعدة حين تنضاف الى استعداد لاجرام الصدفة أو الى تكوين اجرامى .

الفصل الأول

الحالة الاقتصادية

قبل أن البؤس هو مصدر الجريمة ، وصار الاعتقاد بذلك أمراً شائناً منذ القدم . ولما نادى الكثيرون بالقضاء على الفقر في المجتمع لكي تزول الجريمة بزواله . غير أن نسبة الإجرام إلى الفقراء ونفيه كلية عن الأغنياء ، أمر تعجيبه حقائق المجتمع . فقد أنكر العالم الإيطالي Garofalo أن يكون البؤس سبب الجريمة ، وقرر أن الإجرام - حق في أشد صورته جسامه - يتحقق في كل طبقة من طبقات المجتمع ثرية كانت أم معدمة .

ونشأت منذ عهد بعيد تيارات فكرية تدفع عن الفقراء شبهة الإجرام وتشكك على العكس في نزاهة الأغنياء . بل هناك من الشعراء من تناول المال باللعنات مثل شاعر الفراميت Anacreonte الذي لم يقف به الأمر عند اتهام المال بأنه سبب أبدي للعداوة وبأنه يحملنا على الإثم وبأنه مثار حروب وجرائم ، بل لمن المال كذلك لأنه عن طريقه يمكن الفاجر بالحلب من امرأة .

وقد بدأ الحملة على الثراء والفني الفيلسوف الأغريق زينون ، واستمر فيها بعده تلاميذه من الاغريق والرومان . فيقول Epitteto وهو أحد هؤلاء إن الثراء يولد الشر ، وإنه من الصعب على الأثرياء أن يكونوا فاضلين حكماء ، بذات القدر الذي يصعب به على الحكماء أن يكونوا

أثرياء ، وإن الخير لا ينبثق من الثراء بل من الفضيلة . وإن الاستحواز على كل ذهب الدنيا إن لم يكن في ذاته شرّاً لا يوصل على أية حال إلى الهناء ، لأنه من الممكن فرار الذهب بينما تظل باقية السعادة المنبعثة من الفضيلة . ثم إن الذهب لا يجدى في خلاص النفس من بلاياها المصادرة من الداخل أو من الخارج ، لأن العقل وحده هو الذى يهب السبيل لهذا الخلاص . وإنه ما دام الأمر كذلك ، فليس الثرى بحق من يزود منازله بالتماثيل والصور ، وإنما هو من يجعل نفسه مسكناً لطيبة والانصاف ، ومن الميسور لكل إنسان أن يكون كذلك .

وحرص الكاتب الاغريقى Luciano في مؤلفاته ورواياته على أن يمدح الفقر ويذم الغنى . فهو يبصر الفقراء بأنهم على حال يحسدون عليها ، إذ ليس لديهم من الأموال ما تدمره الحروب ولا يدفعون ضريبة ما ، وحين يجتمعون بالمجالس العامة يكون في أيديهم مصير الأغنياء ، بل يمكنهم من حين إلى آخر - كما حدث في بعض أزمنة التاريخ - أن يرجعوا الأثرياء ويصادروا أموالهم ، وهم على قناعة نجلهم يكتفون بطق فيه قليل من الخضروات ، متغادين بذلك ما تجره شراة الأغنياء من أمراض جنائية ، وأنهم بالعمل اليوى الذى يجدون أنفسهم مضطرين إلى أدائه ، يحفظون قوام حادة حيوية بحيث يصبح الكادح منهم كما لو كان من أبطال الرياضة ، ومن جهة أخرى حمل هذا الكاتب على الغنى إذ شكل بخيله قوة مسلحة تسير في موكب استعراضى ، على رأسها القتر تحملوه الحكمة والشجاعة وعن بعدهما العمل واليقظة الساهرة

ثم الفضيلة ، ونصور Pluto إله الغنى يقبل نفوها ثم يرتد محسباً بالعجز عن مجابهتها ومدركاً كيف أن الفقر الذى أوسمه الناس فى كل زمن لنا وتشهيراً ، يعرف أن يكون على مقتضى الفضيلة رجالاً ، بينما هو على العكس قد جعل الناس أمرى للكبرياء والتبجح والحسة والتفكير النزق . ويستطرد الكاتب فى وصف الأغنياء فيقول إن ظاهرهم كله ذهب أما باطنهم فكله فساد ، وإنهم فى ذلك يشبهون ممثلين على المسرح يرتدون ثياب الملوك وليس فيهم من هو فى الحقيقة ملك ، وإنك إذا جردت الغنى من ذهبه وفضته ، بدالك أنه ليس مصنوعاً إلا من كبرياء وشهوة وفساد فضلاً عن جهل عميق .

ولم يرد الازدراء بالغنى فى كتابات الفلاسفة والروائيين فحسب ، بل جاء فى الإنجيل « ما أصغر دخول المتكلمين على الأموال ملكوت الله ، مرور رجل من ثقب إبره أيسر من أن يدخل غنى إلى ملكوت الله » كما وردت قصة فقير اسمه لمازر كان مضروباً بالقروح مطروحاً أمام باب أحد الأغنياء ويشتهى الفئات الساقط من مائدة هذا الغنى ، وإذا مات حمله الملائكة إلى حضن إبراهيم ، وأما الغنى فأحدر بعد موته إلى الهاوية . وبينما كان الغنى يشكو احتراق لسانه من لهب الهاوية ، طلب إلى إبراهيم أن يرسل إليه لمازر لى يبل هذا الماء طرف إصبه ويررد به لسان الغنى ، غير أن إبراهيم أجاب على الغنى بقوله « يا ابنى أذكر أنك استوفيت خيراتك فى حياتك . وكذلك لمازر البلايا . والآن هو يتزى وأنت تتمذب » .

هذا الذى جاء بالإنجيل كان موضوع تعليقات وشروح ومواعظ

منذ القرن الرابع الميلادي لاسيما من جانب يوحنا فم الذهب ، وأخذ
أساساً لتغيير العقيدة السائدة على أذهان الناس حول محاسن النقي ومساوىء
الفقر . ولعل السر في هذه الحلة على الثراء هو - كما يستفاد من
أقوال الانجيل وشروح فم الذهب - أن المال يسمى النقي غن الوفاء
بواجباته فهو الآخريين إذ يشحن نفسه بالكبرياء والفرور ، وأن الإنسان
في العادة لا يتقى الله إلا إذا أحس بحاجة ماسة إلى عون السماء ، فإذا
ما تخلف لديه هذا الاحساس - ولو إلى حين - بسبب ما أحاط به من
أسباب اليسر والرخاء ، أصاب الوهن صلاته بالله وضعف لديه الحرص
على مقتضيات التقوى ، وتضاعف لديه النهم في السعى وراء المادة ،
فكلما أصاب منها قدراً طلب بمسده مزيداً ، وكثيراً ما يستحل في
سبيل اكتساب هذا المزيد كل شر وجور وعدم أكثرات بمقوق الناس .

يؤيد ذلك أن النفس الإنسانية مجبولة على العطش الدائم وأنها
غير قابلة للارتواء والشبع ، ودلت التجارب على أنها كلما أصابت خيراً
أحست على الفور بالحاجة إلى غيره ، وأن شعورها بالحرمان مستمر
لا ينقطع ، بل يزداد حدة وشدة كلما أفلحت في الظفر بما كانت منه
محرومة . ويطلق العلماء الإيطاليون على هذه الظاهرة كلمة *incontentabilità*
ومعناها عدم القابلية للشبع . وهذا بالذات ما عناه فم الذهب حين قال
« ليس النقي من تحيط به أشياء كثيرة ، بل النقي من لا يحتاج إلى
أشياء كثيرة ، وليس الفقير من لا يملك شيئاً ، بل الفقير هو من
يطلب كثيراً . فليل الرغبة من بين الفقراء هو في الحقيقة غنى ، أما

كثير الرغبات من بين الأغنياء فهو في الحقيقة فقير . فلنعود أنفسنا على أن نميز بين الفقر والفق لا على أساس ما تنطوى عليه يد الإنسان وإنما على أساس ما تنطوى عليه نفسه .

وتوجد الفكرة نفسها في حوار وضعه أحد فلاسفة القرن الخامس مجرياً إياه على لسان كوكب المريخ من جهة والثروة من جهة أخرى . فقد تصور أن كوكب المريخ أحدث تغييراً في طاقم النجوم التي كانت تحف به ، فأفقد الثروة عن مكانها ، وقدم عليها الحق والبصيرة . والقانون والمعادلة . فاحتجت الثروة على ذلك قائلة له « كيف تقدم هؤلاء على ولا يستمدون قوتهم إلا مني ولا وجود لهم بغيري ؟ » فأجاب بقوله إنه بسبب الثروة على العكس تعير المعادلة عرجاء ويحمل القانون على السكوت وتصبح البصيرة سبينة ويموت الحق خفقاً وأجرى الكتاب نفسه على لسان أحد المخاطبين للمريخ هذا القول « أريد أن تحكم بالعملة لذلك الذي وهو في الفقر غنى لكونه قائماً ، وأن تحكم بالوضاعة والمذلة على ذلك الذي وهو في الغنى فقير لكونه لا يشبع » .

وجاء في إحياء علوم الدين للزمكلى قسلاً عن نبي الإسلام عليه السلام أنه قال « يدخل فقراء أمي الجنة قبل أغنيائها بخمسمائة عام » كما قال « دخلت الجنة فسمعت حركة أمانى فنظرت فإذا بلال ونظرت في أعلاها فإذا فقراء أمي وأولادهم ونظرت في أسفلها فإذا فيه من الأغنياء والنساء قليل ، فقلت يا رب ما شأنهم قال أما النساء فأضر بهن الأحزان الذهب والحزير وأما الأغنياء فاشتغلوا بطول الحساب » . ويقول

الإمام الغزالي تعليقا على ذلك « الدنيا ليست محدودة لعينها ولكن
لكونها عاتقة عن الوصول إلى الله تعالى ولا الفقر مطلوباً لعينه لكن
لأن فيه فقد العائق عن الله تعالى وعدم الشاغل عنه . وكَم من غنى
لم يشغله الغنى عن الله عز وجل مثل سليمان عليه السلام . . . وكَم من
فقير شغله الفقر وصرفه عن المقصد وغاية المقصد في الدنيا هو حب الله
تعالى والأُنس به ، ولا يكون ذلك إلا بعد معرفته ، وسلوك سبيل
المعرفة مع الشواغل غير ممكن ، والفقر قد يكون من الشواغل كما أن
الغنى قد يكون من الشواغل ، وإنما الشاغل على التحقيق حب الدنيا
إذ لا يجتمع معه حب الله في القلب » . ثم قال « وإن أخذت الأمر
باعتبار الأكبر ، فالفقير عن الخطر أبعد ، إذ فتنة السراء أشد من
فتنة الضراء » .

وبالرغم من ذلك التصوير الأدبي والديني والفلسفي لفقره
وإسائها ، لم يفل ميدان الفكر من اتجاهات في المعنى العكسي أى في
تصوير مساوى الفقر فقد قال على « لو كان الفقر رجلاً لقتلته » .
ولعل من أقوى الأمثلة على الازدراء بالفقر ، لوحة زيتية في متحف
بروكسل يستفاد من العنوان الذي اختاره لها راسمها Antonio Wirtz
أن الجوع أخ شقيق للجريمة والجنون . فقد صور هذا الرسام في تلك
اللوحة امرأة شرسة شعناء غبراء أصابها بسبب الجوع لوثة جنون فقتلت
طفلها وأتت بجثته في وعاء للطهى كي تطبخها .

على أن إلفظاء الفقر إلى الجنون على ذلك النمط الذى صور

الرسام أمر شديد الندرة . وحتى إذا حدث هذا الأمر فإن الجريمة تقع عندئذ - كما يعلم بذلك الرسام نفسه - بسبب الجنون المترتب على الفقر لا نتيجة لهذا الفقر مباشرة . والذي يميننا إظهاره هو الأثر المباشر للفقر في توليد الجريمة من جانب أصحاب العقول ؛ وفي أحواله الغالبة حسب المجرى الطبيعى للأمر لا في حالة نادرة من حالاته . وكما أنه من النادر أن يؤدي الفقر إلى جنون ، فإنه من النادر كذلك أن يؤدي الفقر إلى جوع لا سبيل إلى دفعه غير الجريمة . وحتى إذا أفضى الفقر إلى جوع من هذا القبيل ولم يكن أمام الجائع ليدفع عن نفسه غائلة الجوع سوى أن يسرق رغيف خبز أو قطعة لحم ، وكان هذا بحق الطريق الوحيد لإقاذ نفسه من خطر الموت جوعاً بأن لم يكن في وسعه درء هذا الخطر بوسيلة أخرى ، يرتفع عن الفعل وصفه بأنه شاذ ، إذ لا يتوانى الرجل العادى عن إثباته لو وجد في مكان الجائع ، ويؤول عن الفعل بالتبعية وصف الجريمة ، وهذه هي حالة الضرورة التي نص القانون عليها كأنع من موانع المسئولية .

يعنينا إذن أن نعالج الفقر على صـورته الغالبة المألوفة لا النادرة الشاذة لنبين الصلة بينه وبين الإجرام .

وإن كل ما يستفاد من الحكم الدينية والفلسفية السابق ذكرها ، أن الفضيلة ليست بالضرورة من خصال الأغنياء ، وأن الفنى هو الآخر مصدر شر وليس الفقر وحده كذلك . وأريد بذلك التصوير الكاشف عن وجوه الشر في الفنى ، أن يكون بمثابة قيد يحد من عسف الفنى

ويمالّج في الوقت ذاته انكسار الفقير . فهو يستوقف الفنى المتطرف ويستحث كذلك التقير المتخلف ، ويمنّب كلا منهما الوقوع في هوة الفساد ، فلا يجرّم الفنى فجوراً ولا يجرّم الفقير اغتباراً . ويكون على كليهما العلم بأن القناعة لا الجشع هي السبيل إلى الحياة المثلى فقيراً كان الفرد أو غنياً ، وأن الثراء المادى مباح إن يصل إليه بطريق مشروع لا بطريق ملتو أو جائز ، وأن طريقه - مقيداً على هذا النحو - مفتوح لسكل من يريد أن يطرقه ، وأن معيار قيمة الإنسان هو مقدار نفعه ، وأن الفنى الذى لا ينفع غيره ، لا جدوى فيه عند الله والناس .

ولقد آن لنا بعد الوقوف على ذلك الإنذار الموجه إلى الفنى وذات الغزاء الموجه إلى التقير ، أن نبين الدور العلى لسكل من الفقر والفنى فيما يقع فعلاً من أحداث إجرامية .

وهنا أيضاً لاحظ العالم الإيطالى Lombroso أن الثروة المكتسبة على عجل وبغير أن تكون مدعومة بخلاق سام ومثل عالياً دينية وسياسية ، مصدر للسوء لا للخير ، إذ ينشأ منها تبجح وإفراط فى التمتع الجنسية وغير ذلك من متع مثل تعاطى المسكرات ، كما يهون معها بالتبعية طرق سبيل الجريمة . ويرى كثيرون من علماء الإجرام فى إيطاليا أنه ليس طريق الجريمة على الثروة غريباً ، بسبب ما تجرّه الثروة معها فى الحياة اليومية لثرى من فراغ وقلة عمل وعدم اعتبار وتزايد دائم فى الحاجات المختلفة ، تبعاً للفرور وآفة الميل إلى الظهور والتفوق ، وتبعاً لسكون الثروة نفسها تجعل الرجال أسرى للطلل يحملهم السأم على السعى المستمر

وراء أسباب جديدة للذة والمثمة . وإن من يولد شريكاً ليجد في الثراء فرصاً للإجرام لا يتيحها له البؤس لو كان على العكس بانسا . كل هدم الأقوال تجري في نظرنا أمراً يراد ألا يفتب عن الأذهان ، وهو أن الثروة هي الأخرى قد تكون عاملاً مساعداً على الإجرام ومهيئاً له ، وذلك إذا كان الشخص الثرى - وهذا بديهى - على استعداد لإجرامى من الأصل . عندئذ تكون الثروة وسيلة شر في يديه يستخدمها إشباعاً لليل . الكامن في نفسه . فلم يقل أحد إن الفقر في ذاته وبمفرده مصدر للإجرام ، في حين أن الثراء على العكس مصدر للفضيلة . ذلك لأن المبرة بتكوين الفرد ذاته وما جلبت عليه نفسه من خصال . فإن كان فاضل النفس التزم الفضيلة رغم بؤسه ، وإن كان فاسد النفس لا يمنه من الفساد ثراؤه . فالثراء إذن يكون هو الآخر مثل الفقر عاملاً إجرامياً ، إذا أصابه شخص على تكوين إجرامى . وفي هذه الحالة يمد الثراء لهذا التكوين سبيل الظهور وكثيراً ما يكون أشد خطراً وأسوأ أثراً من الفقر ، إذ يهيء لصاحبه وسائل إقسان الوصول إلى الهدف بغير الوقوع في قبضة القانون .

بقى أن نبين كيف يكون الفقر عاملاً مساعداً ومهيئاً للإجرام .

وهنا نقول إن علماء الإجرام قد درسوا هذا الموضوع دراسة إحصائية منذ أوائل القرن التاسع عشر ، مقارنين بين الإحصاءات الجنائية من جهة والإحصاءات المكاشفة عن الحالة الاقتصادية من جهة أخرى ، سواء في أماكن مختلفة مع وحدة الزمان أو في أزمنة مختلفة مع وحدة المكان .

أما عن الأمكنة المختلفة مع وحدة الزمان ، فقد عقد العلماء مقارنة بينها من حيث المستوى الاقتصادى ومستوى الاجرام كية ونوعا .
فى سنة ١٩٣٥ نشر العالم البلجيكى Quetelet نتيجة مقارنة بين التوزيع الاقليمى للثروة فى فرنسا والبلاد الواطنة وبين توزيع الاجرام ، مبدئياً دهشته من أن بعض المناطق الفقيرة لقناية مثل ليكسمبورج أثبت أنه على أقصى درجة من الخلق le plus de moralité . وقد علق على ذلك بأن الفقر حقيقة نسبية تختلف باختلاف الأفراد والشعوب ، وأن وجوده لا يرتبط بالأمر المادى الواقع مثلما يتوقف على القدر الذى يسير النفوس من الشعور بالقناعة أو الشعور بالحاجة ، وأنه إذا صح أن الحالة الاقتصادية العامة تأثيراً على الاجرام ، فان هذا التأثير لا يبدو إلا لسببين : إما لانتقال سريع مفاجئ فى الظروف الاقتصادية من شأنه أن يوسع مسافة الخلف بين الأثرياء والمفقرين ، وإما لشعور بالتماسة والضيق يتولد لدى المفقرين « من المشهد الدائم لعز الأثرياء ولتفاوت فى الثروة يحملهم على اليأس »
Par l'aspect continuel « du luxe et d'une inégalité de fortune qui les désespère
وتوزيع ثروة كل اقليم بايطاليا على عدد أفرادها واستخراج متوسط نصيب الفرد من الثروة فى كل اقليم ، رتبنا أقاليم ايطاليا فى السنوات الواقعة بين ١٨٧٣ ، ١٨٨٣ ، حسب متوسط الثروة الفردية ، كما رتبنا حسب مجموع الجرائم فى كل منها بتلك السنوات ، فتبين أن الاجرام فى الاقليم يزداد كية كلما نقص نصيب الاقليم من الثروة .

ولقد قسم العالم Niceforo مقاطعات ايطاليا الستة عشر سنة ١٩٠٠

على أساس نصيبها من الثروة وعلى أساس نصيبها من الاجرام ، فبين
له من الرجوع إلى احصاءات الفترة الواقعة بين سنة ١٨٩٥ ، سنة
١٨٩٧ ، أن الاجرام أكبر كمية تقريباً في مقاطعات كالابريا وسردينيا
وصقلية وهي أقل المقاطعات ثروة ، لاسبها بالنظر إلى أنواع معينة
من الجرائم .

ووصل العالم Corre إلى نتيجة مشابهة فيما يتعلق بمقاطعات فرنسا
بين عامي ١٨٨٤ و ١٨٨٥ ، إذ وجد أن عدد المجرمين في كل عشرة
آلاف مواطن يزداد حيث يقل عدد الودائع في صناديق التوفير ،
ويزداد عدد المشمولين بالمساعدة الاجتماعية . ويلاحظ أن انقراض عدد
الودائع بدلا من مقدارها أساسا للاحصاء أمر متقد . وسنرى أن
العوامل المصورة للحالة الاقتصادية عديدة لا تقف عند هذا العامل بمفرده .
ولاحظ العالم الايطالي Bosco من دراسته لاختلاف أقاليم إيطاليا سنة
١٩٠٣ أن جرائم القتل أكثر عدداً في الجزر الإيطالية حيث يتوافر
نصيب أقل من الرخاء الاقتصادي ، وأن جرائم السرقة البسيطة بصفة
عامة تزداد كمية كلما كان الاقليم أقل ثروة ، وأن السرقات المهيمنة تختلف
في ذلك عن السرقات البسيطة إذ تبين أنها في الأقاليم الثرية أكثر
وقوعاً منها في الأقاليم الفقيرة بسبب نشأة طبقة من المجرمين العائدين
حيث يتيح لهم تراكم الثروة فرصاً للسرقة .

كما يقرر العالم الايطالي Fornasari أن جرائم الاعتداء على
الأشخاص يظهر فيها هي الأخرى مثل إجرام الإعتداء على المال الأثر
الهابث للثروة والأثر السيء للبؤس ،

على أن هذه الدراسات والمقارنات يتمين في اجرائها ألا يغيب عن
البال تحفظان جوهريان أبداهما العالم Niceforo .

التحفظ الأول هو أن حدوث ظاهرتين معاً في نفس الوقت
لا يدل دائماً على أن إحداهما كانت هي السبب في الأخرى ، فمن الخطأ
السير في تفسير الاحصاءات على «تتضمن القاعدة القائلة بأن » الأمر
قد جاء مع هذا ، إذن فالسبب فيه هو هذا « cum hoc ergo
propter hoc . ذلك لأن تحقق أمرين معاً في ذات الفترة الزمنية
موضاً عن أن يدل على كون أحدهما مرتبطاً بالآخر ارتباطاً الملة
بالمول ، قد ثبت على العكس أن كلا منهما كان وليد الأمر ثالث هو
السبب في حدوث كليهما . فقد ظهر من المقارنة السالف ذكرها بين
البيانات الخاصة بالثروة من جهة والخاصة بالاجرام من جهة أخرى ،
ان الاجرام يزداد حيث قل الثروة . وهذه ملاحظة لها دون شك
قيمتها ، وإنما يتمين أن يراعى الحذر في تفسيرها بحيث لا تعزى زيادة
الاجرام إلى قلة الثروة وحدها ، فقد تكون راجعة إلى عوامل أخرى
لها شأنها ولا يصح أن تسقط من الحساب . فكل مقاطعة لها ظروفها
الخاصة بها والتي تحدث تأثيرها في الاجرام بجانب العامل الاقتصادي ،
فمن الخطأ أن يفسر الاجرام بهذا العامل وحده مهما كان ظاهر
الاحصاءات يدل على تناسب عكسي بينهما . ولا أدل على صحة ذلك
من أنه كثيراً ما ثبتت الاحصاءات في بعض الأحيان تناسباً طردياً بين
زيادة الثروة وبين الاجرام ، بمعنى ان الاجرام يتضاعف بزيادتها بدلا

من أن ينقص. فبيانات وزارة المالية الفرنسية عن توزيع الثروة بين أقاليم فرنسا تظهر أن أكثر الأقاليم ثراء يوجد في الشمال وفي بوردو وفي مرسيليا ، بينما تثبت احصاءات الاجرام أنه في هذه الأقاليم الثرية يقع أكبر عدد من جرائم القتل ، وأن كمية الاجرام تكاد تكون بذات الارتفاع حتى في الأقاليم غير الثرية وهي الأقاليم الجنوبية ، فن هذا يتضح أن العامل الاقتصادي بمفرده لا يصلح لتفسير الاجرام ما دام الاجرام يتضاعف سواء مع زيادة الثروة أو مع نقصها كما في المثال الأخير ، وأن عوامل عدة تتضافر في إنتاجه . ففي ذلك المثال قد ترجع زيادة الاجرام بالمناطق الثرية إلى وجود مدن صناعية تقراكم فيها الثروة فتجذب إليها فرقاً من المجرمين ، وقد يكون السبب في زيادته أيضاً بمناطق الجنوب غير الثرية هو حالة الطقس ونفسية السكان . وتصدق الملاحظة نفسها على إيطاليا . فبينما تثبت الابحاث التي قام بها Tagliacarne سنة ١٩٤٩ أن مقاطعات إيطاليا متدرجة في الثروة وأن بعضها صادف ارتفاعاً في المستوى الاقتصادي ، فإن احصاءات الاجرام بينت أن هذا الارتفاع قابله انخفاض في كمية نوع معين من الاجرام غير أنه لم يترتب عليه نقصان كمية الاجرام في مجموعه ، الأمر الذي يزيد أن احصاءات الحالة الاقتصادية لاتصلح بمفردها أساساً لتفسير الاحصاءات الجنائية .

والتحفظ الثاني يتعلق بالعوامل التي تتخذ أساساً لتصوير الحالة الاقتصادية من حيث صلتها بالاجرام . فلا يكفي في تصوير الحالة

الاقتصادية لمختلف الامكنة في الزمان الواحد أن تقام مقارنة بينها على أساس ثروة كل مكان أى ما يخص منها كل فرد من أفرادها بتوزيعها عليهم . ذلك لأن الحالة الاقتصادية التى لها أهميتها في تفسير ظاهرة الاجرام ، ليست هى حالة المسكن في مجموع أفرادها ، وإنما هى حالة كل فرد بالقياس إلى حالة غيره في هذا المجموع . فلا يمتينا في هذا المجال اختلاف كل إقليم عن غيره من حيث مجموع ثروته ، وإنما يهنا إبراز مدى اختلاف الأقاليم فيما بينها من حيث الفوارق الاقتصادية التى تفصل بين أفراد كل منها . فمن المعلوم أن هناك تدرجا بين الأفراد حسب نصيب كل فرد من الثراء ، وأنه من الممكن عملا قياس هذا النصيب بمدة وسائل تنبسطها فيما يلى ، وعلى أساس هذا القياس يصبح ميسورا تقسيم أفراد كل مكان إلى طبقات تتدرج في مدى الثراء من طبقة دنيا هى أبأس الطبقات إلى طبقة عليها أغناها . وعلى قدر ما يوجد من هذه الطبقات في كل إقليم تقاس درجة ثراء الاقليم ، ويظهر بذلك العامل الاقتصادي الذى يمتينا الكشف عنه في سبيل إظهار الصلة بين الحالة الاقتصادية وبين الاجرام .

أما عن الوسائل التى تتبع في قياس نصيب كل فرد من الثراء أو البؤس ، وفي تقسيم الافراد على طبقات بناء على هذا القياس ، فقد ذكرها العالم Niceforo أمثلة عديدة . فمن قبيلها أجرة المسكن إذ أنها تختلف ارتفاعا وانخفاضاً باختلاف ثروة الفرد ، ومنها دخل الفرد ويمكن الوقوف عليه إما مباشرة وإما بطريق غير مباشر هو الرجوع

إلى الإحصاءات المالية لتحديد عدد الأفراد الذين أعفوا من ضريبة الثروة المقررة في إقليم معين تبعاً لكون دخل كل منهم أقل من النصاب الجائز فرض الضريبة عليه . ويلزم في بحث الدخل أن يقسم الأفراد بطبيعة الحال إلى فئات تتدرج في الثراء تبعاً لمقدار الدخل ، إذ لا يكفي تحديد أفقر طبقة فيهم دون إظهار لباقي الطبقات .

وعما يتخذ كذلك أساساً لتقسيم الأفراد من الناحية الاقتصادية ، إحصاء عدد أفراد كل أسرة وعدد حجرات المسكن الذي تقيم به هذه الأسرة ، بحيث تعتبر الأسرة فقيرة إذا كانت الحجرة الواحدة بمسكنها تأوي أكثر من اثنين من أفرادها . وقد اتبع هذا الأسلوب بإيطاليا في دراسة الأحوال الاجتماعية لأطفال المدارس وللمجرمين الأحداث .

ويتعين أيضاً تحديد تكاليف الوجبة الغذائية اللازمة كمية ونوعاً كحد أدنى في سبيل الإبقاء على صحة الفرد وقدرته على العمل وبيان الأفراد الذين لا يتنبأ لهم من الوسائل المادية ما يكفل لهم هذه الوجبة والانتقال كذلك إلى بحث سائر أنواع النفقات ومقدرة كل فرد على مواجهتها وتقسيم الأفراد إلى فئات على قدر نصيبهم من هذه المقدرة .

وان تحديد طبقات كل إقليم من أقاليم الدولة بناء على الأساليب المتقدمة ، هو الذي يبرز الناحية الاقتصادية التي يعنى علم الاجرام باستظهارها لعلتها الوثيقة بظاهرة الجريمة وهو الذي يتخذ أساساً للمقارنة بين إقليم وآخر .

وكما يتحدد نصيب الاقاليم من الفقر أو الثراء عن طريق اتباع

الأساليب المشار إليها في فحص أحوال الامر والافراد مباشرة ، وتقسيم السكان إلى فئات متدرجة اقتصاديا ، وبيان النسبة التي توجد بها كل فئة من هذه الفئات في سكان كل إقليم ، فانه يمكن كذلك أن يتحدد حظ كل إقليم من القدرة الاقتصادية بطريق غير مباشر يتمثل في أساليب أخرى أشار إليها كذلك العالم Miceforo منها تحديد نسبة عدد المشمولين بالمساعدة الاجتماعية في سكان كل إقليم ، ونسبة الجنائز المجانية به ، ونسبة وفياته بصفة عامة ووفيات أطفاله بصفة خاصة ، ونسبة الاميين من بين أفراده .

وهذا محاولات استخدمت فيها الوسائل المتقدمة للكشف عن حالة الثراء في بقعة مكانية معينة وتقسيم سكان هذه البقعة إلى فئات اقتصادية . نوه عن هذه المحاولات العالم Miceforo . ومنها بحث قسم به Rowntree سكان مدينة يورك على أساس الحد الأدنى للدخل اللازم في سبيل العيش ، وتبين منه أن ١٠ ٪ من أولئك السكان لا يمكنهم هذا الدخل وقد اعتبرهم في حالة بؤس أساسي ، وأن ١٨ ٪ منهم يمكنهم دخلا يكفي بشق النفس لصون قدرة الجسم على العمل وإنما بشرط ألا يطرأ طارئ . وبشرط أن يتمتع أفراد الأسرة باطراد وانتظام من كل نفقة سطحية عارضة وعن كل ضرب من ضروب الملاهي ، وقد اعتبر هؤلاء في حالة بؤس غير أساسي . وقسم Booth سكان مدينة لندن إلى أربع فئات من الفقراء تضم ٣٢١ ٪ من السكان ، وإلى فئتين من العمال القادرين إلى حد الاكتفاف وتغضن ٥٠ ٪ وإلى طبقة متوسطة وطبقة غنية لا تشملان سويا سوى ١٧ ٪

وبدراسة Fornasari لأحوال المحكوم عليهم في إيطاليا خلال فترة زمنية معينة ، تبين له أن ١٣ ٪ منهم موسرون وأن ٨٦ ٪ فقراء ، وباجراء نفس الدراسة بالنسبة للشعب كله ، تبين أن ٤٠ ٪ موسرون وأن ٦٠ ٪ فقراء . وفي سنة ١٨٧٣ نشر بحث قام به Cesare Correnti حول الأحداث المذكور المهود بهم إلى مؤسسة للرعاية في إيطاليا ، وقد تبين منه أن ١٤ حدثا منهم ينتمون إلى أسر موسرة وأن ٥٩ ينتمون إلى أسر تملك شيئا ، غير أن ٨٤٦ منهم ينسبون إلى أسر لا تملك شيئا ما .

تلك المحاولات التي ذكرها Niceforo تعد خطوة في سبيل البحث العلمي حول صلة الثراء أو البؤس بظاهرة الجريمة ، غير أنها محاولات قاصرة . فقد رأينا أن بعضا منها يقف عند بحث الحالة الاقتصادية للسكان كلهم وحالة الاجرام بصفة عامة ، وأن البعض الآخر يقتصر في بحث الحالة الاقتصادية على المجرمين ، وكلا النوعين تعوزه دقة الأسلوب العلمي . فلا يجدى من ناحية أن تتحدد الطبقات الاقتصادية للشعب أو لجزء إقليمي منه دون أن يتحدد في الوقت ذاته عدد من أجروا من بين أفراد كل طبقة اقتصادية ونوع إجرامهم . ولا يجدى من ناحية أخرى أن تتحدد الطبقات الاقتصادية للمجرمين دون أن يتحدد في الوقت ذاته عدد أفراد كل طبقة اقتصادية منهم بالنسبة لعدد أفراد الطبقة الاقتصادية المقابلة لها في مجموع الشعب .

فلو تصورنا مثلا أن سبنا في قرية ما يضم بين جدرانها ستة وعشرين

مسعيناً ، ستة منهم أغنياء وعشرون فقراء ، فإن الاختصار على بحث الحالة الاقتصادية لهؤلاء المسجونين يدل لوهلة الأولى على أن الفقراء أكثر إجراماً من الأغنياء ، في حين أن الحكم قد يتغير كلية لو نسب عدد المسجونين الأغنياء إلى عدد أغنياء القرية كاهم ، ونسب عدد المسجونين الفقراء إلى عدد فقراء القرية كاهم . فإذا كان سكان القرية يتكونون من عشرين غنيا ومائة فقير ، فإن المسجونين الأغنياء تصبح نسبتهم بين الأغنياء $\frac{3}{4}$ أى $\frac{3}{4}$ ، بينما يتضح أن المسجونين الفقراء نسبتهم إلى الفقراء $\frac{2}{11}$ أى $\frac{2}{11}$ ، وبذا يتبين أن الأغنياء على العكس أكثر إجراماً من الفقراء ، مع أن الظاهر كان يستفاد منه غير ذلك .

يلزم إذن أن يتناول بحث الحالة الاقتصادية المجرمين وغير المجرمين في نفس الوقت ، بحيث تتحدد نسبة عدد المجرمين في كل طبقة اقتصادية بالقياس إلى مجموع أفراد هذه الطبقة ، ويمكن أن يقتصر هذا البحث على سكان إقليم معين في الدولة كما يمكن أن يمتد إلى سكان الدولة كلها . ويمكن أن يظهر نسبة المجرمين في كل طبقة بصرف النظر عن نوع جريمتهم ، كما يمكن أن يبين توزيع هذه النسبة بين مختلف أنواع الجرائم . ويبدو أن الأبحاث الدائرة حول صلة الجريمة سواء بظاهرة البؤس أو بظاهرة الثراء ، لم تصل بعد إلى هذه الدقة التي يتميز بها أسلوب البحث العلمي بالمعنى الصحيح .

هذا عن اختلاف الأمكنة مع وحدة الزمان . ولكن البحث يتناول أيضاً - كما قلنا - اختلاف الأزمنة مع وحدة المكان . وفي هذا المجال

جرت كذلك محاولات منها ما قام به في ألمانيا Von و Von Mayr Ottingen ، وفي بلجيكا Hector Denis وفي فرنسا Corre, Paul Lafargue وفي الولايات المتحدة Parmelee و Thorsten Sellin وفي إيطاليا Fornasari و Sensini . وكان محور تلك المحاولات هو المقارنة بين التطورات الاقتصادية كتقلبات أسعار بعض المواد الضرورية مثل القمح أو الخبز والشعير والبطاطس والقمح الجبرى وبين ما كان يصاحبها من تطورات في ظاهرة الاجرام . فقد تبين من أبحاث Von Ottingen أنه بارتفاع أسعار الحاصلات في الحروب والأزمات الاقتصادية يزداد على الأخص إجرام النساء والأحداث . كما اتضح من أبحاث Von Mayr وجود تناسب طردي بين ارتفاع سعر القمح ويزيد اجرام الاعتداء على المال ، وذلك في المدة بين سنة ١٨٣٥ ، سنة ١٨٦٠ بمقاطعة بافاريا . ويقرر Corre أنه في المدة بين سنة ١٨٤٣ ، ١٨٨٣ ارتفعت موجة الجناسيات والجنح بارتفاع سعر الخبز في فرنسا . ومن الأبحاث الطريفة في هذا المجال مقارنة أجراها Fornasari بإيطاليا في المدة من سنة ١٨٧٣ إلى سنة ١٨٩٠ بين تطورات الهجرة وأسعار المواد الغذائية والمرتبات والاضرابات والائتمان والتوفير والشؤون الزراعية والصناعية والتجارية ، وبين إحصاءات الاجرام ، متخذاً بهذه المقارنة من حالة الاقتصاد دليلاً على حالة الاجرام ، فتبين له أن السرقات يتوقف عددها إلى حد كبير على الأحوال الاقتصادية ، وأن السطو في الطرق العامة يتأثر بها على قدر محسوس ، وأن التزوير أو تزيف النود لا يتأثران بها إلا قليلاً ، وأن الشهادة الزور تكاد تكون عديمة التأثير بها

وأن جرائم القذف والسب لا تتأثر بها على الإطلاق . أما Senoini فقد اتخذ على العكس من حالة الاجرام دليلا على حالة الاقتصاد ، إذ استدل بارتفاع كمية السرقات سنة ١٨٨٨ ، سنة ١٨٩٨ ، على الأحوال الاقتصادية ، فتبين له تناقص في الزيجات والمواليد في هذين العامين وتزايد في الوفيات وارتفاع في أسعار القمح نتيجة لشتاء قارس شديد أثر على المحصول .

غير أن الأبحاث المقدمة حول أثر الحالة الاقتصادية على الاجرام باختلاف الأزمنة مع وحدة المكان ، لا بد من إبداء بعض التحفظات في صدها هي الأخرى .

فهناك تحفظ أبداه العالم الإيطالي Bosco بمناسبة القحط الذي حدث في سنة ١٨٩٨ المشار إليها ، إذ قال بأنه على الرغم من حدوث اضطرابات وتمردات في إيطاليا على أثر شح المحصول وارتفاع الأسعار حينذاك ، وعلى الرغم من انعكاس أثر ذلك على عدد قضايا السرقة والسطو ، فإن ذلك لا يستتبع حتما التقرير بوجود علاقة مباشرة « دأمة » بين السرقات من جهة وبين شح المحصول أو وفرة وارتفاع أو انخفاض سعر الفلال وغيرها من المواد الأولية للمعيشة من جهة أخرى . وذلك لأن الحياة الاقتصادية المصرية قد تعمقت ، وصار رغد الأقلية متوقفا على مجموع مركب من الدائم والأسباب لا يقف عند الحيز أو الفلال وما إليها من مواد أساسية ، وإنما يتجاوز هذا الحد بكثير ، حتى أنه صار من المعتذر اليوم القول بأن السرقات تربطها بسعر الفلال

ومواد الغذاء صلة دأمة ، فكثيراً ما تكون مقطوعة الصلة بمجال هذه المواد ، متوقفة على عوامل مغايرة أو مجالات أخرى ، وبناء على ذلك فإن قياس حساسية الظاهرة الإجرامية بتقلبات الاقتصاد مع الزمن ، يتطلب الاعتماد على عدة عوامل سنينها فيما يلى ، يبد السكشاف منها لازماً فى سبيل إعطاء صورة أدق وأوفى .

ومن جهة أخرى - وهذا هو التحفظ الثانى - دلت التجربة على أن بعض العوامل الكاشفة عن حالة الاقتصاد إن صلح لبيان تأثير الاقتصاد على الاجرام فى فترة زمنية معينة ، قد لا يصلح لأداء هذا الدور فى فترة زمنية أخرى . ففى انجلترا مثلاً كانت أسعار القمح فى بعض سننى الماضى البعيد مناط السكشاف عن الأحوال الاقتصادية حتى أنه بارتفاعها كان يقل عدد الزيجات ، غير أنه مع تقدم الزمن صار تأثير هذا العامل غير محسوس إطلاقاً فى ظاهرة ارتفاع عدد الزيجات أو انخفاضه ، وأصبحت هذه الظاهرة مرتبطة بعامل آخر هو الذى صار يعول عليه فى الوقوف على حالة الاقتصاد حسناً وسوءاً ، وهذا العامل هو التجارة الخارجية ، إذ تبين أنه بازدهار التصدير والاستيراد يزداد إقبال الناس على الزواج وأنه بقلتهما يقل هذا الإقبال . فهذا دليل على أن العوامل التى تسكشاف عن حالة الاقتصاد وبالتالى عن صلته بالاجرام ، تختلف من وقت إلى آخر ، بحيث يتعين على الباحث فى علم الاجرام أن يتغير فى كل وقت من بين العوامل الاقتصادية تلك التى تعد فى ذلك الوقت بالقدت مقياساً لحالة الاقتصاد حتى يعول عليها دون غيرها فى المقارنة بين تقلباتها من ناحية وتقلبات الاجرام من ناحية أخرى .

ومن جهة ثالثة فإن العوامل التى يقوم عليها الاقتصاد ليست واحدة فى جميع الاقاليم بل تختلف من مكان إلى آخر . فإذا كان عامل ما صالحاً لتحويل على ياناته فى الكشف عن تطور حالة الاقتصاد مع الزمن فى بقعة مكانية معينة وعن تأثير ذلك التطور على الاجرام فى هذه البقعة ، فقد لا يكون صالحاً لذلك على الاطلاق فى بقعة أخرى .

بعد هذه التحفظات نسرّد فيما يلى بإيجاز ما يجب وضعه — موضع الاعتبار فى الكشف عن الحالة الاقتصادية من ناحية صلتها على مر الزمن بالاجرام . والعوامل الكاشفة عن حالة الاقتصاد من هذه الناحية إما أن تكون مباشرة وإما أن تكون غير مباشرة . فالعوامل المباشرة اقتصادية فى ذاتها مثل حالة الاستهلاك ، وحالة الأبواب المختلفة لميزانيات البنوك ، وإنتاج المادن ، وحركة السكك الحديدية ووسائل الاتصال بصفة عامة ، والتجارة الخارجية ، والافلاسات ، وعدد الماطلين ، وحركة السياحة ، ومدى التردد على الفنادق ، وأسعار البورصة . . . الخ . والعوامل غير المباشرة هى التى لا تكون اقتصادية فى ذاتها وإنما ذات مدلول اقتصادى مثل عدد الزيجات ، وعدد الوفيات لاسيما من بين الأطفال . على أن أهم العوامل المباشرة فى الكشف عن الحالة الاقتصادية وصلتها على مر الزمن بالاجرام هو مستوى المرتبات . وعند المقارنة بين مستوى المرتبات وبين حالة الاجرام يتعين أن تكون المرتبات أساساً للمقارنة لا فى مبالغها الاسمية ، وإنما فى قيمتها الفعلية بالقياس إلى نفقات المعيشة وقيمة النقود أى قوتها الشرائية . والمحول عليه عادة فى تحديد نفقات المعيشة هو سعر الجلة تختلف مواد الاستهلاك . فن الممكن مثلاً كما حدث فى إيطاليا

بيان متوسط أجر العامل في الساعة ، مع التفرقة بين مختلف طوائف المال حسب درجة كفاية العامل ، ونوع تخصصه ، ونوع صناعته ، وكونه متزوجاً أو غير متزوج ، وإصدار هذا البيان شهرياً وبمه بيان آخر يحسب على أساسه شهراً شهراً القيمة الفعلية للمرتب بناء على أسعار الجملة والقوة الشرائية لتنفود . هذا البيان يمكن أن يشمل كل ميادين العمل وجميع ذوى المرتبات . وبالمقارنة بينه وبين إحصاءات الجريدة شهراً شهراً أو سنة سنة ، يمكن الوقوف إلى حد ما على الصلة بين الحالة الاقتصادية وبين الإجماع كمية ونوعاً . وإن دراسة هذه الصلة على اختلاف الزمن مع وحدة المكان ، لم تصل بعد إلى هذه الدقة الواجبة في أسلوب البحث .

بقي أن نشير إلى نظرية قال بها العالم Tarde . هذه النظرية يمكن أن تسمى بنظرية « الوتيرة الاقتصادية » . ومفادها أن الاجرام لا يرجع إلى البؤس أو إلى الثراء بقدر ما يرجع إلى الهبوط المفاجئ، فهو البؤس أو إلى الصعود المفاجئ، فهو الثراء ، وأن الحياة الاقتصادية للأفراد والجماعات تمر على مراحل ثلاثة : مرحلة تقليد وتكرار ، ومرحلة تمرد وخروج أي تقليد ولكن في اتجاه عكسي ، ثم مرحلة مجانسة ومماشاة . فحين يوجد الفرد في المرحلة الاولى أو الثالثة من الحياة الاقتصادية ، لا يكون هناك ثمة باعث لا يخرجه عن السلوك الطبيعي ، وأما إذا طرأت عليه المرحلة الثانية من تلك الحياة تحقق من جانبه الانحراف . ذلك لانه كلما نشأ الشعور بحاجة جديدة تعترض السير المعتاد لدورة التقليد اليومي أو دورة المجانسة والمماشاة ، أو كلما ظهر نوع جديد من العمل أو من أساليب العمل في دورة تكرار الأعمال ، طرأ على هذه الدورات انقطاع مؤقت من غير الممكن تفاديه ،

ولسكنه في الوقت ذاته خطر إذ يصبح مصدراً لضيق اقتصادى مؤقت كثيراً ما يوحى بالفعل الاجرامى . فانتظام السير على وتيرة واحدة إستهلاكاً وإنتاجاً هو الذى - متى ساد على الحياة الاقتصادية - يمد شرطاً أولياً لوجود الفرد والمجتمع فى صحة خلقية جيدة .

وأخيراً فقد تبين من إحصاءات الجرائم ومن توزيعها فى النوع على أساس تقسيمات قانون العقوبات أن الجرائم الاقتصادية فى ألمانيا تبلغ ٤١٨٩٪ من مجموع الجرائم ، وأن نسبة الجرائم الجنسية ١٢٣٪ ، والجرائم الانتقامية ٥٦٦٧٪ والسياسية ١٢٪ ، وأنه فى إنجلترا هذه النسب على التوالى هى : ٢٦٧٨٪ ، ٦٣٪ ، ٥٩٪ ، ٦٢٪ ، صفر ، وفى فرنسا : ٦٩٠٩٪ ، ٥٩٪ ، ١٢٪ ، ٣٨٪ ، صفر ، وفى هولنده : ١٢٪ ، ٤٢٪ ، ٨٤٪ ، ٥٧٪ ، صفر ، وفى إيطاليا : ٤٦٧٥٪ ، ٥٧٪ ، ١٢٪ ، ٦٨٪ ، صفر . وقد استخلص Parmelee هذه البيانات من إحصاءات الفترة الواقعة بين سنة ١٨٨٠ ، سنة ١٩٠٠ . ويستفاد منها أن الجرائم الراجمة إلى باعث الانتقام أوفر عدداً فى كافة البلاد من الجرائم الاقتصادية . ويلاحظ هنا أن الاعتماد على تبويات قانون العقوبات للجرائم ليس أساساً دقيقاً لتحديد الباعث النفسانى على الجرائم ، من حيث كونه باعثاً اقتصادياً بالمعنى الصحيح أو باعثاً انتقامياً .

ولقد آن أن نجعل فيما يلى خلاصة الأبحاث الدائرة حول الحالة الاقتصادية من حيث تأثيرها على الاجرام كية ونوعاً ، وتنعصر هذه الخلاصة فيما يأتى :

(أولا) أن الأحوال الاقتصادية للأفراد والجماعات في مختلف
الأمكنة مع وحدة الزمان لها تأثيرها على ظاهرة الإجرام ، كما يستفاد
من المحاولات التي قام بها علماء الإجرام في هذا المجال . غير أن أساليب
بحثهم في هذه الناحية لم تصل بعد إلى دقة الأسلوب العلمي . فهذه
الدقة تتطلب تحديد نسبة عدد المجرمين في مجموع أفراد كل فئة اقتصادية
من فئات الشعب ، مع بيان النوع المميز لاجرام كل فئة ، الأمر الذي
لا يزال محتاجا إلى إلقاء الأضواء عليه ، سواء كانت الفئة الاقتصادية على
درجة دنيا في سلم الثراء أو على درجة عليا ، فكما يجرم البؤساء للموسرين
كذلك إجرامهم .

(ثانيا) أن تطور الأحوال الاقتصادية للأفراد والجماعات على مر
الزمن مع وحدة المكان ، له تأثيره كذلك في تطور ظاهرة الاجرام
كيفية ونوعا . غير أن المحاولات التي بذلت حتى الآن للكشف عن مدى
هذا التأثير لا تزال بعد قاصرة عن بلوغ دقة الأسلوب العلمي .

(ثالثا) أن الشعور بالحاجة ليس في ذاته وبمفرده سببا للاجرام .
فقد يكون البؤس حافزا لهم ومصدرا للمقربة لا للجريمة . وامتدح
Honoré de Balzac حالة البؤس بقوله إنها نوع من المصاهر تخرج منه
المقربات الكبيرة قية غير قابلة للفساد كقطع من الماس لا تنكسر ولو
أعلنت فيها كل المطارق . "La misère, espèce de creuset, d'où
les grands talents doivent sortir purs et incorruptibles,
comme des diamants qui peuvent être soumis à
tous les chocs sans se briser,"

الفرد من فضيلة الأمانة . فإن لم يكن لنفسه من هذه الفضيلة أى نصيب على الإطلاق ، كانت غرائزه الأساسية طاغية عليه بدون عائق من غريزة ثانوية سامية ، أى كان على تكوين إجراى وكان الدافع إلى الجريمة لديه طليقا من كل مانع . فيكفى أن يصادف الشعور بالحاجة فردا على هذا التكوين لكي يفرض به ذلك للشعور إلى الجريمة ، ولكن الجريمة عندئذ تكون راجعة إلى التكوين الاجرامى ، ولا يكون الشعور بالحاجة إلا عاملا مساعدا أو مهيئا لظهور هذا التكوين . وذو التكوين الاجراى أقلية فى القوم . وأكثرية الناس على نصيب من الفضيلة . وكل فرد منهم يتوقف إجرامه تحت تأثير الشعور بالحاجة على عاملين ، عامل داخلى وعامل خارجى . فالعامل الداخلى هو استمداده الشخصى أى مدى نصيب نفسه من الغرائز السامية ومن إثارة الخير على القدرات بوجه عام ومدى نصيبها من فضيلة الأمانة على وجه خاص ، والعامل الخارجى هو ضغط الظروف الاقتصادية المحيطة ومدى ما تولده فى النفوس من شعور بالحاجة . وعلى أساس التفاعل بين هذين العاملين يتحدد مدى إجرام الأفراد تحت ضغط الأحوال الاقتصادية أى ضغط الشعور بالحاجة . هذا التفاعل بين الداخل والخارج هو الذى عبر عنه Niceforo بتشبيه يمكن أن نسميه مغناطيس Niceforo . فالمغناطيس هو ضغط الظروف الاقتصادية ومدى ما يولده من شعور بالحاجة ومدى ما ينزله بهذا الشعور من حدة وشدة الأمر الذى يختلف من مكان إلى آخر مع وحدة الزمان ، ومن زمان إلى آخر مع وحدة المكان . وأمام هذا المغناطيس يشبه أفراد المجتمع بخرائط مواد منها ما هو معدنى يتأثر بقوة جاذبية المغناطيس ومنها ما هو

غير معدنى لا تؤثر فيه هذه القوة إطلاقاً . والخرطة المعدنية بدورها منها ما يتكون من معادن يسهل انجذابها أيا كان مدى القوة الجاذبة للمغناطيس ، ومنها ما يتكون من معادن تلزم لجذبها قوة مغناطيسية مضاعفة . فالمغناطيس يجذب إليه أولاً الخرطة المعدنية السريعة السهلة في انجذابها . فإذا ما تضاعفت قوته جذب إليه الخرطة المعدنية التي كان انجذابها عسيراً بطيئاً . ولا تبقى بمعزل عن التأثير به سواء الخرطة غير المعدنية وهي لا تقبل الانجذاب على الإطلاق ، ما لم تهب عاصفة هوجاء لا تقف في وجهها حتى الخرطة غير المعدنية ، فتتجرّف هذه الخرطة مع المعدنية في نفس التيار . فالنوع الأول من الخراطات يمثل الأفراد الذين ولدوا وشبوا ونفوسهم على نصيب من الأمانة قليل ، فتكون قابلة وقوعهم في الجريمة كبيرة . والنوع الثاني يمثل الأفراد الذين ولدوا وشبوا ونفوسهم على نصيب من الأمانة وفير ولكنه غير شديد ، فتكون قابلة وقوعهم في الجريمة قائمة ولكن بقدر غير كبير . والنوع الثالث يمثل الأفراد الذين ولدوا وشبوا ونفوسهم على نصيب من الأمانة راسخ شديد ، فتكون قابليتهم للوقوع في الجريمة معدومة وإنما غير مستحيلة . فإذا ما هبت عاصفة هوجاء من ظروف اقتصادية واجتماعية استثنائية غاصت إلى الأعماق أمانتهم وطففت إلى السطح غرائزهم الأساسية التي كانت في نفوسهم كامنة دون أن يحسوا بها إذ كانت تحجبها الغرائز الثانوية السامية . وإذا ذاك يحتفى سلطان القوة الحاكمة على الفرد ، ولا تتولى سلطة الحكم عليه بسوي غريزته الأساسية ، فتفتح فظائع الأفعال

من سرقات ومخاضة وحريق ، وينطق كل حب ورفق ، ويحتل مكان الصدارة في الاجرام والوحشية - كما يقول Dino campagni - أشخاص لم تكن أسماؤهم تطرق في الماضي مما . هذه حقب يندر أن تظهر عبر التاريخ ولكن لا يخلو منها التاريخ .

(رابعا) إن الاجرام ليس رهينا بضبط ظروف اقتصادية سيئة في وقت ما ، بقدر ما هو رهين بتواتر هذا الضبط واستمرار تأثيره على الفرد وعلى سلالة على عمر الأوقات . فالبؤس العابر ليس خطرا خطورة البؤس الدائم المتواتر . ذلك لأن استمرار وتواتر تأثير البؤس على الانسان وسلالته ، ينزل الوهن بملكاته الجثمانية والنفسية ويسوقها إلى التقهر والانحلال ، فيصبح الفرد غير صحيح لا في بدنه ولا في نفسه ، وهذا هو العامل الذي يمد وثيق الصلة بالجريمة ، وسنتقل الآن إلى الحديث عنه بكلامنا عما يسمى « الطبقة الاجتماعية » .

الفصل الثاني

الطبقة الاجتماعية

الطبقة الاجتماعية موضوع كلامنا الآن ، لا تختلط بالطبقة الاقتصادية السابق لنا الكلام عليها . فبينما الطبقة الاقتصادية تتحدد على أساس ما يملكه الفرد من أسباب اليسر المادى ، فإن مناهل تحديد الطبقة الاجتماعية لا يقف عند العامل الاقتصادى وحده وإنما يمتد إلى كل ما يملكه الفرد من مقومات اجتماعية . هذه المقومات تشمل إلى جانب الثروة عنصرين آخرين توزن بهما قيمة الإنسان الاجتماعية فى دنيا الناس ، وهما مستوى الثقافة من جهة ، ونوع المهنة من جهة أخرى ، فضلا عن الدرجة التى يشغلها الشخص فى سلم المهنة إذا كانت أعمالها على درجات . فالطبقة الاجتماعية إذن هى درجة الإنسان فى سلم المجتمع ، وهى نتيجة التفاعل بين عناصر ثلاثة تساهم فى تحديدها : الثروة من ناحية والثقافة من ناحية ثانية والمهنة من ناحية ثالثة . فكلما ارتفع الإنسان ثروة وثقافة ومهنة ارتفعت طبقته الاجتماعية والعكس بالعكس . وإن كلا من هذه العناصر محل للدراسة على أفراد من وجهة صاته بالأجرام . وسبق أن درسنا من هذه الوجهة عنصرى الثقافة والثروة كلا منهما على حدة . وسندرس فيما يلى عنصر المهنة على حدة هو الآخر . أما الآن فلا يمتينا أن نلقى الضوء على كل من هذه العناصر منفردا ، وإنما نوجه عنايتنا إلى الناتج الناشئ من تفاعلها معا أيا كانت نسبة كل منها فى هذا التفاعل ، والمراد بذلك الناتج كما قلنا الطبقة الاجتماعية .

وخلاصة أبحاث وآراء علماء الإجرام فى إيطاليا حول صلة الإجرام بالطبقة الاجتماعية يمكن إجمالها فيما يأتى :

(أولاً) إنه بقياس الملكات الجثمانية والنفسانية لأفراد الطبقة الاجتماعية العليا والمتوسطة والدنيا فى مختلف مراحل السن ، تبين من جهة أن متوسط هذه الملكات أعلى فى الطبقات العليا منه فى الطبقات الدنيا ، كما انضج من جهة أخرى أن نسبة عدد الأفراد المعيين جسمياً ونفساً أعلى بين أفراد الطبقات الدنيا منها بين أفراد الطبقات العليا .

فبقياس طول القامة ، وأبعاد الرأس ، ووزن الجسم ، وأبعاد الصدر ، والقوة العضلية ، وقوة الرئتين - وهذه خصائص جثمانية - تبين أن متوسط هذه الخصائص فى عدد معين من أفراد الطبقة الاجتماعية الدنيا وفى سن معين ، أدنى من متوسطها فى عدد مماثل بنفس السن من أفراد الطبقة الاجتماعية العليا . وسجل البحث النتيجة عينها حتى فى الخصائص النفسانية التى يجرى قياسها بطريق اختبارات الذكاء . ويوجد لمثل هذه الأبحاث أكثر من مجال مثل أطفال المدارس ، وشباب القرعة العسكرية ، وسكان الأحياء الفنية بالنسبة لسكان الأحياء الفقيرة فى المدينة الواحدة ، وأسرى العمال البسطاء بالقياس إلى أسرى العمال المتخصصين الخ . . . فضلاً عن ذلك فإنه بدراسة عادات وتقاليد ومعتقدات وخرافات وتعبيرات الطبقة الاجتماعية الدنيا ، كشفت هذه الدراسة عن شبه كبير فى تلك الأمور بين هذه الطبقة وبين الشعوب البدائية .

ومن جهة أخرى - وهذا هو كما قلنا الشق الثانى من نتيجة

البحث - تبين أنه بالكشف عن عدد الأفراد المصين في حُصصه أو أكثر من الخصائص الجُمائية أو النفسانية ، وجد هذا العدد أوفر بين أفراد الطبقة الاجتماعية الدنيا منه بين أفراد الطبقة العليا . كما أنه بتعدد عدد الأفراد الذين يكاد يكون تكوينهم خالياً من العيوب الجُمائية أو النفسانية ، تبين أن هذا العدد أكبر بين أفراد الطبقة الاجتماعية العليا منه بين أفراد الطبقة الدنيا . وتجري المقارنة هنا - كما في الشق الأول من البحث - بين عدد معين في سن معين من أفراد طبقة عليا ، وعدد مماثل له في نفس السن من أفراد طبقة دنيا . ومعنى هذا أن الطبقة الاجتماعية الدنيا ليس جميع أفرادها معينين ، كما أن الطبقة العليا ليس جميع أفرادها أقياء من العيوب . فالإنسان السليم من العيوب تقريباً يوجد في كل طبقة اجتماعية حتى ولو كانت دنيا . غير أنه أكثر وجوداً في الطبقات العليا منه في طبقة دنيا . كما أن الإنسان المعيب في حُصصه أو أكثر من خصائص الجسم أو النفس يوجد في كل طبقة اجتماعية ولو كانت عليا . غير أنه أكثر وجوداً في الطبقات الدنيا منه في طبقة عليا . وسنرى أهمية هذه الظاهرة فيما يسمى بدورة الصعود والنزول بين الطبقات .

على أن محل النظر في هذا الموضوع هو بيان سبب كل ذلك من ناحية والآثار العملية التي تترتب عليه من ناحية أخرى .

أما عن السبب الذي من أجله ينخفض متوسط الخصائص الجُمائية والنفسية بين أفراد الطبقة الدنيا عنه بين أفراد الطبقة العليا ، والذي

من أجله يزداد عدد الأفراد المعيين في الطبقة الدنيا عنه في الطبقة العليا ، فهو توالى وقوع الطبقة الدنيا تحت التأثير السيء لظروف الوسط المحيط وعلى الأخص لظرف البؤس ، ونعنى بذلك قيام هذا التأثير بصفة دائمة مستمرة لا بصفة عارضة عابرة . فضيق ذات اليد أى انعدام أو ضعف عامل الثروة من ناحية ، وضيق الأفق الذهني أى تخلف أو نقصان عامل الثقافة من ناحية ثانية ، وعدم وجود مهنة أو ممارسة مهنة وضبعة ضئيلة الدخل من ناحية ثالثة ، كل هذه العوامل من شأنها أن يزرع أفراد الطبقة الاجتماعية الدنيا تحت عبء ثقیل من بؤس اقتصادى ومسكن غير صحى وتغذية سيئة وقلة استعداد للتأثر بهنداء المثل العليا الخلقية ، وينمكس أثر هذا العبء على الصحة الجسدية والذهنية والنفسية فيسوء إليها فى ناحية أو أكثر من ناحية ، فإما أن يصاب الجسم بوهن أو انفلال وإما أن تصاب النفس بضيق الزرع أو سهولة الانزلاق إلى العنف أو ضعف أو تشويه الوازع الخلقى أو بكل ذلك معا ، وذلك كله وثيق الصلة بظاهرة الجريمة . ثم إن توالى التأثير السيء لتلك الظروف أى استمراره مع الزمن من جيل إلى جيل بدون انقطاع ، كثيرا ما يترتب عليه تفاقم العيوب الجثمانية والنفسية بانتقالها من السلف إلى الخلف . فوزن الطفل الوليد أو طول جسده كثيرا ما يختلف باختلاف الطبقة الاجتماعية للأم التى حملت به ، إذ أنه يتوقف على الأحوال الصحية للأم وعلى نوع نشاطها وما تخلل مدة الحمل من فترات زاحة أو فترات عناء الخ ...

وأما الآثار العملية لكل ذلك فتتلخص فيما يأتى :

(أ) لما كان السكسب المادى للانسان الذى لا ثروة له ، متوقف على ملكاته الجثمانية والذهنية والنفسانية ، فان من يكون مصاباً بعيب أو نقص فى هذه الملكات ، أقل حظاً فى السكسب ممن يتمتع بها سليمة . فطاقة الانتاج والعمل تتناسب فى الانسان مع قوته الجسمية وصحته الفكرية والنفسية .

(ب) أثبتت التجارب أن العاطلين فى الأوقات العادية يكثر من بينهم المصابون بنقائص جثمانية أو نفسية . كما أن منهم من هو فى بطلالة مزمنة ليست راجعة إلى ما يسمى بالحظ العاثر وإنما هى ناشئة من عجز شخصى عن النهوض بالعمل لعدم توافر الاستعداد الجثمانى والنفسانى اللازم له .

(ج) أنه إذا ما تضاعفت النقائص الجثمانية والنفسية حدة وشدة ، جعلت من أصحابها أشخاصاً لا توافر بهم صلاحية ما لئى إنتاج ولو كان قليلاً ، ومن هؤلاء تظفر فى المجتمع طائفة المتشردين والمسولين المعتادين المزمنين . فقد فحص Mendel خمسة وعشرين منسولاً فى مدينة برلين فثبت له أن ستة منهم مرضى العقول ، وأن خمسة مصابون بـميووب ، وأن ثمانية يعانون تشنجاً عصبياً واثنتين وخمسين مضطربة ملكاتهم الذهنية ؛

(د) أما عن الصلة بين الطبقة الاجتماعية وبين ظاهرة الاجرام ، فان نقطة البداية فى حل إشكالها هو أن نعيد إلى الازدهان التفرقة

بين المجرم بالتكوين والمجرم بالصدقة . فالمجرم بالتكوين هو الذى يرتكب الجريمة لأن غرائزه الأصلية فى حالة طغيان دائم عليه وعلى طريقة سلوكه ، تبعا لانعدام أو لضعف نصيبه من الغرائز الثانوية السامية . والتكوين الاجرامى بهذا المعنى قد يتوافر فى الثرى كما فى البائس ، وفى المثقف كما فى الجاهل ، وفى صاحب حرفة عالية كما فى صاحب حرفة وضيعة . والمجرم بالصدقة هو الذى يرتكب الجريمة لأن غرائزه الأصلية طفت عليه بصفة عارضة طارة تبعا لانتقطاع التوازن الذى كان بينها وبين الغرائز الثانوية السامية . على أن هذا الانتقطاع العارض العابر فى التوازن بين الغرائز الأساسية والغرائز الثانوية ، ما كان يحدث عند شخص ما ، فيجرم هذا بالصدقة ، لو كان حظ هذا الشخص من الغرائز الثانوية السامية وفيرا راسخا شديدا . فحق المجرم بالصدقة ليس شخصا عاديا من جميع الوجوه ، وإن كان أقرب الناس إلى الشخص العادى ، لأن المفروض فى الشخص العادى أن يكون خاليا من أية قسيمة فى الصحة النفسية تقطع التعادل بين نوعى الغرائز وأن يكون لنفسه من الغرائز الثانوية السامية المتجهة إلى حب الغير وإيثاره ، نصيب كبير عميق الأثر فى تكوين شخصيته بحيث يقف حائقا فى سبيل الجريمة كلما طرأ فى الظروف الخارجية - مهما كانت استثنائية - نداء يدعو إليها . والمجرم بالصدقة - وذلك معناه - كما يظهر بين البؤساء قد يظهر من بين الأثرياء ، وكما يوجد بين الجبال قد يوجد كذلك بين المثقفين ، كما أنه قد يكون ذا مهنة عالية ولا يلزم أن يكون ذا مهنة وضيعة .

غاية الأمر ، لما كان استمرار الانسان تحت تأثير فقر وجهل ومهنة

وصيعة ينزل النقص بالملكات الجمائية والنفسية فيه وفي خلفه ، فإن من شأن هذا النقص أن يساعد على سهولة الانزلاق إلى تلبية نداء الجريمة بالاضافة إلى ما يؤدي إليه من بطالة أو تشرد أو تسول .

وتفصيل ذلك ، أن الفرائز الثانوية السامية كما يولد الانسان بها ، تكسب كذلك بالتربية . غير أن قابلية الانسان لاكتساب هذه الفرائز تتوقف على مدى استعداده للاستماع إلى نداء الخير والتأثر به .

ومما يصرف الإنسان عن الانصات إلى دواعي الخير وإثارة الآخرين على النفس ، أن يكون على تكوين فئسائي ناقص لا يحول دون الثقيف الذهني فحسب ، بل يعوق العقل العاطفي كذلك . وقد بينا كيف أن استمرار وقروح الإنسان تحت تأثير قسر وجهل وعمل وضيق ، ينزل النقص أو العيب بالملكات الجمائية والنفسية فيه وفي خلفه ، فلا يتبها لفرد على هذا الحال ذلك الذهن السليم الناضج الذي يلزم لإدراك وجه المناسبة في السلوك الخير قبل السير على مقتضى هذا السلوك . وحتى إذا كان الفرد على قدر من الملكات الذهنية يكفي لتبصيره بقواعد الأخلاق ، فإن حالة الفقر أو الجهل أو العمل الموضع كثيرا ما تلبيه عن غذاء الروح . فهو مشتغل بمطالب العيش عن الانصات إلى الموعظة الحسنة . لأنه إما قاعد عن الكسل لفرط النقائص التي تشوبه جسما ونفسا . وإما قادر على الكسب لأنه من أولئك الذين رغم انتمائهم إلى الطبقة الدنيا يخلو من العيوب تكوينهم . ولكن بينه وبين الكسب عامل الزمن والظروف . وفي كلا الفرضين قد يكون اشتغال الفرد بمواجهة

مكاره الحياة غير مشجع على التشجيع بنوازع الخير وغير ميسر للمزوف
عن بواعث الشر ، يضاف إلى ذلك عامل الحسد بين الطبقات وسوف
تناوله بالتفصيل .

وفي معترك هذا الصراع يتحدد نصيب النفس من النزعة الخيرة .
فإذا صادف الصراع نفساً على تكوين إجرائي ، أى نفساً ورث صاحبها
انحرافاً في الفرائض الأساسية كما أو كيفاً ، وحرماناً كلياً أو جزئياً من الفرائض
السامية ، كانت عوامل الفقر أو الجهل أو العمل الوضيع بمثابة فرص
لاظهار هذا التكوين . فمن المسير معها الحد منه بإزالة الانحراف في الفرائض
الأساسية ورفع الحرمان السكلي أو الجزئي من الفرائض السامية . وهذه
عملية تصبح إذ ذاك شاقة وإن كانت غير مستحيلة .

أما إذا صادف الصراع نفساً ليست على تكوين إجرائي ، فإن عوامل
الفقر أو الجهل أو العمل الوضيع ، إن لم ينشأ هذا التكوين باستمرار تأثيرها
السيء ، فإنها على الأقل قد تهيج جوّاً غير ميسر لشحن النفس بالفرائض
السامية . فإذا أصابت النفس من هذه الفرائض نصيباً يقاوم الفرائض الأساسية
ويحقق توازناً بين هذه وتلك ، فإنه كثيراً ما يكون هذا النصيب غير
بالغ من الوفرة والعمق جداً يمنع الجريمة أياً كانت الظروف ، بحيث
ينقطع التوازن بين النوعين من الفرائض إذا ما جد تأثير خارجي استثنائي
وعندئذ تطفئ الفرائض الأساسية وتقع جريمة بمحض الصدفة .

ورغم أن الناس في معظمهم لا ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية العليا ،
ولمّا إلى الطبقات المتوسطة والدنيا ، لا يبلغ بهم الفقر أو الجهل أو انخفاض

مستوى العمل المبنى حداً يمنع شحن نفوسهم بقدر بعيد عميق من الفرائز السامية يدفع حتى الإجرام بالصدفة . ولا أدل على ذلك من أن المجرمين أقلية في مجموع القوم ، فهم أقلية كذلك حتى بالنسبة للسواد الغالب في الناس إذ الطبقة الاجتماعية العليا لا تضم من الناس غير قليلة .

فصارى القول ، أن الانتماء إلى طبقة اجتماعية دنيا ليس في ذاته سبباً للإجرام . وإنما قد يكون مجرد عامل من تلك العوامل التي توفق وتنبه التكوين الاجرامى أو التي تسام في تهيئة الاستعداد الداخلى للجريمة بالصدفة . وتلمب عوامل الفقر والجهل والعمل الوضع ذلك الدور الموقظ والمنبه أو المهيئ والمساعد لسببين : لأنها من جهة قد تقف عتبة في سبيل استماع المرء إلى نداء الخير والتأثر العاطفى به ، أى في سبيل شحن نفسه بالفرائز السامية ، وسبق أن تحدثنا عن ذلك . ولأنها من جهة أخرى مدعاة لاشعور بالحسد نحو الطبقات العليا . وسنتحدث عن ذلك فيما بلى .

على أن ما قررناه في صدد الحالة الاقتصادية وصلتها بالإجرام ، نكرره الآن في صدد الطبقة الاجتماعية ، فنقول إن الأبحاث الدائرة حول صلة هذه الطبقة بالإجرام ، لم تصل بعد إلى الدقة الواجب أن يكون عليها أسلوب البحث العلمى . فهذا الأسلوب يتطلب تقسيم الشعب إلى طبقات على أساس درجة الثروة ودرجة العلم ودرجة المهنة ، وإظهار النسبة بين عدد المجرمين في كل طبقة وبين مجموع أفرادها ، وتحديد نوع الجرائم التي يرتكبها في كل طبقة مجرموها . ولم نجبر في هذا المجال سوى محاولات

مُسْئِر إليها لازلّت بعد قاصرة عن بلوغ الدقة المنشودة وإن كان لها من الناحية العلمية مغزاها . ولا تخفى أهمية البحث العلمي حول الطبقة الاجتماعية من ناحية صلتها بالجرائم الواقعة . فليس انفع من هذا البحث في سبيل الاصلاح الاجتماعى ، إذ يلقى الضوء على مدى حيولة كل طبقة من الطبقات دون شحن أنفس أصحابها بالفرائز السامية ومدى تهيئتها بالتالى لسبيل الاجرام سواء من ناحية كمية هذا الاجرام أو من ناحية نوعه .

وأية ذلك ، أنه ليس جميع الأفراد المنتمين إلى الطبقة الاجتماعية الدنيا مجرمين أو على استعداد لأن يكونوا كذلك . فسرى الآن أن منهم من لا تحول ظروف الطبقة على ما فيها من عوائق ومكاره ، دون صعوده من طبقته الدنيا إلى طبقة عليا ، لأنه على مواهب جمانية ونفسية سليمة تساعد على ذلك الصعود ، ولأنه أنصت إلى داعى الخير وتشبعت نفسه بالفرائز السامية ، فلم يجرم ، وإنما اغتنى بعد فقر ، وثقف بعد جهل ، وعلت مهنته في سلم المهن . وسبق أن قلنا إن المواهب الجمانية والنفسية السليمة لها كذلك وجودها في الطبقة الدنيا ، ولو بنسبة أقل من نسبة وجودها في الطبقات العليا . ومن جهة أخرى ، ليس جميع الأفراد المنتمين إلى الطبقة العليا أبرياء من الاجرام أو على استعداد لأن يكونوا كذلك . فسرى أن منهم من يجرم أيضا . كما أن منهم من يكون على تكوين جمانى أو نفسى غير سليم ، فيصبح مآله الهبوط والنزول من طبقته العليا إلى طبقة دنيا . فقد قلنا إن الخصائص الجمانية والنفسية

المعية لها كذلك وجودها في الطبقة العليا ولو بنسبة أقل من نسبة وجودها في الطبقات الدنيا .

حقيقة إن ظروف الطبقة الاجتماعية الدنيا وهي الفقر والجبل وانخفاض مستوى العمل المهنى ، تبدو « أكثر » تهيئة لسبيل الإجرام من ظروف الطبقة العليا المتميزة على العكس بالثروة أو الثقافة أو المهنة الممتازة . غير أن العلم لم يصل بعد - كما قلنا - إلى تحديد « دقيق » لمدى الفرق بين الطبقتين من هذه الناحية .

وننتقل الآن إلى الحديث عن ظاهرة الصعود والنزول بين الطبقات ، ثم عن ظاهرة الحسد الذى يستولى على طبقة دنيا بنظرها إلى طبقة عليا ، ثم عن المحاولات التى جرت حتى الآن للكشف عن إجرام كل طبقة اجتماعية دنيا كانت أم عليا .

(ثانيا) كشفت التجارب والملاحظات عن ظاهرة تسمى بالتنقل بين الطبقات ، ومفادها أن الفرد الذى ينتمى إلى طبقة اجتماعية ما ، ليس من اللازم أن يبقى على الدوام في هذه الطبقة ، بل كثيراً ما يصعد إلى أعلى منها أن كانت دنيا ، أو ينزل إلى أدنى منها إن كانت عليا . وسبب هذه الظاهرة أن أفراد الطبقات الاجتماعية الدنيا ليسوا جميعهم مشغولين بالنقائص ، بل فهم كثيرون من ذوى المواهب الجثمانية والنفسية والكفيلة برفع مستوى الانسان ثروة وثقافة ومهنة . فمن هم على هذه المواهب لا يظل مصيرهم محصوراً في حدود طبقته الدنيا بل إنهم باستخدامهم لمواهبهم يأخذون في التقدم خطوة خطوة نحو الثروة والثقافة والمهنة السامية ،

فيتمى بهم المصير إلى طبقة عليا . ومن جهة أخرى ، ليس جميع أفراد الطبقات الاجتماعية العليا من ذوى المواهب ، بل فيهم كثيرون من المشوين بنقائص جسمانية ونفسية . هؤلاء تدفع بهم نقائصهم إلى مستوى من الثروة والثقافة والمهنة أقل من مستوى الطبقة التى ولدوا فى أحضانها ، فيأخذون فى الهبوط رويداً رويداً من هذه الطبقة إلى طبقة أدنى . ذلك الصعود من ناحية والهبوط من ناحية أخرى ، يتبع عادة على نحو خفى لا ظاهري وتدرجى لانجائى ، كما أن حدوثها فى المجتمع مستمر لا ينقطع بحكم ناموس طبيعى .

وليس التنقل بين الطبقات ضاراً من الناحية الاجتماعية ، بل لأنه على العكس كفيل بتحقيق التقدم والسمو فى المجتمع . فهو نتيجة طبيعية لقانون بقاء الاصلح . ووجه الخطورة فى ظاهرة التنقل ، أن تتم بطريقة غير طبيعية ، أى تحدث إما على نحو شاق متعب فى غابة البطء ، وإما على نحو سريع اندفاعى مفاجئ . فحالة حدوثها فى جو من العقبات والبطء الشديد ، يكون مصير ذوى النقائص أن يترأكوا فى الطبقات العليا ، بينما يتكدس فى الطبقات الدنيا ذوو المواهب . وحالة حدوثها فى جو من السرعة والاندفاع العجائى ، يصعد إلى طبقة أعلى من كان يجب بقاؤهم فى طبقة دنيا أو يهبط الى طبقة دنيا من كان يجب بقاؤهم فى طبقة عليا . وفى كلتا الحالتين لا تتنافى الظاهرة مع ضرورة الهدوء الاجتماعى فحسب ، بل تمارض كذلك مع مقتضيات تقدم المجتمع وكأله . ولهذا الكلام صلة بما هو آت .

(ثالثاً) يقرر العالم Niceforo أن الانسان لا يعاني وجود نفسه

في فقر قدر عثائه من التأمل في ثروة غيره . فلا يذبه سوء حاله بقدر ما يذبه أن يرى سواء أحسن حالا . وقبل أن تفصل هذا المبدأ ونبين مدى الصلة بينه وبين الاجرام الفردي والجماعي في نظر ذلك العالم ، نرى من المناسب أن نسوق لتأييده جانباً من تقرير قدمه الاتحاد العالمي للصحة العقلية سنة ١٩٥٥ إلى المؤتمر الأول للأمم المتحدة في شئون علاج الجريمة والوقاية منها ، تحت عنوان « كيفية الوقاية من اجرام الأحداث » Comment prévenir la délinquance juvénile . فقد جاء في هذا التقرير :

« أن المنظمات الصحية والاجتماعية لاحظت أن ثلثين تقريباً من المشاكل التي عرضت لها في كل حي من الأحياء مصدرها أسر تنتمي إلى العشر الأخير في السلم الاجتماعي الاقتصادي . وإن السبب الأساسي لصعوبات هذه الفئة هو عجزها الاجتماعي بالنسبة إلى غيرها ، وهو عجز يرجع عادة إلى درجة ضعيفة من الذكاء ، أو حالة حادة من عدم الاستقرار النفسي ، أو إلى الأمرين معا .

وإن هذا الموقف للشعب التواحي ، فالفئة التي تكون مشكلة اجتماعية تضم أفراداً لا ينجحون في الحياة ، يكسبون قليلاً ، وتجهذبهم الزوايا الوضيعة في المدينة حيث تنزل نفقة المعيشة إلى أقل مستوى لها : فهم يعيشون في أسوأ المنازل ، وفي أسوأ ظروف التجمع ، مع أضيق قدر من « الفسحة الحيوية » ومن وسائل الراحة الداخلية أو الخارجية (مثل الأدوات الصحية ومسخن الماء وقطع الأثاث والحدائق الخ) وقد لاحظ علماء الاجتماع أن هذه الأحياء من المدينة هي التي يتجمع بها أكبر عدد من

البارات والحانات ومحال المشروبات من كل نوع ، والمقرضين بالرهون ودور السينما وبيوت القمار والبيوت السرية . كما يوجد بها أقل عدد من بيوت الصلاة ومؤسسات الثقافة والتربية والحدائق والملاعب الرياضية . فليس للأطفال ملعب رياضة غير الشوارع ، وليس للشبان مكان اجتماع غير حانات القمار . ولقد جرت العادة على اعتبار كل من هذه الأمور مصدراً للجرام أو سبباً من أسبابه ، والواقع أنها إمارات خارجية تكشف عن انعدام أو نقصان في الكفاية الاجتماعية هو الذى يفضى إلى الجريمة .

وأيا كانت التدابير التى تتخذ المساعدة الاجتماعية ، فإنه يبدو أن أعباء العيش على الدوام أشد وطئاً على تلك الفئة منها على سائر الشعب إذ يُشَقِّلُ أفرادها في أعمال لا تتطلب تخصصاً أو في أعمال عرضية متقطعة ، يتقاضون عليها أقل الأجور . وهم أقل الناس غفراً بحماية النقابات ، كما أنهم بصفة عامة أول من ينبطون بحلول أزمة اقتصادية . وفضلاً عن ذلك تميل حالتهم الصحية إلى الهبوط عن المستوى ويفوقون المتوسط من حيث الوقت الذى يضيع على كل منهم بفعل المرض ، ومن ناحية أنهم أكثر عرضة للكوارث وأنه يلزم لافاقهم منها زمن أطول .

وإن الجرائم التى ترتكب في تلك الاوساط تنبع من عوامل متعددة ، يلعب دوراً هاماً من بينها عامل الجسد العاثر وعامل الفرص التى تسنح لسوء السلوك . وإن ما يفتقر الأطفال من حياة لا لون لها ولا متعة فيها . ليشمرم بكثير من الحاجات ويجعلهم حساداً لمن هم أوفر حظاً أما قواعد الاخلاقى التى ينادى بها المحظوظون فقد تبدو غريبة عليهم .

إذ يشيع بين من هم أقل حظاً نداء في غاية البساطة « هم الأغنياء » و « نحن الذين لا نملك درهماً » . يضاف إلى هذه الحالة الخطرة من الأمور ، أثر الإخفاق وعدم القابلية لفهم في المدرسة من جانب الطفل الذي - وقد ضاق ألقه - يبدو له كل نوع من أنواع الدراسة صعباً . فبالنسبة لطفل على هذا الحال ، نشأ في وسط الشارع وحانة القمار مضافاً إليه وسط بيت لا يعتمد في استمداد أرزاق الأسرة على النجاح في المهنة قدر اعتماده على مباريات كرة القدم وأوراق البانصيب ، تكون هذه الظروف مجتمعة أقوى تأثيراً عليه من خلق قليل يحتمل أن تكون قد أصابته نفسه .

وإن الأولاد الناقمين على حظهم الشاعرين بأنهم مغموطون هملون ، تكون للمصابة بالنسبة لهم جاذبية لا تقاوم ، ويحتمل إذ ذاك أن يكون الجو الخلقى السائد في المصابة منبعثاً ممن هو أضنف أعضائها خلقاً . فالأولاد ذوو الأفق الضيق والشخصية الضعيفة يستغلون من الآخرين ، بينما تنهباً للأولاد المنيفين فرصة قيادة المصابة والحصول على موافقة أفرادها . ومن ذلك يتضح أن الأحداث الذين يجرمون بوازع من أسباب اجتماعية ، كثيراً ما يرتبط إجرامهم بنشاط المصابات ويتخذ لذاته بسهولة شعاراً معنوياً ما ، وإن كان هذا الشعار زائفاً .

أما عن موقف الفتيات فهو أكثر بساطة ، لأنهن يملكن وسيلة الحصول على النقود كما لو وقت تحت أيديهن لجرد أنهن عثرن عليها . على أن هناك ما هو أشد خطورة بالنسبة لهن من إغراء التودد ، وهو

المراودة التي يلقينها إذ يمارسن مهنتهن . فهذه المراودة من السهل أن تنطلق عليهن وتتخذ في نظرهن طابعا جديا ، تبعاً لنشأتهن في وسط كن فيه محرومات من العاطفة » .

ذلك ما جاء في التقرير المقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة ، وبه - كما هو واضح - إشارة في أكثر من موضع إلى ظاهرة الحسد الذي يستولى على أفراد الطبقات الاجتماعية الدنيا بمقارنتهم بين حالهم وبين حال الطبقات العليا .

وفصل العالم Niceforo شرحه لهذه الظاهرة على الوجه الآتي فيقول :

١ - إن كل جماعة تعبد نفسها في حال سيئة بالنسبة لحال جماعة غيرها ، تبدأ في المطالبة بحقوق زائفة أن هذه الحقوق جوهرية وأن الجماعة الأخرى تتمتع بها من عهد بعيد . فإذا ما أدت المطالبة بهذه الحقوق إلى الظفر بها - ولو عن طريق المأسى - طالبت الجماعة بحقوق أخرى غيرها وهكذا .

٢ - هذه المطالبة المستمرة بحقوق مزعوم أنها مبهضومة ، ترجع إلى خصيصة نفسانية تتحكم في سلوك الأفراد والجماعات ، وهي أن كل رغبة تطمح النفس إليها ، ينطلق بتحقيقها البريق الذي كان يشع منها في نظر طالبا قبل أن يصل إليها ، فتبدو في حقيقتها أقل مما كانت عليه في مخيلته بينما كان يسعى وراءها . وهذا ما يسمى بخداع الرغبات . وفصلا

من ذلك ، فإن من طبيعة الانسان عدم انقطاع رغبته وعدم قابليته
لشبع ، فاذا نال مفتاحا سمى بمدى إلى سواء وهكذا .

٣ - فاذا ما وصلت الجماعة إلى الحقوق التي طالبت بها بوصفها
حقوقا جوهرية سبقتها من زمن بعيد إلى التمتع بها جماعة أخرى ،
انتقلت بعدئذ إلى خطوة تالية هي المطالبة بالمساواة الثامنة مع الجماعة
الأخرى في جميع الحقوق الجوهرية وغير الجوهرية . ويفلح أن تصل
الجماعة إلى تحقيق هذه المساواة بينها وبين غيرها . فاذا ما تساوت كل
جماعة بغیرها ، لا يقف الأمر عند حد القناعة بهذه المساواة ، وإنما
يستمر الصراع قائما ولا يكون الدافع إليه هو السعى إلى المساواة وقد
تحققت ، وإنما يحركه دافع آخر جديد خفي هو السعى إلى التناوب والغلبة .

٤ - وعندئذ يسود على كل جماعة شعور بالحقد على كل واحدة
سواها تبدو أكثر حفا وأحسن حالا . فوجود الجميع في يؤس أفضل
في نظر البائسين من رفع اليؤس عنهم أو من يطالب من بينهم برفعه .
والخير عندهم أن يسوء حال الجميع كما ساء حالهم ، بدلا من أن يتحسبن
حالمهم هم أنفسهم . فعمايتهم رخاء الآخرين أشد حزا في قلوبهم مما هم
عليه من يؤس . ويمتصهم أن يروا الحظ يتنكر للمحظوظين ويتقاب عليهم ،
أكثر مما يمتصهم أن ينسب الحظ لهم هم أنفسهم بمد أن كان وجهه
أمامهم عابسا . وهذا هو الحسد بعينه ، وهذا هو السر في متاعب
الناس أفرادا وجماعات . وكثيرا ما تنشأ من هذا الحسد المآسي الدامية
والإفغال الاجرامية ،

• - لو كان دأب كل جماعة أن تتساوى بغيرها لكان الأمر وإنما تدأب كل جماعة كما قلنا على القلب واتفق على سواها . وبعبارة أخرى ، إن كل جماعة تكونت على أساس صلات من الوحدة بين أفرادها لا تفرص فحسب على التساوى بغيرها من الجماعات ، وإنما على أن تستعبد الجماعات الأخرى وتعملها تابعة ذليلة . ومن الطبيعي أن تستمر هذه الغاية ولا ينكشف النقاب عنها . فهي الحركة للفرد وللجماعة دون بوح بها . ولذا ترندى على الدوام أقنعة تخفيها ، يكون ظاهرها النبل بينما لأطباع في باطنها . هذه الأقنعة عديدة الصور وإن كانت في جوهرها واحدة . فجوهرها الظاهري هو المصاحبة العامة للمجتمع أو أى مبدأ من المبادئ البراقة ، بينما يكون محورها الحقيقي الدين مصالح خاصة للجماعة ولأفرادها . وعلى هذا الوجه لا تقدم كل جماعة ثوبا من المسوغات والمبررات تخفله على مسالكها ، ويطل به رئيسها شرعية هذه المسالك . وكثيرا ما تستحل الجماعة لنفسها مبررات من هذا القبيل ، أفعالا من العطفان والاستبداد كانت يوما ما محل استهجان واستياء منها هي نفسها . بل إن المسوغات التي تبرر بها الجماعة سلوكها ، قد لا يؤمن بصوابها رئيس الجماعة نفسه ، وقد لا تاقى اقتناعا سواء لدى المؤرخين والمعاصرين المتنورين أو في ضمير التاريخ ، ولا تصادف تمسكا بها إلا حيث ترى جماعة ما أن مصلحتها في هذا التمسك .

تلك هي العوامل والتيارات التي تسير الأفراد والجماعات في نظر العالم Niceforo . بل إن هذا العالم يفسر بها لا ظاهرة الإجرام الفردي أو الجماعي فحسب ، بل التاريخ السياسي للشعوب كذلك . فيقول

ـ مستشهداً في ذلك بأقوال الكتاب السياسيين - إن الشعب الواحد تنناوب في حكمه سلطة فرد واحد ، فسلطة قلة من الأفراد ، ثم سلطة أغلبية أفرادها ، وتستمر المصلحة في دوراتها فيعود إلى تولى السلطة فيه فرد واحد وهكذا . فإذا كان الحاكم شخصاً واحداً ، سهل عليه أن يصبح مستبداً ، وإذا كان الحكم لسواد الأغلبية ، فإنه من السهل أن يصبح حكماً فوضوياً . وكل انتقال من صورة إلى أخرى للحكم ، يتم بطريق من الكفاح والصراع السابق بيانه فيما تقدم ، وقد قلنا إن القدي يميزه هو التحاسد بين الجماعات . ويشير العالم إلى ما قاله Machiavelli عن التاريخ السياسي من أن الشر يعقب الخير وأن الخير يعقب الشر ، وأن كلا منهما سبب أبدي في تولد الآخر منه . وأخيراً يقرر أن الحسد لن يرتفع من نفوس الأفراد والجماعات ، ولن يزول عن المجتمع البشري عبء المتاعب التي يسببها السعي إلى السيطرة والتغلب . ويصبح في وجه من يتهوونه بالتشاؤم متحدياً لإياهم أن يثبتوا عكس ما ذهب إليه ، ومقوماً أن مذهبه هو الأمر الواقع وأن هذا هو حال الناس .

والآن وقد استعرضنا فكرة الحسد والدور الذي يلعبه بين الطبقات والجماعات ، كعامل مساعد أو مهيء للأفعال الإجرامية والأحداث الاجتماعية ، ننتقل أخيراً إلى بيان المحاولات التي جرت الآن في سبيل الكشف عن الكيفية التي يختلف بها الإجرام باختلاف الطبقة الاجتماعية .

(رابعا) من اللازم كما قلنا في سبيل بيان اختلاف الإجرام كمية

ونوعاً من طبقة اجتماعية إلى أخرى ، إجراء إحصاء الأفراد الذين تضمهم كل طبقة ، وللمجرمين من بينهم ، مع تسجيل نوع الجرائم التي يرتكبها هؤلاء المجرمون . فإذا ما اتخذت الثقافة مثلاً أساساً لتقسيم على طبقات ، أحصى عدد الأفراد المدين بالقراءة دون أن يعرفوا الكتابة ، وعدد المدين بالقراءة والكتابة معاً ، وعدد من يكون من هؤلاء ذا ثقافة أولية ، وعدد من يكون منهم ذا ثقافة عليا ، ويتحدد بعدئذ عدد المجرمين في أفراد كل طبقة ونوع إجرامهم . على أنه يجب أن يراعى عامل السن حين تتخذ المهنة أساساً لتحديد الطبقة الاجتماعية . ذلك لأن من الدرجات المهنية ما يكون مشغولاً في معظمه بأحداث أو شبان ، كما هو الحال في الوظائف الدنيا وفي بعض المهن اليدوية . فإذا تبين أن الإجرام أكبر كمية بين أفراد هذه الدرجات المهنية منه بين أفراد المهن الأعلى منها ، فقد يكون هذا راجعاً إلى عامل السن لا عامل الطبقة في ذاتها ، على اعتبار أن موجة الإجرام تشتد في السن المبكر وتخف شدتها بالتقدم في السن ، وأن شاغل الدرجات المهنية الدنيا معظمهم صفار السن . يجب إذن أن يراعى هذا التحفظ حين يكون أساس تحديد الطبقة الاجتماعية هو المهنة .

ورغم أن المحاولات التي بذلت في هذا السبيل غير كافية ، فإنه قد لوحظ بصفة عامة أن الإجرام أكبر كمية في الطبقات الدنيا منه في الطبقات العليا ، وأن أغلبه في الطبقات الدنيا إجرام عنف مثل القتل والضرب والجرح والسرقة باكره ، بينما أغلبه في الطبقات العليا إجرام احتيالي .

أما زيادة كمية الإجرام في الطبقات الدنيا على كميته في الطبقات العليا فقد قيل في تفسيرها إن أفراد الطبقات العليا لديهم من الوسائل ما يفلتون به من الاتهام إذا أجرموا أو من الادانة إذا حوكموا ، إذ أن لهم نفوذاً شخصياً كما أن في وسعهم أن يهدوا بحجة الدفاع عنهم إلى كبار المدافعين من رجال القانون . غير أن هذه الحجة يفردها قاصرة عن تفسير الظاهرة . ولذا ذهب Niceforo إلى أنه من الممكن القول بأن أفراد الطبقات الاجتماعية العليا يبدو إجرامهم أقل كمية من إجرام أفراد الطبقات الدنيا ، لأن في ملكاتهم النفسية وأخصها الذكاء وفي الظروف المحيطه بهم وهي موانية ، ما يمكنهم من إثبات أفعال ليست في عداد الجرائم لعدم وجود نص قانوني يجرمها ، ولكنها لا تفل من الجرائم خسة وشرأ .

أما كون النوع الغالب في جرائم الطبقات الدنيا هو إجرام العنف ؛ وفي جرائم الطبقات العليا هو إجرام الاحتيال ، فقد قيل في تفسيره إن الإجرام في الحضارات القديمة كان عنيفاً ثم تحول إلى إجرام غش في الحضارات الحديثة ، وإن الطبقات الدنيا تمثل الانسانية في حالتها البدائية القديمة ، بينما تمثلها الطبقات العليا في حالتها المتقدمة الحديثة . غير أن هذا التفسير مردود عليه بأنه ليس من اللازم في الحضارة الحديثة أن يتخذ إجرام العنف فيها المكان الثاني بعد إجرام الاحتيال . فقد يقلب عليها إجرام العنف في زمان ومكان ما ، رغم أنها عصرية حديثة . والأمر ينحصر لكثير من القذبة والتقلب تبعاً لاختلاف الظروف مكاناً وزماناً .

فالحضارة الحديثة بالمعنى المتقدم كثيراً ما تنعكس إلى حضارة بدائية فيما يتعلق بظاهرة الإجرام ، أى يفلب عليها إجرام العنف ، ثم تعود إلى عهدا الأول الذى تحولت عنه ، فتقلب من جديد إلى العنف وهكذا على أدوار ونوبات . ومفاد ذلك أن اتسام الاجرام فى الطبقات الدنيا بطابع غالب من العنف ، لا يكفى فى تفسيره اقول بأن الحال الذى توجد عليه هذه الطبقات مماثل لما كان عليه الناس فى حضارتهم البدائية العنيفة شبة البربرية . فقد يفلب إجرام العنف حتى على الحضارة العصرية .

الأقرب إلى الصواب إذن فى تفسير تلك الظاهرة هو القول بأن ظروف البيئة المحيطة بالطبقات الاجتماعية الدنيا ، سببة التأثير على الأشخاص الذين تضمهم هذه الطبقات ، حتى أنهم يصابون من جرائها بشوائب من الشذوذ النفسى كما قلنا ، مثل ضيق الذرع والحلل فى ملسكة النقد وفى القدرة على استجماع الأفكار وترتيبها . ومن شأن هذه الشوائب أن يصبح الانفجار العنيف من جانب المصاب بها سهلا يسيراً . ومن جهة أخرى فإن تلك الظروف نفسها توظف فى الكثيرين من الأفراد الحاضرين لتأثيرها ميلا إلى التمدى ينشأ من الشعور بالحق والكرامية والضعفينة ضد المظلومين لما هم عليه من نعمة . هذا الشعور كثيراً ما يؤجج شملته من يتولون قيادة الطبقات الدنيا ، إذ يندونه سواء بحسن نية أو سوء نية . وكثيرا ما يزول عن الفرد الذى يحس به فور أن يبتسم الحظ لهذا الفرد ويرفمه إلى مستوى أعلى من ذلك الذى كان يعيش فيه .

ويخلص مما تقدم أن طابع العنف الذى يفلب على إجرام الطبقات

الدنيا تلزم لتفسيره بالإضافة إلى الحجة الآنف ذكرها والمستمدة من النوع البدائي أو المصري للحضارة ، حجة أخرى أقوى ، وهي ما يملأ نفوس الأفراد في تلك الطبقات من شعور بالحسد . وسبق أن تحدثنا تفصيلا عن هذا الحسد وعن تأثيره على سلوك الجماعات . ولم يكن هناك محل للسحب في ذلك ، فشان الجماعة هو دائما شأن الأفراد الداخلين في تكوينها . وإن كان من الواجب على الإنسان ألا يحسد وكان الأفضل له أن ينبط ، إلا أن ما هو كائن يختلف - مع الأسف - عن الواجب أن يكون . فالمشاهد عملا في طباع الناس أن الواحد منهم يتمنى زوال النعمة عن غيره ، بدلا من أن يعمل في سبيل الظفر بها هو الآخر .

الفصل الثالث

نوع المهنة

دلت الإحصاءات الجنائية في إيطاليا على أن المهنة من المؤثرات التي تفعل فعلها في ظاهرة الإجرام ، إذ تختلف المهن من حيث مجموع الجرائم التي تقع من الأفراد المشتغلين بكل منها ، ومن حيث نوع الجرائم التي يرتكبها أفراد كل مهنة .

ولكن هذا الذي كشفت عنه الإحصاءات ، يتلقاه علماء الإجرام في إيطاليا بشيء من التحفظ . فيقول العالم Niceforo إنه مع التسليم بأن نوع المهنة يهيء جوا نفسانياً معيناً من شأنه أن يؤثر على التكوين النفساني للمشتغلين بها فيكسبهم خصالاً معينة ، إلا أنه لا يصح أن يغيب عن البال أثر الحصال الطبيعية لا المكتسبة من ناحية كونها تجذب الإنسان نحو مهنة دون أخرى ، أو أثر عامل السن من ناحية أن بعض المهن أو بعض الأحوال في المهنة الواحدة ، يوجب أن يكون المشتغلون به شباباً . ومن ثم فإن اختلاف الإجرام كمية ونوعاً من مهنة إلى أخرى ، كما يرجع إلى نوع المهنة وإلى كونه يكسب الأفراد القائمين بأعمالها سمات نفسية معينة ، قد يكون راجعاً إلى الميول النفسية الطبيعية لا المكتسبة والتي كان من شأنها أن اختار أولئك الأفراد تلك المهنة بالذات . وتؤثرين إياها على غيرها ، وقد يمزى أيضاً إلى السن الغالب على الأفراد المشتغلين

بالمهنة أو بعمل من أعمالها وإلى كونهم في معظمهم أحداثاً أو شباناً .
وسنرى أن الإحصاءات الإيطالية نفسها تضمنت ما يؤيد هذه الملاحظة .

على أن ذلك التحفظ المزدوج لا ينفي أن لنوع المهنة شأناً . يؤيد
هذا المعنى تقرير رسمي مرافق لأحد الإحصاءات الإيطالية في هذا الصدد
(روما سنة ١٩٠٩) .

قد بدأ هذا التقرير بقوله إن المايير الذى تتبع في تقسيم المجرمين
من حيث منهم ، تختلف عن تلك التى تراعى في الإحصاء العام لسكان ،
لأنه بينما يعنى هذا الإحصاء بالناحية الاقتصادية في العمل الذى يشتغل
به المواطن ، يهتم الإحصاء الجنائى بأسلوب وظروف تنفيذ العمل نفسه
والوسط الذى يجرى فيه هذا التنفيذ . ثم جاء في التقرير « أن دراسة
ظاهرة الاجرام تقتضى الاطاعة بالتأثير الذى يمكن أن يحدثه في هذه
الظاهرة تغلب الجلوس على طبيعة العمل (كما هو الحال بالنسبة لصناع
الأحذية) ، أو أداء العمل في الهواء الطلق (كما هو الحال بالنسبة
للزارع) ، أو كون العمل يجرى بأدوات يمكن استخدامها في الاعتداء ،
ومن شأنه أنه يألّف المشتغل به مشاهد الدم (كما هو الحال بالنسبة
للجزارين) .

وهناك إحصاءان يعتبران من أهم الإحصاءات الإيطالية المعبرة في هذا
المجال وهما إحصاء سنة ١٩٢٩ وإحصاء سنة ١٩٣٠ .

هذان الإحصاءان تبدو أهميتهما من نواح ثلاثة :

أولاً : من ناحية نسبة عدد المجرمين في كل مهنة بالقياس إلى مجموع أفرادها .

ثانياً : من ناحية نسبة عدد المجرمين في كل فئة من فئات المهنة الواحدة ، كما هو الحال في فئة المرؤوسين بالنسبة لفئة الرؤساء .

ثالثاً : من ناحية توزيع مجرمي المهنة الواحدة على أنواع الجرائم المختلفة لبيان التوزيع الغالب في إجرام كل مهنة .

فن الناحية الأولى أظهر إحصاء سنة ١٩٣٠ أنه بتقسيم مجرمي كل مهنة على الأفراد المشتغلين بالمهنة نفسها تبين أنه (باستبعاد من يقل سنهم عن ١٠ سنوات) كل مائة ألف من الموظفين وأرباب المهن الحرة أجرم منهم ٢٢٧ ، وأن نفس العدد أجرم منه ١٣٧٤ بين المشتغلين بالتجارة والمواصلات والملاحة والصيد ، ٥٢٨ بين المشتغلين بالصناعات والفنون ، ٣٩٧ بين القائمين بالخدمات الدنيا عامة كانت أو خاصة ، ٦١٩ بين العاملين في الزراعة .

ومعنى ذلك أن أكثر المهن إجراماً كان مهنة التجارة والمواصلات والملاحة والصيد ، وأن تتلوها مهنة الزراعة ، ثم يتبعها المشتغلون بالصناعات والفنون ، غالقائمون بالخدمات الدنيا ، وأخيراً الموظفون وأرباب المهن الحرة وتنزل نسبة المجرمين منهم إلى أقل قدر لها . وقد خلص إلى نفس النتيجة العالم Messedaglia بدراسة إحصاءات النمسا بين سنة ١٨٥٦ ، ١٨٥٩ ، إذ تبين له أن أقل نسبة للمجرمين سجلت في فئة المشتغلين بأعمال علمية وفنية ، وأن نسبة كبيرة من المجرمين وجدت بين أصحاب المتاجر والمصانع .

ويمكن التعبير عن دلالة الأرقام السالف ذكرها بطريقة أخرى هي القول بأن احتمال وقوع المشتغل بالتجارة أو بالمواصلات في الجريمة أقوى خمس أو ست مرات من احتمال وقوع الموظف أو رب المهنة الحرة فيها . وقيل إن أخلاق التجار لفرط ميوعتها تكاد تكون أكثر اتساعاً من مياه المحيط . أما قلة الاجرام نسبياً بين الزراع - ومنبعت إجرامهم تفصيلاً عند الكلام عن طريقة المعيشة - فيمكن تفسيرها مبدئياً بحدود الحياة في الريف وبعدها عن ممعة الأهواء الانسانية الخبيثة .

على أن تقسيم المهن إلى فئات عامة كبيرة على النحو المبين آنفاً ، قد لا يعبر عن الأمر الواقع تعبيراً دقيقاً . فلكي يعطى الأمر صورة أدق ، لا يمتنع من تتبع حالة الاجرام في شعب مهنية أخص وأضيق ، تفرعت بفعل تعدد الحياة ، من مهن أصلية عامة . ولا يغفلو الاحصاء الايطالى من هذا التخصيص .

فاحصاء سنة ١٩٣٠ بين أن كل مائة ألف رجل من ذوى المهن الحرة ، أجرم منهم ٣٨٠ ، وأنه أجرم من عدد مائل من الموظفين العموميين والخصوصيين ٢٨٨ ، ومن نفس المدد في الرعاة وقاطنى الأخشاب ١٢٢٤ ، وفي الجزارين ٢٣٤٠ ، وفي أرباب الأعمال البسيطة المتنقلة ٢٨٣٢ ، وفي الحياطين وصاننى الأحذية ٦٩٢ ، وفي المشتغلين بالمحلات العامة ٣٥٠ ، وفي عمال المناجم ٥٤٧ ، وفي عمال المواصلات ١٢٦٧ ، وفي تجار الجملة والتجزئة ٢٠٩٣ . ويظهر من ذلك بجلاء أن أكثر الفئات إجراماً هي فئة الجزارين ، يتلوها أرباب الأعمال البسيطة المتنقلة

فتجار الجملة والتجزئة ، ثم عمال المواصلات ، فالرعاة وقاطعو الأخشاب
فالحياطون وصناع الأحذية ، فعمال المناجم ، فأرباب المهن الحرة ، فالمشتغلون
بالمحلات العامة ، وأخيراً الموظفون العموميون والخصوصيون .

أما كون نسبة المجرمين بلغت حدما الأقصى بين الجزائريين ، فيفسره
فضلا عن الميل الطبيعي الذى يقوم عليه اختيار مهنة الجزائر ، وحدثة
السن الغالبة على من يحترفون هذه المهنة ، أن عمل مهنتهم هو فعل
الذبح بالقتل ، وأن مداومة هذا العمل يصير معها الذبح طبيعياً مألوفاً .
فيقول Bosco فى تفسيره ارتفاع نسبة القتل بين الجزائريين فى الولايات
المتحدة الأمريكية (سنة ١٨٩٧) « إن مشاعر الرفق والعطف التى
وضعها المدنية فوق غرائز الانسان الأصلية الشرسة ، لا تستطيع دفع
التأثير اليومى للمهنة ، لاسيما فى المنشآت الواسعة التى تذبح وتقطع فيها
يومياً وبطريقة قاسية حفا ألوف من رهوس المواشى . وإن من يزور
تلك المجازر الهائلة ليسوده شعور بالاشمئزاز حين يرى كيف تذبح الحيوانات
إذ تمر من دقيقة إلى أخرى ، أمام الجزائريين ، ثم تمر بواسطة آلات
ميكانيكية إلى حيث يتناولها عمال آخرون ، بينما ينزف الدم من حناجرها
المذبوحة » . ويشير أحد علماء الاجرام بهذه المناسبة إلى كابوش وأنصاره
الذين كانوا فى القرن الخامس عشر بفرنسا وفى ظل الملك شارل السادس ،
يقتلون ويذبحون خدمة للحزب البورجوى . فقد كانوا من جزائى
باريس Bouchers de Paris . وفضلا عن هذا الحدث التاريخى ،
تناول الادباء نفس المعنى فى قصصهم . فقد تصور الكاتب Michele
Cervantès كلبا اسمه Berganza كان مملوكا لاحد الجزائريين ، وأجرى

على لسان هذا الكلب حديثا بينه وبين كلب آخر ، عن مشاهداته أثناء عمله لدى مالكة الجزار ، وفي هذا الحديث يقول Berganza « كم كنت أشتيز إذ أرى الجزائريين يصرعون إنسانا بذات السهولة التي يذبحون بها بقرة ، وكيف أنهم لا تفتنه الأسباب وفي لمح البصر يعملون سكينا في بطن إنسان كما لو كانوا يذبحون ثوراً ! فلا يمر يوم بدون جراح أو خصومات أو بدون وفيات » .

ومن ناحية ثانية كشف إحصاء سنة ١٩٣٠ عن نسبة عدد المجرمين في كل فئة من فئات المهنة الواحدة ، إذ حدد عدد من يجرمون من بين مائة ألف مردوس وعدد من يجرمون من بين مائة ألف رئيس في كل مهنة من المهن التي تناولها والتي أسلفنا الإشارة إليها ، فتبين أن الغالب في إجرام المردوسين أن يفوق بكثير إجرام الرؤساء ويبلغ أحيانا عشرة أضعافه في مهنة الزراعة مثلا . والمراد بالرئيس هنا المالك أو المدير المثبوع ، والمراد بالمردوس التابع لإدارة غيره . وثبت الأمر عينه بالنسبة للنساء كذلك ، وسوف نبحث أمرهن تفصيلا في الباب المختص لاجرامهن ، إذ تبين أن المردوسات في مختلف المهن يقعن في الاجرام الرئيسات .

وقد قيل في تفسير هذه الظاهرة إن الرئيس أو المدير لديه من وسائل الافلات من الاتهام أو المحاكمة أو الادانة ما لا يتهيأ للمردوس . ولكن هذا القول غير كاف ويعول على اعتبار له مكان ثانوي من الأهمية . والأرجح هو أن المردوس يحكم درجته الدنيا في سلم المهنة ؛ يقل عن الرئيس حقا من ناحية الفخل ، والاجرام يتأثر بالعامل الاقتصادي

كما قدمنا . ومن جهة ثانية فإن المردوسين معظهم شبان ، بينما يندر الشباب بين الرؤساء ، والإجرام في مرحلة الشبان أشد منه في مراحل العمر الأخرى كما رأينا .

ومن ناحية ثالثة ، بينت الإحصاءات الإيطالية أثر نوع المهنة في تحديد نوع الجريمة التي تقع من الأفراد المشتغلين بالمهنة . فإجرام هؤلاء يتوقف على نوع مهنتهم لا من حيث كينته فحسب بل كذلك من حيث الوجهة التي يتخذها أى النوع الذى يفلب عليه . وهنا تجيب الإحصاءات الإيطالية عن سؤالين : - السؤال الأول يدور حول مفردات الجرائم واحدة بعد أخرى ، فيتناول مثلا جريمة القتل وتكون صياغته على هذا الوجه : أى مهنة يرتكب أفرادها القتل أكثر من أفراد سواها ، وهكذا في سائر الجرائم . والسؤال الثانى يدور حول مفردات المهن واحدة بعد أخرى ، فيتناول مثلا مهنة التجارة وتكون صياغته على هذا الوجه : أى جريمة يرتكبها المشتغلون بمهنة التجارة أكثر من ارتكابهم لسواها وهكذا في سائر المهن .

فإجابة على السؤال الأول ، بين إحصاء سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٠ أن أكثر أفراد المهن ارتكابا لقتل هم الجزارون ويتلوم صال المناجم والمهاجر ، وأن أقل ذوى المهن ارتكابا له هم الموظفون العموميون والمخصوصيون وأرباب المهن الحرة ، حتى أن إحصاء سنة ١٩٣٠ سجل عدم وقوع جريمة قتل ما من ذى مهنة حرة . وأما الحياطون وصناع الأجدبة فقد بين الإحصاءان المذكوران أنهم يفوقون في ارتكاب

القتل طائفتي الموظفين وأرباب المهن الحرة . وقيل في ارتفاع نسبة القتل بين عمال المناجم والمهاجر إنهم خاضعون لمؤثرات سيئة من العوامل الاجتماعية والنفسانية الراجعة إلى طبيعة عملهم ومن عوامل الوسط المحيط بهذا العمل . ومن أظهر الأمثلة على ذلك الجو الذي يصل فيه عمال منجم للسكريت مثلا .

وأما جرائم العنف والتهديد ، فالجزائرون هم الأكثر ارتكابا لها في إحصاء سنة ١٩٣٠ ، يتبعهم فيها أيضا عمال المناجم والمهاجر فعمال البناء ، فالحياطون وصناع الأحذية . بينما يمثل الموظفون العموميون والخصوصيون وذوو المهن الحرة أقل الطوائف ارتكابا لتلك الجرائم .

وبين إحصاء سنة ١٩٣٠ أن جنایات السرقة أكثر المشتغلين بالمهن ارتكابا لها هم الجزائريون يتلوم عمال البناء ، وذوو الأعمال الوضيعة عامة كانت أو خاصة ، ثم الحياطون وصناع الأحذية ، فعمال المناجم والمهاجر ، فالموظفون العموميون والخصوصيون ، وأخيرا ذوو المهن الحرة .

والتزوير في المستندات كانت أكثر الطوائف ارتكابا له في إحصاء سنة ١٩٣٠ هي طائفة الموظفين العموميين والخصوصيين ، يتلوم أرباب المهن الحرة .

أما جريمة النصب وجرائم الغش بصفة عامة فقد كانت أكثر الفئات ارتكابا لها في الإحصاء نفسه بعد فئة الجزائريين ، فئة ذوو المهن الحرة .

وإجابة على السؤال الثاني بين الإحصاءان المذكوران أن أكثر الجرائم وقوعا من عمال المناجم والمهاجر جريمة الجرح أو الضرب البسيط ،

جناية السرقة بجرعة الضرب أو الجرح الجسيم ، وأن أقل الجرائم وقوعاً
منهم التزوير في المستندات .

أما ذوو المهن الحرة فيستفاد من الإحصاءين أن أكثر الجرائم وقوعاً
منهم النصب وجرائم الفش بصفة عامة والتزوير في المستندات أو الضرب
أو الجرح البسيط ، بينما أقل الجرائم وقوعاً منهم هجر العائلة وجناية
السرقة .

وذوو الأعمال البسيطة المتنقلة ، كانت أكثر الجرائم وقوعاً منهم
في الإحصاءات الإيطالية العنف ومقاومة رجال السلطة السامة والاعتداء
عليهم ، والسرقة البسيطة والسرقات المتفرقة بظرف مشدد .

والخياطون وصناع الأحذية كانت أكثر الجرائم وقوعاً منهم في
الإحصاءات المذكورة جرائم الضرب والجرح البسيط والسرقة البسيطة
والسرقة المتفرقة بظرف مشدد . (ولكن تبين أن ذوى الأعمال
البسيطة المتنقلة أكثر ارتكاباً للسرقة البسيطة أو المتفرقة بظرف مشدد
من الخياطين وصناع الأحذية) .

يقي أن قول كلمة عن ذوات المهن من النساء ، رغم أن إجرام
النساء بصفة عامة سيكون محل بحث بالتفصيل في الباب المخصص له .

فقد تبين من الإحصاء الإيطالي الخاص بالسنوات من ١٨٩٦ إلى
١٩٠٠ ، أن أكبر مجموع من الجرائم النسائية تحقق في طائفة ذوات
العمل البسيط المتنقل تتلوهن الفلاحات باليومية والعاملات في الزراعة ،
فالعاملات في المتاجر فبايعات الإطعمة ، فالمولدات ، فعاملات الفنادق ،

فعاملات المواصلات ، فعاملات الفنون والصناعات الصغيرة ، ثم الخادومات في البيوت ، فالحياطات ومفصلات الثياب ومصمات الازياء ، فالموظفات ، فذوات رأس المال أو المعاش ، فذوات المهن الحرة ، وأخيراً المزارعات اللاتي يفلحن أرضاً مملوكة لهن أو مستقلة بطريق المزارعة . ولا مانع من الكلام تفصيلاً عن الحياطات والمفصلات ومصمات الازياء والمولدات ، وذوات المهن الحرة ، والخادومات في المنازل ، وذلك على سبيل المثال .

فقد أظهر إحصاء سنة ١٩٢٩ ، سنة ١٩٣٠ ما يؤيد الاحصاء السابق من ناحية انخفاض كمية الاجرام نسبياً في فئة الحياطات ومفصلات الثياب ومصمات الازياء . إذ فتحتها في الاجرام الفئات الاخرى جميعها عدا فئة العاملات في صناعة النسيج ، وذوات رأس المال أو المعاش ، والقائمات على الخدمة أو الادارة في المنازل . فهذه الفئات الاخيرة كانت أقل إجراماً . أما فئة ذوات العمل البسيط المتنقل فقد بلغ الاجرام فيها أقصى كمية له ، بالتقاس إلى كميته في سائر الفئات .

وثبت أن أكثر الجرائم وقوعاً من الحياطات ومفصلات الثياب ومصمات الازياء ، القذف والسب والضرب أو الجرح الخفيف . ولعل هذا راجع إلى ظروف التجمع في المشاغل وما يترتب عليه من فرص لاحتكاك والحديث عن الغير بالسوء وما إلى ذلك من أمور تشجع عليها نفسية المرأة وتسبب صداماً أو تماسكاً أو تعدياً بين النساء . على أن هناك منها أخرى يتبين كذلك أن أكثر الجرائم وقوعاً من المشتكلات بها جريمة القذف والسب . مثلاً العاملات في الفنون والصناعات الصغيرة ،

وبائعات الأطعمة ، والعاملات في الفنادق ، وذوات المهن الحرة ،
والمولدات ، وذوات رأس المال أو المعاش ، والخدمات في المنازل .

أما المولدات ، فقد تبين من إحصاء (١٨٩٦ - ١٩٠٠) أنهن
يفتن في مجموع الجرائم الواقعة منهن فئة الخياطات والمفصلات والمصممات ،
والمزارعات اللاتي يفلحن أرضاً مملوكة ، والعاملات في المصانع المختلفة ،
وفي المواصلات ، وكذلك الموظفات ، والمشتغلات بالخدمات الدنيا .
وذوات المهن الحرة ، وذوات رأس المال أو المعاش ، والخدمات في
المنازل . ولم تتفوق على المولدات في الإجرام إذ ذاك سوى المزارعات
بالهومية وعاملات الزراعة ، وبائعات الأطعمة ، وعاملات المتاجر وذوات
العمل البسيط المتنقل . وتأيدت النتيجة نفسها في إحصاء سنة ١٩٢٩ ،
سنة ١٩٣٠ ، إذ ظهرت من المولدات كمية أكبر في الإجرام من تلك
التي سبق أن سجلها الإحصاء السالف . كما أنهن فتن فيه غيرهن من
الفئات . ولم يتفوق عليهن في مجموع الجرائم سوى تاجرات الجملة والتجزئة
وذوات العمل البسيط المتنقل .

وكان أكثر الجرائم وقوعاً من المولدات ، طبقاً للإحصاءات المذكورة ،
جريمة القذف والسب ، وعلى الأخص جريمة الإجهاض ، وجرائم غير
عمدية ، وجريمة الضرب أو الجرح البسيط . وتبين أن الجرائم غير
المعمدية الواقعة من المولدات بحكم الفرص التي تتيحها لهذه الجرائم طبيعة
عملهن ، تفوق بمراحل ما يقع منها في فئات المهن النسائية الأخرى .

أما ذوات المهن الحرة فتكاد تكون أقل فئات المهن النسائية إجراماً .

فلم تمكن أقل إجراما منهن في إحصاء ١٨٩٦ - ١٩٠٠ في المزارع
الآلى يفلحن أرضا مملوكة لهن . وكان الغالب على ذلك الإجرام القليل
من جانب ذوات المهن الحرة ، هو جريمة القذف والسب كذلك ،
تلوها جرائم نصب وجرائم غش أخرى ، ثم الضرب أو الجرح البسيط .
غير أن ذوات المهن الحرة اختفن بعدئذ كلية من إحصائى سنة ١٩٢٩
وسنة ١٩٣٠ ، فلم يسجل لهن هذان الإحصاءان أى إجرام .

وأخيرا فإن الفئات على الخدمة أو الإدارة فى المنازل ، تبين من
إحصائى سنة ١٩٢٩ ، سنة ١٩٣٠ أنهم على إجرام قليل بالنسبة
لغيرهن . فلم يكن أقل منهن إجراما سوى العاملات فى صناعة النسيج ،
وذوات رأس المال أو المعاش .

ولنا إلى إجرام النساء عود . وإنما بعيننا أن تنبه الأذهان مرة
أخرى إلى أن الإحصاءات الابطالية التى دار حولها حديثنا تجري على
أسلوب تحديد عدد المحكوم عليهم لجريمة فى كل مائة ألف من المشتغلين
بمهمة ما من المهن ، سواء كان هذا العدد يتناول الإجرام فى مجموعه
أو يقتصر على نوع معين منه . وعلى ضوء النتائج المستخلصة من اتباع
هذا الأسلوب فى مختلف المهن ، أجرت تلك الاحصاءات مقارنة بين
مهن الرجال والنساء من ناحية كمية الاجرام ونوعه . وأملنا أن يقام
مثل تلك الاحصاءات فى بلادنا .

الفصل الرابع

درجة الحضارة

قبل بيان تأثير درجة الحضارة على ظاهرة الاجرام ، لا نجد بدا من التعريف أولا بالحضارة والتقدم الحضارى . ولقد اختلف الرأى فى تحديد المراد بهذين التعبيرين .

ف قيل إن الحضارة مجموع متزايد من القيم لا ينهار إلا ليهود إلى الوجود أعلى وأقوى مما كان ، وقيل إنها نظام القهر والتقييد يضع الفرائز الانسانية حدا تلزمه فى مظاهر نشاطها . غير أن أفضل تعريف للحضارة فى نظرنا هو القول مع Nicastro بأنها طريقة الوجود والسلوك التى يعيش بها قوم ما فى زمان ما ، سواء من حيث الحياة المادية لهم ، أو الحياة الفكرية أو الحياة الخلقية أو الحياة السياسية الاجتماعية .

ويتفرع عن ذلك أن التقدم الحضارى معناه التحسن الطارىء على مقومات الحياة المادية والفكرية والخلقية والسياسية الاجتماعية لشعب ما ، سواء أكان هذا التحسن شاملا للشعب فى كل فرد من أفراد أو الشعب فى جماعته ك مجموع أفراد . ولا يخفى وجه الصعوبة فى أن يكون كل تحسن شاملا للفرد والمجموع فى آن واحد . فهذا مجال الصراع الأزلئ الدائم بين صالح الفرد وصالح المجموع ، بين البواصت الداخلية للانسان وقواعد المجتمع الآمرة . وهنا أيضا تدخل فى الميدان ظاهرة السعادة أى

ظاهرة الشعور النفسى بالاذة وهى محكومة بثلاث نوااميس نفسانية لا يمكن على أحد ضلها . الناموس الأول هو عدم القابلية للشبع ومعناه إحساس النفس بحرمان جديد كلما أصابت ما كانت منه محرومة . والناموس الثانى هو التقلب الأبدى للنفس بين احساسات تننازعها هى الإحساس بالألم فى السرور ثم بالسأم . والناموس الثالث هو خداع الرغبات ومعناه أن البريق الذى كان يشع فى كل أمر مرهوق قبل ذيله ، سرعان ما ينطفئ . على أثر نيل هذا الأمر فعلا ، فيبدو الأمر بين اليدين على قيمة أقل مما كان عليها وهو فى الحقيقة .

ومن جهة أخرى لا يغيب عن البال وجهه الصعوبة فى حصر الإمارات التى تصلح أساسا للكشف عن كل من الحياة المادية والفكرية والحقيقية والسياسية الاجتماعية لشعب من الشعوب .

والمراد بهذه الامارات ما ينحصر لعمليات الاحصاء ويمكن أن يقاس به لا كل نوع من أنواع الحياة التى تقوم عليها الحضارة لحسب ، بل كذلك مدى التقدم الذى أصابه مع الزمن كل نوع منها . ومن الميسور كما سنرى تمديد بعض الامارات التى تصلح لقياس هذه الأنواع من الحياة بوصفها العناصر التى تتكون من مجموعها الحضارة . غير أن الامارات التى يعول عليها فى هذا السبيل كثيرا ما تنقص عن إعطاء صورة وافية دقيقة لما يراد الكشف عنه ؛ فاحصاءات الاجرام مثلا تصلح اشارة للكشف عن أحد عناصر الحضارة وهو بالذات عنصر الحياة الحقيقية للشعب ، ولكنها تدع مجالاً لشكوك كثيرة وتحفظات

محددة يتعين أن تكون - كما سنبين - محل اعتبار ، فضلا عن أن الاحصاء الجنائى مقصور على الأفعال المنصوص عليها فى قانون العقوبات دون تعرض لكافة الأفعال التى لا يجرمها هذا القانون رغم منافاتها للخلق .

ومن الامارات التى اتخذت فى إيطاليا أساسا للكشف عن مستوى الحياة المادية فى مختلف أقاليم الدولة ، كثافة السكان أى نصيب الكيلومتر المربع فى مساحة الاقليم من مجموع المقيمين على هذه المساحة ، وعدد الزيجات بالنسبة لكل ألف من سكان الاقليم ، وعدد المواليد بالنسبة لكل ألف كذلك ، وعدد الوفيات بالنسبة لكل ألف ، وعدد الاطفال المتوفين بالنسبة لكل ألف من المواليد ، ومتوسط المراسلات البريدية والتلغرافية والتليفونية ، ونصيب كل ساكن من حصيلة بعض الضرائب المفروضة على الكياليات الخ .

وعما اتخذ أساسا للكشف عن الحياة الفكرية عدد الأزواج الذين وقعوا على عقود زواجهم فى كل مائة عقد ، الأمر الذى يكشف عن مدى الأمية الخ .

وعلى أساس هذه الامارات أجرى احصاء سنة ١٩٣١ للمقارنة بين مختلف أقاليم إيطاليا من حيث المستوى الحضارى ، وهى ثمانى عشر إقليم ، فبين مثلا أن مقاطعة لوكانيا متخلفة نسبيا من حيث كثافة السكان وعدد من يقعون على عقود زواجهم ومن حيث عدد جرائم الاحتيال بالنسبة لكل مائة ألف مواطن ، وإنما متفوقة من حيث عدد الزيجات وعدد المواليد وعدد الوفيات من الكبار والصغار ، ومن حيث عدد

جرائم العنف بالنسبة لكل مائة ألف مواطن . وعلى العكس ظهر من الإحصاء نفسه أن مقاطعة ليجوريا متفوقة نسبيا من حيث كثافة السكان وعدد من يقومون على عقود زواجهم ومن حيث عدد جرائم الاحتيال وإنما متخلفة من حيث عدد الزيجات وعدد المواليد وعدد الوفيات من السكابر والصغار ، ومن حيث عدد جرائم العنف بالنسبة لكل مائة ألف مواطن .

ويقرر العالم Niceforo أنه يتبع سير أنواع الحياة القائمة عليها الحضارة ، يمكن القول بأنه مع تقدم الزمن ، تسير الحياة المادية في خط على الدوام صاعد ، وإن كانت تعترضه تعرجات من النزول تارة والعمود تارة أخرى ، وتسير الحياة الفكرية في خط أفقي دائما ، وإن كانت تعترضه تعرجات صمود ونزول ، وذلك إذا أريد بها الملائكة الفكرية أو أهلية الخلق والابداع ، أما إذا أريد بها كمية المعلومات أو مجموع الثقافة فإنها بهذا المعنى تسير في خط على الدوام صاعد . أما الحياة الحقيقية فتسير في خط أفقي ، وكذلك الحياة السياسية الاجتماعية . وبعبارة أخرى يقول ذلك العالم إن الحياة المادية كانت ولا تزال في تقدم مستمر ، وإن كان الناس لا يفتنون إلى ذلك . أما الحياة الفكرية فإنها تقدمت بوصفها مجموع معارف ، لا بوصفها قدرة خالقة للطل البشرى . والحياة الحقيقية لم تتقدم ، وكذلك الحياة السياسية الاجتماعية .

بعد ذلك التنبيه حول الحضارة بصفة عامة ، يعيننا أن نبين مدى تأثير ظاهرة الاجرام بتطور الحضارة أى بتطور الحياة المادية والفكرية

والخلفية والسياسية الاجتماعية . ولم تنبأ أسباب البت في هذه المشكلة بأسلوب على إلا منذ بدء تنظيم الاحصاءات الجنائية في مستهل القرن الماضى . وبالتالي فليس هناك ما يمكن منه تنبؤ سير الاجرام على مر القرون ليظهر كيف تأثر فيها بالتطور الحضاري . ولا مناص من التعويل فيما يتعلق بالماضى على أقوال وملاحظات الكتاب والمفكرين والمعاصرين ، فهى المرجع الوحيد بالنسبة لفترات التى كانت الاحصاءات الجنائية فيها منعدمة أو غير كافية .

فى سنة ١٨٣٨ جاء بكتاب Charles Lucas فى علم العقاب أن الطبقات الاجتماعية العليا فى ذلك الوقت ، رغم إتفاء لإجرام العنف بين أفرادها ، تعد سلالة أولئك الرجال الذين ارتكبوا فى الماضى البعيد قتلا بقسوة لا نظير لها حتى فى الطبقات الاجتماعية الدنيا التى كان الاجرام وقت ظهور الكتاب متركزا فيها . وأضاف الكاتب إلى ذلك أنه بدراسة إجرام العنف فى مختلف العصور ، وفى مختلف البقاع فى العصر الواحد ، وفى مختلف طبقات الشعب الواحد ، يتضح أن تباينه حدة وشدة متوقف على نصيب العصر أو البقعة أو الطبقة من تأثير تلك القوة التى تسمى بالحضارة والتى تعمل على تلطيف الفرائز الشرسة للانسان رويدا رويدا ، وتنمية الروح الاجتماعية فيه . فالحضارة هى التى جعلت إجرام العنف يخفى فى سلالة من كان من الأسلاف عنيفا . وهى فى نظر الكاتب مجموعة القيود التى تفرض على الفرائز الأصلية فى سبيل الحد من غلوائها . على أن هذا التعريف للحضارة يؤخذ عليه أن الحضارة لا تتمثلها تلك القيود فى ذاتها بوصفها قواعد مفروضة على النفوس من

الخارج ، وتعالى النفوس في السير عليها ألما ، وإنما الذي يمثلها أن تصدر تلك القيود عن النفوس من الداخل ، وألا يقتصر الأمر على اعتراف النفوس بضرورتها ونفعها ، وإنما أن تسير النفوس على مقتضاها دون أن تحس بأنها محمولة على ذلك حملا ، ودون أن تعاني في ذلك أدنى ألم .

وقبل أن يقرر الكاتب كل ما تقدم ، تناول بالذكر تصريحها لوزير البريطاني Peel جاء فيه أن جرائم الاعتداء على المال تتضاعف لدى الشعوب المتحضرة ، وعاقب عليه بأن التقدم الحضارى يستحدث مواد نافعة جديدة ، لابد أن يادر في السعى إليها التهم الانساني . فتولد بالرغبة فيها رغبات جديدة ، يستحل في سبيل إشباعها طريق الجريمة . ويرى فضلا عن ذلك أن التقدم الحضارى يوسع دائرة الحرية الشخصية ، فيزداد مدى الاساءة في استخدامها قدر الزيادة في هذا الاستخدام ذاته .

وفي سنة ١٨٣٥ قرر Quetelet ، Ducpétiaux ، أن التقدم الحضارى إذ تتضاعف به وجوه الاتصال والاحتكاك بين الناس ، وترتفع به كية الأشياء النافعة ، تتزايد تبعاً له بواعث الإجرام وفرصه . وعبر عن الفكرة نفسها Messedaglia ١٨٦٦ - ١٨٦٧ ، De Candolle ١٨٧٣ ، G. Jellinek ١٨٧٨ ، Ferri ١٨٨١ ، Francesco poletti ١٨٨٢ .

وفي سنة ١٩٠٦ قرر colajanni أن الشراسة والقتل لا يرجعان إلى الخصائص العضوية للسلالة بقدر ما يرتبطان بالجو التاريخي الذي يظهران فيه ، بدليل أن المناطق والجماعات التي كانت فيما مضى منغمسة

فى إجرام الدم أصبح نصيبها فى الوقت الحاضر من هذا الإجرام ضئيلا .
وقد تحدث Walter Scott عن فظاظة السادة النورمانيين فى الأرض
السكسونية ، وكيف أن الأعيان سكان القصور كانوا يشبهون شبيهة
المنف عندهم بأفعال يقصر عن تصوير فظاعتها الخيال الروائى .

وفى سنة ١٨٧٦ قرر لومبروزو أن التقدم الحضارى ينشئ حاجات
جديدة ، وتصحبه سهولة فى إثارة الأحاسيس ، يترتب عليها تضاعف
فى الجرائم وتنشئ أنواع معينة من الخلل العقلى ، وأنه مما يساعد كذلك
على الزيادة فى كمية الإجرام ، أن التقدم الحضارى يدب معه ديب
النشاط فى علاقة الرجال بالنساء ، كما يقترن به الإفراط فى تماطى الخور ،
واتساع فى وسائل إذاعة الأخبار وفى طرق النشر ، تشيع به أنباء
الجرائم على صورة تفسح المجال للإيهام الذاتى .

وفى سنة ١٨٩٣ ، ١٨٩٥ ، ١٨٩٦ ، قرر SIGHELE ، FERRERO ،
BIANCHI على التوالى ، أن هناك حضارة عنف وهناك حضارة غش ،
وأن لسكل منهما صوراً خاصة من الاجرام . وفى سنة ١٩٠٠ قال
ANGIOLELLA بكتابه فى علم طبائع المجرم ، إن لسكل حضارة إجراماً
تتميز به مثلما تتميز بديانة معينة وسياسة خاصة . وقال BRUNO FRANCHI
سنة ١٩٠٢ إن التقدم الحضارى تحمل به محل قلة من الجرائم الفظيعة ،
جرائم أكثر عدداً ولكنها أقل فظاعة .

وفى سنة ١٨٩٧ قام BOSCO بدراسة لإحصاءات القتل فى مختلف
ولايات أمريكا الشمالية ، فتبين له أن القتل أكثر وقوعاً فى الجنوب

وفي الغرب منه في الشمال وفي الشرق ، وفسر ذلك بأن الولايات الجنوبية والغربية كانت قد تلقت من المهاجرين آخر موجة منهم وأقلهم حفظاً من الثقافة والمدنية ، وأنها كانت لذلك في حالة بدائية من الحضارة تموزها وسائل المواصلات وعندها حديث بتشكيلات الأمن والدفاع الاجتماعي .

ولقد قام العالم NICEFORO بالمقارنة بين إحصاءات الإنتاج والنقل وعمليات البورصة والبنوك وغير ذلك مما يميز عن النشاط الاجتماعي في الفترة الواقعة بين ١٨٩٠ - ١٨٩٢ وسنة ١٩١٣ بإيطاليا ، وبين إحصاءات الاجرام في ذات الفترة وهي سابقة مباشرة على الحرب العالمية الأولى ، فتبين له أن الزيادة في كمية النشاط الاجتماعي خلال الفترة المذكورة صاحبها زيادة بنسبة أقل في كمية الجرائم الجسيمة ، وزيادة بنسبة أكبر في كمية المخالفات .

ويضيف العالم إلى ذلك أن التقدم الحضاري كإنشأ منه تعقيد في العلاقات الانسانية وتضاعف في بواعث الاجرام ، تنشأ منه في الوقت ذاته قيود جديدة على السلوك قد تصبح إن عاجلاً وإن آجلاً حوائل دون الاجرام .

بمد هذا العرض لأقوال المفكرين وعلماء الاجرام حول الحضارة والتقدم الحضاري واصلتها بظاهرة الجريمة ، تتناول فيما يلي الاحصاءات الجنائية من حيث دلالتها على هذه الصلة .

على أنه قبل الكلام على الصورة التي قدمتها الاحصاءات عن

الاجرام في إيطاليا وعن تطوره في الزمن مع تطور الحضارة ، لا مناص من إلقاء الضوء على كثير من الاعتبارات الواجب أن تراعى في تفسير الإحصاءات الجنائية بصفة عامة .

فقد دار البحث في إيطاليا أولاً حول النوع الذى يعتمد به من بين أنواع الإحصاءات الجنائية في سبيل الكشف عن صلة الحضارة بالإجرام ذلك لأنه من الممكن أن يمثل الإحصاء الجنائى عدد البلاغات الجنائية في كل عام ، بصرف النظر عن مصير كل بلاغ من هذه البلاغات ولو كان آله الحفظ لعدم معرفة الفاعل ، ومن الممكن كذلك أن يدور الإحصاء حول عدد الجرائم التى أحيل سرتكبوها إلى المحاكمة عاماً بعد عام ، كما يجوز أن يبين الإحصاء بدلا من هذا وذلك ، عدد من صدر عليهم بالفعل في كل عام حكم ابتدائى بالادانة أو حكم نهائى . وهذا ما تناوله بالدراسة تفصيلا DE GASTRO العالم الايطالى في الإحصاء . غير أنه بالمقارنة بين الأنواع المذكورة من الإحصاءات الجنائية ، تبين أنها متوازية في خط سيرها ، بمعنى أن الارتفاع أو الانخفاض في رقم نوع منها ، يقترن به في نفس الاتجاه ارتفاع أو الانخفاض في رقم الأنواع الأخرى ، واتضح كذلك - وهذا بديهي - أن جانباً كبيراً من البلاغات الجنائية ينتمى به الأمر إلى الحفظ لعدم معرفة الفاعل ، وأن هذا الجانب يختلف نسبته باختلاف نوع الجريمة موضوع البلاغ ، فيتراوح في السرقات البسيطة وبالاكراه وفي ابتزاز المال بطريق التهديد بين ٤٠ و ٥٠ ٪ من مجموع البلاغات العائرة حول هذه الجرائم ، بينما ينخفض إلى أقل من ١٠ ٪ بل إلى ١ ٪ أحيانا في بلاغات القتل والنصب وسائر جرائم النش .

وظهر بالتالى أن الجرائم التى ينتهى التحقيق فيها إلى حكم نهائى بالإدانة ، يقل عددها على نحو ملحوظ ، عن عدد الجرائم المبلغ عنها . وعلى الرغم من كل ذلك ، فإنه لا بد من التسليم بأن الإحصاء الجنائى الذى يقتصر على إظهار مجموع البلاغات الجنائية فى كل عام ، له هو الآخر أهميته فى الكشف عن الصلة بين تطور الاجرام على مر الزمن وبين تطور الحضارة ، ولو أن دلالاته فى هذا المجال ماثرة جدالاً فضلاً عن كونها غير مباشرة . هذا ومن الإحصاءات الجنائية التى يلجأ إليها فى هذا السبيل ، إحصاء مدى العقوبة التى ينالها المحكوم عليهم فى كل عام ، بقسمة مجموع مدى العقوبات المحكوم بها فى كل سنة على عدد الأفراد المحكوم عليهم فى هذه السنة .

ولقد قبل بحق إن التاريخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى لبلد ما ، يوجد مسجلاً فى الإحصاء الذى يبين عاماً بعد عام سكان هذا البلد ومواليده ووفياته . وتأييد ذلك بتجربة قام بها فى صدد السويد Jacques Bertillon إذ تبين منها أن إحصاء عدد الزيجات وعدد المواليد وعدد الوفيات بين الأطفال ، وعددها بين مختلف فئات العمر ، عاماً بعد عام ، فى الفترة من سنة ١٧٩٠ إلى سنة ١٨٧٥ ، يعكس على مر الأعوام صورة التاريخ السياسى والاجتماعى للسويد فى تلك الفترة بما تحلله من حروب ومجاعات وأزمات قحط فى المحصول وأوبئة الخ ... على أن السهولة التى تقرأ بها إحصاءات من هذا القبيل ، لوجودها حين يمتنع الأمر بقراءة الإحصاءات الجنائية . فع التسليم بأن الإحصاءات الجنائية لما هي الأخرى دلالتها فى الكشف عن الحالة الحضارية لشعب ما ، يتعين

توجيه النظر إلى عدة تحفظات لابد من مراعاتها في سبيل أن تفسر تلك الاحصاءات تفسيراً صحيحاً . ونسرد فيما يلي هذه التحفظات :

أولاً : أن تزايد عدد الجرائم في عام بالقياس إلى عام ماض ، قد يكون راجعاً لا إلى ارتكابها بواسطة عدد أكبر من الأفراد ، وإنما إلى التماشي في ارتكابها من ذات الأفراد السابق وقوعها منهم .

ثانياً : أن تضاعف الجرائم في احصاء ما بالنسبة إلى احصاء سابق ، يمكن تفسيره لا بأن عددها قد زاد فعلاً في الاحصاء الجديد مما كان عليه في سابقه ، وأن ما ارتكب منها في الماضي كان أقل ، وإنما يكون الأجهزة الجنائية القائمة بتعقب الفاعلين لتلك الجرائم قد ضاعفت حمداً نشاطها في البحث عنهم واظهارهم ، بعد أن كانت في شأنهم أكثر تساهلاً وتسامحاً . ومعنى ذلك أن الجرائم المرتكبة قد يكون عددها من الناحية الفعلية واحداً لم يتغير في عام تال عنه في عام سابق ، رغم أن الاحصاء قد سجل زيادة في عددها ، لسكون هذه الزيادة ظاهرية ناشئة من أن رجال الأمن أغفلوا في الماضي البقطة اللازمة للبحث عن تلك الجرائم ، ثم صاروا فيما بعد عن قصد أكثر إنبهاها لها وتيقظا . وتصدق الملاحظة نفسها على الحالة العكسية أي على حالة تسجيل نقص في عدد الجرائم . فقد لا يكون هذا النقص فعلياً ، وإنما يكون ظاهرياً راجعاً إلى تفاؤل أو تسامح من جانب القائمين على ضبط تلك الجرائم .

ثالثاً : أن الزيادة التي يسجلها الاحصاء في كمية الاجرام قد ترجع إلى تعديل في القانون الجنائي زاد بمقتضاه عدد الأعمال المجرمة ، والنقص

في هذه السكينة قد يرجع ظهوره في الاحصاء إلى تعديل تشريعي نقص به عدد الأفعال التي كانت تعتبر من قبل جرائم ، وبالتالي فالزيادة والنقص في عدد الجرائم إذ ذاك لا يدلان على تطور فعلي في ظاهرة الإجرام نفسها ، وإنما يرجعان إلى تطور تشريعي في سياسة التجريم .

رابعا : أن التطور التشريعي إن لم يتناول بالتعديل عدد الأنواع المحظورة من السلوك ، فقد يعدل في أسماء الجرائم وفي طريقة تبويبها ، وفي هذه الحالة كذلك تصعب المقارنة بين الاحصاءات الجنائية للأعوام المتعاقبة ويتعذر الكشف عن التطور الزمني لظاهرة الاجرام .

خامسا : أن زيادة كمية الاجرام في إقليم ما ، قد ترجع إلى موجة من مهاجرين قدموا للإقامة في هذا الاقليم ، ويغلب في المهاجرين أن يكونوا شبانا ، ومن المعلوم أن الشباب أكثر إجراماً من الشيوخ . وبالتالي فالزيادة في عدد الجرائم لا تدل حينذاك على تضاعف في إجرام الاقليم ، أى في إجرام من كانوا مقيمين به أصلاً ، وإنما ترجع إلى هذا الطرف الطارئ من هجرة أناس جدد إليه . وبالعكس فإن نقص كمية الاجرام في إقليم ما ، قد لا يدل على تحسن في أخلاق سكانه الذين كانوا ولا يزالون مقيمين به ، وإنما يرجع إلى رحيل جانب منهم عنه وهجرتهم إلى إقليم آخر . وعندئذ قد يكون إجرام من ظلوا بالاقليم ثابتاً في السكينة بل زائداً ، رغم النقص الذي سجلته الاحصاءات في إجرام الاقليم .

سادساً : أن النقص في كمية الإجرام لا يفسر بتحسن في المستوى الخلقى لسكان الإقليم حين يرجع إلى إطالة تشريعية لمدة العقوبة المقيدة للحرية في جريمة أو أكثر من جريمة ، وإلى كون هذه الإطالة قد ترتب عليها احتجاب المجرمين عن الحياة الاجتماعية فترة أطول مما هي إلى سجل أثناءها النقص في عدد الجرائم .

سابعاً : أن نقص كمية الإجرام في فترة زمنية ما ، قد لا يرجع إلى ارتفاع في المستوى الخلقى للناس بهذه الفترة ، وإنما إلى إجراءات استثنائية اجتماعية أو إدارية ، تصادف انعقادها في الفترة عينها فكان من شأنها منع النشاط الإجرامى لأشخاص كانوا سيباشرونه لو لم بوجه بفعل تلك الإجراءات إلى نشاط مشروع .

ثامناً : أن نقص كمية الإجرام في فترة زمنية بالقياس إلى فترة أخرى ، كثيراً ما يرجع إلى تعديل طارىء على عدد كل طائفة من طوائف العمر التى تضم أفراد الشعب وإلى كون السكبار والشيوخ قد صاروا أكبر عدداً مما كانوا في الماضى ، ومن المعلوم أن الإجرام فى السن المتأخر أقل منه فى سن الحداثة . وعندئذ لا يفسر النقص فى عدد الجرائم بتحسن فى المستوى الخلقى لكل طائفة من طوائف العمر ، الأمر الذى يقتضى مقارنة حالتها فى الماضى بحالتها فى الحاضر ، وإنما يعال بمجرد التطور فى العدد الذى تضمه كل طائفة ، وبما يترتب على هذا التطور من أثر فى مجموع الاجرام . فالتقص الحقيقى فى كمية الإجرام لا يعتبر متحققاً إلا حين يسجل لنفس العدد من أشخاص على سن معين عدد من الجرائم أقل مما ارتكبته فى الماضى ذات العدد من نفس

السن . وهذا يقتضى أن تجري المقارنة بين الماضى والحاضر فى كل طائفة من طوائف العمر . فلا يكتفى النظر إلى مجموع الجرائم التى ارتكبها مجموع أفراد الشعب على مر الازمان بدون تحديد لأعمار الأفراد الداخلين فى تكوين هذا المجموع عاما بعد عام .

تاسعا : أن الزيادة فى كمية الاجرام قد ترجع إلى تضايف فى الجرائم البسيطة صحبة فى الوقت ذاته نقص فى الجرائم الجسيمة . ورغم أن الزيادة فى عدد الجرائم هو ما تدل لوهلة الأولى على تدهور فى المستوى الحلقى للشعب ، إلا أنها تفقد هذه الدلالة حين تنقص الجرائم الخطيرة فى العدد بنسبة أخطر شأنا من نسبة الزيادة فى الجرائم البسيطة .

عاشر : أنه من الخطأ تفسير الزيادة الطارئة على كمية الاجرام فى فترة زمنية بأنها دليل اتجاه قاطع إلى الزيادة ، كما أنه من الخطأ تفسير النقص الطارىء فى كميته بأنه دليل اتجاه قاطع إلى النقص . فشكل فترة زمنية ظروفها الخاصة ، والقول بوجود تحسن أو تدهور فى المستوى الحلقى يفترض التساوى بين الفترات الزمنية من حيث الظروف ، وهذا التساوى كما نعلم لا يوجد . فن قيل الظروف المتغيرة من فترة إلى أخرى كما رأينا ، التعديلات التشريعية ، والازمات التى تشتد معها وقتها رقابة القائمين بضبط الجرائم ، والتطور الداخلى لتكوين الشعب من حيث عدد الأفراد الذين تضمهم كل طائفة من طوائف العمر فيه الخ .. من أجل ذلك يتعين على المفسر للاحصاءات الجنائية أن يتفادى ذلك الشعور الذى قد يخالج شعبنا حين يجد أن الطريق قد صار أمامه سويا

بعد أن كان في بدايته مليشا بالعقبات ، فيظن أن الطريق سيظل على الدوام كذلك دون عقبة . فبادرة الزيادة ولو سجلت في فترة طويلة لا تقطع باتجاه إلى الزيادة ، وكذلك الحال في بادرة النقص ، ولا ينفي كل ذلك أن للاجرام اتجاها حقيقيا غائرا ، إما إلى الزيادة وإما إلى النقص ، وأنه من المسير اكتشاف هذا الاتجاه الذي تصحبه على الدوام نزعات سطحية وقتية إما إلى نقص وإما إلى زيادة .

بعد التحفظات المقدمة في صدد تفسير الإحصاءات الجنائية بصفة عامة ، نسردها فيما يلي ما كشفت عنه الإحصاءات الإيطالية من صلة بين الحالة الحضارية وبين ظاهرية الاجرام .

فقد تبين أنه في الفترة الواقعة بين سنة ١٨٨٠ : سنة ١٨٩٥ ، ورغم تضاعف عدد السكان بإيطاليا قصت جرائم القتل ، إذ انخفض عدد بلاغات القتل من نحو ستة آلاف بلاغ إلى أقل من أربعة آلاف ، كما أن عدد المحاكمات عن القتل - وكان أكثر من ثلاثة آلاف - نزل إلى نحو ألفين . أما عدد جرائم الضرب والجرح فقد تذبذب في تلك الفترة بين الارتفاع والانخفاض ، في حين أن السرقات باكراه سجل انخفاض في عددها .

وجاء في تقرير قدمه مدير الاحصاءات الجنائية سنة ١٩١٤ إلى لجنة الاحصاء والتشريع بإيطاليا أن نصيب كل مائة ألف مواطن من جرائم القتل نقص إلى ٨٧٦ في الفترة بين سنة ١٨٩٠ ، سنة ١٩٠٧ ، بعد أن كان ١٦١٠ في الفترة من ١٨٨٠ إلى ١٨٨٦ ، بينما تراوح عدد

جرائم الضرب والجرح بين الارتفاع والانخفاض دون اتجاه ثابت . وفي سنة ١٩١٦ جاء بتقرير آخر خاص بجرائم القتل وحدها ، أنه بينما كان نصيب المائة ألف مواطن منها ٣٠٣ في الفترة من ١٨٨١ إلى ١٨٨٣ (مع استبعاد المواطنين الذين يقل عمرهم عن ٩ سنين) نزل هذا النصيب إلى ١٤٠٦ في الفترة من ١٨٩١ إلى ١٨٩٣ ، ثم إلى ٩٢٣ في الفترة من ١٩٠٩ إلى ١٩١١ .

ولاحظ العالم Niceforo أنه في الفترة من ١٨٩٠ إلى ١٩١٣ ، بينما أخذ عدد الأميين في التناقص ، أخذ في الانخفاض عدد جرائم القتل والضرب والجرح ، وإنما تزايد عدد جرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة والتزيف . وتأكدت الظاهرة الخاصة بانخفاض عدد جرائم القتل حتى بالإحصاءات التي أجريت على أساس عدد المحكوم عليهم بالنسبة لمجموع الأحداث المتراوح سنهم بين ١٨ ، ٣١ سنة أو بين ٢١ ، ٢٥ سنة أو ٢٥ ، ٣٠ سنة . فقد ظهر أن نصيب كل مائة ألف حدث من جرائم القتل ، أخذ في الانخفاض من سنة ١٩١٠ إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى بقليل سنة ١٩١٤ ، ثم زاد في السنة الأولى للحرب وأخذ في التزايد كذلك في السنوات التالية للحرب حتى سنة ١٩٢٥ حين بدأ ينقص واستمر يمدد في التناقص .

وتأيدت الظاهرة نفسها بإحصاءات فرنسا عن المدة من سنة ١٨٢٦ إلى سنة ١٨٨٠ ، إذ جاء في تقرير قدمه YVERNES مدير الإحصاءات القضائية في فرنسا سنة ١٨٨٢ ، أن جنابات الاعتداء على الأشخاص

نقص عددها في تلك المدة ، بينما زاد عدد الجرائم المحقة بالآداب
وعدد جرائم الاعتداء على الأموال وعدد جرائم التزيف والتزوير .

وكما أن الإحصاءات المصورة للحالة الحضارية تنصب على أزمنة
مختلفة مع وحدة المكان ، يصبح أن تصور أمكنة مختلفة مع وحدة
الزمان ، مينة في الوقت ذاته الصلة بين اختلاف هذه الأمكنة من
حيث الحضارة وبين اختلافها من حيث الإجرام كية ونوعاً كما هو ثابت
في الإحصاءات الجنائية . وسبق أن أشرنا في مستهل هذا الفصل إلى
أنه في سنة ١٩٣١ صورت بالإحصاءات الحالة الحضارية لأقاليم إيطاليا
الثمانية عشر وأجريت المقارنة بينها من حيث ظاهرة الاجرام أيضاً ،
فتبين أن الاقاليم المتفوق في كثافة سكانه وفي عدد من يوقعون فيه
على عقود زواجهم ، متفوق كذلك في عدد جرائم الاحتيال وإنما
متخلف من حيث عدد جرائم العنف .

وبناء على ما تقدم ، يقرر المالم Niceforo ما يأتي : -

أولاً : أن التقدم الملحوظ في الحضارة المادية والحضارة الفكرية
(بوصفها مجموعة معارف) لم يقابله تقدم يلحظ لا في الحضارة الخلقية
ولا في الحضارة السياسية الاجتماعية .

ثانياً : أنه إذا كان من السذاجة القول بأن التقدم الحضارى يحد
من ظاهرة الاجرام ، فانه يعد أكثر إحصاءاً في السذاجة الاعتقاد بأن
ذلك التقدم سينتهى به المطاف إلى قضاء كل على هذه الظاهرة .

ثالثاً : أن تقدم الحضارة المادية بوصفه رقياً في الأساليب المادية

للعيش ، بدأ يظهر بوجه خاص بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وأطلق عليه اسم المدنية المصرية ، ولكنه لم ينتشر بذات القدر لا في جميع البلاد ، ولا في جميع مناطق البلد الواحد . ولا بين جميع الأفراد الذين يتكون من مجموعهم الشعب ، إذ أصابه بعض طبقات الشعب وهي الطبقات العليا ، بينما ظل البعض الآخر محروماً منه وهي الطبقات الدنيا .

رابعا : أنه حق في النطاق الذي امتد إليه تقدم الحضارة المادية ، لم يكن من شأن هذا التقدم لا القضاء على الاجرام ولا الحد من كينته ، إذ أنه لم يترتب عليه سوى تحول في الصورة التي يظهر الاجرام بها ، فأصبح لإجرام احتيال أكثر منه لإجرام عنف ، تبعا لتطور في أسلوب الكفاح من أجل الحياة نفسها ، فقد صار الانسان يستعين على هذا الكفاح بقلة أكثر مما يستخدم فيه جسمه .

خامسا : أن هذا التحول من إجرام العنف إلى إجرام الاحتيال ليس مطلقا أو دائما ، بل انه كثيرا ما تطرأ على سيره فترات انعكاس يعود معها إلى التقلب لإجرام العنف .

سادسا : أنه يتبع التطورات السياسية في حياة الشعوب وما تحدثه هذه التطورات من أثر في ظاهرة الاجرام ، يبين أن الأفعال الاجرامية بطبيعتها *Delicta mala in se* هي التي تكون النسبة الغالبة في الجرائم ، ما لم يكن الحكم دكتاتوريا ، فنندث نسود في الجرائم تلك الأفعال

التي ليست إجرامية بطبيعتها ، وإنما بفعل القانون *delicta mala quia prohibita* .

سأبها : أن المدنية المصرية عجلت دخول الصبيان والشبان في معترك الحياة الاجتماعية ، وترتب عليها ازدياد في جرائم الأحداث وفي أفعال انتحار الشبان كما سنرى . وقد نتج من المدنية كذلك انصراف النساء عن الشؤون المنزلية إلى نشاط اجتماعي جديد فرضه عليهن السكفاح من أجل الحياة ، فكان من شأن ذلك أن أخذت في التزايد كذلك جرائم النساء .

ثامنا : أنه مهما تقدمت الحضارة المادية والفكرية ، فإنه من الصعب على العكس أن يتحقق تقدم حضارى في النظم السياسية الاجتماعية للشعوب ، كما يتقدم الرق في مجال الحضارة الخلقية . ذلك لأنه في هذين المجالين ينكشف أثر الخصائص الفريزية الراسخة في نفوس الأفراد والجماعات ، على نحو مستمر لا ينقطع . فالإنسان مع أخيه ذئب *homo homini lupus* ومهما كان ظاهر الناس فانهم في أعماقهم متعارضون ، تبعا لثباين أنصبتهم من المواهب والملاكات ونتيجة للتضارب بين مصالحهم . يتنازعهم على الدوام شعور بالرضى تارة وبالسخط تارة أخرى ، ولا بد فيهم من فئتين وجودهما مستمر لا ينقطع وهما فئة عليا من المحظوظين وفئة سفلى من التمساء . فإذا أضيف إلى ذلك تحاسد الأفراد فيما بينهم ، وتباغض الجماعات فيما بينها ، وعدم الاكتراث بكيان الغير في سبيل الكيان الذاتي ، وأن هذه كلها هي الأسس الدائمة

التي تقوم عليها العلاقات بين الناس في كل زمان ومكان ، رغم الجهود
 البائسة التي بذلها الأنبياء ولا زال يذللها أتباعهم ورغم الدور الذي أدته
 وتؤديه قواعد الأخلاق والقانون على مر الأجيال ، يتضح مدى
 ضعف الأمل في أن يصيب المستوى الخلقى للإنسانية تحسنا ، وفي أن
 تجد موجة الاجرام لها حداً . ومثل الناس في مجتمعاتهم ، مثل كائنات
 الغاب : فلا يرجى أن يسكن الذئب في سلم مع الحل *habitat lupus*
cum agno ولا أن يضاعف النمر والسككش سوبا *Pardus cum*
haedo accubabit .

كل ذلك يتناول بالدراسة ظاهرة الاجرام من حيث مدى تأثيرها
 بتطور الحضارة . غير أن هناك من الظواهر الاجتماعية الأخرى ما يتأثر
 كذلك بهذا التطور ، ونعني بذلك ظاهرتي الانتحار والجنون ، ولما
 كانت هاتان الظاهرتان غير متطعقتي الصلة بظاهرة الإجرام ، فلا مانع
 من دراسة مدى تأثير التطور الحضاري عليها . ونبدأ بالكلام عن
 الانتحار .

صدر الانتحار بالحضارة :

جاء في كتابات كثيرين من علماء الاجرام القدامى مثل *Ferri* و
Guerry و *Despine* و *oettingen* و *Morselli* ، أن هناك
 تناسباً عكسياً بين القتل من جهة والانتحار من جهة أخرى ، سواء سجلت
 الظاهرتان على مر الزمن مع وحدة السكان ، أو في مختلف الامكنة مع
 وحدة الزمان . ومعنى ذلك أن السنة التي يكشف إحصاؤها عن زيادة

في أفعال القتل ، يسجل فيها الاحصاء نفسه انخفاضاً في كمية أفعال الانتحار ، وأن المنطقة السكانية التي تفوق غيرها من حيث عدد جرائم القتل ، متخلفة على العكس من حيث عدد وقائع الانتحار .

غير أن العالم Tarde قرر أنه إذا كان الانخفاض في إجرام القتل يقتصر في كثير من الأحيان بارتفاع في كمية أفعال الانتحار ، بالنظر إلى إحصاءات سلسلة من الأعوام المتتالية ، فإن هناك على الرغم من ذلك استثناءات عديدة ، وأنه من جهة أخرى ليس قاعدة عامة مطلقة أن ترتفع كمية القتل في البقع السكانية التي تنخفض فيها كمية الانتحار .

هذا الرأي يصح إقراره لو اقتصر الباحث على النظر إلى الاتجاه السطحي السنوي للإحصاءات ، دون إعمال النظر في سبيل الكشف عن اتجاهها العميق . فلو تتبع الباحث مثلاً الاتجاه العميق لإحصاءات عدد المواليد من جهة ، وإحصاءات المستوى الاقتصادي من جهة أخرى ، لتبين له أن بين الظاهرتين صلة تناسب عكسي ، بمعنى أنه بينما يأخذ المستوى الاقتصادي في الارتفاع ، يتجه عدد المواليد إلى الانخفاض . غير أن من ينظر إلى الإحصاءات السنوية لهاتين الظاهرتين ، يجد أن خط سيرهما السنوي يختلف عن خط سيرهما على المدى الطويل لسنتين . بمعنى أنه قد يحدث في بعض السنوات أن يصاحب الارتفاع في المستوى الاقتصادي أو يعقبه ارتفاع طفيف في عدد المواليد أو توقف في انخفاض عددها . وتصدق الملاحظة نفسها في المقارنة بين إحصاء عدد الزيجات وإحصاء التجارة الخارجية كل عام . فبدراسة الاتجاه العميق لظاهرتين على

المدى الطويل للسنين ، يتبين أنه لا توجد بينهما أية صلة ، في حين أن إحصاءاتهما السنوية قد تكشف عرضا عما يستدل به على وجود صلة ما بينهما . فقد تنخفض في عام ما كمية التجارة الخارجية ، فيصحب هذا الانخفاض أو يعبه انخفاض كذلك في عدد الزيجات ، يدل للوهلة الأولى على اتصال بين الظاهرتين . يتعين إذن عدم الخلط بين الدلالة العرضية للإحصاءات عاما بعد عام ، وبين دلالتها المستفادة من المدى الطويل للأعوام لأن بين الدالتين فرقا ملموسا .

وعلى هذا الأساس ، يجب أن تفسر كذلك إحصاءات القتل والاتجار ، في مجال الكشف عن الصلة بينهما من جهة ، وبين الحضارة من جهة أخرى .

فبدراسة إحصاءات القتل في إيطاليا ، تبين أنه في الفترة من سنة ١٨٩٠ إلى سنة ١٨٩٣ كان نصيب كل مائة ألف مواطن من جرائم القتل ١٣ر٢ ، ثم انخفض هذا النصيب في العشر سنوات التالية ، فصار ١٠ر٦ في الفترة من ١٨٩٩ إلى ١٩٠١ ، وفي سنة ١٩٠٦ نقص إلى ما يقرب من نصف رقمه الأول أى إلى ٧ر٨ وفي الفترة التالية المنتهية بسنة ١٩٠٩ ، ارتفع ارتفاعا فجائيا لم تعرف جيدا أسبابه ، ثم عاد إلى الانخفاض في الفترة من ١٩١٥ إلى ١٩١٨ (فترة الحرب) فوصل إلى ٧ ، ثم ارتفع ارتفاعا كبيرا في الفترة التالية للحرب مباشرة حتى أنه في المدة من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٣ بلغ ١٥ر٥ ، ولم ينخفض إلى ما كان عليه إلا سنة ١٩٣٦ إذ نزل مقداره فيها إلى ٨ وأخذ بعدئذ في الانخفاض

حتى وصل إلى ٢٣ مره سنة ١٩٣٠ وهى السنة التى صدر فيها قانون جديد للمقوبات . وحتى فى ظل القانون الجديد نقص العدد إلى ٤ بل إلى ٢،٣ ، وإن كان السير فى هذا التناقص قد اعترضه ارتفاع وقى إلى ١٢ بل إلى ٢٧ فى العامين ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ التالين مباشرة للحرب العالمية الثانية ، إلا أن الأمور عادت بعدئذ إلى عهدىها الأول وأخذ يتحقق انخفاض سريع .

أما الاتجار فقد أحصيت وقائمه فى إيطاليا تحت عنوان « أسباب الوفاة » فى كل مليون من المواطنين ، فتبين أنه بينما كان عدد المنتحرين من سنة ١٨٨٧ إلى سنة ١٩٠٠ يدور حول ستين ، وارتفع حتى جاوز الثمانين سنة ١٩١٠ ، وباستثناء انخفاضه فى فترة الحرب استمر فى الارتفاع عقب الحرب حتى وصل إلى أكثر من ثمانين بل أكثر من مائة اذ بلغ ١٠٦ سنة ١٩٢٧ . ورغم انخفاض ذلك العدد فى السنوات التالية ، بقى أكثر ارتفاعاً مما كان عليه فى البداية . ولم ينزل فى الإحصاءات الحديثة عن ٧٠ الا بقليل .

ويتضح ميل القتل الى الانخفاض وميل الاتجار الى الارتفاع حتى بتوزيع احصاءات الظاهرتين بين طوائف السن المختلفة . وبثبت ذلك أيضاً لا بالنظر الى احصائهما العام فى اقليم الدولة بأسره لحسب ، وانما بالنظر الى احصاء كل قسم من الأقسام الإدارية لهذا الاقليم كذلك وتتبعه على ممر السنين . وتتكلم فيما يلى بشئ من التفصيل عن الطريقة التى اتبعت فى تفسير الاحصاءات الخاصة بمختلف الأقسام الإدارية لإقليم إيطاليا

قد أحصى نصيب كل مائة ألف مواطن من جرائم القتل في كل مقاطعة من مقاطعات إيطاليا التسع والستين ، وذلك في فترتين زمنيّتين إحداهما بين سنة ١٨٩٠ ، سنة ١٨٩٢ ، والأخرى بين سنة ١٩٠٢ وسنة ١٩٠٦ . ثم رتبّت هذه المقاطعات ترتيباً تصاعدياً ابتداء من المقاطعة التي سجلت فيها أقل كمية من القتل حتى المقاطعة التي سجلت فيها أكبر كمية له . ووزعت النسب المسجلة من القتل بين المائة ألف مواطن في كل مقاطعة ، على أبواب تصاعدية تبدأ بباب يحوى النسبة الواقعة بين صفر و ٢٠ . يتلوه باب يحوى النسبة بين ٢٠ ، ٥٠ ، ثم باب يضم النسبة بين ٥٠ ، ٧٥ ، وهكذا حتى الباب الذى يضم النسبة الواقعة بين ٧٥ ، ١٠٠ . وأخيراً الباب الذى يشمل أقصى نسبة سجلت وهى ١٢٥ جريمة ، وآخرها الباب الذى يضم النسبة الواقعة بين ١٢٥ ، ١٥٠ . ثم وزعت المقاطعات بين هذه الأبواب ، بأن حددت تحت كل باب عدد المقاطعات التى تدخل فيه ، تبعاً لأن نسبة القتل بها واقعة بين حدى النسبة المخصص لها الباب نفسه ، فأتضح أن تسعة عشر مقاطعة تدخل في الباب الذى تتراوح نسبة القتل فيه بين ٢٠ ، ٥٠ . جرائم لكل مائة ألف مواطن ، وكلها من مقاطعات الشمال . في حين أن الباب الذى خصص للنسبة الواقعة بين ٢٠ ، ٢٢ ر ٥ جريمة لكل مائة ألف مواطن ضم نحو خمس مقاطعات كلها في الجنوب وفي الجزائر . هذاعن الفترة بين سنة ١٨٩٠ ، سنة ١٨٩٣ . أما الفترة الواقعة بين سنة ١٩٠٢ ، سنة ١٩٠٦ ، فلم تدخل أية مقاطعة في الباب المخصص لنسبة بين ٢٠ ، ٢٢ ر ٥ ، مع أن هذا الباب كان يضم خمس مقاطعات في الفترة بين سنة ١٨٩٠ و ١٨٩٢ كما رأينا .

والباب المخصص للنسبة بين ١٢٥ ، ١٥ جريمة شمل سبع مقاطعات
بعد أن كان لا يضم سوى مقاطعتين في الفترة المذكورة ، ولم توجد أية
مقاطعة في الباب المخصص للنسبة العليا الواقعة بين ٦٥ ، ٦٧ جريمة
مع انه كانت توجد به مقاطعة واحدة في تلك الفترة عينها . ومعنى ذلك
أنه بالمقارنة بين المقاطعات في فترتين زمنييتين إحداهما تسبق الاخرى ،
تبين أن كمية القتل تتجه بصفة عامة إلى الانخفاض (وقد اتبعت نفس
هذه الطريقة في إيطاليا لتتبع خط السير الخاص بظواهر اجتماعية مختلفة
كميتها قابلة للقياس ، مثل ظاهرة ازدهار المساكن بالسكان ، والوفاة
بالسل الرئوي ، واستهلاك الاحوم الخ . وبوبت المقاطعات كلها على أساس
ما سجل فيها من كل ظاهرة ، في فترات زمنية مختلفة) هذا وقد روعي
في اختيار الفترتين الزمنييتين السالف ذكرهما في مجال احصاء القتل أنهما
فترتان متساويتان من حيث حالة التشريع الجنائي ومن حيث المقاطعات
المشتمل عليها التقسيم الإداري ، وانهما كذلك فترتان عاديتان لا استثنائيتان
أى لم تكن فيهما ظروف شاذة مثل الحرب أو ما بعد الحرب .

هذه الطريقة التي بسلطانها فيما تقدم ، تفترض وجود عدد كبير من
الأقسام الإدارية للأقليم ، يقبل التسمية والتوزيع بين الاواب المخصصة
لنسبة الاجرام والمرتبة - كما رأينا - على نحو تصاعدي بناء على التدرج
في هذه النسب . غير انه قد يحدث أن تكون الاقسام الإدارية
قليلة العدد ، وعندئذ لا تكون الطريقة المذكورة ملائمة في سبيل الكشف
عن تطور الاجرام فيها من فترة إلى أخرى . وفي هذه الحالة تتبع طريقة

أخرى ، طبقت في إيطاليا على أثر التمديد في التقسيم الإداري لرقعة أرضها ، وجعل هذا التقسيم مكوناً من خمسة عشر إقليماً كبيراً يضم أكثر من قسم من الأقسام الإدارية السابقة . فقد أحصيت جرائم القتل التي ارتكبت في كل إقليم من هذه الأقاليم الكبيرة فترة أو سنة معينة تقع في ظل التقسيم الإداري السابق ، ومثل عدد الجرائم الحاصلة في كل إقليم برقم مشترك بين الأقاليم كلها هو ١٠٠ ، ثم أحصيت جرائم القتل التي وقعت في كل إقليم بعدئذ في سنة لاحقة ، وأجريت المقارنة بين عددها في هذه السنة اللاحقة وعددها في تلك الفترة أو السنة السابقة ، ليان ما إذا كان عدد الجرائم في كل إقليم قد زاد أم نقص وما نسبة الزيادة أو النقص ، ثم حدد قطر هذه النسبة بافتراض أن العدد السابق نسجه في الفترة أو السنة السابقة كان مائة في كل الأقاليم ، فتبين أن عدد جرائم القتل نقص في اثني عشر إقليماً عن ١٠٠ بقدر يتفاوت بين إقليم وآخر ، ولم يزد على مائة إلا في إقليمين ، وبقي ثابته على مائة في إقليم واحد . يتبين ذلك من المقارنة بين عدد جرائم القتل في الفترة من سنة ١٩٠٧ إلى سنة ١٩١١ ، وبين عددها سنة ١٩١٤ ، كما أنه بالمقارنة بين عدد هذه الجرائم سنة ١٩٢٢ وبين عددها سنة ١٩٣٠ بنفس الطريقة ، تبين أن العدد في سنة ١٩٣٠ نقص عن مائة في جميع الأقاليم بدون استثناء .

ولتبسيط الصورة التي تتم بها هذه الطريقة ، نضرب المثال الآتي :

لنفرض أن اقليماً سجل به في سنة ما ولتكن ١٩٢٢ عدد ٢٥٠ جريمة

قتل ، ثم سجل به سنة ١٩٣٠ عدد ١٧٥ فى هذه الحالة لا يوضع
هذان الرقمان ، كما هما ، وإنما يتحدد العدد الذى تكون عليه جرائم
القتل سنة ١٩٣٠ لو أن عددها فى سنة ١٩٢٢ كان ١٠٠ لا ٢٥٠ ،
فيتبين أن هذا العدد هو ٧٠ ، فيوضع رقم ١٠٠ أمام سنة ١٩٢٢
ورقم ٧٠ أمام سنة ١٩٣٠ ، وهكذا فى كل الأقاليم بناء على أساس
مشترك هو رقم ١٠٠ يسهل المقارنة فيما بينها ، ويبين بجملة طرفا فى
النسبة ، ما اذا كان هناك قصص عنه أو زيادة عليه .

انضح من كل ذلك أن عدد جرائم القتل يميل الى الانخفاض
بالتقدم فى الزمن وعلى المدى الطويل للسنين ، أى بالتقدم فى الحضارة
المادية ، والآن نتناول الانتحار وهو موضوع هذا الفصل ، لبيان خط
سيره بالقياس إلى سير القتل .

فاتباع الطريقتين السالف ذكرهما ، لإحصاء وقائع الانتحار كذلك ،
نبين - وقت أن كانت المقاطعات الإيطالية ستة وتسعين - أن الفترة
من سنة ١٨٨٧ إلى سنة ١٨٩٠ ، كانت المقاطعات التى سجلت فيها ثمانية
أفعال الانتحار بين كل مائة ألف مواطن ، عددها خمس . وكانت تلك
التي سجلت فيها تسعة عددها ثلاث ، وتلك التى سجلت فيها عشرة عددها
اثنان غير أنه فى الفترة من سنة ١٩٠١ إلى سنة ١٩٠٥ ، تضاعف ذلك العدد
على التوالى إلى ١٠ ، ٦ ، ٥ ، ٥ . ولم تبلغ أفعال الانتحار فى الفترة الاولى
بأية مقاطعة من المقاطعات عدد ١٨ بين كل مائة ألف مواطن ، بينما
وجهت فى الفترة الثانية مقاطعة واحدة بلغ فيها الانتحار هذا القدر .

ومن جهة أخرى ، أحصى عدد وقائع الانتحار في الفترة من ١٩١٠ الى ١٩١٢ بالأقاليم الكبيرة التي ضمت المقاطعات طبقاً للتقسيم الإداري الجديد ، وجرت المقارنة بين هذا العدد وبين عدد الوقائع نفسها بذات الأقاليم في فترة سابقة تقع بين سنة ١٩٠٠ ، سنة ١٩٠٢ ، فتبين بتوحيد أساس المقارنة وجمعه في كل الأقاليم مائة عن تلك الفترة السابقة ، أن وقائع الانتحار زادت في الأقاليم كلها على مائة في الفترة من ١٩١٠ الى ١٩١٢ . وفي سنة ١٩٣٨ بقي عدد أفعال الانتحار في معظم المقاطعات فوق المائة ، بالقياس الى الفترة الأولى نفسها (سنة ١٩٠٠ ، ١٩٠٢) ، بل انه بلغ في مقاطعة لوكانيا ٢٠٣ .

وينبغي على ذلك أن الانتحار تحققت فيه عكس الظاهرة التي سجلت بالنسبة للقتل ، بمعنى أنه يلما أخذ القتل على المدى الطويل للسنين في التناقص ، أخذ الانتحار في الارتفاع ، منظوراً إلى سير كل منهما مع الزمن في النطاق المكاني الواحد .

ذلك ماسجل من تناسب عكسي بين القتل والانتحار على اختلاف الأزمنة مع وحدة المكان .

وقد تأيدت الظاهرة نفسها حتى على اختلاف الأمكنة مع وحدة الزمان .

ذلك لأنه تبين للعالم Niceforo من أبحاث أجراها سنة ١٩٤٢ ، سنة ١٩٤٣ ، أنه بترتيب مقاطعات إيطاليا السبعة عشر ترتيباً تصاعدياً حسب كثرة وقائع القتل في كل منها ، وذلك طبقاً لما سجلته الاحصاءات

في عام ما أو في فترة ما من الزمن ، وجد أن هذا الترتيب يصبح بين المقاطعات نفسها نزوليا إذا نظر إلى أرقام الانتحار المقابلة لأرقام القتل . ومعنى ذلك أنه إذا وضعت في أقصى اليمين أقل المقاطعات نصيبا من وقائع القتل تتلوها على وجه التدرج من اليمين إلى اليسار تلك التي سجل فيها من هذه الوقائع عدد أكبر ، فإنه يتبين أن هذا الترتيب للمقاطعات ، بينما هو بالنسبة للقتل ومن اليمين إلى اليسار تصاعدي ، يصبح بين المقاطعات عينها وفي الاتجاه نفسه تنازليا لو نظر إلى صف آخر من الأرقام هو الصف الخاص بوقائع الانتحار . ويخلص من ذلك أن أقل المقاطعات نصيبا من جريمة القتل ، أي المقاطعة الواقعة في أقصى اليمين يسجل بها أوفر نصيب من أفعال الانتحار ، تتلوها من اليمين إلى اليسار المقاطعات الأخرى مسجلا في كل منها بالقياس إلى سابقتها عدد أقل من هذه الأفعال . هذا بمراعاة اتجاه الكتابة باللغة العربية أي من اليمين إلى اليسار .

واتضح للعالم نفسه كذلك أن أوفر المقاطعات نصيبا من جريمة القتل وهي الواقعة - حسب الوضع الذي تكون عليه الكتابة باللغة العربية - في أقصى اليسار ، مقاطعات جنوبية ، سجل بها في الوقت نفسه أقل عدد من وقائع الانتحار ، وأن أقل المقاطعات نصيبا من جريمة القتل وهي الواقعة - بالقياس إلى الأولى - في أقصى اليمين ، مقاطعات شمالية سجل بها في الوقت نفسه أكبر عدد من أفعال الانتحار .

وتبين كذلك أنه في المقاطعات التي سجل بها - بالنسبة إلى غيرها -

عدد منخفض من وقائع القتل والاعتداء على الأشخاص وعدد مرتفع من وقائع الانتحار ، يرتفع عدد جرائم النصب وعدد من يوقعون من الأزواج على عقود الزواج لإلزامهم بالقراءة والكتابة ، كما تضاعف كثافة السكان ويرتفع عدد المجانين . أما في المقاطعات التي سجل بها على العكس عدد مرتفع من وقائع القتل والاعتداء على الأشخاص وعدد منخفض من وقائع الانتحار ، فقد تبين أنه ينخفض بها عدد جرائم النصب وعدد الموقعين على عقود زواجهم ، وتقل فيها كثافة السكان ويقل عدد المجانين .

إذن فقد ثبت التناسب العكسي بين القتل والانتحار حتى في الزمن الواحد مع اختلاف الأمكنة .

فإذا يفسر هذه الظاهرة ؟

ذهبت الآراء في تفسيرها مذاهب شتى .

فقد اتجه رأى قديم إلى القول بأن الاتصال التناسلي بينهما إنما هو عكسي لكونه في الوقت ذاته تعويضيًا . والمراد بذلك هو القول بأن القتل والانتحار مظهران معبران عن جوهر واحد هو العنف ، وأنه حيث يتولد الانفجار العنيف ، إنما ينحصر بين وجهتين لا ثالث لهما ، حتى أنه إذا لم ينصب في إحديهما فلا مفر من أن تكون الأخرى له مصبا ، فإن لم يتمكن عن أذى يلحقه الشخص بالغير ، تحول الى أذى يحدته الشخص بنفسه ، والعكس بالعكس . وبذا يصبح الانتحار بمثابة صمام أمن يقي من السير نحو وجهة القتل . وجريا على هذا المنطق أبدى

الطبيب الشرعى Lacassagne رأى القاتل بأن المتحرين ليسوا سوى مجرمين أحدثت البيئة فيهم تعديلا . ولكن هذا رأى كان محل نقاش كبير فى مؤتمر علم طبائع المجرم الذى انعقد فى روما سنة ١٨٨٥ .

وظاهر أن هذا رأى لا يصلح لتفسير كافة وقائع القتل من جهة والانتحار من جهة أخرى . فهو إن صدق فى بعض من الحالات لا يعطى تفسيراً جامعاً لكل الحالات .

ويرى Enrico Morselli أن ظرفاً واحداً بعينه إذا تعرض له شخصان ، قد يرتكب أحدهما من جرائمه قتلًا ، فى حين أن الآخر يندفع تحت تأثيره إلى الانتحار . وهذه هى الظاهرة التى تسمى بالنتائج المفترقة للسبب الواحد *diversificazione degli effetti* . ومعناها أن السبب الواحد ينتج من الآثار ما يختلف باختلاف البيئات والأفراد . وقد أشار إلى هذه الظاهرة نفسها العالم Colajanni فى مؤلف له عن الإحصاء النفسى ظهر سنة ١٩٠٤ بمدينة نابلى ، فقال إن سببا واحدا كالبؤس مثلا تنشأ عنه مسببات متباينات . فبينما يدفع البؤس ببعض الناس إلى الهجرة ، يودى بالبعض إلى السرقة ، فى حين أنه يفضى بالبعض الآخر إلى الانتحار ، ويلجئ آخرون إلى الاستجداء .

وذهب رأى ثالث الى القول بأنه كلما عجزت الفرائز الأساسية للإنسان عن إيجاد مخرج أو مرمى لها ، أو عن التحول والتبدل ، أو عن الرقود فى المقبرة التى تنشأ لها من مواساة الإنسان لنفسه ، يصل بها الأمر إلى الانزلاق نحو نهاية هي إما الإتيجار ، وإما الجريمة ، وإما مرض من الأمراض

العقلية . وفي مثل هذه الحالات كثيرا ما يكون الانتحار بديل الجريمة أو العكس . ذلك ما نوّه عنه العالم Niceforo في بعض مؤلفاته .

وانتبه رأى رابع إلى القول بأن الشعور بالخطيئة حين يمتد وتشتد وخزته للنفس ، تنشأ منه رغبة ملحة في أن يوقع الإنسان على نفسه عقابا . وهذه الرغبة قد تدفع بصاحبها إلى القتل في سبيل هدف وحيد ، هو أن يقتص منه . وقد أشارت المؤلفات القديمة في علم النفس الجنائي وفي الطب الشرعي إلى حالات من هذا القبيل ، كما تحدث القدامى من علماء النفس الإيطاليين عن حالات أقدم فيها البعض إلى الانتحار عن طريق قتل الملك أو الحاكم ، لاستيقانهم من أن هذا القتل هو السبيل إلى نيلهم القصاص عن خطيئة شخصية احتد شعورهم بها وقات وطأته على قلوبهم .

ولا شك في أن هذا الرأي الأخير وإن صدق في حالات فردية استثنائية ، لا يفسر بصفة عامة الظاهرة محل البحث .

وإن أحدث الآراء وأرجحها هو الرأي الأخير للعالم Niceforo وفيه يذهب إلى تفسير التناسب العكسي بين القتل والانتحار بالعامل الحضارى .

فيقول إن التقدم الحضارى يجلب معه تطورا من نواح أربعة سلفت الإشارة إليها :

فن الناحية المادية يتزايد عدد السكان كما تزداد كثافتهم ، وتتضاعف الثروة ، ويرتفع مستوى المعيشة ، وينخفض عدد الوفيات ، وتزدحم المدن كما تنشط حركة التصنيع . ومن الناحية الفكرية تنتشر الثقافة . ومن الناحية

الحلقية تتحول وجهة الإجرام من العنف إلى الخداع ويزداد إجرام الأحداث والنساء . ومن الناحية السياسية الاجتماعية تأخذ في النمو نزعات الفردية ، وبذب بين أفراد الأسرة الواحدة ديب التفكك وعدم الثبات والتنقل .

هذا التطور في وجوه الأربعة ، يضاعف ما يشعر به الفرد من حاجات مادية ومعنوية ، فيصير المجتمع على حساسية تجعله أكثر تعرضا لخطر الجنون ، إذ يتزايد عدد المرضى أو الشواذ النفسانيين ، وينقص عدد المواليد تبعا للنفور من إنجابهم ، ويقل بين الناس الشعور بالثقة ويتناقص لديهم استعدادهم للركون والاستسلام للواقع ، وتتوارى عندهم النزعة إلى النفاؤل ليحل محلها ميل إلى التشاؤم الفردى والاجتماعى الذى ينجم منه ازدياد فى أفعال الانتحار . كما تعم موجة هذه الأفعال بفعل التقليد والميل إلى المحاكاة ، الأمر الذى يسره ما يصاحب التقدم الحضارى من ازدهار كذلك فى وسائل النشر وتناقل الأخبار .

ذلك ما يفسر ازدياد أفعال الانتحار فى حالة التقدم الحضارى . وهو ما يلقى الضوء فى الوقت ذاته على الظاهرة العكسية المصاحبة لهذا التقدم وهى ظاهرة التناقص فى عدد جرائم القتل . فقد قلنا إن التقدم الحضارى يرتفع معه مستوى المعيشة وتنتشر الثقافة وتتحول الاتجاهات النفسية من العنف إلى الخداع ، ومن ثم ينشأ من ذلك انخفاض فى كمية إجرام القتل .

ولا يصدق هذا التفسير على اختلاف الأزمنة فى المكان الواحد

لحسب ، وإنما يتجاوب مع الحقيقة كذلك حالة اختلاف الأمكنة في الزمن الواحد .

فليس نصيب الأمكنة من الحضارة واحداً ، في زمن ما ، ولو كانت أمكنة يشملها بلد واحد ، بل تضمها مدينة واحدة .

فحيث يتفعل التقدم الحضارى ينقص القتل ويزيد الانتحار . أما حيث يتخلف ، فيزيد القتل وينقص الانتحار . فإذا تصادف أن ضمّ مكان ما بقتين : إحداهما تنفل في التقدم الحضارى والأخرى ظلت على نصيب قليل منه ، فإنه كثيراً ما يسجل الإحصاء الجنائى لهذا المكان توازناً عددياً بين الانتحار والقتل ، يفسر بكون الزيادة العددية في الانتحار ترجع إلى البقعة المتحضرة وبكون الزيادة في القتل ترجع إلى البقعة المتخلفة . وقد تكون هاتان البقتان مكوّنتين لمدينة واحدة .

وقد تكون المدينة بأسرها على نصيب كبير من التقدم الحضارى وتهاجر إليها في وقت ما كتل من قوم ينتمون إلى طبقات اجتماعية دنيا ، فيسجل فيها الإحصاء ارتفاعاً في أفعال الانتحار ، يرجع إلى السكان الأصليين ، وارتفاعاً كذلك في أفعال القتل يرجع إلى السكان الدخلاء ، لاسيما لأن معظم هؤلاء يكونون في العادة شباباً من فئة السنّ التى ترتفع فيها نسبة إجرام العنف .

بقى أن نقول كلمة عن تأثير ظاهرتي القتل والانتحار بالسن والموسم والجنس والطبقة الاجتماعية .

أما عن السنّ ، فقد تبين من الإحصاءات الإيطالية ، أنه بإحصاء عدد القاتلين في كل مائة ألف من سنّ معين ، وعدد المتحرّرين في

كل مائة ألف من نفس السن ، وتنبع كل من القتل والانتحار على هذه الطريقة في كافة مراحل العمر الإنساني ، يتضح أنه بينما يبلغ القتل أقصى كمية له في مرحلة العمر الواقعة بين ١٨ ، ٢١ سنة أو بين ٢١ ، ٢٥ سنة ثم يأخذ بعدئذ في التناقص بمراحل العمر التالية إلى أن يصل إلى صفر تقريبا في المرحلة أو المراحل المتأخرة ، فإن الانتحار على العكس يأخذ في التزايد بمراحل العمر الكبير ويبلغ أقصاه في المرحلة المتأخرة ولو بعد ارتفاع طفيف في مرحلة الشباب .

ولوحظ بتبعية إحصاءات القتل والانتحار على مدار مواسم السنة ، أن كلا منهما يميل إلى الزيادة باقتراب الصيف حتى يبلغ بحلوله أقصى كمية له ، ثم يتناقص في الخريف حتى يصل إلى أدنى كمية له بحلول الشتاء . ومن ثم فالقتل والانتحار يتفقان من حيث الاتجاه إلى الزيادة أو إلى النقص حسب الموسم .

ومن ناحية الجنس ، تبين أن القتل نادر الوقوع من جانب النساء ، وأنه في الحالات النادرة التي ترتكب فيها المرأة قتلًا ، تنفذ عادة بطريق التسميم ، وأن حدوث الانتحار من المرأة نادر كذلك ندرته ارتكابها للقتل .

على أنه بالرجوع إلى الإحصاء الخاص بالشروع في الانتحار لا الانتحار التام ، اتضح أن النساء يفتن الرجال فيما سجل لهذا الشروع من وقائع . ولنا إلى هذا الموضوع عود حين نتكلم عن إجرام النساء في الباب المخصص له .

وأخيرا سجل للطبقات الاجتماعية الدنيا تفوق على الطبقات العليا في

جرائم القتل والعنف بصفة عامة ، وتختلف عنها في أفعال الانتحار ،
ويفسر ذلك بما سبق بيانه تفصيلا عند الكلام عن الطبقة الاجتماعية .
ففي الطبقات الدنيا ينخفض مستوى الثقافة ، ويتمشى عدد المعيبين في
التكوين الجثائي والنفسي وتقل قابلية النفوس لأن ترسخ فيها الفرائز
الثانوية السامية ، ويسود الميل إلى العنف ، فيقع من جرائم القتل عدد
يفوق ما يحدث منها في الطبقات العليا .

وعلى العكس تنتشر الثقافة في الطبقات العليا ، ويحل الميل إلى النش
عمل الميل إلى العنف ، فيقع من جرائم القتل عدد أقل مما يرتكبه
أفراد الطبقات الدنيا ، وإنما يتحقق من أفعال الانتحار عدد أكبر مما
يقع من جانب هؤلاء .

ولم يبق من الكلام عن الحضارة سوى بيان صلتها كذلك بالجنون .

الحضارة والجنون

إن التعريف بالجنون أو المرض العقلي قد يبدو في الظاهر بسيما
ولكنه في الحقيقة أمر عسير . فهذا التعريف هو - كما يقول بحق العالم
الإيطالي Romagnosi - لغز الألغاز .

وإن أول صعوبة تعترض التعريف بالجنون هي اكتشاف المعيار
الذي ينبع في سبيل إثبات وجوده . فليس الجنون كأي مرض آخر
من حيث الأعراض الكاشفة . ذلك لأن هذه الأعراض بينما تتميز
بالتحديد والوضوح في الأمراض العضوية الجثمانية كالسل الرئوي والتيفود
مثلا ، يشوبها على العكس غموض وعدم تحديد فيما يتعلق بالمرض العقلي .

فلا توجد عناصر مادية محددة يمكن على هديها وضع قاعدة عامة للتمييز بين
العاقل والمجنون ، بحيث تسرى على كل زمان وفي كل مكان وبالنسبة
لأى قوم من الناس .

وقيل بحق ان نعت لإنسان ما بالمجنون لا يتوقف على الصفات
الماثلة في شخصيته من الناحية الواقعية فحسب ، وإنما هو بالإضافة إلى
ذلك صدى من أصداء رأى الاجتماعى السائد . فكأن المجتمع يقول
لل فرد « إنك لا تفكر على طريقي وبالتالى فأنت مخفل » لأنى أنا العقل
ولأن الحقيقة هى أنا ، وقد عزلت عنى نفسك بنفسك إذ دخلت مأوى
المجانين » . وليس بمستبعد أن يأتى جيل آخر من الأجيال فيقول لهذا
المجتمع بالذات « إنك قد فكرت على غير طريقي وكنت بالتالى
مخطئاً لأنى أنا العقل والحقيقة هى أنا ، ومن ثم كنت متديكاً في
هوة الجنون » .

فالصعوبة الأولى في التعريف بالمجنون أنه ليس أمراً فردياً محضاً ،
ولا يتوقف التقرير بوجوده على أعراض مادية واقعية بمحنة - كما هو
الحال في الأمراض الجثمانية - وإنما يدخل كذلك رأى المجتمع في تقدير
قيامه أو انقائه .

والصعوبة الثانية في التعريف بالمجنون ، ترجع إلى كنهه وطبيعته .
هل هو خلل عقى أو نفسى محض ، أم أنه في الوقت ذاته تقيصة أو
إصابة تشوب التسكين المضوى للمخ ؟ وهل هذه التقيصة أو الإصابة
ظاهرة أم خفية ؟

هذا مجال اختلفت فيه الآراء . ولعل أرجح الآراء هو ما يُسمّى حساباً للتأثير المتبادل بين العامل العضوى والعامل النفسانى ، فيجعل من الإصابة العضوية عنصراً داخلاً فى تكوين الجنون . ومن هذا القبيل رأى العالم الإيطالى Enrico Morselli . فهو يعرف الجنون بأنه اختلال أو تكوين ناقص أو شاذ يشوب الدائىة النفسية ، بسبب اضطراب قديم أو حديث عهده ، فى تركيب خلايا المراكز العصبية . يحتمل أن تكون مصابة به القشرة الحية كذلك .

والصعوبة الثالثة فى التعريف بالجنون ، هى تلك التى تدور حول تقسيم أنواعه وتبويبها . فقد تعددت فى ذلك وتباينت محاولات العلماء . ومن ثم يحق لنا أن نؤيد الأديب الإيطالى Brasmo فيما أجراه على لسان الجنون من تصريحات يتحدث فيها الجنون عن نفسه فيقول « لا تنتظروا منى أن أعرفكم بنفسى على الطريقة الشائعة بين العاديين من أهل البيان . فما هو التعريف ؟ هو حصر فكرة الشيء فى حدودها المضبوطة . ولكن كيف أحدّ نفسى وسيادنى بمدة امتداد الجنس البشرى ؟ » فإذا صحّ أن الجنون هو مقابلة المؤثرات الخارجية بتفكير ذهنى منحرف عن تفكير الرجل العادى ، أو بموقف شعورى شاذ عما يشعر به رجل عادى لو وجد فى نفس الظروف ، فإنه من الممكن لنا أن تصور كيف أن أنواعه وأشكاله لا تقبل عدداً ولا حصرًا ، وأنها متغايرة على قدر التباين بين أفراد البشر . وكثيراً ما يتمثل الجنون فى ناحية معينة من نواحي الشخصية الإنسانية فلا يكون شاملاً لهذه الشخصية

فى كل نواحيها ومظاهرها ، وبالتالي فلا يتأنى الكشف عنه بسهولة وفى أية لحظة من المحطات ، وإنما نلزم فى سبيل الكشف عنه مناسبة خاصة يعمين انتظار اللحظة التى تسنح فيها . ولتقريب تلك الفكرة الى الاذهان نضرب مثلاً بشخصية تناولها الأديب الفرنسى Molière فى إحدى فكاهاته وهى شخصية Don Chisciotte . هذه الشخصية يحسن صاحبها التفكير حين يتحدث عن أمور عديدة كالمصر الذهبى وسلك رجال الأدب وسلك حملة السلاح ، غير أنه بمجرد أن يلح نساء مسافرات على مركبة يحملها العبيد ، يعتقد على التو أنهم بطلات اختطفن ، وبمجرد أن يشاهد قطيعاً من الأغنام يرى فيه قوة مسلحة عدوة .

على أنه أيا كانت الصعوبات السالف ذكرها ، فإنه لا مناص من تقديم تعريف للجنون يمكن أن يبرز فكرته وإلا لم يكن لها جامعا مانعا .

وقد سبق لنا بمناسبة الكلام عن الذاتية الذهنية والذاتية الشعورية فى الشخصية الانسانية ، أن تحدثنا عما يشوب كلا منهما من نقیصة أو أكثر لا يخلو منها إنسان ما . وسبق أن بينّا كيف أن الرجل الطبيعى من جميع الوجوه لا وجود له ، وأن الجنون صورة مكبرة مما يوجد فى الرجل الطبيعى العاقل على صورة مصفرة .

فنحيل إلى تلك الصفحات .

وحسبنا في هذا المقام وبعد ما تقدم ، أن نعرف بالجنون على
هدى ما يقرره العالم الإيطالى Niceforo .

يطلق على المجنون باللفظة اللاتينية لفظ alienus . وهذا اللفظ معناه
لغة « غريب أو منقطع الصلة » . ويدل على أن المجنون غريب على العالم
المحيط به أى منقطع الصلة بهذا العالم من الناحية النفسانية رغم أن له
فيه من الناحية المادية وجوداً .

فالجنون هو أن يعيش الانسان في عالم من صنع مخيلته معتمداً أنه
العالم الواقعى المحيط به حقيقة . فهو حالم على الرغم من يقظته . ويتميز
عن العقلاء الذين يستسلمون في بعض الأحيان إلى أحلام اليقظة ، من
ناحية أن هؤلاء يملكون استعادة صلتهم بالواقع المحيط في أية لحظة
يريدون فيها ذلك ، بينما لا يجد هو سبيلا إلى إعادة اتصاله به . هذا
الواقع تبعاً لفقدانه الملصقة اللازمة لذلك .

الجنون إذن هو أن ينقطع الوصل بين إنسان ما وبين الحياة
الواقعية المحيطة انقطاعاً لا يملك بعد هذا الانسان سبيلا إلى تعاشيه ،
ومن ثم تبدو له التصورات القائمة داخل نفسه ، كما لو كانت أحداثاً
خارجية تدور حوله فعلاً .

بعد هذه المقدمة ، نبين فيما يلى ما اذا كانت توجد صلة ما بين
التقدم الحضارى وبين الجنون .

وفى سبيل ذلك لا مناص من الاستعانة بالاحصاءات .

وقد تبين من الاحصاءات الإيطالية أنه بينما كان عدد من تلقهم

المستشفيات من المجانين ٢٣٤٨٢ في سنة ١٩٢٦ ، أخذ عدد الوافدين منهم إلى المستشفيات يتزايد عاما بعد عام حتى بلغ ٣٥٠٠٠ في سنة ١٩٥٠ . فبين سنة ١٩٢٦ ، سنة ١٩٥٠ زاد عدد المجانين بنسبة ٥٠٪ تقريبا بينما زاد عدد السكان بين هاتين السنتين بنسبة ١٥٪ فقط اذ كان ٤٠ مليوناً في سنة ١٩٢٦ وبلغ ٤٦ مليوناً في سنة ١٩٥٠ . ودل ذلك على أن عدد المجانين يزيد بنسبة تفوق نسبة الزيادة في عدد السكان .

غير أنه إزاء هذه الملاحظة أبدت التحفظات الآتية : -

أولاً : أن العبرة في إظهار الاتجاه الفعلي العميق لظاهرة الجنون ، ليست بإحصاء عدد من يدخلون من المجانين في المستشفيات كل عام . ذلك لأنه قد يكون فيهم من سبق دخوله المستشفى في عام سابق ثم خرج ، فيكون إدراجه ضمن المجانين الجدد مخالفاً للواقع ، معطياً صورة غير حقيقية عن حالة العام بالقياس إلى سابقه . ويكون التقدير أضمن في الخطأ حين يعمل على إحصاء يحصر عدد الحاضرين في كل عام من المجانين في المستشفيات بصرف النظر عما إذا كانوا قد قبلوا بها أى وفدوا إليها في نفس العام أم حضروا إليها في عام سابق وظلوا بها بعدئذ حاضرين .

والطريقة الصحيحة في إظهار الاتجاه الفعلي لظاهرة الجنون على مدى السنين ، إنما تكون بإحصاء من يدخلون المستشفى من المجانين خلال العام للمرة الأولى في حياتهم ، والسير على هذا المنهج في كل عام .

ثانياً : إن إحصاء عدد الوافدين لأول مرة في حياتهم إلى

مستشفيات الأمراض العقلية في عام ما ، لا يعطى - حتى على هذا الوضع - صورة صحيحة عن العدد الفعلى للمصابين بالجنون في هذا العام . ذلك لأن هناك من المجانين من لا يصل به الأمر إلى الإيواء في مستشفى للأمراض العقلية . ومن جهة أخرى هناك كثيرون ممن يوجدون على هامش الجنون ويحيون مع ذلك حياتهم في غمرة الصلات الاجتماعية دون فحص فنى لأحوالهم النفسية ، وتارة يتقدمون في الحياة خطوة وتارة يتأخرون خطوات قد تؤدي بهم إلى البؤس أو إلى السجن .

ثالثًا : أن الزيادة التي سجلت في عدد المجانين كذلك التي كشفت عنها الإحصاءات الإيطالية في الفترة بين سنة ١٩٢٦ ، سنة ١٩٥٠ ، لا ترجع إلى التقدم الحضارى في ذاته بقدر ما ترجع إلى ما يصاحب هذا التقدم من تطور في عادات الناس وفي الرأى العام . فعدد المجانين من الناحية الفعلية لا الإحصائية ، قد يكون في عهد التقدم الحضارى مساويا لعددهم في العهد السابق على هذا التقدم ، ومع ذلك تظهر الإحصاءات زيادة ظاهرة في عددهم تصاحب الزيادة في مقومات الحضارة ، لأسباب من شأنها أن تزيد لا عدد المجانين وإنما عدد من يصل منهم إلى المستشفيات . فمن جهة يترتب على التقدم الحضارى أن يصبح المجتمع أكثر اكتراثًا بالمجانين وبضرورة علاجهم وأشد حرصا على الاهتمام بأمرهم . ومن جهة ثانية يقلع الناس بفعل ذلك التقدم عن قديم عاداتهم فلا يتكتمون أمر المجنون ويتسترون عليه ويخفونه في مقر ديارهم وإنما يتقدمون به إلى المستشفى لينال علاجًا .

ومن جهة ثالثة يصبح أهل المجنون أقل اعتمادا لتحمل نفقة إعالته ، فيجدون في إبداعه بالمستشفى وسيلة ترفع عنهم عبء هذه النفقة . ومن جهة رابعة يترتب على التقدم في أساليب الطب العلاجي أن يزداد أمل الناس في شفاء المجنون فيسارعون بإبداعه المستشفى .

تلك هي العوامل التي تصاحب التقدم الحضارى وينشأ منها ارتفاع في عدد من يدخلون من المجانين مستشفيات الأمراض العقلية ، وليس بلام أن يترتب عليها ارتفاع كذلك في عدد الموجودين منهم فعلا بين أرجاء المجتمع .

رابعا : أن الزيادة التي تسجلها الإحصاءات في عدد الداخلين مستشفيات الأمراض العقلية خلال سنوات التقدم الحضارى بالقياس إلى عددهم في السنوات السابقة على هذا التقدم ، وقد ترجع إلى عامل آخر غير ما تقدم ذكره وهو بالذات أن التخلف الحضارى من شأنه أن يخفى أمر المجنون وألا يفتن المجتمع إلى وجوده . وللسبب عينه كثيرا ما يصل الأمر بهذا التخلف إلى حد ترك بعض المجانين يباشرون أنواعا من النشاط المشروع في المجتمع بل يحتلون أحيانا بعض أسكنة الصدارة فيه . ولعل هذا هو ما حدث ولا يزال يحدث في الشعوب البدائية التي تدور حياتها حول عالم خيالي غير واقعي من الخرافات والقوة الخفية والسحرية .

بعد هذه التحفظات ، لا مانع من إيراد لمحة سرية عن عوامل الجنون كما يحددها العلماء النفسيون .

فيقولون إن هذه العوامل أربعة : عوامل عامة (مثل الطقس والمستوى الحضارى والحالة المدنية أى الزواج أو العزوبة والمهنة الخ ...) وعوامل فردية (فطرية أو مكتسبة مثل الانحراف النفسى الموروث والتسمم الخ ...) وعوامل جثمانية (مثل بعض الأمراض أو كالتسمم الناشئ من مصدر خارجى كالكحول أو المورفين أو كالأصابات العنوية وانقطاع الحيض لدى المرأة الخ ...) وعوامل نفسية كالانفعالات العنيفة بكافة أنواعها .

وبمناسبة العوامل النفسية ، يقرر العلماء أنها ليست فى ذاتها وبمفردها كافية لانتاج الجنون ، إذ يلزم كى تفضى إليه أن يكون لدى الانسان اعتماد لجنون من الأصل فتعمل على إيقاف هذا الاعتماد وإحداث مفعوله . وقيل لذلك إنه لـكى يصبح إنسان ما مجنوناً عاطفياً *pazzo di passione* يلزم أن يكون من الأصل على عاطفة جنونية *passione da pazzo* . وسبق أن رأينا نفس الظاهرة فى مجال الجريمة بالنسبة لمن هم على تكوين إجرامى .

وفوق ما تقدم سجلت الحقائق الآتية بصدد الجنون : -

أولاً : أن موجة الجنون تنتشر فى أعقاب الانقلابات السياسية لما يصاحب هذه الانقلابات من تنشيط للملكات الذهنية وتأجييج للعواطف فضلاً عن انفعالات عنيفة ترجع إلى تغيير الأوضاع الاجتماعية والانحدار المفاجئ من الثراء إلى الإقلال . ويغلب فى حالات الجنون الناشئة من هذه الظروف ، ألا تظهر إلا بعد انقضاء مدة على نهاية

الانفعال الثورى وبعد أن تعود الأمور الى مجاريها .

وما يقال عن الانقلابات الثورية يصدق كذلك على الأزمات الاقتصادية الشديدة وعلى الكوارث الاستثنائية كالزلازل وهجر الناس أماكنهم على أفواج كبيرة بسبب الرعب وما الى ذلك .

ثانيا : أن الجنون يتفق مع الانتحار من حيث الاتجاه العددي إلى الزيادة أو إلى النقص ، ويختلف من هذه الوجهة عن جريمة القتل . إذ تبين أنه يوجد تناسب طردي بين الجنون والانتحار بمعنى أن الزيادة في إحدى الظاهرتين تصحبها زيادة كذلك في الأخرى ، وأنه يوجد بين الجنون وبين القتل تناسب عكسي بمعنى أن الزيادة في أحدهما يقابلها نقص في الآخر .

ذلك هو الاتجاه الفعلي العميق للظواهر الثلاثة لو قورنت إحداها بالأخرى على عمر الزمن مع وحدة المكان . كما لوحظ أن تلك الصلة التناسبية بين الظواهر الثلاثة لا تتغير لو حدثت المقارنة بينها في أماكن مختلفة مع وحدة الزمان . فقد تبين من الإحصاءات الإيطالية الخاصة بالسنوات ١٩٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ أن شمال إيطاليا يفوق جنوبها من حيث عدد المجانين وعدد أفعال الانتحار ، بينما يتخلف الشمال عن الجنوب من حيث عدد جرائم القتل . ولعل ذلك راجع إلى أنه في ذلك الحين كان نصيب الشمال من التقدم الحضارى أوفر من نصيب الجنوب ، فكان من شأن حضارة الشمال أن تمحو فيه العنف إلى أنواع أخرى من الإجرام في صورة المنداع أو الفس ، وأن تضاعفت أفعال الانتحار للأسباب السالف بيانها

بمناسبة الكلام عن الانتحار ، وان ازداد في النهاية اكثرت المجتمع بظاهرة الجنون وحرصه على علاج المصابين به فزاد بالتبعية عدد الوافدين منهم إلى مستشفيات العلاج .

ثالثا : تبين أن الجنون يحدث في السن المتأخرة أكثر مما يحدث في سنّ الصبي أو الشباب ، فقد أظهر إحصاء سنة ١٩٢٦ بإيطاليا أنه بينما جن جنون واحد أو مايزيد قليلا عن واحد في كل عشرة آلاف مواطن ممن يقل سنهم عن عشرين سنة ، بلغ عدد المجانين تسعة في كل عشرة آلاف من فئة السن الواقعة بين ٢٠ ، ٣٠ سنة ، وبلغ ١٨ في الفئة الواقعة بين ٣٠ ، ٤٠ سنة ، ٢٢ في الفئة الواقعة بين ٤٠ ، ٥٠ سنة ونزل بعدئذ إلى ٢١ في الفئة بين ٥٠ ، ٦٠ سنة ثم إلى ١٨ في الفئة بين ٦٠ ، ٧٠ سنة ، ١٤ في الفئة بين ٧٠ ، ٨٠ سنة ، قياسا على الدوام إلى كل عشرة آلاف مواطن من كل فئة من هذه الفئات .

وسجل نفس الاتجاه بالنسبة للنساء كذلك ، ولو أن عدد من يصيبن منهن بالجنون في كافة مراحل العمر ينقص قليلا عن عدد من يصابون به من الرجال .

رابعا : انضح من إحصاءات سنة ١٩٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ بإيطاليا أن متوسط عدد من يدخلون يومية المستشفيات للمرة الأولى بسبب الجنون يبلغ ٣٩ في شهور الشتاء ويصعد إلى ٥٥ أو أكثر في أشهر مايو ويونيو ويوليو ، فدلّ هذا على أن الجنون - شأنه في ذلك شأن الانتحار وكذلك القتل - يبدأ في التزايد حين تأخذ درجة الحرارة في الازدياد .

حتى يبلغ الحد الأقصى ويأخذ بعد ذلك في التناقص بحلول شهور الشتاء .

فماسا : أظهرت الإحصاءات الإيطالية كذلك أنه بينما يوجد بون شامع بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالقتل والانتحار على ما بيننا ، يزول الفارق بين الجنسين حين يتعلق الأمر بالجنون إذ سجلت فيه لكل منها أرقام تقرب من الأرقام المسجلة للآخر .

سامسا : ثار التساؤل حول الصلة بين الجنون من جهة وبين العاطفة الاجتماعية وعلى الأخص نوع المهنة من جهة أخرى .

وليس من اليسير أن يدرس تأثير نوع المهنة في ظاهرة الجنون ، لأن هذا يقتضى من جهة أن يقسم المجنونون حسب المهنة التي كانوا يحترفونها أثناء إصابتهم بالجنون ، أو قبل هذه الإصابة مباشرة ، ثم تقام النسبة بين عدد المجنونين من مهنة معينة ، وعدد جميع الأفراد الذين يحترفون هذه المهنة ، الأمر الذى يتعذر إجراؤه بسبب التفاوت الذى يظهر فى العمل بين التقسيم المهنى المتبع فى الإحصاء العام للسكان وبين التقسيم الذى يقابله فى إحصاءات أضييق نطاقا كإحصاء المجنونين (وتعرض نفس الصعوبة حين يحاول الباحث دراسة الصلة بين نوع المهنة وبين ظواهر أخرى كالإجرام وكالانتحار) .

ومن جهة ثانية تبين من الإحصاءات الإيطالية الخاصة بالمجنونين أن فيهم من يوضع تحت باب من لا يحترفون مهنة ما أو يحترفون مهنا غير محددة . ولعل ذلك راجع الى كون كثيرين من مرضى العقول يدخلون المستشفى قبل أن يتجهوا الى حرفة ما أو يجد أن حالتهم ظروفهم النفسية دون أن يتجهوا الى حرفة معينة .

ومن جهة ثالثة فإن الأسلوب الصحيح فى البحث العلمى يتطلب مراعاة السن الذى يكون عليه أفراد المهنة وتقسيمهم إلى طوائف حسب أعمارهم ثم قياس الظاهرة فى كل طائفة من طوائف العمر على حدة ، لاحتمال أن تكون ظاهرة ما - على ما رأينا فى صدد الإجرام - راجعة إلى فعل السن أكثر مما ترتبط بنوع المهنة ذاته .

فمن أجل هذه الاعتبارات التى يتعذر عملا أن تراعى ، يصعب على الباحث أن ينقب عن تأثير نوع المهنة على ظاهرة الجنون .

ومع كل ذلك ، فقد اتخذ البعض من إحصاء الجنونيين أنفسهم ونوع المهن التى يتشبهون إليها ، أساسا لإبداء بعض الملاحظات حول الصلة بين نوع المهنة وبين الجنون .

فقال علماء النفس القدامى إنه من الميسور أن يصاب بالجنون من يستغرقون عن هيام وعاطفة فى مباشرة مهنة فكرية أو فن من الفنون ، بسبب الحياة الخاصة التى يعيشها هؤلاء بحكم هذا الفن أو تلك المهنة (وهنا يحق التنبيه مرة أخرى إلى أن نوع المهنة لا يتمدى هنا دور العامل الموقظ أو المنبه أو المساعد لمفعول استعداد سابق فى التكوين الفردى للشخص نفسه) .

وامرّ بعضهم بهذه المناسبة على قسط التلاقى بين العبقريّة وبين الجنون ، مقدمين من الملاحظات والحجج ما يعتبر مصداقا للمثل اللاتينى القديم :-

pullum magnum ingenium sine mixtura dementiae .

والقائل بأنه لا توجد عبقرية فذة بدون قسطٍ يخالطها من الجنون .

وقال البعض الآخر إن الممتين إلى الطبقات الاجتماعية الموسرة أو القائدة أكثر عرضة من غيرهم لنوع الجنون المسمى بالجنون الانتقاضي *mania melanconica* ، كما أضاف آخرون القول بأن المهنة التي تعرض الإنسان للهيب الشمس أو دخان الكربون أو أكسيد المعادن يسهل أن تنفضى إلى الجنون .

على أن هذه الملاحظات قد أبديت في معظمها على أساس المهنة التي ينتمى إليها المجنونون بدون اقامة للنسبة بين عدد المجنونين من مهنة معينة وبين مجموع من يمارسون هذه المهنة .

وقد اتخذت هذه النسبة أساسا للبحث في إيطاليا منذ سنة ١٩٢٦ . فاتفق أن كل عشرة آلاف من الذكور الذين يمارسون المهن الحرة والفنون أصيب منهم بالجنون ٢٦ ، وهي نسبة تفوق النسبة العامة للجنون بالقياس إلى السكان جميعا إذ كانت تمثل حينذاك في ٢١ مجنوناً بين كل عشرة آلاف مواطن ذكر .

وظهر من الإحصاء نفسه أن نسبة الجنون بين العمال مساوية لنسبته بين ذوى المهن الحرة والفنون إذ بلغت ٢٦ مجنوناً في كل عشرة آلاف حامل ذكر . (ولعل ذلك راجع إلى تفشى ادمان الخمر بين العمال فضلاً عن انتشار السموم التي من شأن طبيعة الحرفة أن يتشبع بها جو العمل) .

أما نصيب الفلاحين فقد كان ١٤ مجنوناً في كل عشرة آلاف وكان نصيب التجار ورجال الصناعة ١٦ . ولما كان الأخيرون يمثلون عادة الطبقة الاجتماعية الموسرة ، فقد ثار لدى البعض شك في أن يكون

انخفاض عدد المجنونين بينهم غير مطابق للواقع ، تبعا لما يحرزونه من امكانيات تتيح لمن يصاب منهم بالجنون أن يظل بين أفراد أسرته فلا يظهر له أثر في إحصاء المجنونين .

وفوق ذلك ، كشف احصاء سنة ١٩٢٦ عن توزيع الأنواع المختلفة للجنون بين المهن .

فجنون الملاحقة مثلا (سكيسوفرينيا) ، تبين أن أكثر أصحاب المهن إصابة به ، ذوو المهن الحرة ، إذ أصيب منهم بهذا الجنون ١٥ في كل عشرة آلاف ذكر . ويتلوم في الإصابة به المال إذ سجلت بينهم في كل عشرة آلاف ١٠ إصابات ، فالمزارعون إذ لم يمتد عدد المصابين منهم بذلك الجنون ٥ في كل عشرة آلاف .

أما جنون التسمم الناشئ من مصدر خارجي كالكحول ، فقد كان مكان الصدارة فيه للعمال بصفة عامة ، يتلوم ذوو المهن الوضيعة . أما ذوو المهن الحرة فقد تبين أنهم يحتلون في هذا النوع من الجنون المكان الأخير . ولعل هذا راجع إلى كون المال وذوى المهن الوضيعة على طبقة اجتماعية دنيا لا يشغل فراغها سوى تعاطى الخمر .

الفصل الخامس

نوع المعيشة

المقصود بنوع المعيشة لون الحياة التى يعيشها الإنسان وهل هى حياة حضرية أم ريفية .

والحضر والريف تعبران من المؤلف استخدامهما فى لغة علم الاجتماع عموماً وعلم الإجرام على وجه خاص .

وليس من اليسير تحديد الطريقة التى يقاس بها على وجه الدقة نطاق كل من الحضر والريف فى تكوين أى شعب من الشعوب .
فقد اتبعت ولا تزال تتبع فى هذا القياس طرق شتى تناوَلها بالبحث القسم الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة فى نشرة أصدرها مكتب الإحصاء برقم ٨ وتحت عنوان Etudes démographiques سنة ١٩٥٠
Lake success, New York

فعل من يريد استيعاب التفاصيل أن يلجأ إلى تلك النشرة .

وحسبنا فى هذا المقام أن نشير بإيجاز إلى بعض الطرق التى - رغم عدم دقتها - جرى العمل على اتباعها فى التمييز بين النطاق الحضرى من جهة والنطاق الريفى من جهة أخرى .

فمن قبيل ذلك أن ترتب المراكز الإدارية للإقليم حسب مجموع عدد السكان فى كل منها ، وتعتبر ريفية تلك المراكز التى يقل عدد

سكانها من خمسة آلاف أو ألفين مثلا ، بينما تعتبر حضرية تلك التي يفوق عدد السكان فيها هذا القدر .

أو أن تدرس الخصائص الاقتصادية لكافة مراكز الإقليم وتعتبر مراكز ريفية تلك التي يقوم جلّ الاقتصاد فيها على أساس الزراعة بينما تعتبر مراكز حضرية تلك التي تكون الصناعة قوام اقتصادها .
أو أن تعتبر عاصمة كل مركز إداري من قبيل الحضر بينما يعتبر ريفاً ما عداها من رقعة المركز .

أو أن يحصى عدد المشتغلين بالزراعة في كل مركز إداري وتحدد نسبتهم في مجموع القاطنين بهذا المركز ، فإن بلغت هذه النسبة حداً معيناً اعتبر المركز ريفياً ، وإن قصت عن هذا الحد اعتبر حضرياً .

هذا عن تحديد الطبيعة الريفية أو الحضرية للأمكنة التي تتكون من مجموعها رقعة الإقليم .

على أن الأمر يثير من الصعوبات ما هو أدق ، حين يتعلق بإحصاء الجرائم من ناحية مدى التأثير الذي تحدثه في إنتاجها الطبيعة الحضرية أو الريفية للمعيشة .

وفي سبيل إظهار مدى تأثير الإجرام بالمعيشة الحضرية أو بالمعيشة الريفية ، يتبع في البحث أسلوبان ، أحدهما يدور حول الأفراد ، والآخر يدور حول الأمكنة .

فالأسلوب الأول يعتمد بإظهار نسبة إجرام الأفراد المشتغلين بالزراعة

مقارناً بينها وبين نسبة إجرام المشتغلين بهن غير زراعية .

والأسلوب الثانى يحدد نسبة الإجرام فى المراكز الحضرية ونسبته فى المراكز الريفية .

والمراد بالنسبة ، بيان عدد من يجرمون فى كل مائة ألف من المشتغلين بالزراعة وبغيرها ، إذا اتبع الأسلوب الأول ، أو بيان عددهم فى كل مائة ألف من سكان الحضر ومن سكان الريف ، إذا اتبع الأسلوب الثانى .

ولا يقف البحث فى الأسلوبين عند تحديد النسبة ، وإنما يتناول كذلك تحديد نوع الجريمة الغالبة فى إجرام من يجرمون .

غير أن الأسلوب الثانى أقل دقة من الأول ، لأنه ليس بلامزم أن يكون جميع سكان المركز الريفى من المشتغلين بالزراعة ، فقد يكون البعض ممن لا تربطهم بالزراعة أية صلة .

ورغم ذلك ، فإن كلا من الأسلوبين يعطى فكرة عن التأثير الذى يحدده نوع الميشة فى ظاهرة الجريمة سواء من حيث الكمية أو من حيث النوع .

وهناك نوع ثالث من الصعوبات يثيره نفس الموضوع ، ونعنى به تحديد المراد بالقروى أو الريفى من الناس .

فالقرويون أو الريفيون يندرج فى صفوفهم جمع مختلف غير متجانس من الناس ، ففهم الفلاح الذى يطلع الأرض بساعديه ،

والعامل الزراعى الذى يحرثها مثلا ، وأجير الزراعة الذى يساهم مثلا فى
جنى المحصول نظير مقابل ، ومالك الأرض ، ومستأجرها ، ومستغلها
بطريق المزارعة ، وراعى الأغنام وقاطع الأشجار الخ ... وكل فئة
من هؤلاء تتميز عن غيرها ، سواء من حيث كمية إجرام أفرادها أو
من حيث نوع هذا الاجرام ، على ما تبين من الاحصاءات الإيطالية .

فقد ظهر من هذه الاحصاءات فى الفترة بين سنة ١٨٩٦ ، سنة
١٩٠٠ وفى الفترة بين سنة ١٩٢٠ ، سنة ١٩٣٠ ما يأتى :

(١) أن القرويين الذين يستغلون أرضا مملوكة لهم أو يستغلون
بطريق المزارعة أرضا مملوكة للغير ، بالإضافة إلى الأجراء الذين يفلحون
الأرض بسواعدهم ، يقل إجرامهم من حيث السكينة بكثير عن إجرام
رعاة الأغنام وقاطعى الأشجار .

(٢) أن إجرامهم يفوق على العكس إجرام ذوى المهن الحرة
والموظفين والمستخدمين .

(٣) أنهم يفوقون فى الاجرام المشتغلين بالمهارة وبالمتاجم والمهاجر
وذوى الأعمال الوضيعة وصانعى الأحذية وعمال الملاحة والصيد والنسيج .

(٤) أنهم يتخلفون فى الإجرام عن تجار الجملة أو التجزئة وعن
الجزائرين بصفة خاصة .

(٥) أنه باستبعاد الأجراء الذين يفلحون الأرض بسواعدهم وقصر
فئة القرويين على من يستغل الأرض لحسابه الشخصى إما بوصفه مالكا

ولما بطريق المزارعة ، يتضح أن هؤلاء يقل إجرامهم بكثير عن إجرام معظم الفئات المهنية الأخرى ، حتى الحضرية منها ، أى أنهم أقل إجراما من المشتغلين بالنماجم والحاجر والعمارة والنسيج والكيمياء والميكانيكا الخ . . . ومن الجزارين والمشتغلين بالفنادق والمطاعم والملاحة والصيد والنقل ومن المستخدمين العموميين والخصوصيين . وقيل فى تفسير هذه الظاهرة إنه من المحتمل أن تمزى ولو جزئيا إلى عامل السن ، على اعتبار أن المشتغلين للأرض بوصفهم ملاكا أو بطريق المزارعة يقلب فيهم أن يكونوا على سنّ كبير ، يقل فيه الإجرام بالقياس إلى سنّ الشباب .

وتبين من الإحصاءات الإيطالية كذلك أن الإجرام أوفر كمية فى عواصم المقاطعات الإدارية منه فى بقية أجزائها ، وأنه أكبر كمية فى المراكز الصناعية منه فى المراكز الزراعية ، وأن الإجرام الغالب فى الحضر هو إجرام الغش ، فى حين أن الإجرام الغالب فى الريف هو إجرام العنف .

فعدد الجرائم المرتكبة إذن أكبر فى الحضر منه فى الريف .

ولاحظ الباحثون القدماء أنه حين تتضاعف الثروة فجأة فى المناطق الريفية ، يرتفع عدد جرائم الاعتداء على المال . فقال Joly إنه بمجرد أن استطاع القرويون الفقراء تحويل الأراضى الجديده إلى حقول غناب ومضاعفة ثمن المنتجات الزراعية على أثر إنشاء الخطوط الحديدية ، صاروا يشتهون مال الغير ، مثلهم فى ذلك مثل من ارتاد البورصة ولعب فيها فصار همه الوحيد أن يظفر بمزيد من النقود . وذكرنا هذا الرأى بنظرية Tarde حول الوتيرة الاقتصادية ، وقد سبق أن أشرنا إليها

بمناسبة الكلام عن الحالة الاقتصادية وصلتها بالإجرام ، ومفادها أن كل انقطاع طارىء أو تغيير فجائى فى الوفيرة التى تسير عليها بانتظام الحالة الاقتصادية الفردية والجماعية ، يسكوّن باعثا من بواث ارتفاع كمية الإجرام .

ويحق التساؤل - وقد ثبت أن الإجرام فى مجموعه أوفر كمية فى الحضر منه فى الريف - عن أسباب هذه الظاهرة .

على أنه قبل الحديث عن هذه الأسباب لا يفوتنا إبداء ملاحظة هامة هى أن البحث فى إجرام كل من الحضر والريف لا يقيم وزنا لطوائف السنّ التى ينتمى إليها السكان فى كل منهما ، ولا يعبأ بما إذا كان السنّ الغالب فى تكوين هؤلاء السكان هو السنّ المتقدم أم السنّ المتأخر . فقد رأينا أن الشبان أوفر إجراما من الكبار فى السنّ ، وأن النزعة الإجرامية فى الشباب أقوى ، ولعل تفوق الحضر فى الإجرام على الريف ، راجع إلى كون عدد الشبان فى سكانه أكبر منه فى سكان الريف .

هذا الاعتبار جرى العمل على إهماله ، ومن الواجب أن يراعى فى سبيل الوصول إلى تحديد دقيق للدور الذى يلعبه نوع المعيشة فى إنتاج الإجرام كمية ونوعا .

وقد ذهبت الآراء مذاهب شتى فى تفسير تفوق الحضر على الريف من حيث كمية الإجرام .

فذهب رأى إلى تفسير هذا التفوق بكون قوة البوليس أكثر نشاطا

ويقفلة في الحضرة منها في الريف . وأنها لذلك تسجل من الجرائم في المدن ما يفوتها ضبطه وتسجيله في الريف .

ولكن هذه الحجة لا تستقيم في نظر رأى آخر يعزو تفوق الحضرة في الإجرام ، إلى كون سكانه غير متجانسين ، يخالطهم مهاجرون جاءوا من الريف سعيا وراء عمل يرتزقون منه ، فضلا عن متسولين وجرمين محترفين يتكثرون في زوايا المدن يقيمون فيها أوكارهم ويجعلون منها مسارح لنشاطهم .

وذهب رأى ثالث إلى تفسير الظاهرة بما يوجد من اختلاف بين نفسية الحضريين ونفسية القرويين .

فالقرويون - والمقصود بهم في هذا المجال - أصحاب الماشيات الصغيرة ومن يستغلون الأرض بطريق المزارعة محتفظين لأنفسهم بنصف ثمارها ، يتميزون بمخالص نفسية معينة ترجع إلى ظروف المعيشة في الريف ولا يوجد لها نظير في سكان الحضرة .

الخصلة الأولى فيهم هي الصبر وطول الأناة . ففلاحة الأرض وزراعتها وربها وتعهدها بالرعاية وجنى ثمارها ، أعمال مضيئة من جهة ، وتتطلب وقتا وانتظارا من جهة أخرى . ولذا ترى القروي صبورا غير عجول مؤمنا بهامل الزمن ، لا يعرف الطفرة ويسلم بضرورة أن تترك للفروس فسحة طويلة من الوقت لازمة في سبيل أن يكتمل نموها وأن تأتي بثمارها . وهو لذلك يئأى عن الضجر والتبرم .

والخصلة الثانية نزعة جد محافظة تظهر في أكثر من مجال وعلى أكثر من صورة .

فالقروى أسير أفكار وعادات وتقاليد معينة عفا عليها الزمن ويأبى هو الخروج عليها أو الحيد عنها . وهو من جهة ثانية لصيق بأرضه غيور عليها هائم بها ، لا يشغلها عنها شغل ، ولا يحدوه سوى الأمل في أن يضاعف من رقتها ويمد من مساحتها ، ولو بكثير من التضحية وعرق الجبين ، والتفتير والمغالاة في اقتصاد الدرهم فوق الدرهم . كما أنه من جهة ثالثة عزوف عن بذل أى نشاط سياسى من شأنه أن يحدث تطوراً في نظم البلاد . فهو في الحياة السياسية يمثل النزعة المحافظة وينقصه الميل إلى المساهمة النشيطة فيها . ومن جهة رابعة يقلب عليه البطء ويسوده التوجس من كل قادم غريب عليه ، والنفور من أى تهديد في وتيرة معيشتة ولو كان من شأنه أن يحدث تحسناً فنياً في أساليب الفلاحة والزراعة .

والخصلة الثالثة في القروى أنه مثال الرجل الاقتصادى *homo oeconomicus* الذى يحسن توزيع العمل بينه وبين أفراد أسرته جاعلاً منها وحدة إنتاجية . فهو يقيس مشاعره نحوهم بمقياس مادي على قدر نفع كل منهم ، ويستبرم أعضائه في شركة واحدة اقتصادية ابتداء من الطفل أو الصبي قيم إلى الشاب اليافع والرجل الراشد . ولهذا الخصلة أوثق الاتصال بما سبق ذكره من مثابرتة على توفير النقود . وكثيراً ما يقتنع في سبيل ادخار النقود بوجبة طعام ويخفى ما يتوفر له

من النقود في مكان ما ، كان في القديم تحت لبنة أو حجر أو في شراب من الصوف ، وأصبح في الوقت الحاضر أقرب صندوق للتوفير . ويطيب له أن يضيف إلى أرضه بالنقود المدخرة ولو قيراطا واحدا . وكثيرا ما يلجأ إلى المنازعة كلما تعلق الأمر بالحدد الفاصل بين أرضه وبين أرض الجار ، وكانت لديه بارقة أمل في أن تمتد رقعة أرضه ولو قليلا .

وأما الحصلة الرابعة لقروى فهي الانزواء والبعد عن مجال الصلات الاجتماعية والاحتكاك بالغير . وهذا راجع إلى طبيعة المعيشة نفسها ونوع العمل الذي يميزها . فكل من القرويين يلزم حقله ، تفصله عن الجار وعن الجفلة المجاور مسافة كبيرة ، وتشغله أعباء فلاحة أرضه وزراعتها عن الاحتكاك بغيره . هذه الظروف المعيشية الخاصة المتميزة بالعزلة وعدم التزاحم ، لا تقلل من فرص التلاقى والتصادم بالغير غسب ، وإنما من شأنها كذلك أن تهدد من الحرص على تبليغ السلطة العامة بكل سرقة ترتكب . فكثيرا ما يهمل القروى التبليغ بسرقة حدثت له في حين أن هذا الإهمال قلما يحدث من جانب سكان الحضر .

أما في الحضر فيوجد بين الناس من الجوار والتزاحم ما يحقق فرصا لتصادم والاحتكاك بينهم تبعاً لتباريهم في الظفر بأكبر قسط من المنافع والمتع وظهور حامل التعاسد بينهم على صورة أجلي وأوضح .

وقيل بحق إن ما سجل لفئة الرعاة ومن يفلحون الأرض بسواعدهم من تفوق في الاجرام على سائر فئات القرويين بل على سائر المهن بصفة

عامة ، إنما يرجع إلى كون هؤلاء لا يقضون كل وقتهم في الريف ،
وإنما يقيمون في الحضر بعض شهور السنة .

ولا يفوتنا هنا أن نبدي ملاحظتين فنقول إن القروي كثيراً ما يكون
على خصال عقلية يشذ بها عن المستوى السائد بين القرويين ، فيهاجر
إلى المدينة عزوفاً عن البقاء في الريف ، وإن الريف من جهة أخرى
عرضة لأن تتغلغل فيه على نحو مطرد متزايد عوامل كثيرة من شأنها
أن تحول به بالتدريج إلى مستوى الحضر . وما ييسر ذلك تقدم طرق
المواصلات ، وإنشاء هيئات تعنى بمعاونة الفلاحين مادياً واجتماعياً وفيما ،
والاتجاه نحو النهوض بكافة مرافق الريف . ولا شك في أن هذا
التطور في ظروف الريف من شأنه أن يحدث مع الزمن تعديلاً حتى
في نفسية سكانه .

ومن المشاكل التي يتناولها البحث من جانب من تعنيهم دراسة
الظروف الاجتماعية لكل من الحضر والريف ، مشكلة قياس مدى
الحضرية في كل مركز حضري ، ومقدار الزيادة في انتشار الحضرية
urbanismo ، وأسباب الحضرية أو الزيادة في انتشارها (كثرة عدد
المواليد ، وفود المهاجرين إلى المدن من الريف ، التصنيع ، جاذبية
المدينة الخ . . .) ، والآثار المترتبة على الحضرية سواء من ناحية
السكان أو من النواحي الاقتصادية والفكرية والحقة والاجتماعية (فن
قليل الآثار الاجتماعية تقص عدد المواليد والوفيات وزيادة نسبة الشبان
في تكوين السكان الخ . . .) ، والفحص الجُمائي والنفساني لوفود
المهاجرين من القرى إلى المدن ليبان مدى اختلافهم جئانياً ونفسانياً عن

سائر القرويين ، وفحص وقود العائدين من المدن إلى القرى لإخفاهم في تحقيق ما كانوا ينشدونه في المدن ، وإظهار ما عساه يكون قد أصابهم من أمراض أو استولى عليهم من رفات مرتبطة بالنفسية الحضرية وباقية بدون إشباع .

ومن المشاكل التي تدرس كذلك في هذا المجال ، مشكلة قياس مدى جاذبية كل مركز حضري بالقياس إلى غيره من ناحية اجتلاب سكان الريف ، ومشكلة الأخطار التي تنشأ من مغالاة الريفيين في الهرج إلى المدن والتكتل فيها على نحو يفقر الريف وموارده الأولية الجوهرية ، ومشكلة الوقاية من هذه الأخطار ، بأن يزود الريف مثلاً بنصيب مما يوجد في المدن من الملامى ووسائل التسلية والترغيب ، وأن يحسن حال المساكن الريفية ويرفع مستواها ، وأن تضاعف العناية بالصناعات الزراعية والكهربائية في الريف ، وبذا يصبح كل ريف مركزاً يجتذب الناس إليه ويحملهم على التزام أرضه واستمرار العناية بها ، ويرفع عنهم حتى النزوح إلى المدن .

لينا فيما تقدم العوامل المهيئة لتخلف الريف في الإجماع الحضري ، ونبين فيما يلي العوامل المهيئة على العكس لتفوق الحضر على الريف في الإجماع .

فيقول العالم Niceforo إن المدن الكبيرة يوجد فيها دائماً ما يسمى بالحق الوضيع bassofondo الذي يستضيف عادة أخطر المجرمين المحترفين والمعتادين فضلاً عن المتسولين والمتشردين وتجار الفسق والفجور . وتتميز الأحياء الرضيعة في المدن بإزدحام مساكنها ووجود أشغال

عديدين في الحجرة الواحدة أو في أسطح المساكن ، فضلا عن وجود فادق على مستوى وضع تقصّ بقاتنها . وقد وصف هذه الأحياء بدقة ووضوح بعض قادة البوليس في عواصم أوروبا وعلى الأخص في باريس :

وهناك عوامل أربعة تساعد على تفشي الجريمة في المدن العامل الأول هو عامل التجمع والتكتل في ذاته ، باعتباره من خصائص الأحياء الراضية .

فنّ المعلوم أن العصى أو الحدث يرتكب من أفعال الأذى بين أقرانه ، ما لا يأتية لو كان منفردا بمعزل عنهم . وهذا شأن الإنسان بصفة عامة كلا سولت له نفسه الأمانة بالسوء فل الأذى ، إذ يسهل عليه عند اجتماعه بآخرين على شاكلته أن يخمر فكرة إجرامية ويخرجها إلى حيز التنفيذ :

والعامل الثاني أن المدينة بمباهجها وملاهيها ومفاتيها وجمال نسائها ورونق أروقتها وثياها تجذب إليها نفرا غير قليل من أهل الريف الذين يفدون إليها مع الوقت ، ولو على نحو خفي غير ملموس . هؤلاء يتميزون عن سائر أهل الريف بأنهم ليسوا وديعين مسالمين ، ولا تنحصر مطامعهم في الدائرة الضيقة للأرض الزراعية ، وإنما تجيش في صدورهم رغبات المجازفة والسعى وراء الجديد . فإذا ما جاءوا إلى الحضر مدفوعين بهذه البواعث توقف مصيرهم على الاستمداد الشخصي لكل منهم . ففبهم من يصعد في السلم الاجتماعي درجات ، ومنهم من ينحدر في المجتمع إلى الحضيض فينتهي به الأمر إلى الجريمة والسجن .

وقد شبه العالم Niceforo المدينة في ذلك بمشتل كبير ينمو فيه الغرس النافع والغرس الضار معاً .

والعامل الثالث أن ظروف المعيشة في المدن تحمل الصبية والأحداث على خوض غمار الحياة العملية قبل الأوان الطبيعي بالنسبة لهم . وبذا تبدر منهم أنواع من السلوك غير المتجانس مع سنهم . وبانقطاع التجانس بين السلوك وبين السن ، يتخذ السلوك صورة منحرفة عن طريقه الطبيعي وكثيراً ما تبلغ حد الجريمة . هذه نتيجة الحرص من جانب الصبي على أن يعيش كشاب ، والحرص من جانب الشاب على أن يعيش كرجل ، بدلا من أن يحيا الصبي حياة الصبي ويحيا الشاب حياة الشباب .

والعامل الرابع المهيء للإجرام في الحضر ، أن المعيشة الحضرية في ذاتها تطوى بطبيعتها على صور من السلوك المنحرف الذي لا تنميحه المعيشة في الريف . من هذه الصور تسول الرجال وتمويلهم في المعيشة على النساء الباقيات ، ومحاولة إرشاء رجال السلطة العامة ، والتزوير في الأوراق الرسمية ، والنش بصفة عامة ، والسرقة بطريق النشل . هذه صور لصيقة بالمعيشة الحضرية وبازدحامها وضجيجها ويندر على العكس أن تنبجها المعيشة الريفية .

الفصل السادس

الحالة المدنية

من الأبحاث الاجتماعية الهامة ، ذلك البحث الذى يدور حول الزواج والعزوبة والتمل والطلاق ، وأثر كل ظاهرة من هذه الظواهر على الحالة الحقيقية ، والحالة الصحية ، وعلى قابلية الإنسان لارتكاب اتجار ، أو للإصابة بجنون .

ولا يغيب عن البال أنه حتى فى هذا المجال ، لابد من توخى الدقة فى عملية الإحصاء بوصفها الأسلوب العلمى الكفيل بتسجيل الحقيقة المادية الواقعة ، كما هى ، وبدون أية شائبة من شوائب الخدس والتخمين .

ومقتضى تلك الدقة فى الإحصاء ، ألا يتحدد فحسب عدد المحكوم عليهم لجريمة من العزاب فى كل ألف أعزب ، أو عدد المحكوم عليهم لجريمة من المتزوجين فى كل ألف منزوج من مجموع المواطنين ، وإنما أن تقدم الفئتان : فئة العزاب وفئة المتزوجين على مراحل العمر المختلفة ، فيتحدد عدد المحكوم عليهم من العزاب المتراوح عمرهم بين ١٥ ، ٢٠ سنة ، فى كل ألف من العزاب ذوى هذا السن نفسه ، أو أن يتحدد عدد المتزوجين المحكوم عليهم والمتراوح عمرهم بين ١٥ ، ٢٠ سنة ، فى كل ألف مواطن من المتزوجين ذوى العمر ذاته ، وهكذا فى المرحلة الواقعة بين ٢٠ ، ٢٥ سنة ، أو بين ٢٥ ، ٣٠ سنة الخ ...

وقبل مواجهة المشكلة بالأسلوب العلمي ، لا نجد بداً من التبرج
على ما أشيع عن الزواج من أمور لا تخطر منها كتابات النقاد الاجتماعيين
والشعراء والروائيين ، بل أقاويل الكتل الشعبية في جمهور المواطنين .
ولا شك في أن الشائعات أياً كان نصيبها من الصحة ، لا يختلط بجمالها
بما يعتبر بحق مجال العلم : فليس يلزم أن تكون الحكيم الشعبية حكماً
بالمعنى الصحيح ، ولا أن تكون مستودعاً للحقيقة العلمية ، لا سيما لأن
الروح التي على الأقاويل الشعبية والتصورات الأدبية ، كثيراً ما تكون
روح الفكاهة المثيرة للضحك ، أو روح من يريد أن يمزح ويشيع
المرح عن حوله كذلك .

فقد قيل إن الزواج بالنسبة للحب كصدر له ، مثل الخل إذ يستخرج
من النبيذ . وقيل إن لآسمة تاريخ ميلاد وإنها ولدت ذات ليلة في
بيت زوجية خلال ساعات سكوت وتناوب قضاها رجل وزوجته .
وجاء في رواية Modeste Mignon للكاتب الفرنسي Honoré de
Balzac : أن الزواج مثل الدوى لابد من أن يضرها أحد طرفيها ،
وأن القول عادة بأن هذه أو تلك عقدت زواجا موقفاً ليس معناه
سوى أن الطرف الآخر سما كان في ذات الزواج فاشلاً .

ذلك ما أشاعه عن الزواج من كانوا قادحين له إما بدافع الفضل
الذي تصادف أن أصابهم في تجاربهم الزوجية ، وإما بأي دافع آخر .
والحقيقة العلمية بمنأى عن كل ذلك .

فقد أثبتت الإحصاءات مثلاً أن نسبة الوفيات بين المزابيين أكبر

منها بين المتزوجين أيًا كانت مرحلة العمر الذين هم فيها ، بمعنى أن الموت يعصف بالزواج أكثر مما يعصف بالمتزوجين . أليس ذلك كاشفًا عما للزواج من محاسن . حاول أولئك القادحون فيه إنكارها ؟

تبين مثلا من الإحصاء الإيطالي الخاص بالسنوات ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٢ . أن كل ألف مواطن أعزب من عمر ٢٥ سنة ، يموت منهم خمسة في حين أن العدد نفسه من المتزوجين الذين هم من ذات العمر لا يموت منهم سوى ثلاثة . بل إنه في الفئة ذات خمسة وثلاثين سنة من العمر ، تكون النسبة بين المتزوجين ٥٤ ، بينما تصل بين العزاب إلى ٨٠ . أي إلى الضعف تقريبا . كما اتضح أن عددا معينا من العزاب ذوى خمس وعشرين سنة من العمر يعصف الموت بنصفه في سن الستة والستين ، في حين أن نفس العدد من المتزوجين من نفس السن ، ينقص بفعل الموت إلى النصف في سن الثانية والسبعين . وفي سن الخامسة والستين تكون نسبة الوفاة بين العزاب ٤٦ ، وتكون من بين المتزوجين ٣١ وهكذا

فماذا يقتر ذلك ؟

يبدو للوهلة الأولى وحسب النتائج التي تلخص بها في فرنسا كذلك ، العالم Bertillon برنجوعه إلى إحصاء سنة ١٨٨٠ . أن انخفاض نسبة الوفيات بين المتزوجين غملا بين العزاب ، يرجع إلى موايا الحياة الزوجية ، على خلاف ما أشيع من هذه الحياة من مساوئ
غير أن العالم الإنجليزي Herbert Spencer سرعان ما غيى من قيمة تلك الدلالة المستفادة من الإحصاءات ، وعجزا انخفاض نسبة الوفيات

بين المتزوجين بالقياس إلى نسبتها بين العزاب ، لا إلى الحياة الزوجية في ذاتها ، وإنما إلى كون الأشخاص الذين يقبلون على الزواج ، يتمتعون من قبل زواجهم بصحة جسدية قوية وأحوال اقتصادية رغيدة ، وأن تمتعهم بذلك هو الذى أهلهم للزواج ، وهو الذى حصنهم بالتالى ضد الموت ، فى حين أن العزاب يغلب أن ترجع عزوبتهم إلى عيوب فى البنية الصحية أو صعوبات فى الأحوال الاقتصادية حالت دون زواجهم ، ومن ثم جعلتهم أحوالهم هذه لا العزوبة فى ذاتها ، أكثر عرضة لأن يعصف الموت بهم .

على أن هذه الملاحظة التى أبداها الانجليز ، وإن كان لها نصيبها من الصحة ، لا تكفى كما سنرى لإنكار كل أثر يترتب على الزواج فى ذاته أو على العزوبة فى ذاتها . فلا شك فى أن ظروف الحياة الزوجية نفسها لها دخل فى الأخرى فى الظاهرة السالف ذكرها أى فى انخفاض نسبة الوفيات بين المتزوجين .

ويتأكد هذا المعنى من الرجوع إلى الإحصاء الخاص بالمتزوجين ومقارنته بالإحصاء الخاص بالعزاب ، وذلك الخاص بالمتزوجين .

فقد تبين من الإحصاء الفرنسى المشار إليه آفا ، أنه بينما أصابت الوفاة عشرة أشخاص فى كل ألف أهرز يتراوح عمرهم بين ٣٥ و ٤٠ سنة ، بلغ عدد الأموات فى الألف متزوج من ذوى العمر نفسه ستة ، فى حين أن المترملين من نفس السن بلغ عدد الوفيات فى كل ألف منهم ، إثنتين وعشرين .

كما تبين من الإحصاء الفرنسي نفسه ، أن احتمال وفاة المترمل الواقع عمره بين ٤٥ ، ٥٠ سنة يبلغ ٢٢ في الألف ، في حين أن المتزوج لا يصل احتمال وفاته إلى هذا الحد إلا في السنّ الواقع بين ٥٥ ، ٦٠ سنة .

فإذا صحّ كما يقول الانجليز أن انخفاض نسبة الوفاة بين المتزوجين راجع إلى قوة بينهم ومثانة ماليتهم ، لكان هذا الانخفاض في وفياتهم بظل قائما حتى بعد أن تزول عنهم حالة الزواج بوفاة الطرف الآخر فيه . ولكن اتضح على العكس أن حرمانهم من الحياة الزوجية يرفع بينهم نسبة الوفيات بل يجعلها بينهم أكثر ارتفاعا منها بين العزاب الذين لم يتزوجوا أصلا ، فدلّ ذلك على أن للحياة الزوجية ذاتها أثرا في انخفاض احتمال الوفاة ، وليس السبب في ذلك منحصر في البنية الجنسانية والحالة الاقتصادية وحدهما .

وتأكدت الحقيقة نفسها من الإحصاء الإيطالي السالف ذكره . فقد تبين أنه من كل مائة ألف متزوج عرّم ثلاثون سنة ، توفي ٢٧٦ شخصا ، بينما توفي من مائة ألف أعزب من نفس السنّ ٦٧٥ ، ومات من مائة ألف مترمل في السنّ ذاتها ٧٧٤ .

ومع ذلك ، فقد أبديت في تفسير تلك الظاهرة ملاحظات لها وزنها . فقبل إن ارتفاع نسبة الوفيات بين المترملين ترجع إلى أن هؤلاء قبل ترملمهم كانوا أقل المتزوجين حظا سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الصحية . فمن الناحية الاقتصادية كان البؤس عاملا مساعدا

على موت أحد الزوجين ، فكان أن استمر تأثيره السيئ كذلك ، حتى على الزوج المتأمل الباقي على قيد الحياة فصار هو الآخر أكثر عرضة للموت . ومن الناحية الصحية ، كثيرا ما ترجع وفاة أحد الزوجين إلى مرض من الأمراض الممّدة ، ينتقل إلى الزوج الآخر الباقي على قيد الحياة ، فيكون عاملا يعصف بحياة هذا الزوج المتأمل هو الآخر .

ومن جهة أخرى ، فإن المتأملين ذوي المقدرة الاقتصادية والبنية الصحية القوية ، كثيرا ما يسارعون بعقد زواج جديد على أثر وفاة الزوج السابق ، فيسلسلون بذلك من فئة المتأملين تاركين فيها البؤساء أو ضفاف البنية .

على أنه مهما كانت أهمية تلك الملاحظات ، فإن الاعتراف بالعبء الزوجية ولو بنصيب في التقليل من الوفيات ، والتسليم بأنه وإن لم يكن الفضل الكلى في ذلك لها ، يرجع إليها فيه فضل جزئي ، الأمر بهون من شدة ما وجه إلى الزوجية من حملات وما نسب إليها من مساوئ .

والواقع أن الكتابات التاريخية لم تغفل من تعريف الزواج وتجهيز له .

فعلى الرغم من أن شيشيرون المحامي الروماني البليغ ، ومعضو مجلس شيوخ الرومان قرر عند تطليقه زوجته Terenzia ألا يتزوج بغيرها ، لأنه لا يستطيع أن يبقى في وقت واحد بالفلسفة وبالزوجة ، فقد امتدح الكاتب الإيطالي Baretti الحياة الزوجية معتزرا . أن تغامر الزوجين وتعلمهما .

وتبادلتها المعونة ، أبرّنيهن عليهما عملية الصمود في جبل الحياة ،
ويغفب عليهما آلامها ، وفوت عليهم الإحساس بالأشواق التي تكتنف
كل سبيل من سبلها . بل جاء في التوراة « أن المرأة ذات القيمة
يفوق ثمنها عقداً من اللآلئ . . . وإليها يزكن قلب الرجل » .

هذا وقد تبين انخفاض الوفيات حتى بين المتزوجات ، إذا ما قورن
بالآنسات وبالموانس . فظهر من إحصاء سنة ١٩٣١ بإيطاليا ، أنه في
سن الخامسة والعشرين يبلغ احتمال الوفاة بين الآنسات ٤٨٠ بينما
لا يتعدى بين المتزوجات ٤١٢ ، وأنه في سن الخامسة والثلاثين ،
تبلغ نسبة الوفاة بين الآنسات ٤٨٥ بينما تنزل إلى ٤٦٢ بين المتزوجات .
وأنه في سن الخامسة والستين ، تبلغ النسبة بين الآنسات ٣١ بينما
لا تتعدى بين المتزوجات ٢٨ .

وأتضح من الإحصاء نفسه أن ألف آنبسة من ذوات الخامسة
والعشرين من العمر : لا يبقى منهن على قيد الحياة عند الثمانين من
سن الخمسين غير ٨٥٣ ، في حين أن ألف متزوجة من نفس السن تظل
بأقية منهن عند الخمسين من العمر ٨٨٠ ، وأن ألف آنبسة من السن
ذاتة يصصف الموت بنصف عددهن عند بلوغهن العام الواحد والسبعين .
من عمرهن ، بينما لا ينقص عدد ألف متزوجة من ذات السن إلى
النصف إلا حين يبلغن الثالثة والسبعين من العمر .

وقد لوحظ من الإحصاء نفسه أن نسبة الوفيات بين الإناث في
كل مرحلة بين مراحل عمرهن ، وسواء كن آنسات أم متزوجات .

أقل من النسبة التي تقابلها بين الذكور في ذات المرحلة من العمر سواء كان هؤلاء عزاباً أم أزواجاً ، ولو أنه في السن المبكر روى أن نسبة وفاة المتزوجات أعلى من نسبة وفاة المتزوجين من نفس السن وإن كانت أقل من نسبة وفاة العزاب ذوي السن ذاته .

وأيد إحصاء سنوات ١٩٣٥ - ١٩٣٧ ظاهرة انخفاض الوفيات بين المتزوجات عنها بين الأنثى . فتبين مثلاً أن الأنثى البالغة من العمر خمسة وعشرين عاماً لا يتجاوز عدد السنوات التي تأمل أن تحياها بعد هذا السن ٥٠ سنة ، في حين أن المتزوجة ذات السن نفسه تأمل أن تعيش عدداً أكبر من السنوات يبلغ ٤٥٠٦٢ ، وأن أمل الحياة عند أنثى في الخامسة والثلاثين يصل إلى ٣٤٠٩٨ في حين أنه يرتفع لدى متزوجة من ذات السن إلى ٣٧٠١٢ وهكذا ...

وتأكدت الظاهرة نفسها ، سواء بين الذكور أو بين الإناث ، بإحصاءات عديدة أجرتها شركات التأمين في كندا بين ١٩٣٠ - ١٩٣٢ . فقد راعت تلك الشركات في استخراج الأرقام التمييزية ، استخلاص المتوسط الرقي لكل من الجنسين بدون مراعاة لاختلاف السن ، فتبين أن النصاب الموحد لوفيات بين كل مائة ألف من الذكور يبلغ ١٢١٨ بين العزاب بينما لا يتعدى ٨٥٦ بين المتزوجين ، وأنه يبلغ ١٤٣٩ بين الأنثى وينزل إلى ٨٥٧ بين المتزوجات ، وأن الموتى بمرض القلب بلغ عددهم في العزاب ١٥٦ وفي المتزوجين ١٠٧ ، وبلغ عددهم في الأنثى ١٥١ وفي المتزوجات ١٠٥ ، وهكذا بالنسبة لكافة أسباب الوفاة .

على أن ما لاحظته علماء الإحصاء منذ نصف قرن ، هو أن
انخفاض نسبة الوفيات في المتزوجين عنها في العزاب ، أكبر بمراحل
من انخفاض نسبتها في المتزوجات عنها في الآنسات ، حتى أن العالم
الفرنسى Bertillon قرر أن الزواج يحمي الرجل أكثر مما يحمي المرأة ،
وأن استعداد الرجل للاستغناء عن المرأة لا يوجد بذات القدر الذي
يوجد عليه استعداد المرأة للاستغناء عن الرجل .

وبين الإحصاء الإيطالى السالف ذكره والخاص بسنة ١٩٣١ أن
المتراعات يقطن في الوفيات الآنسات حتى سن الأربعين ، غير أن
العوانس يقطنن في الوفاة بعد هذه السن كما يقطن المتزوجات . وأظهر
إحصاء سنة ١٩٣٦ المشار إليه كذلك ، أن الآنسات يقطن المتراعات
في الوفاة منذ الثلاثين من العمر .

ذلك عن ظاهرة الوفاة وأثر الحالة المدنية فيها .

والآن نعالج ظاهرة أخرى نبين تأثير الحالة المدنية عليها وهي
ظاهرة الانتحار .

ففي سنة ١٨٧٩ ظهر كتاب العالم الإيطالى Morcelli عن الانتحار ،
يقرر أن أكثر الفئات مرضة له هي فئة المتراطين ، تلوها فئة العزاب
ثم تأتي في المكان الثالث فئة المتزوجين .

كما تأكدت هذه الظاهرة من الإحصاءات الإيطالية الخاصة بالسنوات
من ١٩٠٠ إلى ١٩٠٢ ، من ١٩١٠ إلى ١٩١٢ ، من ١٩٢٠ إلى ١٩٢٢ ،

ومن ١٩٣٠ إلى ١٩٣٢ ، ومن ١٩٣٥ إلى ١٩٣٧ .

وأيدتها أيضاً الإحصاءات الخاصة بالدول الأخرى ، إذ تبين من الإحصاء السويدي الخاص بالفترة من ١٨٦١ إلى ١٨٧٥ ، أن أفعال الانتحار بين المتزوجين أقل منها بين غير المتزوجين ، عزاء كانوا أم مترملين ، الأمر الذي أيدته أيضاً الإحصاء الإيطالي الخاص بالفترة من ١٨٩٧ إلى ١٩٠٠ ، سواء عن المتزوجين بالنسبة للعزاب أو عن المتزوجات بالنسبة للآنسات . وهذا ما دلت عليه كذلك إحصاءات سويسرا وفرنسا والدانمارك ، وكذلك إحصاءات السويد اللاحقة للإحصاء المشار إليه .

وفي مجال الانتحار كذلك ، كما رأينا في مجال الوفاة ، تلجأ شركات التأمين إلى استخلاص أرقام موحدة لا يراعى فيها اختلاف السن ، فتبين مثلا من الإحصاءات الخاصة بكندا في الفترة من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٢ ، أن العدد الموحد لأفعال الانتحار بين العزاب بلغ ٣٦٥ في كل مائة ألف بينما لم يشهد نصف هذا القدر تقريبا بين المتزوجين إذ بلغ ١٥٦ في كل مائة ألف منهم . واتضح كذلك من المصدر نفسه أن أفعال الانتحار في كل مائة ألف من الآنسات بلغت ٦٢ ، وبلغت في كل مائة ألف من المتزوجات ٦ ، أي أنه لم يلحظ فارق كبير بين الفئتين حين ضم أفرادهما سوياً بدون نظر إلى اختلاف السن ، وإنما ظهر الفارق بينهما بمثابة مراحل العمر المختلفة ، فتبين مثلا أنه في مرحلة السن الواقعة بين ٣٥ - ٤٤ سنة ، تتفوق الموانس على المتزوجات في أفعال الانتحار ، بينما يتحدث المنكسي في مراحل العمر الأخرى .

أما عن المترملين أو المترملات ، فقد تبين من الإحصاءات المذكورة أن أفعال الانتحار في فئتهم أكبر عددا منها في فئة المتزوجين أو فئة المتزوجات ، وأنها تارة تتساوى في العدد مع أفعال الانتحار في فئة العزاب أو الآنسات وتارة تفوقها عددا .

غير أنه تبين من الإحصاءات أن أفعال الانتحار بين المتزوجين أو المترملين ذوى الأولاد ، أقل عددا منها بين أولئك الذين لا أولاد لهم .

ذلك ما استخلصه Morseili في كتابه عن الانتحار (سنة ١٨٧٩) من الإحصاءات التي كانت حينذاك تحت تصرفه . وهو ما تأيد كذلك بالإحصاء الفرنسي الخاص بالفترة من ١٨٦١ إلى ١٨٦٨ . فقد بلغ عدد المتزوجين المتحجرين من ذوى الأولاد ٢٠٥ في كل مليون ، بينما تجاوز عدد المتزوجين المتحجرين الذين لا أولاد لهم ذلك القدر بكثير إذ بلغ ٤٧٠ في كل مليون . وكان عدد المتزوجات المتحجرات من ذوات الأولاد ٤٥ ، بينما كان عدد المتحجرات من بين من لا أولاد لهن ١٥٨ في كل مليون . واستخلص Bertillon من الإحصاء كذلك أن المترملين بدون أولاد بلغ عدد المتحجرين منهم ١٠٠٤ ، وأنه بلغ بين المترملين ذوى الأولاد ٥٢٦ ، وبلغ عدد المتحجرات من المترملات بدون أولاد ٢٣٨ بينما لم يتعد بين المترملات ذوات الأولاد ١٠٤ ، في كل مليون .

وقد ذكر العالم Quakheinz سنة ١٨٩٧ أن عدد أفعال الانتحار في مختلف أقاليم فرنسا يتناسب تناسباً عكسياً مع كثافة الأسر ، بمعنى أن

المتحرين يزدادون عددا في الأسر التي يقل عدد أعضائها ، ويقفون في الأسر التي يزداد عدد أفرادها .

وانتهى Bosco إلى النتيجة نفسها برجوعه إلى إحصاء فرنسا الخاص بالفترة بين سنة ١٨٩٥ ، سنة ١٨٩٩ ، إذ تبين له أن كل مائة ألف مواطن من المتزوجين أو المتزوجات ، أو من المترملين أو المترملات ، ينفذ أولاد ، نفوق أفعال الانتحار من بينهم ، عددها في كل مائة ألف مواطن من المتزوجين أو المتزوجات أو المترملين أو المترملات ، من ذوى الأولاد .

كما قرر Halbwachs سنة ١٩٣٠ بناء على الإحصاءات المنفارية والروسية ، أن الرجل المتزوج أو المرأة المتزوجة ، وعلى الأخص المرأة ، يكون كل منهما أكثر نجاسة من الانتحار كلما كان ذا عدد أكبر من الأولاد .

وتبين من الإحصاءات الإيطالية أن أفعال الانفصال الجفاني تتزايد عدداً مع الزمن ، وأن عددها في كل مائة ألف مواطن يأخذ في الانخفاض من شمال إيطاليا إلى جنوبها ، وأن المهن الحرة أصحابها أكثر التجاء إلى أفعال الانفصال من أرباب المهن اليدوية والزراعية ، وأن أكثر أسباب الانفصال شيوعاً إما أفعال القسوة وسوء المعاملة من جانب الزوج ، وإما الزنا من جانب الزوجة ، وأن عدد أفعال الانفصال أكبر في الشباب منه في مراحل العمر المتأخرة ، وأنه يقل كلما طال الوقت على الحياة الزوجية .

وظهر من إحصاء الفترة بين سنة ١٩٣٤ ، سنة ١٩٣٨ ، أن عدد أفعال الانفصال في كل مائة ألف متزوجة بدون أولاد بلغ ٦٨٫٨ ، بينما لم يتعد في كل مائة ألف متزوجة ذات أولاد ١١٫٣ ، الأمر الذي استدل منه على أن وجود الأولاد يقلل من الاستعداد للانفصال الجبائي . ولكن يلاحظ في هذا الصدد أن الغالب في المتزوجات اللاتي ليس لهن أولاد أن تكن شابات ، وقد قلنا إنه في مراحل الشباب يكون الانفصال الجبائي أكثر تحققا منه في السن المتأخرة .

ذلك عن الاتجار وعن الانفصال الجبائي .

أما الجنون ، فقد قرر العالم الإيطالي Andrea verga سنة ١٨٧٠ أنه أكثر حدوثا بين العزاب منه بين المتزوجين ، إذ أنه في مرحلة العمر الواقعة بين ٢٠ ، ٦٠ سنة وجد مجنونا في كل ٤٦٤ من العزاب في حين أنه لم يجد مجنونا بين المتزوجين إلا في كل ١٤١٨ منهم . وأكدت الإحصاءات الفرنسية القديمة نفس الظاهرة ، إذ انضج منها أن أكثر الفئات عرضة للجنون فئة العزاب تتلوها فئة المترملين وأخيرا فئة المتزوجين .

ولاحظ verga أن المجانين من بين المتزوجين ذوى الأولاد الكثيرين أكبر عددا منهم بين المتزوجين ذوى القلة من الأولاد أو الذين لا أولاد لهم ، فخطر له أن يفسر ذلك بأن كثرة الأولاد تستنمع تزايداً في المشاغل والآلام من شأنه أن يهيئ للجنون . غير أن هذا التفسير يلاحظ عليه أنه لم يعم وزنا لعامل السن . ذلك لأن المتزوجين

الذين لهم أولاد كثيرون ، يطلب أن يكونوا أكبر سنا من أولئك الذين لهم قلة من الأولاد أو ليس لهم أولاد على الإطلاق ، ومن المعلوم أن كبار السن أكثر عرضة للجنون من الشبان ، بفعل عامل السن في ذاته .

وباستناد من الاحصاء السويسرى الخاص بسنة ١٩٠٨ ، أن عدد المزاج المتجاوز حرم ١٥ سنة في مجموع المواطنين الرجال ، يبلغ ٤٥٣ في كل ألف ، وأن عددهم في مجموع المجانين من الرجال ، يبلغ ٤٩٤ في كل ألف ، وأن عدد المترملين في مجموع المواطنين الرجال يبلغ ٥٥ في الألف ، وأن عددهم في مجموع المجانين الرجال يبلغ ٩٢ ، وأن عدد المطلقين من الرجال في مجموع المواطنين • في كل ألف ، وأن عددهم بين المجانين الرجال يبلغ ١٧ في الألف . وهذا معناه أن أكثر الفئات عرضة للجنون فئة المزاج ، تتلوها فئة المترملين ، ثم فئة المطلقين .

أما المتزوجون الرجال فقد بلغ عددهم في مجموع المواطنين الرجال ٤٨٧ في الألف ، وبلغ عددهم في مجموع الرجال المجانين ٣٩٧ في الألف . والآنسات بلغ عددهن في إناث المواطنين ٤١٠ في الألف ، وفي المجنونات ٤٧٤ في الألف ، والأرامل بلغ عددهن في إناث المواطنين ١٢٣ في الألف وفي المجنونات ١٦١ في الألف ، والمطلقات بلغ عددهن في إناث المواطنين ٨ في الألف ، وفي المجنونات ٢٦ في الألف ، والمتزوجات وصل عددهن في إناث المواطنين إلى ٤٥٩ في الألف وفي المجنونات ٣٣٩ في الألف .

ودل الاحصاء نفسه على أن كل ألف من المزاج المتجاوز مجرم

١٥ سنة أصيب منهم بالجنون ٣٠٣ ، في حين أن كل ألف من المتزوجين أصيب منهم بالجنون ٤ ، وكل ألف من المترملين جنّ منهم ٨٢ ، وكل ألف من المطلّين جنّ منهم ١٨ . أما بالنسبة للنساء فقد بلغت هذه النسبة على التوالي ٤٨ في كل ألف آنسة ، ٣ في كل ألف زوجة ، ٤٨ في كل ألف أرملة ، ١٣٧ في كل ألف مطلقة .

وخلاصة ذلك أن أقلّ الفئات عرضة للجنون كانت فئة المتزوجين والمتزوجات وأن أكثرها عرضة له كانت فئة المطلّين والمطلقات ، تلوها فئة المترملين والمترملات ، ثمّ فئة المزاب والآنسات .

وفي الوقت ذاته ، تبين من الأرقام المذكورة أن تعرض النساء عموماً للجنون أقلّ بكثير من تعرض الرجال له .

غير أن الأرقام المستخلصة من الإحصاء المذكور ، يؤخذ عليها أنها لم تقم وزناً لتقسيم على مراحل العمر المختلفة ، ولم تصح لعامل السن أن يظهر أثره .

وأما الإحصاء الإيطالي الخاص بسنة ١٩٢٦ فقد أظهر أنه في كل عشرة آلاف من المتزوجين أصيب بالجنون ١٠١٣ ، وفي كل عشرة آلاف من المترملين جنّ ١٥٦٦ ، وفي كل عشرة آلاف من المزاب ١٨٠٣ ، وأن هذه النسبة بلغت على التوالي في النساء المتزوجات ١١٢٣ وفي الأرمال ١٤٩٧ ، وفي الآنسات ١٤٣٥ .

وقرر Groves & Osburn في كتابهما American marriage and family. الذي ظهر في نيويورك سنة ١٩٢٨ أن المزاب والآنسات تفوق

فإنهم فئة المتزوجين سواء من حيث الوفاة لأى سبب أو الوفاة بسبب الانتحار على وجه خاص ، أو من حيث الجنون ، أو من حيث الإجرام .

ومادام الأمر كذلك ، فإن ما أشيع عن الزواج وعن المتزوجين من عناء زوجى يساعد على الإصابة بالجنون ، ليس له من واقع الحياة نصيب من الصحة .

وقد تحدثنا بمناسبة الكلام على الوفاة وعلى الانتحار ، عن فئة العزاب وفئة المتزوجين ، وفئة المترملين ، دون أن نتحدث عن فئة المطلقين .

فئة المطلقين كانت هى الأخرى محل بحث من علماء الإحصاء الاجتماعى والجناى وعلى الأخص من جانب العالم الفرنسى L. Bertillon والعالم الايطالى Augusto Bosco

وتبين أنه وإن كانت المقارنة بين المطلقين وبين المترملين متعذرة من ناحية القابلية للوفاة ، فإنه ثبت أن المطلقين يفوقون فى هذه القابلية لا المتزوجين لحسب وإنما العزاب كذلك . وتبين أنه من ناحية الانتحار ، تتفوق فئة المطلقين على كل الفئات ، أى على فئة المترملين . وهى التى تلوها مباشرة من حيث كثرة أفعال الانتحار ، وعلى الفئة التالية وهى فئة العزاب ، ثم على الفئة الأخيرة فى هذا المجال وهى فئة المتزوجين .

هذه الظاهرة ، أى تفوق المطلقين على غيرهم فى التعرض للوفاة وفى التعرض للانتحار ، يمكن تفسيرها بأن الصالحين منهم جثايبا والموسرين اقتصاديا يظن أن يهرموا زواجا جديدا فيصحبوا من جديد

في فئة المتزوجين ، تاركين في طائفة المطلقين من هم متخلفون صحيا واقتصاديا وبالتالي من هم أكثر عرضة لتأثر بضربة الموت أو أكثر عرضة للاضطرابات المؤدية إلى الانتحار .

ويفسر كذلك ظاهرة تفوقهم في أفعال الانتحار ما يقرره Bertillon من أنهم على شذوذ في الطبع هو الذي ييسر الطريق للانتحار كما حدث أن مهد السبيل إلى الطلاق ، وأنهم كما يقرر Durkheim قد فقدوا الروابط المنوية والاجتماعية المميزة لوجود الأسرة ، وأنهم كما يقرر Boso يظلون خاضعين لتأثير الآلام والانهيـارات المنوية التي وإن أدت إلى الطلاق استمرت باقية بعده ، فضلا عن أن الغالب ألا يكون لدى المطلقين أولاد ، وقد رأينا أن وجود الأولاد يمسك عن الاقدام نحو الانتحار .

كل ما تقدم ، كان عن الوفاة والانتحار والجنون . وقد آن أن نتكلم الآن عن الاجرام ، نرى تأثير الحالة المدنية فيه .

ولاشك في أن الطريقة المثل لإظهار الأثر المترتب على الحالة المدنية في الاجرام ، تتطلب مراعاة أمور ثلاثة : —

أولا : ألا يصحى عدد المجرمين في فئة الزناب هموما ، وعددم في فئة المتزوجين هموما وهكذا في فئة المطلقين وفئة المزمطين ، وإنما أن تقسم كل فئة بين مراحل العمر المختلفة وليكن ذلك ابتداء من الخامسة عشر من العمر ، فيتعدد عدد المجرمين من فئة الزناب المتراوح عمرهم مثلا بين ١٥ ، ٢٠ سنة ، وعددم في الفئات الأخرى البالغ سن

أفرادها نفس العمر ، أى فئة المتزوجين وفئة المطلقين وفئة المثرملين ذات العمر نفسه ، وهكذا فى كافة مراحل السن .

ثانياً : أن يفرد للذكور إحصاء خاص لا يختلطون فيه بالنساء اللاتي يخصص لهن كذلك إحصاء مستقل ، يراعى فيه التقسيم السالف ذكره على مراحل العمر المختلفة .

ثالثاً : أن يتحدد فى كل فئة من فئات الحالة المدنية ، من سن معين ، ومن جنس معين ، لاعدد المجرمين بصفة عامة فحسب ، وإنما عدد كل نوع من أنواع الجرائم . ذلك لأنه قد تختلف فئة ما عن غيرها من حيث مجموع الجرائم المرتكبة ، ولكنها تتفوق عليها فى عدد جرائم من نوع معين ، فيكون لهذا الاعتبار منفاه .

ولما كانت الإحصاءات الجنائية لم تصل إلى هذه الدقة ، فإنه لا يوجد بدء من الاستعانة بما أظهرته الإحصاءات على حالتها ، من دلالات تكشف عن تأثير الحالة المدنية فى ظاهرة الإجرام .

ومن أوائل الباحثين الذين عالجوا هذه الناحية ، العالم الإيطالى Messedaglia الذى استخلص من الإحصاءات المتساوية الحاطة بالسنوات ١٨٦٠ ، ١٨٦١ ، ١٨٦٢ ، أن المتزوجين أقل إجراماً من العزاب ، وقرر أن ذلك راجع إما إلى كون الزواج ينظم حياة المتزوج ويهذب خلقه ، وإما إلى كون الطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها الراغبون فى الزواج من شأنها أن تجعلهم من الأصل وقبل أن يتزوجوا ، أقل تأثراً بالنوازع الدافعة إلى الإجرام ، وإما إلى العاملين جويًا .

وتبين للعالم Von Mayr ، أن أكثر فئات الحالة المدنية إجراماً ، هي فئة العزاب تتلوها فئة المتزوجين ثم فئة المترملين والمطلقين . كما قرر العالم الإيطالي Antonio Marro أن العزاب أكثر إجراماً من المتزوجين ومن المترملين .

وقد لاحظ لومبروزو على تلك الآراء أنها مبنية على العدد الإجمالي للجرائم كل فئة من الفئات ، في مجموعها ، دون مراعاة لمراحل السن . ذلك لأنه لما كان الشبان أكثر إجراماً من كبار السن ، فقد يكون هذا هو السبب في أن العزاب أكثر إجراماً من المتزوجين ، وفي أن الآنسات أكثر إجراماً من المتزوجات .

وأبدى العالم Bosco الملاحظة نفسها في صدد الأراامل ، فقال إن إجرامهن يبدو أقل كمية من إجرام المتزوجات ، لكنهن أكبر سناً ، وبالتالي أقل اعتماداً لارتكاب الجريمة .

غير أن بعض العلماء عزا تلك الظاهرة إلى كون إيشار الانسان للحياة الزوجية على حياة العزوبة ، يتم عن خصال معنوية أفضل ، ومشاعر عاطفية أكثر نغماً من تلك التي تتوافر لدى غالبية العزاب .

وقرر Von Mayr أن تفوق العزاب في كمية الإجرام ، يرجع إلى كونهم متممين إلى طبقات اقتصادية واجتماعية دنيا ، لا إلى عزوبتهم في ذاتها ، لأن الشاب أن يكونوا عزاباً في الظاهر فقط ، وأن تكون لهم علاقات جنسية واقعية تعتبر بمثابة زواج فعلي .

ولاحظ Bertillon أن المتزوجات والأرامل بدون أولاد أكثر
إجراماً من المتزوجات والأرامل ذوات الأولاد .

ذلك التفوق في الاجرام من جانب العزاب على المتزوجين ، يراد
به كمية الجرائم المرتكبة من أفراد كل من الفئتين ، من حيث مجموعها
الكلى . غير أنه بالرجوع إلى مفردات أنواع تلك الجرائم ، يتضح أنه
ينما يتفوق العزاب على المتزوجين في بعض هذه الأنواع ، يتفوق
عليهم المتزوجون في البعض الآخر .

فقد كشفت الاحصاءات الألمانية مثلاً عن أن المتزوجين أكثر من
العزاب ارتكاباً لجرائم إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة والفسخ التجارى
والتهافس والاختلاس والسب ، وإنما هم ، وكذلك المرمولون ، أقل من
العزاب ارتكاباً لجريمة السرقة ، ويطلب أن يكون دافعهم إليها حين
يرتكبونها هو تلبية نداء الحاجة أو الفرصة المارضة أكثر من الميل إلى
الرذيلة . وتبين من الاحصاءات نفسها أن الآنسات أكثر من المتزوجات
ارتكاباً لجريمة قتل الطفل وجريمة السرقة ، وأن المتزوجات يتفوقن
عليهن في جرائم السب والضرب والجرح .

أما المطلعون ، فلا يوجد بشأنهم كثير من المعلومات الاحصائية ،
وإنما يستفاد من إحصاء هنغارى أجرى عن الفترة من سنة ١٨٩٥ إلى
سنة ١٨٩٩ ، أنهم أكثر إجراماً لا من المتزوجين فحسب وإنما من
العزاب كذلك ، وذلك سواء في مجال الرجال أو في مجال النساء .
واتضحت كذلك ظاهرة تفوق المطلقين والمطلقات في الاجرام على

المتزوجين والمتزوجات ، من إحصاء أجرى في مدينة برلين في سنتي
١٨٩٥ ، ١٨٩٦ .

ومنذ سنة ١٨٩٠ توالى الإحصاءات الجنائية في إيطاليا تبثت تفوق
العزاب على المتزوجين في الاجرام ، وتفوق المتزوجين فيه على المترملين .

هذا ما تبين من الإحصاءات الخاصة بالفترات من ١٨٩١ إلى ١٨٩٥ ،
ومن ١٨٩٦ إلى ١٩٠٠ ، ومن ١٩٠٦ إلى ١٩١١ ، ومن ١٩١٥ إلى
١٩١٧ ، ومن ١٩١٨ إلى ١٩٢٠ ، وكذلك من الإحصاءات الخاصة
على التوالي بسنة ١٩٢٨ ، وسنة ١٩٢٩ ، وسنة ١٩٣٠ .

بل قد وصل إجرام العزاب إلى ضعف إجرام المتزوجين تقريبا
بينما انخفض إجرام المترملين إلى نحو نصف إجرام المتزوجين (من
١٨٩١ إلى ١٨٩٥ ومن ١٨٩٦ إلى ١٩٠٠) . وبلغ إجرام العزاب
نحو ضعف إجرام المتزوجين في سائر الإحصاءات كذلك .

وتبين من الإحصاءات نفسها كذلك ، أنه رغم أن اليون شامع بين
إجرام العزاب وإجرام المتزوجين ، كان الفارق المزدى على العكس
طفيقا بين إجرام الأنسات وإجرام المتزوجات .

أما انخفاض كمية إجرام المترملين والأرامل عن كمية إجرام المتزوجين
والمتزوجات ، فلم يسجل في إحصاء السنوات من ١٨٩٧ إلى ١٩٠٠ إلا
بعد الأربعين من العمر ، بينما حدث في مراحل العمر الواقعة بين ١٨ ،
٤٠ سنة ، أن كان المترملون على العكس يفوقون في الاجرام المتزوجين

(ويلاحظ أن هذا هو الإحصاء الوحيد الذى روى فيه التقسيم على مراحل العمر المختلفة) ، رغم أنه فى المجموع كما قلنا تجاوز إجمام المتزوجين إجمام المترملين .

ولا يخفى ما لعامل السن من دخل فى انخفاض إجمام المترملين عن إجمام العزاب .

تلك هى دلالة الإحصاءات الإيطالية من حيث كية الاجرام فى مجموعه .

أما من حيث نوع الجرائم ، فقد تبين من إحصاء عامى ١٩٢٠ ، ١٩٢٥ أنه رغم تفوق العزاب على المتزوجين ، وتفوق المتزوجين على المترملين ، فى مجموع الجرائم ، اتضح أن هذا التفوق وإن ظهر كذلك فى مجال جريمة القتل وجريمة السرقة ذات الظروف المشددة ، لم يظهر فى مجال جرائم أخرى مثل التذف والسب والجرائم المنصوص عليها فى قانون التجارة ، إذ كان التفوق فى هذه الجرائم للمتزوجين على العزاب .

وفى إحصاء سنوات ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، تبين أنه رغم تفوق العزاب فى مجموع الجرائم إجمالاً على المتزوجين وتفوق هؤلاء على المترملين ، تعادل العزاب مع المتزوجين فى جرائم التزييف والتزوير وإن غل المترملون متخلفين عنهم فيها ، وأما الجرائم الواقعة ضد حسن الآداب فقد تفوق فيها المترملون على المتزوجين وإن غلوا فيها متخلفين عن العزاب . أما عن النساء فقد احتلت الأنساب فيهن المكان الأول فى جرائم الاعتماد على المال ، بينما تفوقت عليهن المتزوجات أحياناً فى الجرائم المنصوص عليها فى قانون التجارة ، ودأبياً فى جرائم الاعتماد على الأشخاص ، وتعادلت الفئتان تقريباً فى جرائم التزييف والتزوير .

وفى إحصاءى سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٠ ، رغم وجود الفئات الثلاثة فى ذات الترتيب من حيث المجموع الاجالى للجرائم ، تفوق المتزوجون على العزاب والمتفرقين فى الجرائم المنصوص عليها فى قانون التجارة ، وفى جرائم التزيف والتزوير .

وأخيرا ، فإنه مما يثيره بحث الحالة المدنية وتأثيرها على ظاهرة الاجرام ، مدى استمداد الأولاد غير الشرعيين للإجرام وللدعارة ، باعتبار أنهم يحسب حالتهم المدنية ، محرومون من وجود الأب .

فقد تناولهم لومبروزو فى كتابه عن الانسان المجرم موقرا أنهم أكبر إجراما وعهارة من الأولاد الشرعيين . وفسر لومبروزو ذلك بصعوبة عبورهم على وسائل التعيش وإحساسهم بأنهم منبوذون مهملون ولا يوجد لهم اسم جائل ممين بصونون سمته ، وبأنه يمزج الضابط المسك بمواطنهم عن الشلطة ، والرائد الذى بعناية ساهرة وبكنز من الحنان والتضحية ينسب الغرائز النبيلة فيهم ويقد انطلاق الغرائز البدائية ، وأنه بالتالى يكون من اليسير أن تطغى عليهم الغرائز الأخيرة . والواقع أنه بالرجوع إلى أشجار التناسل الخاصة بالمجرمين والمجانين والمهاترات ، تبين أنه يوجد فيها من الأولاد غير الشرعيين عدد لا يستهان به بالقياس إلى عدد الأولاد الشرعيين .

ومن عالجوا هذا الموضوع الأستاذ الألمانى Walter Nährich مدير قسم أبحاث علم الاجرام بجامعة بون . فهو يقسم الأولاد غير الشرعيين إلى أربع فئات (١) فئة الولد غير الشرعى الذى لم تعقد أمه زواجا بوالده الطبيعى (٢) فئة الولد غير الشرعى المولود قبل الزواج والمكتسب

لشرعية بفعل الزواج (٣) فئة الولد غير الشرعى الذى عقدت أمه زواجا مع رجل غير والده الطبيعى (٤) فئة الولد غير الشرعى الذى حفى بالتبنى .

وبرجوع ذلك الأستاذ إلى إحصاءات مدينة بون فى السنوات ١٩١٠ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٠ ، تبين أن الأولاد غير الشرعيين الذين يفوقون فى الاجرام الأولاد الشرعيين ، هم الذين اكتسبوا الشرعية بالزواج أو الذين تزوجت أمهم رجلا غير والدهم الطبيعى . أما الأولاد غير الشرعيين الذين ظلوا فى رعاية أمهاتهم بدون أن تتزوجن أو الذين حفظوا بالتبنى ، فلم يوجد فرق يلحظ بين إجرامهم وبين إجرام الأولاد الشرعيين . ويفهم من رأى ذلك الأستاذ ، أن السبب فى ذلك يرجع إلى العناية التى حفى بها الولد غير الشرعى إذ ظل فى رعاية أمه أو أسرته ، أو التى حفى بها إذ دخل فى رعاية من تبناه والتى لم يفلتر بثقلها الولد غير الشرعى الذى تزوجت أمه أباه أو غير أبيه .

الفصل السابع

ظروف الحرب وما بعد الحرب

قطعت الإحصاءات الجنائية بأنه في الفترة المبدئية من حالة الحرب يحدث انخفاض فجائي شديد في كمية الإجرام ، ويستمر هذا الانخفاض قليلا في المرحلة التالية مباشرة لبداية الحرب قبل أن يعود الارتفاع من جديد . فقد سجل ذلك الانخفاض في بداية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) سواء في إنجلترا أو فرنسا أو ألمانيا أو سويسرا أو هولنده .

وسجلت الظاهرة نفسها في حرب سنة ١٨٧٠ في فرنسا ، وفي حرب سنة ١٨٦٤ (بين ألمانيا والدانمارك) وفي حرب سنة ١٨٦٦ بين روسيا والنمسا .

فماذا تفسر هذه الظاهرة ؟

قد يقال في تفسيرها إن توتر النفوس في اتجاهها نحو هدف هام مشترك هو الانتصار في الحرب ، واشتغالها بما يتطلبه الوصول إلى هذا الهدف من آمال وآلام ، أمر من شأنه أن يصرف أصحابها عن الاتجاه نحو الاجرام .

فهذا ماقرره سنة ١٩٣٠ الكولونيل Constantin في مجلة الطب الشرعي بياديس .

وقد قسم الإجرام أثناء حالة الحرب إلى إجرام عسكري بحث (كالعصيان والتخلى عن المكان المرصود ، وتصنع المرض ، وفصل عضو في الجسم ، وإتلاف أشياء عسكرية الخ ...) قال إنه يزداد إلى حد يفوق ما يسجله الإحصاء تبعا لتفاخى عن بعض أفعاله بالنظر إلى ما تجده من عقوبات صارمة ، وإلى اجرام مدنى من جانب العسكريين ، وإجرام مدنى من جانب المدنيين قال إنه لا تنجح حالة الحرب مقارنة بينهما وبين ما يوجدان عليه في حالة السلم .

وقد يقال من جهة ثانية في تفسير الظاهرة المذكورة إن حالة الحرب تعبى في سبيل القتال جميع الشئبة القادرين عليه ، فلا تتيح لهم الحياة العسكرية ارتكاب الجرائم التي كان يمكن أن تصدر منهم في الأوقات العادية ، ومن المعلوم أن الشبان أكثر إجراما من كبار السن .

وقد يقال من جهة ثالثة ، إن كثيرين من الأفراد الذين يعانون الضنك والبؤس في أوقات السلم ، تهجى الدولة لهم إذ تعبتهم فقتل عيشا مكفولا كما تضمن إمداد أسرهم بالمعونة ، وكثيرا ما تضطر في سبيل مواجهة النفقات الاستثنائية لحالة الحرب إلى إصدار أوراق نقدية جديدة تحدث تضخما من شأنه في البداية — على الأقل — أن يحقق فترة من الاتعاش الاقتصادى الذى يحد من الإجرام ومن أفعال الاتعاش .

فهذه الاعتبارات الثلاثة ، وهى اشتغال النفوس وتوترها ، وإقصاء الشبان عن الحياة المدنية العادية ، والتحسين الاقتصادى لأحوال الفئات

البائسة ، من شأنها أن تمهد من تأثير الأحوال النفسانية والبيئية التي تمهد الطريق للإجرام أثناء الحرب كالمسر الاقتصادي الذي يحل ببعض الفئات (في حين أن البعض الآخر من الفئات يثرى على العكس) وكغياب أرباب الأسر ، وازدياد اشتغال النساء بالعمل في الصناعات وفي غيرها .

على أن كل ذلك يفترض صدق الإحصاءات في تسجيلها لانخفاض كمية الإجرام . فقد لا تكون الإحصاءات معصورة لحقيقة الأمر الواقع تبعاً لاشتغال البوليس بأعمال وأهداف عسكرية تصرفه عن التفرغ لاهمته العادية وهي ضبط الجرائم .

وقبل الكلام عن حالة الإجرام في أثناء الحرب وبعد انقضاء الفترة الأولى منها ، نشير كذلك إلى ظاهرتي الجنون والاعتداء لنبيين أثر بداية الحرب فيهما .

فقد تبين أن بداية الحرب تكون مصحوبة بانخفاض كذلك في حالات الجنون ، يتبعه عند انقضاء زمن على حالة الحرب نفسها ، ارتفاع في حالاته من جديد .

أما ذلك الانخفاض في حالات الجنون ببداية الحرب ، فقد فسره البعض بأن التضاعف في حالات الجنون إنما يحدث لا فور بداية الحرب ، وإنما قبل أن تبدأ الحرب فعلاً ، ومن جراء ما يسببه توقع اليأس وانتظاره والتوجس من الفظائع التي يحضنها المستقبل ، من اختلال في الأحوال النفسية يفوق ذلك الذي يصحبها بوقوع الحرب فعلاً .

ويفسر البعض الآخر ما يصحب بداية الحرب من انخفاض في حالات الجنون ، بأن إعلان الحرب يحصل استخدام طرق المواصلات صعباً فيصبح نقل المجانين إلى المستشفيات متعذراً ، كما أن الأسر التي تظهر حالات الجنون بين أفرادها ، لا تهتم على إيداع مجانينها في المستشفيات أثناء حالة الحرب فتكفل هي بهم وتقيمهم تحت رعايتها .

وأياً كان الأمر في تفسير انخفاض عدد حالات الجنون في بداية الحرب ، فإنه قد تبين من الاحصاءات الإيطالية ، أن هذا الانخفاض يتبعه ارتفاع ، حتى أنه قبل الحرب العالمية الأخيرة بعد أن بلغ عدد الوافدين إلى المستشفيات ثلاثين ألفاً ، وانخفض في فترة هذه الحرب (١٩٤٠ - ١٩٤٥) إلى ٢٦ ألفاً ، عاد فارتفع في أعقاب الحرب حتى وصل إلى ٣٥ ألفاً سنة ١٩٥٠ .

وقد تناول هذه الظاهرة بالتفسير كثيرون من علماء الطب العقل والنفس في إيطاليا ، وذلك لبيان الاضطرابات النفسية المصاحبة للحرب واللاحقة لها والتي من شأنها أن تيسر حدوث الجنون لمن هم على استعداد له أصلاً . فقالوا إنه في حالة الحرب تشوه شخصية الفرد إذ تحمل ذاتية الحرب فيها محل ذاتية السلام ، وتنطلق من عقائدها نوازع التدمير مع بقاء نوازع المحافظة على الكيان الذاتي ، فينشأ في النفس صراع بين هذين النوعين من النوازع ينال من الجواز العصبي ، كما يعود بالشخصية إلى مرحلتها البدائية الصبائية مقلا من قدرة النفس داخلياً على ضبطها لذاتها باعتبار هذه القدرة العامل الجوهري في أنزان الشخصية .

ومن جهة أخرى ، وبالإضافة إلى ذلك الاضطراب النفسى الذى تولده ظروف الحرب ، فإن من شأن هذه الظروف كذلك أن تثير فى الأفراد ظاهرتين : عقلية السحر والخرافة ، وشيوع الأوهام الجماعية .

أما عقلية السحر والخرافة ، فتتمثل فيما يزود به الجنود أنفسهم من التعاويذ وما يترتبهم من أحاسيس تعلق بأمور بدائية سحرية ، تلتاب حتى من يكون منهم على حفظ كبير من الثقافة والتفكير السليم . وهذا ما يفسر استسلام الفرد رغم حالة الانفعال الناتج من استمرار المعركة دائرة ، وإلقائه بمصيره فى يد قوى علوية خفية مستودعا نفسه لإياها ، واجدا فى هذا السبيل نوعا من الارتياح الذى يخلصه من الهواجس والقلق ، ومحققاً بذلك لروحه ضرباً من الراحة ، الأمر الذى نجد فيه النفس مخرجاً من مأزق السود والألم يحل على نحو فعال محل المجهود الإرادى ، لاسيما وملاحقة الانفعالات لها وتناهبها عليها أمر يوهن لديها قوة المراكز العليا المسككة بزماتها والتحكم فيها .

وأما الأوهام الجماعية ، فكثيراً ما تظهر سواء فى ميدان القتال ذاته أو أثناء المآسى التى تحتاح الجماهير والكتل الشعبية وهى على حالة الإعياء الجسدى بسبب تفشى المخاوف ، وشح الموارد ، ونزول الكوارث .

وهنا يقف حديثنا عن الجنون وتتكلم عن الاتحار قبل استئثار الحديث عن الاجرام .

فالاتحار سجلت له الإحصاءات فى فترة الحرب انخفاضاً عديداً ، كما

هو الحال في الإجرام ، وارتفاعا في الفترة اللاحقة للحرب ، كذلك الذى يحدث أيضا في كمية الإجرام . فبعد أن كان عدد المنتحرين في إيطاليا نحو ٧٠ في كل مليون قبل اندلاع الحرب العالمية الأخيرة ، انخفض عددهم إلى أربعين في كل مليون أثناء الحرب ، ثم عاد إلى الارتفاع في الفترة التالية للحرب حتى أنه بلغ السبعين وجاوز أيضا هذا القدر . هذا وقد سجلت الظاهرة نفسها في البلاد المحايدة كذلك لا في البلاد المحاربة وحدها .

وقيل في تفسير ذلك إن الحرب تركز النفوس في هدف واحد صارقة لها عما عداها من الشواغل ، كما تقل أثناءها وجوه الصراع الداخلى في النفس ، وأنه في البلاد المحايدة يساعدها الحياد على مضاعفة نشاطها الاقتصادي والصناعي إلى حد يحقق مزيداً من الرغد والانتعاش ، وبالتالي يقل عدد أفعال الانتحار .

والآن نعود إلى الكلام عن الإجرام ، فنقول إن إحصاءات إنجلترا وفرنسا وألمانيا وهنغاريا وبعض البلاد المحايدة ، سجلت له بعد انخفاضه في المرحلة الأولى من الحرب ، ارتفاعاً في المراحل التالية منها ، يرجع إلى الأسباب الآتية :

(١) أن تزايد الصعوبات الاقتصادية تبعاً لاستمرار حالة الحرب ، يحدث تأثيره المبيد للإجرام لاسيما بعد زوال أثر التدابير السريعة التي اتخذت في بداية الحرب ، وذلك على الأخص في البقاع المحتلة أو البقاع التي وفد إليها فيض من اللاجئين أو التي شجعت فيها

مواد الغذاء ، فترتكب جرائم السرقات بالإكراه ، والتزوير في المستندات ، واختلاس الطعام ، والتجارة في السوق السوداء ، والنصب ، والرشوة ، فضلا عن أفعال جرمت بسبب ضرورات الحرب والدفاع والتنظيم الداخلي ولم تكن تعتبر جرائم في فترة السلم .

(٢) أن تفكك الأسر تبعا لغياب أربابها ومعظم أعضائها ، يولد في كل فرد بقى من أفرادها فكرة أن يحيا حياته الخاصة وألا يعمل على الغد المجهول ، فتبدأ القيود الحقة في الارتخاء والانحلال ، على نحو يتيح الانحراف عن سالف العادات ، وتحدث إما أفعال منافية للخلق إما لا تسجله الإحصاءات وإما جرائم تناوها الإحصاءات مثل الإجهاض ومثل قتل المواليد . بل قد لوحظ أن النساء يرتفع إجرامهن في الفترة نفسها ويدنوا كذلك من إجرام الرجال في النوع متخذة في كثير من الأحيان صورة العنف ، تبعا لتغير ظروف حياة المرأة ونوع عملها .

(٣) أن الحروب تتخلف عنها سواء في البلاد المنتصرة أو البلاد المهزومة ، أحوال نفسانية مضطربة بسبب انطباعات الحرب ذاتها ، وبسبب الكفاح في سبيل إعادة الدم الاقتصادي والاجتماعي ، وبسبب صعوبة إعادة المقاتلين إلى وظائفهم التي كانوا يشغلونها قبل الحرب إما لأنها شغلت بنوهم وإما لأنهم قد دوا ألفة العمل فيها ، وليكون إخلاء الوظائف من شاغلها الموقتين شديدا كانوا أو نساء أو من ذوى العاهات ، من شأنه أن يحرم هؤلاء من مرتباتهم حربا فهاثيا ، ولأن الوفيات يزداد عددها حتى بين المدنيين غير المقاتلين ،

سواء أثناء الحرب ، أو بعد أن تضع الحرب أوزارها مباشرة ، الأمر الذى تنقل بسببه فى الفترة التالية للحرب الأعباء النفسية والاقتصادية المترتبة على الحالات المديدة للحداد وما صاحبها من نفقات .

(٤) أن الناس بعد الحرب ، لا يطبقون أن يلتزموا الأنظمة الحلقية والاجتماعية السالفة للمجتمع ، سواء أ كانوا ممن ساهموا فعلا فى القتال أو كانوا ممن لم يساهموا فيه . فالجميع تسودهم حالة من الإرهاق ومن الحسرة والشغل فى الانفعالات ، ترجع إلى سبق عنائهم طويلا من تمضية أيامهم فى التزعزع بين الحياة والموت . ومن ثم تنفش بين الجميع نزعة نحو الفوضوية .

وكانت الإحصاءات الإيطالية مصداقا لما تقدم من عودة الأجرام إلى الارتفاع فى المراحل التالية لبداية الحرب رغم انخفاضه الفجائى فى بدايتها ، ووصله إلى درجة كبيرة من الارتفاع بعد أن تضع الحرب أوزارها ، تبعا لتفاقم الأحوال السيئة الناتجة من الحرب ذاتها ، واستمراره بعد ذلك فى الارتفاع أثناء الفترة اللاحقة لنهاية الحرب .

فهذا ماتبين من الإحصاءين الإيطاليين الخاصين بالحريرين المائيتين الأولى والثانية . فقبل بداية الحرب المالية الأولى كان مجموع الجنىح المبلغ عنها فى إيطاليا قد وصل إلى أكثر من ٥٠٠ ألف ، فقص هذا المجموع سنة ١٩١٦ أى فى بداية الحرب إلى ٥٠٠ ألف ، ثم فى سنة ١٩١٧ إلى ٤٤٠ ألف ، ثم فى سنة ١٩١٨ إلى ٤٢٠ ألف ، غير أنه ارتفع إلى ٥٤٠ ألف سنة ١٩١٩ حين وضعت الحرب أوزارها ، واستمر فى

الارتفاع حتى بلغ ٧٠٠ ألف في سنة ١٩٢٣ .

ذلك من الجنيح التي كان منصوصا عليها في قانون العقوبات وفي قانون التجارة . وتحقت الظاهرة نفسها أيضا في الجنيح التي كان منصوصا عليها في قوانين خاصة ، وكذلك في المحالفات . كما تبينت بالنسبة لمفردات الجرائم لا بالنسبة لمجموع الجرائم فقط ، أى بالنسبة لجرائم القتل العمد التي بلغت في المرحلة اللاحقة لنهاية الحرب ثلاثة أضعاف عددها قبل بداية الحرب ، وبالنسبة لجرائم الإصابة العمد ، والسرقه بالإكراه ، وابتزاز المال بطريق التهديد ، والنصب ، والنفس ، وخيانة الأمانة ، والجرائم المحلة بالآداب ، والسرقه ، وجرائم التزييف والتزوير .

وفي سنة ١٩٢٩ أى قبل أن تبدأ الحرب العالمية الثانية ، كان مجموع الجنيح المبلغ عنها قد بلغ نحو ٦٠٠ ألف سواء أكان منصوصا عليها في قانون العقوبات أو قانون التجارة أو قوانين خاصة ، ثم نزل هذا المجموع سنة ١٩٤٠ أى في بداية الحرب إلى ٤٨٢٣١٥ .

غير أنه في الجنيح - خلافا للأمر في المحالفات - لوحظ أن ذلك الانخفاض في عددها لم يستمر طويلا ، وذلك على النحو الآتي في الجنيح التي كان منصوصا عليها في قانون العقوبات . فقد كان مجموع الجنيح المبلغ عنها من هذا النوع قبل بداية الحرب ، وفي المدة من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٣٩ ، ١٢٢٣ جنحة في كل مائة ألف مواطن ، فنقص هذا العدد إلى ١٠١٦ جنحة عند بداية الحرب أى في سنة ١٩٤٠ ، وانخفض كذلك إلى ٩١٣ جنحة في السنة الأولى للحرب

وفي ١٩٤١ ، غير أنه أخذ بعد ذلك في الارتفاع ، إذ ارتفع إلى ١٣٥٩ في السنة الثانية للحرب وهي ١٩٤٣ ، ثم إلى ١٢٧٥ في سنة ١٩٤٣ ثم إلى ١٧٧٤ سنة ١٩٤٤ ، ثم إلى ١٩٤٠ سنة ١٩٤٥ ، ثم إلى ٢٢٤٧ في سنة ١٩٤٦ بعد أن انتهت الحرب . وإن كان عدد الجنح قد انخفض بعد ذلك في السنوات التالية لنهاية الحرب فصار ١٧٦٠ سنة ١٩٤٧ ، ١٥٣٣ سنة ١٩٤٨ ، ١٤١٥ سنة ١٩٤٩ ، ١٣٤٩ سنة ١٩٥٠ ، إلا أنه ظل دائما أعلى مما كان عليه قبل بداية الحرب .

أما الجنح التي كان منصوبا عليها في غير قانون العقوبات ، فقد بلغ عدد المبلغ عنه منها قبل الحرب ٨٧ في كل مائة ألف مواطن ، ثم نزل إلى ٦٨ سنة ١٩٤٠ حين بدأت الحرب ، غير أنه أخذ في الصعود بعدئذ حتى بلغ ٤٩١ في سنة ١٩٤٦ بعد أن انتهت الحرب ، ولكنه أخذ بعدئذ في النزول حتى وصل إلى ١٧٨ في سنة ١٩٥٠ ، مع بقائه على ما هو ظاهر أكبر مما كان عليه قبل الحرب .

والمخالفات المبلغ عنها انخفض عددها فجأة في كل مائة ألف مواطن عند بداية الحرب ، غير أنها - وهذا ما اختلفت فيه عن الجنح - استمرت في الانخفاض العددي أثناء السنوات التالية للحرب حتى وصلت إلى ٦٣٠ مخالفة سنة ١٩٤٥ ، بعد أن كان عددها قبل الحرب ١٨٧٤ . وبنهاية الحرب سنة ١٩٤٦ ارتفع عددها إلى ٧٥٥ واستمر في الارتفاع حتى وصل سنة ١٩٥٠ إلى ١٣٠٨ .

غير أنه في مجال بعض الجنح ، لم يعد عددها إلى الارتفاع بعد الانخفاض المصاحب لبداية الحرب ، إلا في سنة متأخرة من الحرب أى عند اقتراب نهاية الحرب ، مثل القتل العمد (ويلاحظ أن تقسيم الجرائم في القانون الإيطالي ثنائي لا ثلاثي أى يقوم على الجنح والتحالفات ولا وجود فيه للجنايات) ، فلم يعد إلى الارتفاع إلا سنة ١٩٤٤ . وحدثت الظاهرة نفسها في سائر جرائم الاعتداء على الأشخاص . أما جرائم التزيف والتزوير فلم يطرأ الارتفاع على عددها إلا في السنة التي انتهت الحرب فيها فعلا ، إذ كان عددها قبل ذلك في انخفاض (ما لم يكن مرد ذلك إلى ضعف الرقابة البوليسية أثناء الحرب) .

وقد بقي بعد حديثنا عن الإجرام في الحرب وما بعدها ، أن نشير كذلك إلى ظواهر اجتماعية أخرى لها بالإجرام صلة .

فقد تبين من الإحصاءات الإيطالية أن حالة الحرب تفضي إلى انخفاض عدد الزيجات وبالتالي إلى انخفاض عدد المواليد ، كما أنها تؤدي إلى إزدياد عدد الوفيات حتى بين المدنيين غير المقاتلين .

فالإحصاء الخاص بالحرب العالمية الأخيرة ، بين أنه بينما كان عدد الزيجات قبل هذه الحرب هو ٧٢٦ في كل ألف مواطن ، انخفض في الحرب إلى ٤٨ في سنتي ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، وبينما كان عدد المواليد قبل الحرب ٢٣٣ في كل ألف مواطن ، انخفض في الحرب إلى ١٨٣ سنة ١٩٤٥ ، وأن عدد الوفيات ارتفع إلى ٣٠٣ في كل ألف مواطن سنة ١٩٤٤ بعد أن كان قبل الحرب ١٣٩ ، وأن عدد وفيات

الأطفال ارتفع إلى ١١٥ في كل ألف طفل بعد أن كان ١٠٣ قبل بداية الحرب .

وسجل الاحصاء نفسه ذات الاتجاه في الوفيات الراجعة الى الاصابة بأمراض معدية اذ بلغت بين سنة ١٩٤٣ وسنة ١٩٤٥ ، ١٦٤٤ في كل مليون من السكان بعد أن كانت قبل الحرب ١٦٠٦ . وبلغت الوفيات بسبب السل الرئوى ٩٨٣ في كل مليون ، بعد أن كانت قبل الحرب ٨٠٨ . والوفيات بسبب القتل عموما وقتل الأطفال المواليد على وجه خاص وصلت بين سنة ١٩٤٣ وسنة ١٩٤٥ الى ١٩٠ في كل مليون ، بعد أن كانت قبل الحرب ١٧ وانخفضت في بداية الحرب إلى ١٢ . وأما الوفيات بسبب أمراض الأطفال فقد ارتفعت إلى ٦٢٤ في كل عشرة آلاف بين سنة ١٩٤٣ وسنة ١٩٤٥ ، بعد أن كانت قبل الحرب ٥٨٥ .

وأما الأحوال الاقتصادية ، فقد نزل بها الانهيار هي الأخرى بسبب الحرب . ونبين فيما يلي مدى هذا الانهيار فيها بافتراض أن الرقم المعبر عن كل منها كان قبل الحرب ١٠٠ . قد نزل هذا لرقم إلى ٨٨٫٦ سنة ١٩٤٢ في الانتاج الزراعى ، وإلى ٨٥٫٨ سنة ١٩٤٢ في الانتاج الصناعى . كما انخفض نشاط السكك الحديدية من ٢٢٩٥٥ كيلومترا قبل الحرب إلى ١٨٦٥٥ كيلومترا في سنة ١٩٤٥ التى انتهت الحرب فيها . وانخفض نشاط البحرية التجارية من نحو ١٣٦ ألف طن قبل الحرب إلى حوالى ٣٢ ألف في سنة ١٩٤٢ (السنة الثالثة من

الحرب) ، وانخفضت القوة الكهربائية كذلك من حوالى ٣٠ ألف مليون كيلووات قبل الحرب إلى نحو ١٣ ألف مليون سنة ١٩٤٤ وإلى نحو ١٢ ألف مليون سنة ١٩٤٥ التى انتهت فيها الحرب .

وبلغت الأضرار التى لحقت بالثروة الوطنية العامة والفردية نحو ثلاثة آلاف مليارات باليرة الإيطالية المتداولة حينذاك .

ووصل الارتفاع فى أسعار الجملة باعتبار أنها كانت قبل الحرب ١٠٠ ، إلى ٨٥٨ سنة ١٩٤٤ ، ثم وصل فى السنة التى انتهت فيها الحرب (١٩٤٥) إلى ٢٠٦٠ ، واستمر بعد ذلك فى نفس الاتجاه أثناء الفترة اللاحقة للحرب حتى بلغ نحو ٥٠٠٠ سنة ١٩٤٧ . وحدثت الظاهرة نفسها فى تكاليف المعيشة بصفة عامة .

وحدث انهيار فيما تملكه البلاد من مواد الغذاء . فبعد أن كان نصيب المواطن من الغلال قبل الحرب هو ١٦٨٥٢ كيلو جرام انخفض إلى ١١٠ فى سنة ١٩٤٥ ، التى انتهت فيها الحرب ، ولم يرتفع فى السنوات التالية لنهاية الحرب إلا قليلا . وكان نصيب المواطن من المعجول قبل الحرب ٧٨٧٩٠٠٠ رأس ، وانخفض سنة ١٩٤٤ إلى ٦٢٣٥٠٠٠ رأس . وكان استهلاك المواطن للحوم قبل الحرب ١٨١ كيلو جراما فانخفض سنة ١٩٤٤ إلى ٧ كيلو جرام . وكان نصيبه من الوحدات الحرارية للغذاء ٢٦٥٢ قبل الحرب ، فانخفض إلى ١٧٣٧ فى سنة ١٩٤٥ .

ومن الملامات الاقتصادية المعبرة كذلك ، حجم النقود المتداولة

تقدّس كان قبل الحرب نحو ٢٢ ألف مليون ، فارتفع إلى ٣٦ ألف مليون في السنة الأولى للحرب (١٩٤٠) ، واستمر في الارتفاع حتى بلغ ٥١٣ ألف مليون بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، وداوم الارتفاع بعد ذلك .

وسجلت الإحصاءات الخاصة بالسنوات التالية لنهاية الحرب ارتفاعا محسوسا كذلك في عدد المحجوز القضائية ، وفي أحوال الوصاية والقوامة على النهر ، وفي أحكام إعلان الغياب ، وفي أحكام افتراض الوفاة وفي حالات التبني ، وفي حالات الترخيص بإبرام الزواج رغم رفض إصدار الإذن به ، وحالات الإذن بالزواج ، وحالات إبطال الزواج ، وحالات الانفصال الجماعي ، إذ تجاوز عددها بعد انتهاء الحرب - الحد الأدنى كان عليه قبل بداية الحرب (باستثناء أحوال الترخيص في الزواج رغم رفض الإذن به إذ كانت بعد نهاية الحرب أقل عددا عما كانت عليه في بداية الحرب وقبل الحرب) .

الْقَصْدُ الثَّانِي

فِي التَّصْنِيعِ

أعوزتنا المصادر الدالة على أثر التصنيع في ظاهرة الإجرام ، سواء في البلاد الأوربية أو الأمريكية ، ويرجع تصنيفها إلى عهد بعيد ، وكذلك المعلومات الاحصائية المبنية لحالة الاجرام في أثناء التصنيع بالقياس إلى حالته قبل التصنيع .

والحال الذي يسمح باستظهار الحقيقة العلمية في صدد هذا الموضوع ، هو مجال البلاد التي لانزال في طريقها إلى التصنيع لأنها متخلفة في شأنه عن غيرها ، متى كان لهذه البلاد إحصاء عام وإحصاء جنائي منظم ، يبينان سواء الحالة قبل التصنيع أو الحالة في أثناءه ومن بعده .

وقد هدانا البحث والتنقيب على كل حال إلى تقرير وضعته في هذه المشكلة هيئة « يونسكو » وقدمته الى المؤتمر الأول للأمم المتحدة في علاج الجريمة والوقاية من المجرمين المنعقد في جنيف سنة ١٩٥٥ ، تحت رقم A/CONF. 6/C. 3/L.2 بتاريخ ١٩ يوليو سنة ١٩٥٥ . هذا التقرير عنوانه :

“ Problèmes de désorganisation sociale liés à l'industrialisation et à l'urbanisation dans les pays en cours de développement économique rapide ” .

أى مشاكل الاختلال في النظام الاجتماعي ، المرتبطة بالتصنيع وانشاء المدن في البلاد السائرة في طريق النمو الاقتصادي السريع .

فنجمل فيها إلى خلاصة هذا التقرير :

وقول انه مما يسترعى النظر في الوقت الحاضر ، أن بلادا كثيرة تسير بخطى واسعة نحو انشاء صناعات جديدة بها لم يكن لها من قبل وجود ، وإلى تشييد مدن جديدة ، وان هذا التطور في حياتها الاقتصادية يكون مصحوبا باضطرابات اجتماعية هي بمثابة « ثمن اجتماعي للتقدم »
coût social du progrès .

ومن البلاد التي تحققت فيها هذه الظاهرة ، بلاد جنوب شرق آسيا وبلاد افريقيا الاستوائية والجنوبية :

فقد لوحظ في تلك البلاد عموما أن التطور الاقتصادي فيها حقق انميارا في الأوضاع الاجتماعية السالفة ، واختلالا في القيم الاجتماعية وفي أنواع الحياة نفسها . وأهم ما استرعى النظر في بلاد افريقيا الوسطى والجنوبية على الأخص ، ظاهرة تفكك وانحلال القبائل *détribalisation*

واتفقت البلاد المذكورة كلها في ظاهرتين : -

ظاهرة اقراض النظام الاجتماعي والثقافي السائد على الأوساط القروية والتميز بالوحدات الاجتماعية المتأسكة والمحصورة النطاق والروابط الشخصية المباشرة ، وظاهرة الأخذ في تكوين نظام اجتماعي وثقافي مغاير يتضمن علاقات اقتصادية جديدة وصلات اجتماعية يدب فيها ديبب التعارض بين المصالح والمشارب وتشعب واتساع في روابط الأفراد تفقد معها هذه الروابط صفتها المباشرة . ومن هذا ينشأ اضطراب اجتماعي لصيق بالتحول

من نظام عتيق الى نظام فى طريقه الى التسكين ، ومن شأن هذا الاضطراب أن يحدث أثره فى نفسيات الأفراد .

فقد حدث حين بدأت عملية التصنيع وإنشاء المدن فى ساحل العاج ، أن تكونت فى المدن عصابات إجرامية من الأحداث الذين جاءوا من الريف ، كما أخذ المهاجرون من الريف يسعون فى سبيل تكوين تشكيلات وتنظيمات تعرضهم عن فقدان ما كانوا عليه فى الريف من أوضاع .

كاتبين من التجارب الأوربية والأمريكية ؛ أن التصنيع فى استمداده الأيدى العاملة من الريف ، ينشأ منه زوال التماسك بين أفراد الأسرة الريفية وتفككها ، وتعرض أفرادها لنظام اقتصادى جديد للمعيشة يرون أنفسهم مضطرين إلى تهيئة فى ظروف الحياة الجديدة ، وبصبح مصيرهم فى كفة أقدار الاقتصاد من حيث الانتعاش أو الكساد ، وتحل فيهم نزعة التنقل بعد أن كانوا بالأرض لصيقين ، وينشأ بينهم وبين أهل الوسط الجديد الذين يتدبجون فيه صدام مرجعه اختلاف الثقافات والأجناس ، فضلا عن أنه تحل محل ظاهرة الوحدة والتجانس المميزة لحياة الريف ، ظاهرة من التلون والتضارب تنوق انسجام الفرد مع الوسط المحيط .

والتصنيع وإنشاء المدن ، لا يختلفان من حيث ما يصاحبهما من تطورات اجتماعية . ويمكن إجمال هذه التطورات باعتبارها من العوامل المهيئة للسلوك المنحرف بوجه عام والسلوك الإجرامى على وجه خاص ، فيما يأتى :-

أولا : أن القرى تفر من شبابها ورجالها الذين ينزحون إلى مراكز تجمع العال المبتئين للعمل الانشأى الجديد .

ثانيا : أنه فى مراكز تجمع العمال ، لا يكون بد من ظاهرة طفنان الذكور عددا على الاناث ، فبنشأ بين الرجال نوع من التناحر والتنافس الحاد فى سبيل الظفر بالمرأة ، وفى هذا الظرف تجد الدعارة مجالا واسعا لازدهارها ، وتسود النزعة المادية العلاقات الجنسية ، حتى بين الأزواج ، تبعا لوجود فى وسط جديد يتميز بأشياء ومطالب جديدة بل ينشأ لفرط التنافس فى السعى وراء المرأة ، ميل إلى كراهية المرأة ومعاداتها .

ثالثا : أن تراكم الوافدين إلى مراكز الأعمال الانشائية ، من شأنه أن يجعل طاقة هذه المراكز فى التشغيل والتوظيف أضيق من أن تستوعب كافة الراغبين فى العمل ، فيبقى بدون عمل كثيرون . وهؤلاء إما أن يلجأوا إلى التشرذ ، وإما أن يبقوا عبدا على عمال يمتنون لهم بصلة القرابة وسبق أن وقفوا فى العنور على عمل يدر لهم أجرا . وعلى أى الحالين ، يكون تكدس هؤلاء المساطلين بدون عمل مما يساعد على الانحراف فى السلوك وعلى الإجرام .

رابعا : أن العلاقات الاجتماعية الريفية المتميزة بالانحصار وبالصلة الوثيقة بين الأفراد وبالتماسك العائلى ، تحمل محلها علاقات من نوع جديد يسودها التفكك ، ومن شأنها أن تولد لدى النازح من الريف شعورا بالوحشة والاعتراب والحيرة فى رسم خط واضح لسير الحياة .

خامسا : أن وجود المشروعات الانشائية فى بداية حياتها ، وفى بلد لم يكن له بها عهد من قبل ، كثيرا ما يكون مصحوبا بنقص فى الرعاية

مصالح المال والقوامه عليها ، فيقومون فريسة لوسطاء يحملون أنفسهم همزة الوصل بينهم وبين مراكز العمل ، وكثيرا ما تنشأ بينهم وبين هؤلاء الوسطاء علاقة من التبعية ، حتى أنه كثيرا ما يحتجز الوسطاء من أجور العمال المشتغلين بوسطاتهم ، جانبا يحتفظون به لأنفسهم ، الأمر الذي تسوء معه الحالة الاقتصادية للمال ، وهو ما يفسر انخفاض أجور العمال دائما في البلاد حديثة العهد بالتصنيع والانشاء .

سادسا : أن مؤسسات الائتمانية ينشأها ، وتتيح لها ظروف الحال كثيرين من الصلا .

سابعا : أن تعاظمي الحزور والمكبات يبدأ في الانتشار رغم ما تتخذه الدولة من احتياطات .

ثامنا : أن الصدام بين الثقافة والعادات الرفيعة وبين الثقافة والعادات الحضرية ، يوجد فترة انتقال تتفاعل خلالها الاتجاهات المتعارضة لسكان المتغيرات وذلك في انتظار أن يحقق الانسجام بينهم نظام واحد يتوافقون جميعا في السير عليه ويتجانسون في العيش على مقتضاه . وفي هذه الفترة الانتقالية يتسع المجال لأنواع كثيرة من السلوك المنحرف والتصرفات الفاضلة .

ثاسعا : أنه حتى المال الذين يمدون لأنفسهم عملا ، كثيرا ما يعوزهم الاستقرار في هذا العمل ، فيكون تشغيلهم متقطعا أو موسميا أو رهين الظنوني والفرسي ، ولا ينهيا لهم مورد رزق ثابت .

عاشرا : أن عدم تنظيم الوسائل التي يقضى بها المال وقتهم في غير ساعات العمل أو في فترات الفراغ ، يتيح السبيل إما لتكتلات تنشأ بين من يشتركون منهم في الوفود من مصدر إقليمي واحد ، وإما لتشكيلات كثيرا ما تتخذ صورة المصائب الاجرامية . ومما يزيد الأحوال سوءا أن الحادث أو الشاب الذي يفد من الريف ، يموزة الرباط العائلي الذي كان ممسكا به ، وتزول عنه على الأخص رقابة رب الأسرة التي ينتى إليها ، الأمر الذي ييسر له طريق الانحراف .

وقد قام الأستاذ Glifford بتحقيق عن حالة التصنيع في جزيرة قبرص وأثرها على إجرام الأحداث ، فقرر أن هذا الاجرام ينزع إلى التزايد تحت تأثير تلك الحالة .

وعلى أية حال ، فإن المعلومات الاحصائية في هذا المجال قليلة . ومن المعلوم أن أسلوب البحث العلمي في ظاهرتي التصنيع وإنشاء المدن وأثرهما على ظاهرة الاجرام ، لا بد فيه من الاحصاء كقياس دقيق لهذا الأثر .

ويتعين في ذلك الاحصاء ، أن يحدد في مراكز التجمع عدد الأفراد من كل جنس ، ومن كل فئة من فئات السن ، ومن كل طبقة سكانية حسب تقادم المهد على إقامتها في المدينة أو مركز العمل الانشائي ، ومن كل فئة من فئات العمال تبعا لأن فيهم الفنيون المتخصصون وفيهم غير الفنيين ، وتبعا لأن فيهم الثابت في العمل نسبيا وفيهم المتنقل ، ومن كل فئة إقليمية يجمع أفرادها الانتماء إلى ذات المصدر . وبتحديد

عدد المجرمين من بين أفراد كل فئة ، وظروف التصنيع والانشاء
قائمة ، والمقارنة بين عدد مجرميها هؤلاء وعدمهم في نفس الفئة خارج
ظروف التصنيع والانشاء ، يمكن الوقوف بأسلوب على مدى تأثير
هاتين الظاهرتين كعامل مساعد أو مهيء للجرام ، سواء أريد به
لجرام الأحداث أم لجرام الكبار ، وسواء أكان ذلك في الأمكنة
المختلفة مع وحدة الزمان (أمكنة لم تصنع بعد ، أمكنة في الطريق إلى
التصنيع ، أمكنة تم تصنيعها من عهد بعيد) ، أو كان ذلك في الأزمنة
المختلفة مع وحدة المكان (بقعة قبل التصنيع وأثناءه وبعده) . ولا بد
في ذلك من إحصاء منظم عاما كان أو جاثيا .

البَابُ الثَّانِي

في إجرام النساء

ولا شك في أن للنساء إجراما يفاير في الكمية والنوع لإجرام الرجال . وقد اقتطع لدراسته علماء الاجرام وأفردوا له من مؤلفاتهم أبوابا وفصولا .

ذلك لأن تجارب الحياة أظهرت أن عصابات قطع الطريق لم تدخل المرأة عضوا فيها قط ، كما أن النشالين هم على الدوام من الرجال ، ومن بين الرجال دون النساء يظهر الفاعلون لفسقة بالاكراه .

وأما المجال الذي كان للمرأة فيه نشاط ملحوظ - عبر عصور التاريخ - فهو مجال التسميم ، كما سجل لها في هياج الكتل الشعبية إجرام غاية في الفظاظة والقسوة .

ولا بد في دراسة إجرام النساء على أسلوب علمي ، من الاستئانة بالاحصاءات . فاحصاء السنوات ١٩٢٥ وما بعدها في إيطاليا أظهر أن كمية الجرائم المرتكبة من الرجال بلغت نحو خمسة أضعاف كمية ما ارتكبه منها النساء .

واحصاء السنوات ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، بين أن إجرام الرجال بلغ في كتيه ستة أضعاف إجرام النساء بل أكثر .

ولم تكن دلالة الاحصاءات القديمة مفيدة . فقد تبين من إحصاءى
الفترة الواقعة بين سنة ١٨٩١ وسنة ١٨٩٥ والفترة الواقعة بين سنة
١٨٩٦ وسنة ١٩٠٠ أن جرائم الرجال بلغت فى كيتها ما ينخفض بقليل
عن خمسة أضعاف جرائم النساء .

كل ذلك باستخراج عدد الرجال المجرمين فى كل مائة ألف رجل ،
وعدد النساء المجرمات فى كل مائة ألف امرأة ، من بين المواطنين .

ولاحظ الظاهرة نفسها فى بلجيكا - أى تفوق الرجال على النساء
فى كية الاجرام - العالم البلجيكي Quetelet الذى فسرهما بما للرجال
من قوة عضلية جسمية ليست للمرأة ، حتى أنه تدليلا على ذلك قرر
أن كل مائة رجل من مرتكبى جرائم المال يقابلهم ستة وعشرون امرأة
ارتكبن الجرائم نفسها ، بينما لا يقابل كل مائة رجل من مرتكبى جرائم
الاعتداء على الأشخاص سوى ستة عشر امرأة ، وأن النسبة بين ١٦ ،
٢٦ فى نسبة القوة العضلية للمرأة بالقياس إلى قوة الرجل . وأعطى
لظاهرة تفسيراً نفسانياً كذلك بقوله إن المرأة تقيدها دائماً مشاعر الطيبة
والحياء *est surtout retenue par le sentiment de la bonté*
et de la pudeur ، كما قال بتفسير اجتماعى هو أنها بحكم انحصار نشاطها
فى داخل منزلها ، توجد على حالة من التسمية للرجل كما تنسم عاداتها بأنها
أكثر تحفظاً .

وبنفس التعليق تقريباً ، فسر العالم الايطالى Messedaglia نفس
الظاهرة إذ سجلها فى الإحصاءات النيباوية الخاصة بالبنوات من ١٨٥٦

إلى ١٨٥٤ ، وقرّر أن اختلاف كمية إجرام النساء باختلاف البلاد ، قد لا يرجع إلى تفاوت في المستوى الحلقى لمن ، بقدر ما يرجع إلى تفاوت اشتراكهن في شؤون الحياة المدنية العادية تبعاً لما يوجد في كل بلد من عادات محلية .

ويقال البعض في إظهار أهمية العامل الاجتماعي في تفسير انخفاض إجرام النساء ، مستدلاً على ذلك بأن كمية هذا الاجرام تختلف باختلاف البلاد تبعاً لتباين الظروف والعادات الاجتماعية من حيث مدى ما يتيح للمرأة من إسهام في جهود الكفاح من أجل العيش ، وبأنه لو كان إجرام النساء مرتبطاً بالتكوين البشري والنفس للنساء ، ما كان يختلف كمية باختلاف الأمكنة ، لأن هذا التكوين واحد في كل الأمكنة .

ويضيف هؤلاء حجة أخرى تثبت دور العامل الاجتماعي ، وهي أنه كلما تزايد عدد العاملات في المصانع والمكاتب وكافة ميادين النشاط غير المنزلي ، صاحب ذلك ازدياد في كمية جرائم النساء . وفوق ذلك يضيف العالم Niceforo أن عدم مجابهة النساء لشؤون غير المنزلية أمر جعل عمرهن أطول من عمر الرجال ، بمعنى أن عدد الباقيات على قيد الحياة من نساء في سن معين يفوق عادة عدد الباقيين أحياء من رجال بنفس عددهن وسنهن ، وأن أمل الحياة عند المرأة في كل سن من سنى الحياة أقوى منه لدى الرجل .

والواقع أن إجرام النساء لا بد فيه من العامل الشخصي والعامل الاجتماعي معاً .

ويُعين في سبيل إجابة فهمه والاحاطة بأسبابه أن تتبع أنواع ثلاثة
من الأساليب :-

- ١ - أسلوب الاحصاء المبين لاجرام المرأة كمية ونوعا .
 - ٢ - أسلوب فحص المرأة المجرمة جسما ونفسا ، لاستظهار ما يكون
مميزا لها عن المرأة العادية من خصائص لها بالاجرام اتصال .
 - ٣ - أسلوب المقارنة بين المرأة والرجل سواء من الناحية الجسمية
أو من الناحية النفسية لاستظهار ما يفسر انخفاض كمية إجرام النساء
عموما عن كمية إجرام الرجال ، وما يلحق كذلك ضوءا على ما تتخصص
فيه المرأة من إجرام حين نجرم .
- ولذا فسنفرد فصلا أول للاحصاءات ، وفصلا ثانيا لخصائص المرأة
جسمانيا ، وثالثا لخصائصها نفسانيا ، ورابعا لسبب اختلاف المرأة عن
الرجل ، وخامسا لبعض الظواهر الاجتماعية النسوية ، وسادسا لاسترجال
المرأة ، وسابعا لاجرامها المستتر أو المجهول ودعاتها .

الفصل الأول

الاحصاءات

حرصت الاحصاءات الإيطالية على بيان نسبة الإجرام بين الرجال من جهة والنساء من جهة أخرى ، لاعموما فحسب ، وانما في مراحل السن المختلفة كذلك .

وما بينه إحصاء المجموع الإجمالي للجرائم ، أيده إحصاء عددها في كل مرحلة من مراحل السن على حدة ، سواء بين الذكور أو بين الإناث ، بمعنى أن إجرام الإناث ظهر أقل عددا في كل مرحلة من هذه المراحل بالقياس إلى إجرام الذكور .

هذا ما يستفاد من إحصاء سنتي ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ومن إحصاء سنة ١٩٣٦ كذلك .

ولما انضح من إحصاء سنة ١٩٣٦ مثلا أن إجرام الذكور يبلغ أقصى كمية عددية له في مرحلة السن الواقعة بين ١٨ ، ٢١ سنة ، في حين أنه لا يبلغ جده الأقصى بين الإناث إلا في مرحلة السن الواقعة بين ٣٠ ، ٤٠ سنة .

كما تبين من الاحصاء نفسه أن مسافة الخلف بين إجرام الجنسين تزداد انخفاجا في سني الشباب ، حيث يبلغ إجرام الذكور ستة أو سبعة أضعاف

لجرام الإناث ، ولكن قل المسافة الفاصلة بينهما في مراحل العمر اللاحقة ، حيث يبلغ الأول نحو أربعة أضعاف الثاني أو أقل .

وسبق أن أيد إحصاء سنوى ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ الظاهرتين نفسها . إذ تبين من الإحصاءين أن أقصى كمية عددية بلغها لجرام الذكور كانت في السن الواقعة بين ٢٥ ، ٣٠ سنة إذ كان المجرمون من الذكور في هذه السن ١١١٠ في كل مائة ألف في الإحصاء الأول ، ١١٥٣ في كل مائة ألف في الإحصاء الثانى ، بينما بلغ لجرام الإناث أقصى كمية له في السن الواقعة بين ٣٠ ، ٤٠ سنة إذ كانت المجرمات من الإناث في هذه السن ٢١٦ في كل مائة ألف طبقا للإحصاء الأول ، ١٨٧ في كل مائة ألف طبقا للإحصاء الثانى .

هذا عن الظاهرة الأولى .

كما اتضح كذلك من الإحصاءين نفسها أن الإفراج بين لجرام الجنسين أكبر في سن الشباب منه في سن العمر اللاحقة ، وهذه هي الظاهرة الثانية .

وهناك ظاهرة ثالثة كشفت عنها الإحصاءات كذلك ، وهى أن مجموع عدد جرائم الإناث في كافة مراحل عمرهن ، كان أقل تقريبا من جرائم الذكور البالغ عمرهم سبعين سنة فأكثر .

ففي إحصاء سنة ١٩٢٩ بلغ عدد الإناث المجرمات أيا كان عمرهن ١٤٧ في كل مائة ألف منهن ، بينما وصل في فئة الذكور المتجاوز عمرهم

سنتين سنة ، إلى ٢٠٤ مجرم في كل مائة ألف منهم . وكان عدد الإناث الجرمات في كافة مراحل العمر ١٢٦ في كل مائة ألف منهن طبقا لإحصاء سنة ١٩٣٠ ، بينما بلغ عدد الرجال المجرمين في الفئة المتجاوز سنها سبعين سنة طبقا للإحصاء عنه ، ١٩١ في كل مائة ألف منهم . وكان عددهن في إحصاء سنة ١٩٣٦ ، ١٤٧ في كل مائة ألف ، بينما كان عدد المجرمين المتجاوزين ٧٠ سنة من العمر ١٧٤ في كل مائة ألف من الفئة نفسها .

والظاهرة الرابعة أن اجرام الذكور المتجاوز عمرهم ٧٠ سنة تفوق حتى على أقصى كمية بلغها اجرام النساء وكانت كما قدمنا في مرحلة العمر الواقعة بين ٣٠ ، ٤٠ سنة . ففي إحصاء سنة ١٩٣٠ كانت النسبة في هذه السن هي ٨٧ مجرمة في كل مائة ألف من الإناث في السن نفسه ، بينما بلغت النسبة ١٩١ مجرما في كل مائة ألف من الذكور المتجاوز عمرهم ٧٠ سنة ، أي كانت بينهم أكبر منها بين النساء حتى حيث بلغ اجرامهن أشده .

والظاهرة الخامسة أن لصفة الرئيسة أو صفة المروسة تأثيرا في اجرام المرأة ، وأن اجرامها على أي الصفتين أقل من اجرام الرجل دائما رئيسا كان أم مروسا .

ففي إحصاء سنة ١٩٢٩ بإيطاليا ، تبين أن الرؤساء المجرمين بلغوا ٣٣٦ في كل مائة ألف رئيس ، بينما لم تتعد الرئيسات الجرمات ١٦٩ في كل مائة ألف رئيسة ، وأن المرووسين المجرمين بلغوا ١٠١٣ في كل

مائة ألف مردوس بينما لم تتجاوز المردوسات المجرمات ٤٨٣ في كل مائة ألف مردوسة . وهكذا اتضح أن اجرام الرؤساء الرجال بلغ نحو ضعف اجرام الرئيسات النساء ، وأن اجرام المردوسين من الرجال بلغ أكثر من ضعف اجرام المردوسات .

وتأيد الاتجاه نفسه بإحصاء سنة ١٩٣٠ . فقد تبين من هذا الاحصاء أيضا أن المردوسين والمردوسات أكثر اجراما من الرؤساء والرئيسات ، وأن اجرام الرجال الرؤساء أكبر كمية من اجرام النساء الرئيسات وكذلك اجرام الرجال المردوسين بالنسبة لاجرام النساء المردوسات .

وليفوتنا أن تنبه الأذهان هنا الى احتمال تأثير عامل السن باعتبار أن الشبان أكبر عددا في طائفة المردوسين والمردوسات منهم في طائفة الرؤساء والرئيسات ، ومن المعلوم أن الاجرام يزداد كمية في سنى العمر الفتي ويأخذ في الانخفاض مع التقدم في السن .

والظاهرة السادسة في الاحصاءات أن اجرام المرأة - كما هو الحال في اجرام الرجل - يختلف كمية باختلاف الأمكنة في الدولة الواحدة ، فاحصاء الفترة بين سنة ١٨٩٦ وسنة ١٩٠٠ بإيطاليا ، بين أنه بينما بلغ عدد النساء المجرمات ٦٥ في كل مائة ألف بمقاطعة لومبارديا وصل الى ٨٥ في كل مائة ألف بمقاطعة بيمونتي ، ١٠٦ بمقاطعة توسكانا ، ٤٠٠ وأكثر بمقاطعات لانسيو وكامبانيا وبازيليكانا وكالابريا ، ٦٦٠ بمقاطعة

أبروتسو وموليزى . ومعنى ذلك أن اجرامهن كان أكبر وأشد في مقاطعات الجنوب وبعض مقاطعات الوسط ، منه في مقاطعات الشمال ، حتى أنه بلغ في بعض مقاطعات الجنوب عشرة أضعاف ما بلغه في بعض مقاطعات الشمال ، كما أنه بلغ في كثير من مقاطعات الجنوب أربعة أو خمسة أضعاف ما بلغه في الشمال .

والظاهرة السابعة في الإحصاءات تتعلق بالعود . فقد تبين لعلماء الإحصاء الجنائى أن ظاهرة العود إلى الاجرام أكثر تحققا بين الرجال منها بين النساء ، وإن كان الجنسان يتساويان فيها استثناء في بعض البلاد ، وأن العود المتكرر أكثر شيوعا من العود البسيط عند النساء ، بينما يتبادل النوعان من العود بين الرجال .

فاتضح مثلا من الاحصاءات القديمة ، أن عدد المائدين تراوح بين ٢٠ ، ٥٠ في كل مائة منهم من الرجال بفرنسا ، بينما تراوح عدد العائذات بين ١٦ ، ٢١ في كل مائة متهمة . ويتبين في إيطاليا أن كل ثلاثين عائدا بين الرجال يقابلهم اثنتا عشرة عائدة من النساء ، وفي السويد وجد ثلاثة وأربعون عائدا لثلاثين وثلاثين عائدة ، وفي أسبانيا ثمانى عشرة عائد مقابل إحدى عشرة عائدة ، وفي روسيا ثمانية عائدين مقابل ست عائذات ، وفي ألمانيا سبعون عائدا نظير ستين عائدة مع تحول لاحق إلى التساوى في العود بين الجنسين ، وفي إنجلترا تفوق استثنائى للنساء على الرجال من حيث العود .

ذلك ما سجله لومبروزو في كتابه عن الإنسان المجرم .

واتضح من الإحصاء الإيطالي الخاص بالفترة من سنة ١٨٩١ إلى سنة ١٨٩٥ ، أنه من بين المحكوم عليهم وجد ٢٨ عائداً في كل مائة بينما وجدت ١٤ عائداً في كل مائة من المحكوم عليهم ، كما أظهر الإحصاء الخاص بالفترة اللاحقة من سنة ١٨٩٦ إلى سنة ١٩٠٠ ، أنه في كل مائة من المحكوم عليهم وجد ٢٣ عائداً بينما وجدت سبعة عشرة عائداً فقط في كل مائة من المحكوم عليهم . وهكذا تبين أن نسبة عود النساء إلى الإجرام قل كثيراً عن نسبة عود الرجال إليه حتى أنها تنزل إلى نصفها تقريباً . كما ظهر العود من جانب النساء أقل حتى بالنظر إلى مفردات أنواع الجرائم . غير أنه في بعض الأنواع ، وإن كانت نسبة عود النساء أقل ، إلا أنها لا تنزل في الانخفاض إلى حد النصف . من قبيل هذه الأنواع تهريب المرض الأحداث على الفسق وهناك العرض ، إذ أن نسبة عود النساء إلى هاتين الجريمتين بلغت في إحصاء السنوات من ١٨٩٦ إلى ١٩٠٠ عشرين ، بينما كانت نسبة عود الرجال إليهما ٢٧ ، بمعنى أن عود النساء وإن كان أقل نسبة إلا أنه جاوز في الجريمتين المذكورتين بكثير نصف نسبة العود بين الرجال ، الأمر الذي حدث كذلك في جرائم السرقة البسيطة والنصب وخيانة الأمانة .

وأيد إحصاء سنى ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ارتفاع نسبة العود بين الرجال عنها بين النساء بقدر النصف تقريباً .

كان كل ذلك من طريق حصر عدد المائدين من بين المحكوم عليهم سواء من الرجال أو من النساء .

غير أنه في احصاء سنة ١٩٣٦ اتبعت طريقة أخرى هي تحديد نسبة عدد العائدين لا بالقياس إلى مجموع المحكوم عليهم ، وإنما بالقياس إلى مجموع أفراد كل جنس في سنّ معين . فقد تبين من هذا الاحصاء ، أنه في كل مائة ألف من المواطنين الذكور البالغين من العمر ١٤ سنة وجد ٢٥٣ عائدة ، بينما وجد في كل مائة ألف من المواطنات البالغات نفس العمر ٢٩ عائدة .

وأظهر الاحصاء نفسه تفوق الرجال في المود حتى في مفردات أنواع الجرائم منظورا الى كل نوع منها منفردا ، أى في جرائم الاعتداء على الأشخاص ، والجرائم الماسة بالحرية ، وجرائم الاعتداء على الأموال ، والجرائم الماسة بالمصلحة العمومية ، وجرائم التزيف والتزوير . غير أنه في جرائم الاجهاض وقتل المواليد تفوقت المرأة على الرجل من حيث نسبة المود اليها ، إذ بلغت هذه النسبة (بالقياس دائما إلى مجموع أفراد الجنسين من البالغين ١٤ سنة) ٤٩ في كل مائة ألف مواطنة ، بينما لم تتعد ١٩ في كل مائة ألف مواطن من الذكور .

والظاهرة الثامنة في الإحصاءات ، أن تفوق الرجال على النساء في كمية الاجرام ، وإن كان ثابتا على أساس حصر عدد المجرمين في كل من الجنسين دون تفرقة بين أنواع الجرائم ، إلا أنه قد تبدو ظاهرة عكسية هي تفوق النساء على الرجال أو التساوى بين الجنسين اذا ما انحصر البحث في أنواع خاصة من الجرائم وانحصر الاحصاء على حصر عدد المرتكبين لهذه الأنواع في كلي من الجنسين .

ففي قتل المواليد مثلا ، سجل احصاء سنة ١٩٢٩ بإيطاليا في كل مائة محكوم عليهم ٩٥ من النساء ، وخمسة فقط من الذكور . كما سجل نفس النسبة بين الجنسين احصاء سنة ١٩٣٠ . بل اتضح أنه حتى الرجال القلائل الذين حكم عليهم لتلك الجريمة ، لم يكونوا فيها فاعلين أصليين وإنما كان الغالب عليهم هو الاشتراك فيها مع الابنة أو الأخت أو الزوجة أو الأم .

وفي الاجهاض ، سجل احصاء سنة ١٩٢٩ ، في كل مائة من المحكوم عليهم ١٦ من الذكور ، ٨٤ من الإناث ، وسجل احصاء سنة ١٩٣٠ ١٥ من الذكور ، ٨٥ من الاناث .

وهكذا تبين تفوق النساء على الرجال في جرمي قتل المولود والإجهاض .

أما في جريمة القذف ، فقد سجل إحصاء سنة ١٩٢٩ في كل مائة من المحكوم عليهم لهذه الجريمة ، ٥٥ من الاناث ، ٤٥ من الذكور ، وفي جريمة السب سجل ٤٩ من الاناث ، ٥١ من الذكور . أما إحصاء سنة ١٩٣٠ فقد سجل في القذف ٥٩ من الاناث ، ٤١ من الذكور ، وفي السب ٤٥ من الاناث ، ٥٥ من الذكور .

وهكذا تبين أن إجرام النساء في صورتى القذف والسب إن لم يتفوق في العدد على إجرام الرجال ، فانه على الأقل يدنو منه عددا .

وفي جريمة الزنى ، سجل إحصاء سنة ١٩٢٩ في كل مائة من

المحكوم عليهم لهذه الجريمة ٥٤ امرأة ، وسجل إحصاء سنة ١٩٣٠ خمسين امرأة بمعنى أن إجرام الزنى من جانب النساء تساوى عددا مع إجرام الرجال بنفس الصورة ، تارة ، وتغفوق عليه عددا تارة أخرى .

وفى أنواع أخرى من الجرائم ، ظل إجرام النساء منخفضا عددا عن إجرام الرجال وإنما بقدر يسير . فذلك ما أظهره الإحصاءان نفسها فى صدد الجرائم المضرة بالصحة العمومية والتنفيذ العامة ، والجرائم المضرة بالمصلحة العمومية ، وجريمة الاختفاء ، وجرائم الفش فى التجارة ، وجرائم الضرب والجرح الخفيف ، وترك الأطفال لسوء استخدام وسائل التأديب .

أما المجال الذى تضاد فيه نصيب النساء إلى حد كبير ، وصار عددهن فيه بين كل مائة من المحكوم عليهم لا يتعدى عشرا ، فى حين أن الرجال بلغ عددهم فى المائة على الأقل تسمين ، فهو مجال جرائم الموظفين العموميين وجرائم الحريق وجرائم الاغتصاب وجرائم القتل البسيط والقتل المتعذر بطرف مشدد ، وجرائم الضرب أو الجرح النفسى إلى الموت ، وجرائم السرقة بأكره واغتصاب المال بطريق التهديد ، وجرائم الفش وخيانة الأمانة ، وجرائم الاتلاف والجرائم الماسة بأمن الدولة والمصلحة بحسن سير القضاء ، وجرائم تزيف النقود والجرائم الماسة بسلامة المواصلات ، وكذلك الجرائم غير الممثلة .

هذه الأمور لم تثبت من إحصاءى سنة ١٩٢٩ ، سنة ١٩٣٠ فحسب ، وإنما أبدتها كذلك الإحصاءات السابقة الخاصة بالفترة من

سنة ١٨٩١ إلى سنة ١٨٩٥ والفترة من سنة ١٨٩٦ إلى سنة ١٩٠٠ ،
والسنوات من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٢٨ ، فضلا عن إحصاء سنة ١٩٣٦ .

والظاهرة التاسعة في الاحصاءات هي أن إجرام النساء يتأثر كية
ونوعا بمهنتهن . وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك بمناسبة كلامنا عن نوع
المهنة وعن تأثيره على ظاهرة الجريمة . ويكفي أن نسجل في هذا الموضع
أن أكثر النساء إجراما تبين أنهن الفلاحات اللاتي يعملن بسواعدهن
وبأجر يومي ، تلوهن العاملات المردوسات ، وأن مستغلات الأراضي
المملوكة لمن أو مستغلات الأراضي بطريق المزارعة سجلت لمن كية
إجرام منخفضة ، وكذلك النساء الرئيسات واللاتي يارمن المهن الحرة .

أما عن الفرق بين الذكور والاناث في حدود كل مهنة فقد تمثل
فيما يأتي طبقا لاحصاء سنتي ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ .

(١) ففي السرقة وجرائم الاصابة ، تفوق الرجال في كافة المهن
تقريبا على النساء المشتركات معهم في نفس المهنة .

(٢) أما في مهنة الزراعة ، فرغم أن النساء المشتركات بها كن في
بجاء السرقة والاصابة أقل إجراما من الرجال العاملين فيها مهن ، إلا
أن عدد جرائمهن من هذا النوع لم يقل بكثير عن عدد جرائم الرجال .

(٣) أنه في الأعمال البسيطة المتقلة تفوق النساء المشتركات بها
على المشتركين مهن فيها من الرجال في إجرام السرقة .

وفي إحصاء السنوات التالية لسنة ١٩٣٠ تبين ما يأتي : -

(١) أنه في الأعمال البسيطة المنتقلة تفوق النساء على الرجال في جرائم السرقة والسب والنصب ، وأنه في مهنة الزراعة تفوق عليهم في جرائم السب والفتش في التجارة ، وتفوق كذلك في جرائم الفتش في التجارة على الرجال في مهنة تجارة الجملة والتجزئة ،

(٢) أن إجرام النساء وإن قل عن إجرام الرجال لم يقل كثيرا في بعض المهن ، مثل المهن الوضيعة فيما يتعلق بجرائم السرقة المقتونة بظرف مشدد ، ومثل تجارة الجملة والتجزئة فيما يتعلق بجرائم السب .

وفي إحصاءات الفترة من سنة ١٨٩٦ إلى سنة ١٩٠٠ (خمس سنوات) ، تبين ما يأتي :-

(١) أن الرجال تفوقوا على النساء تفوقا ضخما هائلا في جرائم القتل والضرب أو الجرح المفضي إلى موت وذلك في نطاق المستخدمين بالحرف والفنون ، وتفوقوا عليهن بأربعة أو خمسة أضعاف في جرائم الضرب أو الجرح الخفيف ، وأما في مهنة الخدمة بالمنازل وفي الأعمال الوضيعة بالمؤسسات العامة والخاصة ، فقد تفوق الرجال على النساء بقدر ثلاثة أضعاف فقط في جرائم السب .

(٢) أن النساء تساوين تقريبا مع الرجال من حيث إجرام السرقة في الأعمال البسيطة المنتقلة .

(٣) أن النساء تفوقن على الرجال في جريمة السب ، وذلك في نطاق المشتغلين بالعمل في الفنادق والمطاعم والمقاهي .

٤) أن النساء تفوقن على الرجال في مهن عديدة من حيث إجرام قتل المواليد .

٥) أن مهنة الفلاحة نظير أجر ثابت تفوق فيها النساء على الرجال في إجرام القذف .

ويلاحظ أن الاحصاءات لا تسمح بالمقارنة بين الرجال والنساء في كل حرفة ، لأن بعض الحرف وقف على الرجال ولا تعمل فيه النساء .
والظاهرة العاشرة في الاحصاءات تتعلق بالخدمات في المنازل . وقبل أن نشير إلى الأرقام الاحصائية الخاصة بهم نبدي بعض ملاحظات أولية في شأنهن قلا عن عالج أمرهن من علماء الاجتماع والاجرام .
فقد تبين أولا أن إجرامهن يتخذ عادة صورة السرقة وأحيانا صورة الاجهاض وقتل الوليد وتسبب أرباب المنازل انتقاما منهم .

ولأنهن في الغالب يأتين من الريف للعمل في المدن ، يتميزن بقلة في الذكاء وبقصور النظر واغترار بالغ وهيام بأصغر توافه الملبس ومظاهر النعمة ، الأمر الذي جعل منهن ضحايا كثيرات لما يسمى بالرق الأبيض ، كما أن خمسين في المائة قريبا من البيايا مصدرهن خادما المنازل اللاتي وقعن في حبال انتهازيين من الرجال لاجلالي لم استغفوا فيهن سذاجتهن البدائية وغباهن الفكرى .

واتضح من إحصائية قام بها العالم Tarnowski أنه في كل مائة

لصحة وجد أربعمائة أو أكثر من خادمت المازل أو من سبق لهم أن مارسوا هذه المهنة .

وينقل الشراح من Honoré De Balzac صحيفة قال فيها :-

« إن كثير الخدم كثيرا ما يدفع لهم أجورهم كي يسرقوه ، وإن الخادمت يفرضن على نفقات سادتهن ضريبة ، وإتهن يعرفن الاجادة في ذلك حتى أنه بينما كان السادة يوما يطلبون تحريات عن خدمهم ، صار الخدم اليوم هم الذين يطلبون هذه التحريات عن السادة » .

وقد أقيم في سنة ١٩٠٥ بباريس معرض دولي للصحة العامة ، أبرزت فيه على الطيبة « حجرة الخادمة » chambre de bonne ، كما أبرزت فيه على الطيبة زنزانة نموذجية من سجن Fresne ، وكان البادى من المقارنة بين الاثنين ، أن الزنزانة أكثر مراعاة لشروط الصعية وأن نصيبها من وسائل الراحة أوفى . ونفي بذلك القول بأن المسكان الذى يخصص لسكنى الخادمة بين بشر السلم وسطح المنزل ، كثيرا ما يساعد على تشويه قضية الخادمة ذاتها والدنو بها من حافة الاجرام .

وربما يكون الحال قد تغير الآن عما كان عليه ، وقد تغير بالفعل . ولكن المؤسف - وهذا ما سبق لنا الكلام عليه بمناسبة الطيبة الاجتماعية وظلم الخدم - أنه حتى إذا كان حال الخادمت في الحاضر قد تغير عما كان عليه في الماضي ، تداب كل طبقة اجتماعية على التساوى دائما

- سواء بمجدارة أو بغير جدارة - بكل طبقة أعلى منها ، وبكثيرا ما تستمد تحسين أحوالها من هذه الطبقة العليا ذاتها وعن طريق مطالبها بهذا التحسين . ولعل هذا من العوامل المساعدة على إجرام خدمات المنازل .

ونعود الآن إلى الإحصاءات .

ففي إيطاليا ، لم يفرد لفئة الخدمات في المنازل باب خاص في الإحصاء . ذلك لأن الإحصاء شمل معين في نفس الباب أصحاب العمل الوضع في المؤسسات العامة والخاصة . ورغم ذلك فإنه حتى مع ضم هؤلاء إليهم في باب واحد ، لاشك في أن الأرقام التي تندرج في هذا الباب لها دلالتها في هذا المجال الذي نحن بصددده ، ما دام جزء من يخصهم الباب المذكور يتمثل في خدمات المنازل .

وباستناد من إحصاء الفترة الواقعة بين سنة ١٨٩٦ وسنة ١٩٠٠ ، أنه في كل مائة ألف من المشتغلين بالخدمة في المنازل والعمل الوضع في المؤسسات العامة والخاصة ، بلغت الساعات في المتوسط ١٢٠ سنويا .

هذا الرقم - الخاص بحريمة السخرة - فاق نظيره بين من يملحن أرضا مملوكة لمن ، وبين المستخدعات في الصناعات والحرف والفنون ، وعمالات الحياكة والخياطات ومصمبات الأزياء وبائعات الأطعمة والمشتغلين في الفنادق والمطاعم والمقاهي وفي المتاجر والصناعات ووسائل النقل .

والمستخدمات ، وصاحبات المهن الحرة ، والمولات ، وصاحبات رأس المال أو المعاش ، والمشرقات على المنازل .

ولم تتوق على خادما المنازل في جرائم السرقة سوى الفلاحات ذوات الأجر الثابت ، والمشتغلات بالأعمال البسيطة المتنقلة .

هذا الذى ظهر من إحصاء السنوات من ١٨٩٦ إلى ١٩٠٠ ، أيده كذلك إحصاء سنتي ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ .

* * *

يبين مما تقدم أن الظواهر المستخلصة من الإحصاءات في عدد إجرام النساء يمكن إجمالها فيما يأتي :-

أولا : أن مسافة الخلف منفردة بين المجموع الاجمالي لاجرام الرجال والمجموع الاجمالي لاجرام النساء ، حتى أن الأول يبلغ خمسة أو ستة أضعاف الثاني من الناحية العددية .

ثانيا : أن الانفراج بين إجرام الجنسين أكبر في صفى الشباب منه في مراحل العمر اللاحقة ، حتى أن إجرام الرجال يبلغ أحيانا سبعة أضعاف إجرام النساء في مرحلة الشباب ويتزل أحيانا إلى أربعة أضعافه في المراحل التالية .

ثالثا : أن المجموع الاجمالي لجرائم النساء يقل حتى عن مجموع جرائم

الفئة الأخيرة وحدها من فئات أعمار الرجال ، أى فئة الرجال المتجاوز
عمر سبعين سنة .

رابعاً : أن مجموع جرائم الفئة التى يبلغ فيها إجرام النساء أشده
وهى فئة العبر الواقع بين ٣٠ ، ٤٠ ، أقل كذلك من مجموع إجرام
فئة الرجال المتجاوز عمر سبعين سنة .

خامساً : أن إجرام المردوسات أكثر من إجرام الرئيسات ، وأن
الأول أقل من إجرام المردوسين والثانى أقل من إجرام الرؤساء .

سادساً : أن إجرام النساء أوفر كمية فى الجنوب وبض أماكن
الوسط منه فى الشمال .

سابعاً : أن العود إلى الاجرام أكثر تحقاً بين الرجال منه
بين النساء .

ثامناً : أن تفوق الرجال على النساء فى مجموع الجرائم المرتكبة ،
فقد ينعكس إلى تفوق للنساء على الرجال فى أنواع خاصة من
مفردات الجرائم .

تاسعاً : أن إجرام النساء يتأثر كمية ونوعاً بمهنتهن :

هائعراً : أن لخادمت المنازل إجراماً خاصاً .

الفصل الثاني

المرأة جثمانيا

على الملاء من قديم بفحص المرأة جثمانيا والمقارنة بينها وبين الرجل من هذه الناحية ، وكذلك بينها وبين الطفل .

فما تناوله الفحص والقياس في إيطاليا هيكل جسدها ، وأحشاء جسمها ، ودماغها ، وملامح وجهها ، ودمها ، وإفرازاتها ، وقوتها ، وأمراضها ، وشيخوختها ، وكذلك أطرافها . وقد استخدمت في ذلك وسيلة قياس الأبعاد والأطوال وتحديد الطاقة والوزن والزوايا الخ ... وكان من أهداف الباحثين الأوائل في المدرسة الإيطالية إيجاد صلة تربط أو اقتران بين الخصائص الجثمانية للمرأة وبين نفسياتها بوجه عام ونفس المرأة المجرمة أو الداعرة على وجه خاص .

وفي هذا الصدد يقرر الأديب المؤرخ Jules Michelet أن المرأة لا تفعل أى شئ مثلنا ، وأنها تفكر وتتكلم وتتصرف بطريقة مفارقة لطريقتنا وأن حركاتها تختلف عن حركاتنا وليست لدمها ذات الدورة الدموية التي لدينا ، ولا تنفَس بنفس الطريقة التي تنفَس بها ،

وبصرف النظر عن هذا التصريح غير المبني على أرقام ، فإن القياس الرقمي أثبت أن المرأة أقل من الرجل في طول القامة ووزن

الجسم ووزن الأحشاء ووزن المخ (وما هو محل المناقشة اختيار الطريقة المناسبة في وزن المخ ، وهل يحدد هذا الوزن بصفة مطلقة أم منسوباً إلى طول القامة أو وزن الجسم أو وزن عظمة الفخذ) .

فقد عني العالم الايطالى Luigi castaldi بالمقارنة بين المرأة والرجل من حيث وزن السكبد والطحمل والسكبتين والقلب ولرئتين والغدة الدرقية وغدة مافوق الكلى والغدة التيموسية وغدة قاع المخ الخ .. في كل سقى العمر .

وتبين كذلك أن المرأة أقل من الرجل في وزن كرات الدم وفي نصيبها من المادة الملونة لكرات الدم الحمراء ، وفي وزن وحجم المخ ، وفي وزن الفك الأسفل ، كما أن حوض جسمها يختلف عن حوض جسم الرجل ، اختلافاً كبيراً .

وسجلت للمرأة على العكس أرقام أكبر فيما يتعلق بالنسبة بين الوسط والأطراف السفلى ، والنسبة بين اتساع الحوض واتساع الكتفين ، وفيما يتعلق بالمادة الدهنية في تكوين الجسم بالنسبة إلى العظم والمضل ، إذ المرأة أقل عظاماً وعضلات من الرجل وأكثر نصيباً من المادة الاحمية حتى أن كل جرام من اللحم ية له ٢٤ جراماً من العظم في الرجل ، ٣٠ فقط في المرأة .

هذا وتقل المرأة عن الرجل في نصيبها من شعر الجسم ، كما أن رقبته أكثر قصراً ودائرية ، وكفها منحسفان لا بارزان وأكثر

تقوسا من كفتى الرجل ، وشطرا مقعد جسمها أكثر اتساعا وتقوسا إذ يتناسبان مع حوض جسمها الأكثر اتساعا من حوض جسم الرجل .

ويدها وقدمها أصغر حجما وأقل اتساعا وأكثر رشاقة من يدي الرجل وقدميه ، وعضلات جسمها أقل بروزا إذ تغطيها المادة اللحمية . وأظافرها تختلف في الشكل والمادة والسلك عن أظافر الرجل . وبصمة الابهام من النوع البسيط ذى القوس أكثر شيوعا في النساء منها في الرجال ، كما أن الأعضاء الداخلية في الصدر تشغل من صدر المرأة فراغا أقل من ذلك الذى تشغله من صدر الرجل ، في حين أن الأعضاء الداخلية للبطن عندها تشغل فراغا أكبر مما تشغله من بطن الرجل .

وقال البعض بوجود شبه كبير بين المرأة وبين الطفل في الخصائص العامة لتركيب المخ من حيث تناوبه وخلوها من الحدة والتعقيد ، ومن حيث رقة تشكيلاته ، وكذلك في هيكल الجسم ، وفي ملامح الوجه .

ومن الناحية الفسيولوجية فحصت في المرأة كذلك دورتها الدموية ، كما فحص تنفسها وطاقتها التنفسية ، ومقدار البول ، ومقدار القوة العضلية ، والشول (ويبدو أنه أكثر شيوعا في النساء منه في الرجال) ، ودقات القلب (ويبدو أنها أكثر انتظاما في المرأة) ، والنبس (يبدو أنه في المرأة أسرع) ، والصوت (من حيث اختلاف الجبال الصوتية في الطول بين الرجل والمرأة) ، وأداء الأعضاء الداخلية لوظائفها (إذ

تستهلك المرأة مقداراً أقل من الوقود ، وكذلك الصلع والشيب الخ .:

وثبت أن الأنثى أسرع من الذكر بلوغاً للحلم . ويتأخر يقف بها النمو عند حد معين ، يستمر نمو الذكر بعد هذا الحد رغم أنه من نفس سنّها ، الأمر الذي حل البعض على القول بأن جسم المرأة من ناحية النمو يقف عند المرحلة التي بلغها في عهد الصبي ولا يتعدى هذه المرحلة وذلك ليؤدي وظيفته غير العادية وهي وظيفة الأمومة .

ولأن النمو الجنائي للمرأة يستغرق وقتاً أقصر من ذلك الذي يتعدى إليه نمو الرجل ، فقد قال البعض إن ذلك هو سبب قصور المرأة عن الرجل في القوتين العضلية والذهنية . وقال البعض الآخر إن هذا القصور راجع إلى كون المرأة تستهلك جانباً ضخماً من طاقتها الجسمية في عملية الانسال وما تتطلبه من حمل ورضاعة ، وهذا مذهب قديم يرجع إلى إنريكو فرمي .

ومن المعلوم أن تنفس المرأة من النوع الصدري في حين أن تنفس الرجل من النوع الباطني أي المتجاوز الصدر إلى البطن . وكثيراً ما يدل وجود تنفس صدري في رجل على أنه متخث ، ووجود تنفس باطني في امرأة على أنها مسترجلة .

ويقرر أطباء الأمراض العقلية أن الأجزاء السفلى من المخ ومنها الفصيح أكثر نمواً في الأنثى منها في الذكر ، وهي الأجزاء القائمة بأقدم الوظائف الذهنية البدائية ، الأمر الذي يفسر نزعة المرأة إلى العمل بفريزتها أكثر من العمل بعقلها . ويقررون كذلك أن منح الذكر من

وقت تمكينة كجنين أضخم من مخ المرأة وذو خطوط أكثر وتمايز
أشد تمقيدا ، كما أن ثقل الدماغ بصفة عامة أكبر في الرجل منه
في المرأة .

ورغم ما ذهب إليه البعض - على ما رأينا - من أن البنية
الجسمية للمرأة أضعف من بنية الرجل ، ذهب البعض الآخر إلى الرأي
العكسي القائل بأن المرأة أحسن وأقوى من الرجل بنية ، مدلين على
هذا الرأي 'بالأسباب الآتية : -

١ () أنه كلما كان الوالدان يتيمان بتغذية جيدة ومستوى أعلى من
الحياة وكلما كانت الأم أقوى صحة ، كان احتمال ميلاد الإناث أكبر ،
الأمر الذي يدل على أن بنيتهم أوفر نموًا وكلاهما تبعًا لأنهم ينتجن في
ظروف أفضل .

٢ () أن المرأة تعمر عادة أكثر من الرجل رغم ما تعانيه وتقاسيه
من متاعب الحمل وآلام الولادة .

٣ () أنها أكثر فعلا من الرجل للألم الجنائي والنفاسي (الأمر
الذي حاول البعض تفسيره لا بتفوق المرأة بنية على الرجل وإنما بكونها
أقل منه حساسية) .

٤ () أن المرأة تؤدي دائما الدور اللطيف لحدة العيب الموروث
حين ينتقل من رجلها إلى نسله منها ، الأمر الذي يدل على تفوقها في
البنية وسلامة الأعضاء .

٥ () أن عدد وقائع الاجهاض أوفر في حالات الجنين الذكر منها

في حالات الجنين الأنثى ، وأن عدد وفيات المواليد أكبر في الذكور منه في الاناث ، وأن عدد وفيات الذكور ، على الأقل في السنة الأولى من العمر ، أكبر من عدد وفيات الاناث (وإن كان أحيانا أقل في سنة أو أكثر من السنوات التالية حتى الخامسة) ، الأمر الذي حدا بالبعض إلى القول بأن الرجل لا المرأة هو الذي يمثل الجنس الضعيف .

والأمراض المختلفة (باستثناء السعال الديكي بالنسبة للأطفال) تعصف بالذكور أكثر مما تعصف بالاناث :

فالأمل في الحياة أقوى لدى النساء منه لدى الرجال .

(ويؤيد هذا أصحاب هذا الرأي تلك الظاهرة بأنها: دالة على تفوق المرأة بنية ، يفسرها أصحاب الرأي المخالف بأنها: راجعة إلى تعرض الرجل لمناخ الكفاح في سبيل الحياة وشواغل العيش على نحو لا يتحقق من جانب المرأة) .

(٦) يقرر Scheinfeld - وهذا محل التمجيس والنظر - أن الذكر وُلِدَ اتحاد بين كروموزوما cromosoma كاملة (X) وكروموزوما ناقصة (Y) ، في حين أن المرأة وليدة اتحاد بين اثنتين كاملتين من الكروموزومات (XX) . ولما كانت إحدى الاثنتين في الذكر كروموزوما ناقصة ، فإنها لا تقاوم مفعول الغيب الموروث كما تقاومه الكروموزوما الثانية الكاملة الناشئة منها الأنثى . وهذا ما يجعل الرجال أكثر عرضة من النساء لتلقي الأمراض بالوراثة ، وهو ما يجعل المرأة

في الوقت ذاته عاملا مطلقا، عاتقا دون انتقال هذه الأمراض إلى الخلف ،
كما قلنا . . .

ومن الآراء المعجبية التي لم تصادف أتباعا ، رأى Hevelock
ELLS القائل بأن المرأة تمثل في النمو الجنائي مرحلة من الرق لم
يعزل إليها بعدُ تطور الذكر في النمو ، وأن الذكر لا يزال على الحالة
البداية للقرود . ويستدل على ذلك بأن إمارات الشيخوخة تكون في
الرجل أكثر حدة منها في المرأة مثل الشيب وأمراض الشرايين ودائرة
قزحية العين الخ . . . ويخلص بأن طابع الطفولة السائد على تعبيرات
وجه المرأة ليس دليل تخلفها عن الرجل نموًا ، وإنما هو دليل تقدم
ورقي عليه .

وقد حالج العلماء كذلك حالة الحيض وما يسبقها وما يتخللها وما
يتلوها من أطوار جنائية وفسادية . وتعلل Michelet بهذه الحالة
ليقول « إن المرأة مريضة تعاني كل شهر جروحا . . . فعالجوها » .

وحالة الحيض تأثير في صور السلوك المنحرف للمرأة الذي يبلغ
أحيانا حد الاجرام أو الاتحار .

ويقرر الأطباء الشرعيون والنفسيون أنه في خلال حالة الحيض
تتأثر لدى المرأة القوة البصرية حتى أنه يضطرب لديها التمييز بين
الألوان ، وتكثر لديها كذلك الآلام في الرأس وبعض مواضع الجسم ،
وقبل مقاومتها للعضية ، وتزداد قابليتها للانفعال والقلق وعدم الثبات ،
ويسود الانقباض نشاطها الذهني ، وتتخذ شيتها الجنسية صوراً غير

عادية ، حتى أن المالين TANZI,LUGARO لاحظا في النساء المريضات بالأمراض العصبية والنفسية ، أن الأعراض الانفعالية لأمراضهن تظهر على نحو أكثر حدة وشدة في أثناء حالة الحيض .

ولهذه الأسباب يحذر علماء النفس من التحويل في المحاكم على الشهادة التي تؤذيها المرأة وهي في حالة حيض . كما ينادى Palmieri بتخفيف المسؤولية عن الجريمة التي ترتكبها المرأة وهي في تلك الحالة .

وعلى أية حال فانه لا شك في أن حالة الحيض عامل مساعد أو مهيء لاجرام المرأة ، ولم يعدم العلماء بيانات رقية تحدد عدد النسوة اللاتي وجدن بهذه الحالة ، عند القبض عليهن لسرقة ، أو الحريق ، أو لاشتراك في تمرد شغبى أو كتلة ثائرة .

ولما تختلف فيه المرأة عن الرجل اختلافا كبيرا ، مجال الإفرازات الداخلية للقد ، وهو مجال لا شك في صداه النفساني كذلك .

فيقرر Morselli أن المخ الذى تغذيه الهرمونات الأنثوية لا يمكن أن يكون بذات تكوين المخ الذى تغذيه الهرمونات الذكورية ، ولا يمكن أن يؤدى ذات وظيفته .

وتختلف المرأة عن الرجل سواء من ناحية الكية التي ينتجها جسمها من كل نوع من انواع الهرمونات ، أو من ناحية نظامية لإنتاجه لكل نوع . ولوحظ من أبحاث حديثة أن إنتاج المرأة حتى لهرمونات الجنسية ليس نظاميا حتى أن هناك من يتحدث عن عدم الاتزان القدى عند المرأة بالقياس إلى الرجل .

ويمكن لإجمال وجوه الاختلاف بين الجنسين من هذه الناحية فيما يأتي :-

١ - أن المرأة تختلف عن الرجل من حيث غددتها ذات الإفرازات الداخلية وعلى الأخص من حيث أداء كل غدة لوظيفتها وكيفية ونظام إفرازها .

٢ - أن كل إنسان ذكرا كان أم أنثى له نصيب من الهرمونات الذكورية والهرمونات الأنثوية في نفس الوقت ، غير أن نسبة توزيع هذين النوعين من الهرمونات تختلف باختلاف كل ذكر بين الذكور ، وكل أنثى بين الإناث .

٣ - أن كل خمول في النشاط الهرموني تترتب عليه أصداء نفسانية واضحة .

ولاشك في أن إفرازات الغدد عامل هام في توجيه شخصية الإنسان سواء في شقها الجسدي أو شقها النفسي ، ولكنها ليست العامل الوحيد . فيذكر Pende معها العامل العصبي والغذائي ، وعامل الفيتامينات ، وعامل العناصر المعدنية ، والعوامل النفسية .

ومما استرعى نظر العلماء كذلك أن الإناث متجانسات في حين أن الذكور على تنوع ملحوظ ، سواء أكان هذا التنوع في الخصائص الجسدية أم الخصائص النفسية .

هذه الظاهرة روعيت في المجال الحيواني أولا قبل التحقق من

وجودها كذلك في بنى الانسان . ففي دنيا الحشرات لوحظ أن الذكور فيها متنوعون على نحو لا يتوافر في الاناث . كما أنه بفحص الاناث من الطاووس ، تبين أنهن تتشابهن الواحدة منهن مع الأخرى ، في حين أن الذكور من الطاووس يفايرون بعضهم البعض بميزة كبيرة إذ أن بينهم تنوعا لا يقبل الوصف من حيث الألوان وأوضاع الريش وأشكال التيجان الملحمة بها الردوس . واستخلص علماء الحيوان من ذلك أن الأنثى حارسة للجنس في حين أن الذكر ينزع به إلى التغير . وقياسا على ذلك - كما سنرى - قيل ان لكل من الوالدين في التناسل دورا ، فبينما تؤدي الأم دور الإبقاء على ذاتية الجنس يؤدي الأب دور تفريده وتنويعه .

والواقع أن الظاهرة نفسها ثبت وجودها في جنس الانسان كذلك ، وذلك سواء فيما يتعلق بالخصائص الجثمانية أو بالخصائص النفسانية . أما عن الخصائص الجثمانية ، فانه بقياس القامة مثلا ، ووزن الجسم ، والقوة العضلية ، وطاقة الرئتين ، وإبعاد الرأس وطاقتها انضح أن الذكور توجد فيهم الظواهر الآتية :

(١) أنه يوجد بينهم لكل خصيصة جثمانية حد أقصى لا يمكن أن يبلغه نفس الخصيصة في المرأة ، وحد أدنى لا يمكن أن تنزل إليه في المرأة الخصيصة ذاتها .

(٢) أنه باستخراج متوسط ما يوجد في الذكور من كل خصيصة يتضح أن مفردات الذكور ينحرفون عن هذا المتوسط ارتفاعا أو انخفاضاً بدرجة لا يبلغها انحراف مفردات النساء عن المتوسط الخاص بهن .

(٣٠) أن حالات العيب في تكوين هيكل الجسم أو القوة المضلية أو أى خصيصة جثمانية ، وكذلك الأمراض الموروثة والأمراض العقلية ، أكبر تفشياً في الذكور منها في الإناث .

لوعظاً صناعاً أنه بينما ينزع الإناث إلى التجانس والتشابه ، فإن الذكور أوفر منهن نزعة إلى التنوع والتغاير .

وليس هذا مقصوراً على المجال الجثائى ، وإنما يشمل المجال النفسانى كذلك .

فاذا أخضع لاختبار واحد عدد من الذكور وعدد مماثل من الإناث ، وقدرت لكل واحد في هذا الاختبار درجة من عشرة ، يتبين أن الدرجة القصوى للنجاح بين الذكور بينها وبين الدرجة الدنيا مسافة أكبر من تلك التى توجد بين الدرجة القصوى والدرجة الدنيا للنجاح بين الإناث ، كما أنه باستخراج متوسط درجات الفريقين ، يتضح أن انحرافات كل من مفردات الذكور في درجته عن متوسط درجاتهم ، أشد من انحراف كل من مفردات الإناث عن متوسط درجاتهن .

ويقرر Havelock ELLIS في هذا الصدد الأمور الآتية :

(١) أن حالات الشذوذ سواء في صورة العقيرة أو في صورة البلادة ، أكثر تواتراً بين الذكور منها بين الإناث .

(٢) أن التنوع في صور الإدمغة يميز الذكور أكثر من الإناث ،

حتى أن الخصائص البدائية المطبوعة بها. الأجناس والسلالات في شكل
الدماع ، توجد بمثابة في نساء السلالة أكثر مما توجد في ذكورها . . .
(٣) أن العادات القديمة للجنس أو السلالة وكذلك الملابس القادرة
والطرق المثبتة في التفكير ، تعبير المرأة أكثر تمثيلاً وصوتاً لها
من الرجل .

وأكثر الباحثين عناية يبحث ظاهرة تنوع الذكور. وتجانس الاناث
والاستعانة في التدليل عليها بالأرقام ، هو الباحث الإيطالي
GAETANO PIERACCINI ، حتى أن هذه الظاهرة سميت بقانون
جائثانو بيراشيني القائل بأن المرأة لها في توريث الخصائص المميزة
للسلالة الانسانية التي هي منتمة إليها ، دور هام هو دور التثيت
والتركيز .

فقد استعرض هذا الباحث ملاحظاته الشخصية وملاحظات غيره
حول أنواع وعيوب الهيكل الجسمية ، وأنواع وعيوب التكوين المصلي ،
وعيوب مفصل الجسم ، والأمراض الوراثية في العين وملحقاتها ، وعيوب
وأمرض الأنف ، وتشوهات هيكل الأذن والعيوب السمعية الموروثة ،
والأمراض الجلدية الموروثة ، والأمراض الموروثة في شئ من الجسم
وفي الأظافر ، وعيوب القلب والشرابين ، وأنواع الجهاز البولي وعيوبه
الموروثة ، والعيوب والأمراض الموروثة في الجهاز الهضمي ، والعيوب
في التوزيع الغذائي بالجسم وفي إفرازات غده ، وأنواع الجهاز العصبي
النخس . . . وذلك سواء في الذكور أم في الإناث . وقال في ذلك المرأة

تجمل بنية وعضويا - بالقياس إلى الرجل - عنصرا أوثق ارتباطا بالمستوى المتوسط في السلالة التي هي عضو فيها ، وتساعد في توريث الخصال الجسمية على صون وثبات ذلك المستوى الجنسي المتوسط ، في حين أن الرجل إذ ينحرف بدرجة أكبر عن المستوى المتوسط لسلالته يشهر حامل تنوع وتهريد .

ثم قال « وينتج من ذلك أن المرأة تتلقى من الرجل بسبب انحرافات المذكورة في التكوين وفي الوظائف العضوية ، العوامل التطورية وكذلك العوامل الانحلالية ، غير أنها تصحح هذه الدوامل الأخيرة كما تزود الدوامل التطورية إلى المستوى المتوسط وتحول دون الالتقاء بها كما هي في العيب التناسلي . »

ومن ثم فبينما المرأة تنزع إلى التزام المركز السلائي ، ينزع الرجل إلى التفتت منه ، الأمر الذي من أجله كانت أحوال الشذوذ والانحراف والعيب الجسماني والمضوي والنفسى أكثر توافرا في الذكور منها في الإناث .

ولهذا السبب بالذات ، ولما كانت البقرية ضربا من الندرة والشذوذ ، فإنها في الرجال أكثر ظهورا منها في النساء .

والجذب عينه ، ولما كانت الجريمة وعلى الأخص في العور غير العادية منها وحشية وفسادا ، تعتبر هي الأخرى شذوذا وإنما في الوضاعة لا في الرق . فإنها هي الأخرى تظهر بين الرجال أكثر مما تظهر بين النساء .

ومن المشاكل التي يتناولها الفحص الجماعي للجنسين ، مشكلة الطاقة
الاتاجية لكل منهما في العمل الواحد .

ولا شك في أن لهذه المشكلة أهميتها في تحديد الأجور . فالعامل
الأساسي في تحديد الأجر هو الانتاج ولو أنه تتدخل في تحديده أحيانا
عوامل أخرى كالمؤهلات الشخصية والأعباء العائلية .

وهناك طرق عديدة لقياس مدى لاتاج في كل ساعة من ساعات
العمل . فلكل من هذه الساعات إنتاج يفاير ما يتحقق منه في ساعة
أخرى . ففي ساعة البداية في العمل يكون الانتاج قليلا نسبيا تحت
تأثير العناء الذي تحس به النفس حين تترك الراحة وتهم بالعمل ، ثم
يبدأ الانتاج في الزيادة بحلول الساعة التالية ، غير أنه يبدأ في التناقص
عقب ذلك لعودة العناء إلى الظهور ، ولكن الانتعاش يعاوده إلى أن
تصل ساعة التعب النهائي .

ولا ريب في أن كمية الانتاج ونوعه في كل ساعة من الساعات ،
يتوقفان على البنية الجسمية وكذلك النفسية من ينهض بالعمل .

وقد قيل انه في صناعة النسيج تسمح الآلة الناصجة في الدقيقة
الواحدة بست وسبعين ضربة ، أي تسمح في الساعات الثمانية التي
يستغرقها العمل بست وثلاثين ألف ضربة . وبينما يحقق العامل في يوم
واحد (أي ثمانى ساعات) تسعة عشر ألف ضربة ، يحقق العاملة
ثلاث عشرة ألف .

ولاحظ البنفس أن الارتفاعات الفجائية الطارئة في كمية الانتاج والتي تتخلل عملية الانتاج في أثناء مسيرها، أكثر شيوعا بين النساء منها بين الرجال، لاعتبارات تتعلق بنفسية المرأة .

وقال البنفس بأن الرسم البياني المحدد لانتاج كل من الجنسين في العمل الواحد يوميا، يتميز بأنه بالنسبة للمرأة منخفض عنه بالنسبة للرجل كما أنه على تماريج أكثر وقفزات فجائية أكبر عددا .

وعلى أية حال ، لا زال هذا المجال من مجالات البحث مفتوحا إلى من يخوضه ويوفى العلم فيه بمقتضى أوفى وأدق . فالمفروض أن يقاس بالطريقة العلمية لإنتاج كل من الجنسين في العمل الواحد كل يوم سواء من حيث الكمية الاجمالية لهذا الانتاج أو من حيث الكمية التي تتحقق منه في كل ساعة من ساعات العمل ، أو من حيث نوع الانتاج ذاته . ويتعين الوقوف على ما إذا كان الانتاج الأقصى كمية ونوعا للمرأة مساويا لمقابلة في الرجل أم متفوقا عليه . والمفروض أن يجري هذا البحث أو هذا التسابق في الأعمال التي يكون كل من الجنسين صالحا لأدائها معاويا لها .

وما قدمنا ذكره حتى الآن ، يتعلق بالفضن الجنائي للمرأة نصفه هامة والمقارنة بينهما وبين الرجل من هذه الناحية . ولكن المفروض أن يتجاوز الفحص هذا الذي ، وأن يتناول المقارنة كذلك بين المرأة

العادية من جهة والمرأة المجرمة من جهة أخرى ، وبينهما وبين المرأة المجرمة كذلك .

وقد عني الايطاليون بهذه المقارنة كذلك ، منذ أن استخدموا في الفحص طرق القياس المختلفة لخصائص الجسمية والنفسية . ومن الأسماء اللاحقة في هذا المجال C. Lombroso ، Pisani ، Ardu ، Varaglia ، Mingazzini ، Silva .

وفي مجال النساء أيضا - كما في مجال الرجال - وجدت في المجرمات وكذلك الداعرات ميوب أكثر تفشيا فيهن منها في النساء العاديات ، ولو أن نسبة تفشي الميوب في المجرمات أقل من نسبة تفشيها في المجرمين من الرجال .

ذلك ما أثبتته ماريو كارارا M. Carrara في كتابه من علم طبائع المجرم . فمثلا ظاهرة بروز الفك والذقن إلى الأمام Prognatismo وجدت بنسبة ١٠٪ في النساء العاديات بينما وجدت بنسبة ٣٣٪ في النساء المجرمات . كما أن الخط الطولي للكائن في وسط المسافة بين الميبتنا sutura metopica لم يوجد قط في النساء العاديات وإنما وجد في النساء المجرمات بنسبة ٥٪ . وضخامة الفك mandibola روعيت في ٩٪ من النساء العاديات بينما وجدت في النساء المجرمات بنسبة ١٥٪ . والسمات الذكورية أو المنغولية في الوجه لم توجد في النساء العاديات بينما وجدت بنسبة ٨٤٪ في النساء المجرمات .

وتقورنت النساء الداعرات من هذه الناحية كذلك بالنساء العاديات . فبروز الفك والذقن إلى الأمام - وقد قلنا إنه سجل بنسبة ١٠٪ بين

النساء العاديات ، وجد نسبة ٣٦٪ بين الداعرات أى نسبة أعلى من نسبية وجوده بين المجرمات . وكذلك الحال فى ضخامة الفك وقد قلنا إنها وجدت نسبة ٩٪ فى النساء العاديات ، إذ وجدت فى النساء الداعرات نسبة ٣٦٪ بينما وجدت كما رأينا بنسبة ١٥٪ فقط فى المجرمات . والبروز فى عظمى الوجنتين وجد فى النساء العاديات بنسبة ١٤٪ بينما وجد فى الداعرات بنسبة ٣٠٪ .

توصلنا أية حال ، فالعيوب وجدت أكثر تفشيا فى المجرمات والداعرات منها فى النساء العاديات . أما فيما يتعلق بالمقارنة بين فتى المجرمات والداعرات ، فبعض العيوب وجدت فى فئة المجرمات أكثر تفشيا منها فى فئة الداعرات ، بينما حدث العكس فى البعض الآخر . ولكن مجموع العيوب فى الداعرات ، وجد دائما أقل من مجموعها فى النساء المجرمات ، وإن كان دائما أكبر من مجموعهن فى النساء العاديات .

ولم نلاحظ أن اجتماع خمسة عيوب سويا فى المرأة الواحدة وجد فى الداعرات بنسبة ٥١٪ بينما لم يوجد فى المجرمات إلا بنسبة ٢٧٪ ، الأمر الذى يفسر به Carrara ظاهرة أن نموذج التكوين الإجرامى وجد فى الداعرات بنسبة ٣٨٪ بينما لم يوجد فى المجرمات إلا بنسبة تتراوح بين ١٠ ٪ إلى ١٤٪ ، ووجد فى المجرمين بالطبع من الرجال بنسبة تتراوح بين ٣٠ ٪ إلى ٤٠٪ .

وفضلا عن ذلك ، فانه فى مجال المقارنة بين المجرمات والداعرات

مما من جهة ، والنساء العاديات من جهة أخرى ، اتضح أن وزن الفك في الأوليات أكبر من وزنه في الأخريات ، وكذلك الحال في وزن الدماغ . كما اتضح أن المجرمات والداعرات يتميزن بأن الميثل الجنسى ظهر منهن في وقت سابق لأوان ظهوره الطبيعي في النساء العاديات ، وأن الشول يبين أكثر شيوعا منه بين الأخريات ، والحساسية يختلف أنواعها أقل عندهن منها عند العاديات ، كما أن اختلال القوة البصرية لديهن أكثر تفشيا ، والصورتان المتطرفتان في الشبهة الجنسية أي صورة الحرارة الفسالى فيها ، وصورة البرود غير الطبيعي ، أكثر تحققا يبين منهما بين النساء العاديات .

وأخيرا يقرر Carrara أنه في المجرمات بالطبع والتكوين كثيرا ما توجد عيوب متساوية في العدد مع ما يوجد منها في المجرمين الرجال من نفس النوع ، إن لم تتفوق في العدد على عيوب هؤلاء ، وأن إجرامهن يفوق إجرام نظائرن من الرجال تعددا وقسوة في الوقت ذاته .

وأيا كان أمر تلك المعلومات المستقاة من جهود وأبحاث القدامى في علم الاجرام بايطاليا ، فقد علق عليها العالم المعاصر A. Niccifero بأنها لا تتميز حقائق منطقيا بها ، إذ لم يضل البحث العلمي إلى إثبات هذه الصفة فيها ، ولا بد لتأكيد صحتها من أبحاث وجهود أخرى يرأى فيها أن تشمل عددا وافيا من الحاضمين للاختبار بين الرجال والنساء على اختلاف أنواع كل من الجنسين .

وكما قسم الرجال المجرمون إلى مجرمين بالطبع والتكوين ، ومجرمين بالصدقة ، قسم النساء المجرمات كذلك نفس التقسيم من جانب العلماء الإيطاليين .

وعنى هؤلاء العلماء بوصف الجريمة بالطبع والتكوين وتصوير قسوتها ، وشيئتها الجنسية ، واسترجالها ، ومشاعرها وعواطفها ، كالاتقام والكراهية والشراهة والبخل ، وكذلك حفظها من الذكاء وأسلوب تنفيذها لجرائمها وإصرارها على إنكار جرميتها . وعنى كذلك بوصف الجريمة بالصدقة مقرردين أنها تكون السواد الغالب في المجرمات من النساء .

وشمل وصفهم لفتنتي الخصائص الجسمية والنفسية معا . كما قسموا كلا من الفتنتين إلى فصائل .

فقسموا مثلاً فئة المجرمات بالصدقة إلى فصيلة تضم ذوات الميل الإجرامى الخفيف ، وفصيلة تضم المجرمات الشبيهات بالنساء العاديات أو اللاتي يعتبرن نساء عاديات تعرضن لظروف خارجية استثنائية كان من شأنها أن تغلب الدافع الخفى إلى الجريمة على المانع منها ، وهو الدافع القائم فى قرارة نفس كل امرأة عادية ، وفصيلة تضم المجرمات بالمعاطفة اللاتي وصفت فيهن خصائصهن المميزة من خصال انحلالية واسترجالية وأحاسيس ومشاعر خاصة .

ووصفت كذلك المجنونات المجرمات ، والمجرمات المصابات بالتشنج ، والمجنون الخلقى ، والمجرمات المستهريات ، وما ينتاب الأخريات من

هذيان وتوهم ، وما يلجأ إليه من أفعال الفراز ، والبلافات الكاذبة ،
والسرقات ، وكذلك أفعال التسميم .

هذا الشق الأخير الخاص بتقسيم النساء المجرمات لا ينحصر في
المجال الجنائي للفحص وإنما يشمل على ما هو ظاهر ، المجال النفساني
كذلك .

الفصل الثالث

المرأة نفسانياً

قيل إن النساء أقل إجراماً من الرجال ، لأن المرأة أقل من الرجل شراسة . وهذا تفسير يضاف إلى ما سبق أن ذكرناه من أنها أقل من الرجل في قوتها المضطربة وفي نصيبها من الاشتراك بمهمة الحياة خارج البيت .

وفي هذا الصدد يقرر Vignoli أن وظائف الأمومة وكلها رقة وبذل وتضحية ، لصيقة بطبيعة المرأة ، ومن ثم أوجدت في المرأة بالضرورة قدراً أكبر من الايثار والعطف والحساسية والحنان ، لا يتوافر لدى الرجل .

هذا الربط بين فسيولوجية المرأة وبين حنانها الطبيعي ، يوجد كذلك في كتاب الدكتور Thulié عن المرأة *La femme* الذي ظهر في باريس سنة ١٨٨٥ حتى أنه يتحدث في هذا الكتاب عما يسمى بعلم الاجتماع الفسيولوجي .

ويقرر الكاتب الهولندي Heymans في كتابه عن نفسية المرأة *La psychologie des femmes* (باريس ١٩٢٥) أن المرأة بحكم إدارتها للشؤون المنزلية أكثر اقتصاداً في التفقات من الرجل ، كما أنها

أكثر صبراً وشجاعة في مواجهة المرض ، وأجدر بالثقة من الرجل (مع أن السائد هو الاعتقاد العكسي) ، وأكثر اتفاقاً لما يعهد إليها به من أعمال ، ولا توجد فيها الأنانية ، والنزعة المادية لديها أقل ، كما أنها أقل بخلاً ، وأقل غروراً ، ولها من روح البر نصيب أوفى ، وقد أجل الكاتب كل ذلك في قوله إن المرأة أطيب خلقاً من الرجل ، ولو أنه سجل على المرأة في الوقت ذاته بعض نواحي الضعف في أخلاقها . . .

وقد حاول البعض أن يفسروا تفوق المرأة خلقاً على الرجل ، تفسيراً غريباً يقولون إن ذلك راجع إلى ما وجدت فيه المرأة على مر الأجيال من حالة عبودية وخضوع عودتها على إنكار القات . ورد Heymans على هذا التفسير الغريب بقوله إنه لم يسبق قط أن أثبت التاريخ أن حالة الخضوع والعبودية تفضل حالة الحرية كدراسة للأخلاق .

والواقع أن من يستعرض التراث الفكري للإنسانية لا يجد للمرأة من الأنصار القائلين بطبيعتها الطبيعية وتفوقها الخلقى سوى عدداً قليلاً .

فن الكتاب الروائيين من صور المرأة كزوجة أمينة متفانية في حب زوجها والوفاء له ، تخضع حليها مثلاً لتألمها على فراقه ثم تنزع حياتها يديها بعد موته للحاق به في الموت كذلك .

غير أن خصوم المرأة والقادحين فيها على العكس كثيرون . فقط

وأينا بمناسبة الكلام على الحالة المدنية من يتهم من الزواج ولا يرى فيه سوى المثالب .

وهاجها كثيرون من أدباء الإغريق والرومان . وظل هذا النهج لدى الروائيين فيما بعد . فينسب إليها Giovanni Boccaccio أنها مثقلة كرشة في مهب الريح ، ويصورها Molière في اثنين من فكاهاته أحدهما L'école des femmes والأخرى Les Femmes savantes على أنها أكثر من الرجل لؤما وخبثا .

والمرحيات وكذلك أحداث التاريخ ، مليئة بقساء خيئات شريرات تظهرن حق من بين من يلقن الملك .

ويقول Milton شاعر الجنة المقودة إن المرأة هي أجل ميوب الطيبة ، كما يقول الكاتب ALFONSO KARR إن امرأة قبيحة المنظر سيئة الخلق لأشد في القبح وسوء الأخلاق من أكثر الرجال قبحا وأسوأهم خلقا .

ومهما كان أمر ذلك القدح والقم ، فإنه مما لاشك فيه ، وما وجد حتى في إناث الحيوان ، أن الأنثى في حنان الأمومة تقدم أبلغ أمثلة التضحية والبذل والإيثار .

ويقدر طبيب الأمراض العقلية الإيطالي Carlo ceni أن القر الذي توجد فيه بالدماغ الملجبات الذهنية العليا أي مراكز المنطقة الأمامية والمنطقة الخلفية من الأنثوية الحرة ، هو بمنتهى القر الذي تتركز فيه العناصر النفسية المكونة

لظاهرة الأمومة ، حتى أنه بإحداث بتر في الموضع الذي توجد به تلك
المراكز في المخ ، تصاب وظيفة الأمومة في المرأة بأعراض النسيان
والإهمال والانحلال .

ويستلزم قائلنا إنه بإجراء هذه التجربة في أنثى الحيوان بذلك الموضع
من المخ ، يتبين أنه يترتب عليها حدوث إصابة بالوظائف الحسية والعاطفية
والفريزية القائمة عليها الأمومة ؛ لدرجة أن تتمتع الانثى عن تربية نسلها
والعناية به . ويستخلص Morselli من ذلك أن المخ الأنثى مشبع كله
بالوظيفة السامية التي أعدت لها الانثى وهي وظيفة الأمومة ، وإن هذا
السوء الكامن فيه يتمكن صداه سواء على حياة الجنس الانساني الذي
تتمنى اليه المرأة ، أو على العلاقات الجارية في المجتمع الذي هي
عضو فيه .

ولم يفت الشعراء أن يبرزوا حنان الأمومة في أشعارهم . بأيائنا
جاءت آية في قوة التعبير .

قد تصور أحدهم أمًا قلها ابنها وانزع منها قلبها وزلّ به هاربا ،
وأيّنا كان في طريق الحرب اصطدمت قدمه بمائق فوقم على الأرض ،
وإذا بقلب الأم - وقد بقي نابضا - يتكلم ويسأل الابن : « أحاق بك
سوء يا لمي » .

وتصور آخر أمًا طريحة في كوخ تغالب الموت تمجيدا من
شدة البرد ، وبلغ بها الاحتضار حتى إققادها البصر والنطق ، يصل

ابنها بشفقة بعد غياب طويل ويدنو من فراشها ، فيماودها النطاق بصوت خافت لتقول « لماذا لا توقدون النار ؟ إن صغيري يمانى البرد » .

إلى هنا ، لم تتجاوز مجال التأملات الأدبية ؛ وقد آن أن ندخل المجال الملى بالمعنى الصحيح .

ولذا نعالج قيا يل بأسلوب على ، نفسية المرأة ، سواء في الشق الشعوري منها أو في الشق الذهني ، أى من الناحية الشعورية ومن ناحية الذكاء .

١ — الناحية الشعورية

من العلماء القدامى الذين عالجوا نفسية المرأة Spencer ، Darwin . فيقرر Carlo Darwin أن المرأة قادرة على حنان أوفر من نظيره في الرجل ، وأن مشاعرها أكثر حيوية ، وغريزة الأمومة فيها أكثر حدة وأكل وأكبر من غريزة الأبوة ، كما أنها أسرع إدراكا وأكثر استعدادا لتقليد ... وعلى العكس ، فإنه بينما توجد في الرجل روح التنافس والطمع والأنانية ، كما يتوافر لديه فكر أكثر عمقا ، وجهد أشد مراسا ، وجزأة أكبر ، ونظر أبعد ، واستعداد أقوى للتضحية في سبيل الفكرة ، فإن المرأة يوجد لديها كل ذلك بقدر أقل وبدرجة سطحية .

ويقول Herbert Spencer أن المرأة تتميز بالرغبة في أن تحوز

إعجاب الرجل ، وبالرياء ، وبالقدرة على أن تستشف أفكار الرجل من إشارات كثيراً ما تلقى عليه ، والإعجاب بكل ما هو قوى وباهر أى تتوافر فيها الملكات الضرورية في سبيل تكملة قصصها عن الرجل في القوة الجنسية وفي سبيل السيطرة على الرجال دون إحساس منهم ، وفي سبيل اختيار من هو أقدرهم على حمايتها .

ولكن هذه التقديرات المبذولة من جانب القدامى من العلماء جدت بعدها أمور عديدة كشف عنها البحث العلمى وإن كان لا بد في عرضها من إبراد الأحاسيس التى كشفت عنها الملاحظة بطريق مباشر .

فقد عني يبحث نفسية المرأة كثيرون مثل الإيطاليين مثل Lombroso Paola Lombroso, Viazzi, Mantega a, Ferrero, Gamberotta, Perabò, Gbri, Sighefe, Giha Lombroso.

وتحدث لومبروزو وفيريرو عن الحساسية الجنسية للمرأة ، ومقاومتها للألم ، وحساسيتها الجلدية ، فضلاً عن بعض جوانب نفسياتها مثل القسوة ، والرغبة في الانتقام ، والإحساس بوازع العدالة ، والشعور بالحنان إلى درجة قد تتخذ صوراً مرضية ، والميل إلى الكذب ، والنزوع ، فضلاً عن مستوى فكرى ليس فذاً ، ونزعة غير عادية إلى التقليد ، واستخدام قليل المنطق .

ونسرد فيما يلى واحدة بعد الأخرى الخصائص النفسية التى قيل بيد البحث العلمى بوجودها في المراق ، سواء أكان هذا البحث بأباليب

الثلاثين النفسى التى يستخدما علم النفس التجريبي أو بطريقة تسجيل الملاحظة المباشرة .

أولا - عن الحساسية الشعورية

أخفضت لقياس حساسية المرأة جلدياً ، فبين أنها أقل من الرجل نصيباً من خاصية لمس ومن حساسية الجلد بالألم . كما يقرر Francis Calton أن المرأة قلما تستخدم في أعمال تتطلب ادراك الأمور في دقائقها ، مثل مهنة تذوق الشاى أو النبيذ أو المشروبات الأخرى للوقوف على الاختلاف بينها في الطعم ، ومثل مهنة ضبط أصباغ الصوف ، وضبط أوتار الآلات الموسيقية .

وقيل إن الرجل أكثر حساسية من المرأة سواء قصد بالحساسية المادية منها أو غير المادية ، وإن المرأة على العكس أسرع منه انفعالا . ولأن الجمهور يخطئ بين الحساسية وبين سرعة الانفعال ، كثيراً ما يبدو له أن المرأة أكثر حساسية من الرجل . ولا يلزم في كل افعال أن يكون دليل جنسية ، ولو أنه الخطوة الأولى في كل حساسية .

ولأن سرعة الانفعال تجعل صاحبها أكثر حركة ، فإن التغيرات الخارجية من الألم أكثر تشعباً واتساعاً عند المرأة منها لدى الرجل .

ولذا شبيهت المرأة من هتدع الناحية بالطفل ، لأنها مثله تتميز بأنها أشد انفعالا ، وأقل حساسية ، وأكثر تميلاً لشعور الداخل .

فيري Mantegazza أن التعبير عن الشعور الشخصي بسميزات العين وحركاتها وتعبيرات الوجه وتغيير نبضات الصوت ، أكثر حدة لدى المرأة منه عند الرجل ، وكذلك الحال في احمرار الوجه وفي البكاء وفي الضحك . وفي هذا الصدد يقرر sighele أن المرأة جسم ضعيف ، وأن المظاهر الخارجية أكثر نشاطا في الأجسام الضعيفة منها في جسم قوى ، وأن البكاء مخرج منفس عن الألم ، بينما المناء الصامت بدون دموع يمثل انتصاراً على النفس لا يبلغه سوى الأقوياء ومن شأنه أن يضاعف الألم .

وكون المرأة أكثر تعرجاً من الرجل ، يرجع إلى كون غدتها اللدقية أكثر نشاطا ، ونبضها أوفر سرعة ، والتأثيرات المتبادلة بين أعضاء جسمها الداخلية أقل انتظاما ، الأمر الذي يجعلها أقل من الرجل نصيباً من الاتزان الشعوري .

ومما تناوله البحث في هذا الصدد المقارنة بين ذكور الأطفال وإناثهم من ناحية المروية باللعب ، تبعاً لكون الأعراض التي تظهر على الإنسان منذ طفولته تنبئ بما سيكون عليه في مستقبل عمره .

وقد تبين في مجال هذه المقارنة الأمور الآتية :-

(١) أن الأطفال حين يلعبون بالكرة ، يظهر من الذكور فيهم تفوق على الإناث ، من ناحية طريقة قذف الكرة ففسها وكونها عند الذكر أكثر إحكاما وسدادا منها عند الانثى ، ومن ناحية تنسيق حركات

الجسم والمواضع التي يتخذها إذ يفضل الذكور الاناث كذلك من هذه الناحية . وكما تقدم الأطفال في السن ظهر هذا الفرق بين ذكورهم وإناثهم على صورة أوضح .

(٢) أن اللعب في فريق من اللاعبين يميل إليه الذكر أكثر مما يميل الأنثى إلى اللعب في فريق من اللاعبات .

(٣) أن الأنثى يقلب في اختيارها للعب أن تفضل المرائس ، في حين أن الذكر يقلب عليه أن يختار من اللعب الأسلحة الرمزية وأن يستخدمها فعلا .

(٤) أن الفرق بين الذكر والأنثى يظهر كذلك في مجال مختلف الألعاب الرياضية ، وما تتطلبه من حركات يأتيا اللاعبون أو من حركات يأتيا المتفرجون . فقد روعي اختلاف في هذه الحركات بين اللاعبين واللاعبات ، وبين المتفرجين والمتفرجات .

(٥) أن النتائج الرياضية التي تتحقق في السباحة مثلا وفي قذف الرمح وفي القفز ، أملى بين الذكور منها بين الاناث (ربما باستثناء التنس) .

ولاشك في أن هذه الفروق كلها ترجع لآلى أسباب جنائية فحسب ، وإنما إلى أسباب فسانية كذلك منها الحساسية بالوقت المناسب لرد الفعل ، وملكة الحكم .

وأما عن الأعمال الخفية ، فقد قيل ان اشتغال المرأة بها لا يرجع إلى حساسيتها بقدر ما يرجع إلى سرعة انفعالها .

ويقرر الطبيب الشرعي Legranol Du Saulle أن المرأة تنهض

بأعمال البر إما بدافع هستيرى وإما بدافع الغرور . ووصف كيف أنها فى الحالة الأولى تبكى مع هذا وتجنف دموع ذلك ، وكيف أنها فى الحالة الثانية تحيط برها بهالة من النظار والغرور .

ويقول Mantegazza أن المرأة السيدة الجليلة : تعانى الفراغ والغرور ، وفى كثير من الأحيان السآة كذلك وإذا تولت إدارة المنزل الخيرى والنهاية بملاج كافة الآلام الاجتماعية الكبرى ، فأنها تفعل ذلك بأسلوب غاية فى النقص ، وبطريقة عرضية لفناية ، وفى كل الأحيان تقريبا بدافع الغرور لا بدافع الاحساس بأداء واجب إنسانى كبير .

وتتطلب هذه المناسبة وقفة وتأمل .

فن الثابت أن الرجل لديه من وجوه العمل المهنى والنشاط الاجتماعى ما يكفل له الاعجاب بنفسه واعجاب الآخرين به كذا شاء هذا الاعجاب . أما المرأة فالتألم أنها محصورة فى مصدر واحد لاعجابها بنفسها وإعجاب الآخرين بها وهو رواؤها للناس وحليها . فإذا وجد مع هذا المصدر آخر غيره ، فالتألم فى المصدر الآخر أن يكون الأعمال الخيرية . وإذا تنهض المرأة بهذه الأعمال لا تجلب لنفسها إعجاب الآخرين فحسب ، وإنما ينتسابها هى ذاتها الاعجاب بنفسها إذ تبدو طيبة خيرة مسعفة لمن يريد إسعافا وعخلا بالتالى لتقدير .

ولسكن ذلك النظر لم يسجل إلا لأقلية من المفكرين . فأغلبية أئفكرين تقرر أن المرأة فى الحقيقة أكثر من الرجل حنانا .

وهذه الأغلبية تعال . بأنها هذا ينوطين من الأسباب :-

سبب عضوى وسبب تاريخى

أما السبب العضوى فهو غريزة الأمومة بكل ما فيها من عواطف الرقة والحنان .

والسبب التاريخى أن المرأة فى التاريخ الانسانى لم تمارس الحرب أى القتال قط ، كما أنها حتى فى القبائل البدائية ، تمتنع لاعتبارات من القوقس والديانة ، عن أكل لحم البشر .

يضاف إلى ذلك أن المرأة بحكم كونها أقل من الرجل فى القوة الجسمية والمضلية ، ليست قادرة مثله على التعدى أو الانتقام عن يعتدى عليها ، ومن ثم تنشأ الظروف فى نفسها إحساسا دائما بأنها مجنى عليها وبأنها حتما ضحية دأمة للقوة والبنى والقسوة ، وإذ تأنبها على ممر الأجيال هذا الاحساس ، وتسودت على الشعور بألمها الدافى والاشفاق على نفسها ، صارت فى الوقت ذاته أقدر على الاحساس بألم الآخرين والاشفاق عليهم .

ومن الأمور العجيبة التى اكتشفها علماء الخطوط ، أن المرأة أكثر من الرجل أنانية . فالخط ذو الزوايا أكثر شيوعا بين النساء منه بين الرجال . والمعلوم أن هذا الخط كاشف عن الأنانية خلافا لخط القوقس أو النازى . ذلك لأن الخط على ما رأينا ، يكشف سواء عن الحالات النفسية الأساسية الدائمة فى شخصية الكاتب أو عن الحالات النفسية والجسمية العرضية العابرة .

ويميل علماء الخطوط تلك الظاهرة بين النساء ، بأن المرأة بحكم ضعفها ، أكثر من الرجل حاجة إلى الدفاع عن نفسها وصون ذاتها ، وأنها بالتالى أكثر تفكيراً فى نفسها (وفى أولادها الذين هم فى نظرها جزء منها) منها فى الآخرين .

وبما يحتاج إلى إيضاح فى هذا المجال ، تحديد ما إذا كان نصيب المرأة فى المتوسط من الأنانية أعلى من نصيب الرجل ، أو ما إذا كانت الحالات المتطرفة والمرضية من الأنانية أكثر شيوعاً بين النساء منها بين الرجال .

ثانياً - الشهية الجنسية والحياة :-

هذا المجال من غير الممكن إخضاعه لقياس الكفيل باظهار الفرق فيه بين الرجل والمرأة .

ومع ذلك فإنه لم يخل من تسجيل بعض الانطباعات .

فما شاع تقريره هو أن المرأة أقل من الرجل إحساساً بالشبهة الجنسية لأنها على غير إحساس منها ، ترى فى الرجل أباً للأولاد أكثر مما ترى فيه الرجل ذاته ، بينما الرجل لا يرى فيها دائماً سوى المرأة .

غير أن البعض يقررون أن البرود الجنسي ليس فى المرأة سوى بروداً ظاهرياً ، وأن المرأة بطيئة فى إظهار الرغبة يعوزها دائماً إيقاظ وتوجيه .

ذلك ما قرره Luigi Battistelli إذ سجل في كل مائة من النساء أكثر من خمسين على برود جنسى ظاهرى .

وهو ما قرره كذلك Havelock ELLIS ، مضيفا إلى ذلك أن العادة السرية أكثر شيوعا بين الاناث منها بين الذكور في سنى العمر الأولى ، أما بعد البلوغ وبعد الصبي تتحقق في الجنسين بذات القدر ، وربما بقدر أكبر بين الاناث كذلك ، فضلا عن أن صور تلك العادة ومواقع تركيزها أكثر تنوعا في الاناث ، والصور المرضية من الشبهة الجنسية أكثر شيوعا بينهن منها بين الذكور ، الأمر الذى يستخلص منه شك حول صحة الزعم القائل بأن المرأة أبرد جنسيا من الرجل .

ولا مانع في هذا الصدد من إيراد بعض التفسيرات الشارحة للحالات المتطرفة من البرود الجنسى عند المرأة .

فيقول البعض إن ذلك البرود قد يرجع عند المرأة إلى استرجاعها أى وجود بعض خصائص الذكورة بها .

ويقول البعض الآخر من علماء التحليل النفسى ، إنه يرجع إلى عقدة نفسية نشأت في الطفلة منذ طفولتها ولاحتقتها بعد ذلك ، وبمقتضاها أحست الطفلة بنفور من التكوين المزدوج للجسم الذكر ، تبعا لتمثلها لإياه في تخيلاتها الجنسية ، صاحبه كذلك شعور بحسد الذكر والغيرة منه لقاء دوره الإيجابي الذى جعل دورها هي سلبيا محضا ، فضلا عن شعور

بالخطيئة (لا تخلو منه دائما تفسيرات المحللين النفسانيين) أنزوى في عقلها الباطن (الذى يوجد هو الآخر في تصوراتهم دائما) ، فكان من شأن ذلك أن نشأ في الأنثى منذ طفولتها عدم اكتمال الوقاع الجنسى بل نفور منه .

ذلك هو ما تفسر به الحالات المتطرفة من البرود الجنسى لدى المرأة .

على أنه من الأبحاث الجديرة بالناية في هذا المجال ، تحديد مدى تأثير الشبهة الجنسية سواء لدى الرجل أو لدى المرأة ، بالطبقة الاجتماعية ونوع الثقافة ونوع المهنة ، أى العامل الاجتماعى إجمالا ، فضلا عن العامل العضوى والعامل النفسى المنبعثين من الشخصية ذاتها .

ويمكن بصفة عامة استخلاص قانون لا يزال في حاجة إلى الإثبات ، وهو أن نصيب المرأة من الرغبة في الرجل جنسيا أقل من نصيب الرجل من الرغبة في المرأة ، وأن المرأة أكثر حرصا على اجتذاب النظر إليها والاعجاب بها منها على فعل الوقاع الجنسى ذاته .

ولا تخلو الأبحاث من إظهار المراحل التى تمر بها الشبهة الجنسية للنزأة نفسها ، وكيف أن هذه الشبهة تتفاوت شدة وضعا باختلاف هذه المراحل لا سيما قبل الحيض وبعده . ولكن هذه الأبحاث لا تتناول على كل حال المقارنة بين المرأة وبين الرجل من ناحية مقدار الشبهة الجنسية .

الجنسية إلى ثلاثة أنواع : - نوع ذى شبيهة مفرطة ، ونوع ذى شعور مفرط فى التسامى أكثر منه ذى شبيهة ، ونوع أنانى يارد جنسيا . وقيل إنه حتى فى النوع الأخير ، يكون البرود ظاهريا وتكون الشبهة مستمرة تتطلب إثارة وإعدادا .

ومن غريب ما لوحظ على النساء المجنونات أنهن يفرطن فى التفوه بألفاظ المحاذج الجنسى وإتيان الحركات المعبرة عن الشبهة الجنسية ، وذلك سواء أكان مصدرهن طبقة اجتماعية عليا أو طبقة دنيا .

وعلى أية حال ، فإنه فى مجال المقارنة بين المرأة والرجل من حيث الشبهة الجنسية ، يمكن أن تقرر ما يأتى :-

(١) أن نشاط الشبهة الجنسية لا يوجد بذات القدر سواء فى الرجال أو فى النساء ، وإنما يختلف باختلاف الأفراد فى كل من الجنسين وأن الدرجة الدنيا من الشبهة الجنسية لا يوجد عليها من الجنسين سوى أفراد قليلين ، وكلما زادت درجة هذه الشبهة عن حدّها الأدنى شملت من الأفراد عدداً أكبر إلى أن تصل إلى حدّ معين من الارتفاع يأخذ عنده عدد الأفراد فى النزول حتى يبلغ حده الأدنى الآخر يبلغ الشبهة الجنسية أقصى درجاتها . ففى أول السلم وفى آخره توجد الحالات المتطرفة وكذلك الحالات المرضية .

(٢) أنه مع التسليم بأن التدرج فى الشبهة له وجوده كذلك بين الجنسين ، فإنه فى أول درجات سلمها وكذلك فى أقصى درجاته يوجد

عدد قليل منهم ، إلا أنه من المحتمل أن يكون عدد النساء في الدرجات
القرية من الدرجة الدنيا أكبر من العدد الذى يقابله لدى الرجال في
نفس الدرجات .

ذلك عن الشبهة الجنسية .

أما عن الحياء فقد قال Sergi إن الرجل أكثر حياء من المرأة ،
تبعا لكونها اعتادت على عمر الأجيال أن تكشف عن جسمها دون حرج
ومع الشعور فى ذلك بسرور بالغ .

وقبل إن حياء المرأة ليس مصدره شخصها وإنما الحرص على
كرامة الرجل .

ويصح التساؤل بهذه المناسبة عن معنى الحياء وعن مصدره . ومن
المفهوم بالبداية أن المقصود بالحياء هنا هو الحياء الجنسى .

ولكن ما مصدر هذا الحياء الجنسى ؟

أمصدره الحاجة الفريزية إلى إخفاء مواضع من الجسم فى لحظات
خاصة يكون الكشف فيها عن هذه المواضع مثيرا للاشمئزاز ؟

أم أن مصدره الحرص على تجميل وتزيين بعض مواضع من الجسم
أريد أن يجذب إليها التفات أكبر ، فصار كساؤها بالزينة عادة مرعية
أو قناتا لا يمكن أن يزال دون شعور بالحرج ؟

.. أم الفكرة السحرية السائدة على العالم البدائى والعقلى البدائية

ومفادها أن قوة وسلطة القبيلة والفرد مجسمتان في مواضع معينة من الجسم والدم تعتبر شيئا مقدسا ومهيبا في الوقت ذاته ، بحيث يجب التأني عن اللعنة التي تنزل سوء لا بمن يحمل في شخصه هذا الشيء غريب ، وإنما بمن يحاول الاصطدام به كذلك ولو بوسيلة البصر المجرد ؟

هناك تفسيرات عديدة للشعور بالحياء والحركات التي يشتمل بها الحياء . ومن المؤلفات التي عنيت بهذه المسألة مؤلف Havelock ELLIS عن الحياء La Pudeur .

وهما كان أمر هذه التفسيرات ، فانها لا تلقى على كل حال ضوءا على مشكلة ما إذا كان نصيب الجنسين من الحياء واحدا أم مختلفا .

ثالثا : عن التحفظ في إظهار طوية النفس ، وعن الثورة : -

من المعلوم عن الرجل أنه يخفي مشاعره في طباط قلبه ، وينأى بها عن استطلاع الآخرين ، ويقتنها بمظهر من عدم الاكتراث والسخرية ، ويخشى أن تنفير تقاوتها عند الاحتكاك بالجمهور ، وينذرها ببناءة حريص عليها مستسلم لوحيا . ولذلك فإن الشخصية العاطفية للرجل تدافع عن نفسها بمظاهر البرود ، أي ببرود ظاهري يمتزج به الحياء ، بينما يخفي وراءه حركات حقيقية قوية تمجيش بها النفس .

أما المرأة فتبدو عليها الظاهرة العكسية أي عدم التحفظ ، إذ أنها

تلقى تحت الأضواء بمشاعرها الشخصية ، ما لم تدفع بها مصلحة عملية إلى الكتمان ، الأمر الذى يستتبع من جانبها إغراقا فى التعبير اللفظى عن هذه المشاعر وفى تضخيم صورتها .

ولا شك فى أن هناك حالات استثنائية يتخلل فيها الرجل عن التحفظ فى الإفصاح عن سريره ، ويكون مسلكه شبيها بالتمثيل المسرحى . ولكنها حالات استثنائية لا يمكن تفسيرها إلا بأحد أمرين : إما بأن الرجل على جانب من التخنف ، وإما بأنه لفرض فى نفسه تظاهر على غير حقيقته ليخدع الغير ، وهذا أمر مألوف حدوثه من جانب الانسان .

أما عن الأثرثة ، فإن المعلوم أنها من شيم النساء .

فالأنثى أسرع من الذكر نطقا فى مرحلة الطفولة ، كما أن ما تحدته الشيخوخة من خلل فى النطق ، يظهر فى المرأة بوقت متأخر عن وقت ظهوره فى الرجل .

ولما كانت المرأة بطبيعتها ثائرة حتى فى أماكن الضمادة وفى أثناء طقوسها ، فقد نادى القديس بولس بضرورة أن تلتزم المرأة السكوت أثناء وجودها فى بيت الله (رسالة بولس الأولى إلى أهل كورنثوس)

ووضع أحد علماء الطب النفسى الألمان فى مدينة ليزج ، وهو العالم Moebius كتابا أحدث فى عصره ضجة وعنوانه « التخلف العقلى للمرأة » ، قال فيه إن الهيام بالمنازعة والشفخ بالثرثة لم يكن من

الخطأ اعتبارهما في كل زمان من أخص خصائص طبع الانثى . فالثرثرة تحقق للنساء لذة لا حد لها ، وهي رياضتهن المفضلة . . . »

كما أن الأديب الفرنسي Rabelais الذى كان طبيبا وأستاذا في علم التشريح ، صور في روايته التى عنوانها Pantagruel ، شخصية فيلسوف كان من أكثر ضيوف المآدب شرها ومرحا ، وكانت زوجته بكاء ، غير أنه حين عاودتها ملكة النطق ، سببت له الجنون لدرجة أنه هيا لأذنيه الاصابة بالصمم .

رابعا : عن الفرور :

إن الفرور من الحصال التى تتميز بها النساء . ومظهر هذا الفرور هو شغف المرأة بأن تزين مظهرها حتى بأقل الحلى حجما وأكثرها دقة ، كى تكون أكثر جاذبية ، وحرصها على التجسس للالام بما يوجد من هذه الحلى (حتى فى صورة مصنوعات زجاجية أو أقشة مختلفة الأصباغ مصدرها بلاد غربية نائية) وتتبع ما يتوفر منها كية ونوما عند الزميلات والفتيات ، والوقوف على كافة الأشياء التى - مهما كانت تفاهتها - يمكن أن تجعل لمظهر المرأة بهاء ورواء .

فليس هم المرأة - سوى أن تضاعف ما لشخصيتها من جاذبية ، مستعينة على ذلك لا بملابسها الذهبية والنفيسة ، وإنما بملابسها الجمالية والمادية .

ويعرر Tertulliano « أن الجواهرات والأصباغ الخال فيها إنما

هى بمثابة المظاهر الجنائزية لنمش يشع ؛ ذلك لأن المرأة فى حكم الميتة حين تفتتح شخصيتها فى أطماع التزين وغرور الحلى . ولاشك فى خطأ المرأة التى تقالى فى دهن جلدها بالمرام وتلطيف وجنتيها بالأحمر وصبغ حاجبيها بالفحم الأسود .

ويقول Battistelli إن المرأة تستبد بها أكثر من الرجل الحاجة إلى إحراز إعجاب الغير . وهذا الغرور الأكثر شيوعا بين النساء منه بين الرجال ، يبلغ من الرسوخ فى المرأة حد الظهور قبل الحلم بكثيف ، وعدم الانقضاء إلا مع الحياة نفسها ، إذ يظل ثابتا حتى مع حلول الشيخوخة .

ورغم أن Michelet يقول عن المرأة إنها بصفة عامة مخلوق طيب ودعيم إذ تمنحنى أمام عادات الرجال رغم أنها كثيرا ماتكون فى نظرها غير مستحبة ، وإنها ترقق الارادة الفظة للرجل وتهدينه وتلقنه النبل ، يقرر مع ذلك أن كل امرأة ترى فى نفسها مركزا قويا للمحب والجاذبية يطمئن أن يدور حوله كل شئ ، وتحرص على أن يحيطها الرجل بهم لا يشبع وتشوف لا ينقطع .

ولاشك فى أن للرجل غروره كذلك .

ولكن غرور الرجل يدور حول آفاق روحانية وفكرية واجتماعية تغاير الآفاق التى ينحصر فيها غرور المرأة والتى لا تتمدى قوامها - وصورها وجمالها وجاذبيتها الجسمية .

وقد يوجد فى الرجل غرور من نوع ذلك الذى يوجد فى المرأة .
ولا أدل على ذلك مما اكتشف لدى الرجال البدائين من شغف بالحُرز
والمصنوعات الزجاجية الملونة ، وما يوجد حتى عند الأطفال الذكور من
هيام بالذهب أو بما هو مذهب ، فضلا عن حرص الرجل بصفة عامة
هو الآخر على حسن مظهره وهندامه .

ولسكن هذا النوع من الغرور إذا وجد فى الرجل كذلك ،
لا يمكن أن يكون بذات الدرجة التى يوجد بها فى المرأة ، كما أنه يفسر
بأن كلا من الجنسين له نصيب - كبير أو صغير - من خصال
الجنس الآخر كذلك ، على ما سنرى .

وأيا كان غرور المرأة والرجل ، وأيا كانت مطامع كل منها ،
فإن كلا منهما ليس سوى غبار أو ظلا فى المدى الزمانى والمسكانى
لوجود الذى لا تعرف له نهاية ، وكل منهما على حالة عن العدم
المطلق يوجد فيها الانسان حقيقة إذ يضيع فى الوجود المحيط به .

خامسا : عن النزعة إلى الكذب والحلق فى تحقيق الاهداف :

ليس الكذب أمرا غريبا فى سلوك الانسان رجلا كان أو امرأة .
فهناك كذب طبيعى لا تغفل منه الحياة اليومية لكل منهما ، باعتباره
نوعا من المسالك الدفاعية عن الذات .

كما أن كذب الاطفال هو الآخر أمر طبيعى .

أما الكذب الذى يلزم سنّ الرشد ، ويظهر كذلك حتى فى
الشيخوخة ، فهو كذب غير طبعى وجد أنه شائع بين النساء أكثر من
شيوعه بين الرجال .

ونعنى بهذا الكذب الإنشاء الروائى لأمر غير حقيقى ، إذا
ما حدث بعد بلوغ سن الرشد ، أو فى مرحلة الشيخوخة وبعبارة
استعادة الماضى وسرد وقائمه .

فذلك الكذب بخصلة ، فى المرأة أكثر منه بخصلة فى الرجل ،
حتى أن الأديبة Leonida Andreieff فى مؤلفها عن « ذكريات
مجنون » تقول إن الحقيقة توجد وراء الحيلة الجميلة النقية للمرأة ،
وإن الجميع يرغبون تحطيم حجابها المش ليمكنوا من رؤية ما هو كامن
خلفه ، دون أن يفلح أحد فى اجتياز هذا المائق لقراءة ما هو دفين
من ورائه . وتصور الكتابة مجنونا لم يفلح فى ذلك حتى بلعنان بطلع
به الجنون حدّ تحطيم جبهة المرأة فعلا وقيل المرأة تبعاً لذلك .

ولعل تفسى هذه الخصيصة فى النساء - أى الميل للتقانى إلى
الكذب والشف به - يرجع إلى أن الكذب هو دائماً سلاح الدفاع
لدى من يحسّ بالضعف :

ثم انه قد اكتشف علماء النفس ظاهرة أكثر وجوداً فى المرأة
منها فى الرجل ، وهى حرص المرأة على أن تدبر عن أفكار تعلم أنها
أفكار المحيطين بها ، وأن تظهر شعوراً تعلم كذلك أنه شعورهم ،
ولو لم تكن تلك الأفكار حائزة إقتناعها ، ولو لم يكن هذا الشعور

مساورا لإياها حقيقة ، الأمر الذى يقطع بأن هذا المسلك راجع إلى إحساسها بالضعف أمام من هم أكثر منها قوة ، وإلى إجادتها استخدام التصنع كسلاح تدافع به عن نفسها .

ويقرر العالم الإيطالى Favilli أن الأكاذيب عديمة الجدوى كما أنها من شيم الأطفال ، تتميز بها وتبرع فيها النساء كذلك .

ومن المعلوم أن عدم الاخلاص شيمة فى الرجل كذلك ، وأنه والمرأة يستويان من ناحية الالتجاء إلى الكذب فى سبيل الدفاع ، تارة عن طريق السكتان ، وتارة عن طريق ذكر أمور تغاير الحقيقة لاسيما فى المحادثات الغرامية حين يتصنع المتحدث صفات ليست فيه أو حين يطرق كل وسيلة فى سبيل الإغواء .

غير أن عدم الاخلاص حين يبلغ أقصى مداه من تصنع المشاعر والمقائد ، يصبح ملقا ورياءا .

ورغم أن التلقى هو الآخر قد يوجد فى الرجال ، إلا أنه فى النساء أكثر شيوعا .

وإذا وجد فى الرجل ، إما أن يرجع إلى تحنث فيه ، وإما أن يرجع إلى كونه ولد والوازع الخلق لديه منعدم ، وفى الحالة الأخيرة يكون الخلق أشد جساما ، بأن يكون الرجل ملتوى الرقبة ماديا ونفسانيا ، ذا نظرة منحرفة زائغة ، وإيقينامة زائغة ؛ وقناع خداع يبتلى تجهيزات وجهه .

والقلق رغم أنه بين النساء أكثر شيوعاً منه بين الرجال ، لا يبلغ لدى المرأة ذلك الحدّ الذى قد يبلغه أحياناً حين يوجد فى الرجل .

ولأن الكذب من الخصائص المميزة للمرأة على وجه خاص ، ينادى علماء النفس بضرورة المحاذرة فى التمويل على شهادتها ، وفى هذا تشابه شهادة المرأة مع شهادة الطفل التى تستوجب هى الأخرى حذراً أكبر فى اعتبارها مصدراً تستقى منه الحقيقة .

على أن الحذر فى التمويل على شهادة النساء لا يرجع فحسب إلى أكاذيبهن التقائية التى تصدر منهن عن وعى وعن غير وعى ، وإنما يردّ كذلك إلى كون ذاكرة المرأة أضعف من ذاكرة الرجل ، وإلى كونها أسهل انفعالا وأكثر انسياقا وراء الإيهام الذاتى ، وإلى كونها ميالة إلى تركيز الانتباه والفكر فى تفاصيل على جانب ضئيل من الأهمية بدلا من حصرهما فى الدلالة العامة للأمر محل النظر والمائنة ، وإلى كونها على ضعف فى ملكة النقد .

وإلى جانب الكذب الشعورى أو اللاشعورى الذى قد يصل إلى حد التلق ، توجد فى المرأة خصيصة أخرى هى الخلق غير المادى فى تحقيق أهدافها . هذا الخلق المتوافر فى المرأة يفاير نظيره عند الرجل من حيث الأساليب .

فالمرأة تعرف الظفر بما تريد دون إبداء لرأى ، وتهود دون إشعار بأنها تمسك بالزمام أو العجام ، وتأمر مع تصنع الطاعة ، وتعمل

رغم أنها في الظاهر غير حاملة كما تحمل آخرون غيرها على العمل ،
وتتكلم رغم أنها صامتة .

ويحق التساؤل بعد كل ما تقدم ، عن سبب تلك النزعة إلى
الكذب الشعورى واللاشعورى عند المرأة .

ورداً على هذا التساؤل يميل علماء التحليل النفسى إلى تفسير ذلك
الكذب بعقد نفسية نشأت لدى المرأة في حداثتها وظلت مع التقدم
في السن لصيقة بنفسيتها . هذه العقدة مرجعها حرص الطفلة على التمثل
بوالديها ، وعلى احتذاء الأب تارة ، والأم تارة ، بل الأخ تارة
أخرى ، ومقاومتها تأثير الوالدين عليها ، وشعورها بالإخفاق أمام
مفاجآت سيئة ، وحدوث جروح بإحساساتها لقاء أحداث غير متوقعة ،
وبقاء هذه الجروح في نفسيتها دون الشفاء .

ولسكن هذا التفسير إن نلام مع حالات بعض النساء ، لا يصدق
عليهن جميعاً وعلى حالة كل امرأة منهن .

يضاف إلى ذلك ، أن العامل الشخصى الفردى في تكوين المرأة ،
لا بد منه في سبيل أن يظل أثر الأحداث التى مرت المرأة بها في
حداثتها ومراهقتها وصباها ، عالقاً بنفسيتها مسيطراً عليها .

وسبق أن أشرنا إلى أنه لا بد من تفاعل العاملين معاً ، العامل
الخارجى والعامل الداخلى في كل ظاهرة نفسانية .

وهناك من يفسر خصال المرأة بأنها ناشئة من الوضع الاجتماعى الذى ظلت ملتزمة لياه على مر الأجيال وهو يفاير وضع الرجل .

ويعمل manouvrier اختلاف الوضع الاجتماعى للمرأة عن وضع الرجل ، بأن الطبيعة قد أعدت المرأة لوظائف تختلف عن وظائف الرجل ، وشكلت المرأة عضويا ، جثمانيا على نحو يهيئها لأداء تلك الوظائف ، وأنه بناء على ذلك اقتضى تقسيم العمل فى المجتمع أن يكون عمل المرأة مختلفا عن عمل الرجل ، نزولا على ذلك التاموس الطبيعى . فلا يتعاقى الأمر بتفوق لأحد الجنسين وتخلف من جانب الجنس الآخر ، وإنما يوجد لكل من الجنسين التكوين الجئانى والنفسانى . اللازم لأداء الوظيفة التى أعدته لها الطبيعة ، وهى لدى الرجل الكفاح فى الوسط المحيط به سعيا وراء الرزق ، ولدى المرأة الأمومة وتربية الأولاد ورعاية الأسرة .

ولم تستطع أحداث الزمن ولن يكون فى استطاعتها مهما كانت ، أن تغير الفارق الجنسى بين الرجل والمرأة وما بنى عليه من فارق كذلك سواء فى التكوين الجئانى أو فى التكوين النفسانى .

سادسا : عن حاسة العدالة :

زعم البعض أن حاسة العدالة المجردة عند المرأة أضعف منها عند الرجل . وقيل إن المرأة أمام الأحكام البصارمة التى تنزل بعتاة

المجرمين يستولى عليها إحساس بالشقة عليهم أكثر مما يمتلكها فهم
لقتضيات العدالة .

وقد تراهى للبعض أن هذه النزعة إلى الاشفاق دائما ، تجعل من
المرأة عاملا ملطفا للضربة انى تنزلها العدالة بالشخص الأثيم .

وعلى أية حال ، فان النزعة الغالبة فى النساء وإن لم تكن نزعتهم
جميعا ، هى أنهن لا يعولن فى الحكم التقديرى لشخص ما ، على المغزى
الأدبى والخلق لسلوك هذا الشخص ، وإنما يحكن عليه بوحى من جاذبيته
الجسدية . المرأة بعبارة أخرى لا تنظر إلى الفعل قدر نظرتها إلى
شخص الفاعل . ويتفق ذلك مع ما لوحظ من أن المرأة قليلة الحساسية
بالأفكار العامة وقليلة الشغف بالمشاكل الكبرى ، الأمر الذى يعتبر
- كما سنرى - من مميزات عقليتها وطريقة تفكيرها . وفى هذا الصدد
يقرر العالم Sighele أنه بينما الرجل يحيا ويناضل ويغشى ويأمل فى
سبيل أفكار وفى سبيل أشياء ، لا فقط فى سبيل أشخاص ، فان المرأة ،
بصفة عامة ، لا تناضل إلا فى سبيل أشخاص .

٢ - الذكاء

إن ذكاء المرأة كان محل تفسيرات وتعليقات مبناها إما الملاحظات
المباشرة ، وإما طرق القياس النفسى ، أى مصدرها إما علم النفس القائم
على الملاحظة وإما علم النفس التجريبى .

ونجمل فيما يلي خلاصة البحث في هذا المجال .

أولا : عن التأصيل والتجريد في الفكر : -

لاحظ Auguste Compté و Spencer ، أن المرأة لا تفوز ملكة التأصيل أى ردّ الأمور إلى أصلها ، ولا ملكة التجريد أى نسبة كل أمر إلى نوعه من بين أنواع الأمور (حسب تقسيم الأشياء إلى أنواع كل منها يضم المتماثلات ذوات الخصائص المشتركة) .

ونجمل فيما يلي كل ما سجل على المرأة في هذا الصدد .

١) أنها على قهر نظر في تفكيرها ، بمعنى أنها أكثر من الرجل إلما بما هو فوري أو قريب ، ولكنها أقل من الرجل إدراكا لما هو قاص بعيد . وقال البعض في عبارة أخرى إن النساء أفضل من الرجال إدراكا لما يسترعى انتباههن ويستهوين ، ولكنهن يفتنن ما عدا ذلك .

٢) أن المرأة تحسن الاستنتاج على نحو سريع خال من التردد الذى يمرّ به الاستنتاج من جانب الرجل .

٣) أن المرأة قاصرة عن تكوين النظريات وتحديد معالم كل منها ، أى لا يعينها البحث عن وجه التشابه والاتحاد بين الأمور أو وجه التقاير والتناقض .

٤) أن المرأة لا تفوز ملكة الحكم أى ملكة التقدير العميق للأمور على نحو يمدى سطحيها لا سها في نطاق المشاكل الكبرى .

• (أن المرأة لا يعوزها المنطق الفكري، فحسب ، وإنما تنقصها
كذلك ملكة وزن الأمور بميزان يظهر مدى ما فيها من تطابق مع قواعد
الأخلاق أو تعارض معها .

ثانيا : عن التفكير العلمي :

لوحظ على المرأة في هذا المجال كذلك ما يأتي :-

١ (أنها قاصرة عن الانشاء العلمى القائم على الرغبة في الكشف عن
الحقيقة والقدرة على هذا الكشف .

٢ (أنه فيما يتعلق بالترابط بين الأفكار فيما لو طلب إلى المرأة
التطبيق على عدة أمور ، لوحظ أن هذا الترابط لديها يقوم على التلاصق
المادى للأمور محلّ النظر أكثر مما يقوم على التشابه بينها . ويضيف
البعض أن ربط المرأة لأفكارها يتم على طريقة شخصية خاصة بها
لا سبيل إلى تحديد مدى ما تنطوى عليه من ثقل .

٣ (أنه من ناحية ارتشاف الثقافة ، تحسّ المرأة أكثر من الرجل بثقل
الثقافة وبالرغبة في التلمس من تلقينها وتلقنها ، وإن كانت تكن للثقافة
احتراما وتقدر قيمتها الحقيقية . وفى هذا يقول Heymans إن المرأة
بنت الطبيعة أكثر منها بنت الحضارة ، ولم تسر الثقافة في دمها بذات
قدر سريانها في دم الرجل ، وإنما تحسّ أكثر من الرجل بالرغبة في
المهروب منها ،

ثالثاً : عن الحاجة إلى الغرائب والتخيلات غير الواقعية :

سجل على المرأة أنها أكثر من الرجل تعلقاً بالأمور الآتية :-

(١) تعلقها كبير بدنيا الخرافات والرموز والأرواح والقوى الخفية ،
بمعنى أن هذا التعلق أكثر شيوعاً بين النساء منه بين الرجال ، كما
أنه أشد في المرأة منه في الرجل إن وجد فيه .

والمرأة في ذلك شبيهة بالإنسان البدائي وبالطفل . فالأفكار
السحرية تصادف على الدوام هوى في نفسها وتحدث من التأثير فيها
ما يفوق تأثيرها على الرجل .

قراءة الكف مثلاً ، وتخمين المستقبل عن طريق ورق اللعب أو وسيلة
أخرى ، والايمان بتأثير الأجرام السماوية والاشعاعات المختلفة الخرافية ،
وبانزال الوحي على الأشخاص ، وإمكان القراءة عن طريق الأجسام القاعية
وتفسير الأحلام والخط ولامح الوجه ، وكافة الفنون المعتقد أن التأثير
على سلوك الغير يتحقق عن طريق ممارستها ، هذه كلها أمور تصادف
من الهوى والتأثير في نفسية المرأة ما لا تصادفه لدى الرجل ، ونجاحها
بين النساء أكبر ، لا سيما حين تصوغ وتبنى الخفايا والروحانيات على
أساس من الواقع الملموس .

(٢) أن المعتقدات الخرافية أكثر شيوعاً بين النساء منها بين الرجال .
فلها وجودها حتى في الرجال كذلك ، فدرجة أنه قيل إن الرجل العالم

يُعتقد في الأشياء غير الموجودة أكثر من اعتقاده فيما يوجد . ومع ذلك فان شيوع تلك المعتقدات بين النساء أكبر .

ومن الممكن أن تجري المقارنة بين الذكور والاناث فيما يتعلق بنصيب كل من الجنسين من المعتقدات الخرافية ، وذلك باختضاع عدد من أفراد كل منهما لنفس الاختبار ، أى لاختبار تطلب فيه الاجابة مثلا على عشرة أسئلة من النوع الآتى :-

أيمكن الوقوف على الحظّ من خطوط الكف ؟

هل يمكن بعد تثبيت العمود الفقرى لانسان أن يدار جسمه ؟

هل الأيدي الطويلة الرقيقة كاشفة عن هواية فنية ؟

ولوحظ أن الخرافات الشائعة بين النساء تتعلق بالشؤون المنزلية ، بينما تدور خرافات الرجال حول الرياضة البدنية والأعمال المرحية .

٣) أنه فيما يتعلق بملكة الخيال ، سواء تمثلت في تخيل أشياء ومناظر مرّ بها الشخص في ماضيه فعلا ، أو في إنشاء لأشياء ومناظر لم يسبق له أن مرّ بها ، وجدت هذه المللكة أكثر نشاطا في المرأة منها في الرجل . ويتضح ذلك على الأخص عن طريق المقارنة بين الانشاءات الكتابية للاناث وبين تلك الخاصة بالذكور . فانشاءات الاناث تفوق إنشاءات الذكور من حيث الاسترسال في الخيال ، ولكنها أقل منها سردا لأمو حقيقيّة سبقت تجربتها . ويستوى في الانشاء أن يكون تقليداً لنموذج سرد أو قرىء ، أو تخيلا لأشياء لم تسبق رؤيتها ، أو

وصفا لحياة الكاتب أو الكاتبة نفسها ، أو تعبيرا عن رأى الشخصى حول حادث معين .

وعلى أية حال فإن المرأة أغنى من الرجال خيالا ، سواء فيما يتعلق بالخيال الاستعراضى أو الخيال الانشائى .

٤) أن الخيال الغنى للمرأة لا يصل بها إلى حد تأليف الروايات الخيالية البارة التى يتمنخض عنها الانتاج الفكرى للرجال حين يبرعون فى الخيال .

فهى لا تحوز هذه الملكة من التأليف . ولا يسعها مثلا أن تفصل ما فعله الشاعر Dante فى تصوير الجحيم ، أو ما فعله الكاتب الاغريق Luciano إذ سافر بالفكر إلى البحار وما وراء البحار وتنقل بين النجوم وشاهد المعارك الدامية بين سكان الشمس وسكان سائر الاجرام .

ولا يسعها أن تفعل مثل ما فعله ذلك الذى شاهد غزو الأرض من جانب سكان المريخ ، أو ذلك الذى تصور المدن المثالية للناس فى المستقبل البعيد أو فى سنة ألفين الخ . . .

رابعا : عن الاستسلام للفريزة أكثر من العقل :

سجل على المرأة كذلك أنها لا تلجأ إلى التروى العقلى ، بقدر ما تلجأ فى مسالكها نداء الفريزة أو تستجيب للإيماء الدافئ ،

ويرجع ذلك إلى أنها في الغالب ليست مزودة بجانب كبير من ملكة النقد .

خامسا : النزعة إلى المحافظة :

تتميز المرأة كذلك بنزعتها إلى التجانس مع التقليد الاجتماعي المرمي وعدم الحيد عنه . وتبدو النزعة نفسها في مجال تقليد كل طراز يجد في الأزياء والسير مع هذا الطراز أينما سار والزامه ما دام باقيا ، والتعاطق مع غيره إذا ما حلّ غيره محله ، ومجاراته مهما بلغ به التبدل والتغير بطريقة عياء ودون إعمال للنظر ، الأمر الذي لا يتحقق بذات الدرجة وعلى ذات النحو من جانب الرجال .

سادسا : عن ندرة العبقرية في المرأة ، -

يقرر علماء الاجتماع أن العبقرية مجال ظهورها الرجال وأنها ليست من خصال النساء ، حتى أن كل امرأة تظهر جانبا من العبقرية عرضا في تاريخ النساء ، إما أن تكون على جانب من خصال الرجال وإما أن يكون وراء عبقريتها رجل بأن يكون هو الذي أملى ولم تفعل سوى أن كتبت .

وقبل في تفسير ذلك ، إن العبقرية في مجال الفنون ليست سوى تصميما للفريزتي الجنى والتثال والدفاع . ولما كان نصيب الرجل من هاتين الفريزتين أوفى بكثير من نصيب المرأة منهما ، كان طبيعيا

أن تكون المبقرية باعتبارها تساميا بالفريزتين من خصاله هو .

وقد يقال إن اختفاء المبقرية بين النساء راجع إلى كونهن على ممر الأجيال لم يشاركن الرجال في وجوه النشاط التي تظهر المبقرية في مجالها .

ولكن هذا القول مردود عليه بأن النساء قد مارسن على ممر الأجيال الموسيقى والرسم والغزل والنسج دون أن تظهر منهن عبقریات في هذه المجالات كذلك التي ظهرت من جانب الرجال .

وحق في فن الطبخ كانت الأسماء اللامعة رجالا .

وقد عرف التاريخ بعض المشاهير من أسماء النساء اللاتي حكمن روما وغيرها من الممالك . والغالب فيهن أن إدارتهن دقة الحكم لم تكن مستندة إلى حذق وعبقورية في السياسة ، بقدر ما كانت تعتمد على مهارة في تدبير المسائل وعلى صفة الأنوثة في ذاتها .

وربما كانت في بعض النساء الحاكات صفات غير عادية من البصيرة والحزم . ولكنهن لم تبلغ على كل حال حد المبقرية .

وقد لمعت أسماء نساء كثيرات لم يستحوزن على الملك ذاته وإنما على قلب الملك ، فكان لمن في حكم البلاد عن هذا الطريق نصيب . ونفسية المرأة تهيئها لأداء هذا الدور دائما لأنها أكثر من الرجال اعتمادا لعمل بالمبدأ القائل بأن الغاية تبرر الوسيلة أيا كانت .

وفى هذا المجال ظهرت براءة النساء أكثر مما ظهرت فى غيره من المجالات .

على أن هناك مجالا كان النساء ولا يزلن بارعات فيه حقيقة . هذا المجال هو المسرح والسينما . فابن لإفراطهن فى الخيال الحالم والكاذب ، كثيرا ما يعتقدن حقيقة ، ولو إلى حين وفى أثناء التمثيل ، أنهن بالفعل تلك الشخصيات التى تمثل على المسرح أو على الشاشة ، فتكون دموعهن حقيقية حين تملن الباقيات ، وتصبحن بالفعل أميرات إذا لعبن دور الأميرات . ولاشك فى أن النجاح فى التمثيل رهين بمدى الاندماج الفعلى فى الشخصية المراد تمثيلها وتمصصها كما لو كانت حقيقة واقعة لا محض حقيقة تمثيلية .

وإذا كان لهذه البراعة وجودها كذلك بين الرجال ، إلا أن المرأة أقدر عليها من الرجل .

على أنه قد قيل ان العبقرية وإن لم تكن من شيم النساء ، إلا أن المرأة مصدرها إذ هى التى قلبتها إلى ابنها العبقرى . فباقرة الرجال كانت لهم أمهات ذكيات . والعبقرية تظل لدى المرأة كأمينة مستترة ونسائها هو الذى يظهرها ويحييها . وتؤول العبقرية إليها من أسلافها من الرجال بمعنى أن العبقرى يكتسب العبقرية من جـده (أب أمه) عن طريق أمه .

ومن ثم فإن المرأة وإن لم تسكن فى ذاتها العبقرية ، تعتبر على كل حال ناقلة العبقرية .

يضاف إلى ذلك أن المستوى الذهنى لنساء كثرات يعلو على

المتوسط وأن المرأة كثيرا ماعاونت وآزرت الرجل على السير في طريق
المجد والعبقرية مساندة لإياه موحية له بها ، سواء أكانت أمًّا له ،
أم زوجة ، أم أختا ، أم ابنه .

ولاشك في أن المقصود بالعبقرية فيما تقدم هو اكتشاف ما كان خافيا
من حقائق الاشياء - وهذا هو سبيل الاختراع العلمى - والنوص إلى أعماق
الاشياء وإلى ما وراءها لانشاء المؤلفات الفكرية والفنية في مجال الموسيقى
والمعمار والنحت والرسم والتأليف القصصى الخ . .

الفصل الرابع

سبب اختلاف المرأة عن الرجل

قال البعض إن اختلاف نفسية المرأة عن نفسية الرجل يرجع إلى المجتمع وإلى كون التعليم الذى زود به المرأة منذ حداثتها مختلف عن التعليم الذى لقنه للرجل .

ولكن هذا رأى ينكر كلية أثر التكوين الجائى العضوى والفسولوجى فى كل من الجنسين ، وصدده على نفسية كل منهما ، ويطلق أهمية مغالى فيها على العامل الخارجى الاجتماعى وحده .

فن المسلم به أن كل مجتمع يرسم حقيقة نموذجاً للمرأة المثالية يجب على النساء أن يلتزمته وإلا حكم عليهن بالمروق وكن مثاراً للوم والدم ، ويفعل الأمر نفسه فى صدد الرجال كذلك .

ولكن أياً كان النموذج الذى يرسمه المجتمع فإن تأثيره فى تشكيل نفسية المرأة لا يمكن أن يكون بعيد النور .

وذهب رأى آخر إلى القول بأن اختلاف المرأة نفسية عن الرجل مرجعه التاريخ أى حالة العبودية والخضوع التى وجدت فيها المرأة على مر الأجيال .

وهذا رأى كسابقه يؤخذ عليه الإفراط فى إظهار أهمية العامل الخارجى والاجتماعى ، فضلاً عن أنه يتنافى مع الواقع الملموس فى الجماعات

البداية - حتى فيما يوجد منها بالوقت الحاضر - وهو أن المرأة وإن كانت خاضعة من ناحية ، تضي عليها من ناحية أخرى حالة من القداسة تجعلها في الوقت ذاته محترمة مهيبة ، الأمر الذي لازالت آثاره باقية في المجتمع الحديث وفيما توحى به الأنوثة من لفر مستتر فيها وجاذبية منبعثة منها .

والرأى الثالث وهو أرجح الآراء هو رأى المسالم Scheinfeld ويذهب إلى القول بأن اختلاف المرأة في نفسياتها عن الرجل ، لا يرجع إلى المجتمع ولا إلى التاريخ ، وإنما إلى التكوين الذى خصتها به الطبيعة ، والذى ولدت به لتؤدى به وظيفة الأمومة . فهذا التكوين له خصائصه النفسانية كذلك ، وهى خصائص طبيعية كائنة منذ الولادة لا مكتسبة فيما بعد .

ومن هذا الرأى Moebius فهو يقرر أن الطبيعة إذ أعدت المرأة لوظيفة الأمومة ولأن تهب لهذه الوظيفة كل حياتها ، راعت لا في تشكيلها الجنائى فحسب بل في تشكيلها النفسانى أيضاً ، أن يجيء كل من التشكيلين متلائماً مع الوظيفة المذكورة . وقد استتبع ذلك أن وجد في المرأة نصيب قليل من التوقد في الخصائص النفسية ، إذ لو كانت هذه الخصائص لديها على ذات درجة توقدها عند الرجل ، لكان في ذلك ما يشتت انتباهها ويصرفه عن الانحصر في وظيفة الأمومة

أما الرجل فلأن عنايته بالنسل تستنفد في لحظات خاطفة بينما تهب المرأة للنسل كل حياتها ، فقد زودته الطبيعة بما يؤهلها لشغل وقته في

غير التسل والسهر عليه والعناية به ، أى. فى الصراع مع الآخرين والسعى وراء الجديد فى غمرة الحياة الاجتماعية ، وكان تأهيلها إياه لذلك متمثلا لا فى بنية جسمية خاصة فحسب وإنما فى نفسية خاصة كذلك .

* * *

خلاصة ما تقدم عن نفسية المرأة ، يلقي ضوءا على قلة إجرامها بالقياس إلى إجرام الرجل .

فتخلفها عنه فى الإجرام ، لا يرجع فحسب إلى نقص قوتها العضلية عن قوته ، وعدم اشتراكها فى الحياة خارج البيت قدر اشتراكه ، وإنما مصدره كذلك أن وظيفة الأمومة التى أعدتها الطبيعة لأدائها جعلت لديها خصالا نفسية خاصة من شأنها أن تحدد من ميلها إلى الإجرام ، كالحثان البالغ ، والبذل والإيثار ، فضلا عن النزعة إلى المحافظة أى إلى التمسك والتجانس مع أوضاع المجتمع ومنها أوضاعه القانونية .

ومع ذلك لا تخلو المرأة من نوازع نفسية قد تهيم لصور خاصة من الإجرام مثل القرور ، والشفف بالكذب ، وعدم القدرة على تقدير الأمور بمعمار خلقى ، والنصيب الصغير من التروى العقلى ومن ملكة النقد .

وأيا كان الأمر ، فإن انخفاض إجرام النساء كية عن إجرام الرجال لا يرجع إلى كونهن أفضل من الرجال خلقا بقدر ما يرجع إلى الاسباب السالفة يانها ،

القبض على الخمسين

ظواهر اجتماعية نشائية

تحدث فيما يلي عن ظواهر اجتماعية تلقى هي الأخرى ضوءاً على
الحصول الجنسية والنفسية للمرأة والفرق بينها وبين خصال الرجل .

١ - في مجال الانتحار :

دلت الإحصاءات الإيطالية على أن أفعال الانتحار بلغت في الرجال
ثلاثة أو أربعة أضعاف ما بلغت بين النساء . ففي بداية هذا القرن
سجلت ١٥ حالة انتحار في كل مائة ألف من الذكور المتجاوزين من
العمر ١٥ سنة ، بينما لم تسجل سوى ٤ حالات في كل مائة ألف
امرأة من نفس السن . وظلت النسبة بين الجنسين كذلك ، في
الإحصاءات اللاحقة وإن أجمعه عدد أفعال الانتحار في كل منها إلى
الارتفاع .

هذا وبشيء الظاهرة نفسها في مراحل العمر المختلفة ، تبين أن
الرجال يفوقون النساء في الانتحار في أية مرحلة من العمر ، حتى أنه
في سن العمر المتأخرة يصل هذا التفوق إلى خمسة أو ستة أضعاف .

فبالرجوع إلى إحصاءات الفترة الواقعة بين سنة ١٩٠٠ و ١٩٠٤ سنة
١٩٣٧ ، تبين أنه في السن الواقعة بين ٦٠ و ٧٠ سنة بلغ عدد

المتحترات ٥ وأحيانا ٦ في كل مائة ألف امرأة ، بينما بلغ عيـدد المتحترين في كل مائة ألف رجل من نفس السن ٣٠ وأحيانا ٣٦ .

وبينت إحصاءات السنوات ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٢ ، أن أكثر الوسائل المستخدمة في الانتحار شيوعا بين المتحترين من الرجال الشنق أولا ثم السلاح الناري ثانيا ، وأن أكثرها شيوعا بين المتحترات من النساء الفرق أولا ثم الشنق .

واتضح أن أقل الوسائل استخداما سواء من جانب المتحترين أو المتحترات استنشاق الغاز السام ، والسلاح المدب أو القاطع .

أما تعاطي السم أو المواد الضارة فانه شاع في إيطاليا بين النساء شيوعه بين الرجال وربما كان يبنهن أكثر شيوعا في السنوات الأخيرة . ففي سنة ١٩٤٣ تجاوزت المتحترات بالسم عدد المتحترين به من الرجال بمقدار ١٢٥ إلى ٧٠ .

وانواع المواد السامة والضارة تكون عادة واحدة بين الجنسين ومثالا البزول وغاز الاستصباح وأكسيد الكربون ، وإن كان النساء يفضلن قليلا البزول والصودا والبوتاس .

واتضح من الاحصاءات كذلك كيف تختلف وسيلة الانتحار باختلاف مرحلة العمر التي يوجد بها المتحتر ، وكيف تهل في سنى العمر المتأخرة وسائل الانتحار الأكيد محل الوسائل غير الأكيدة .
سواء بين الرجال أو بين النساء .

هذا عن أفعال الانتحار التام .

أما الشروع في الانتحار فقد تناوله العلماء بالبحث في بعض المدن الإيطالية الكبرى ، فتبين أن النساء تتساوين فيه تقريبا مع الرجال .

ولعل التجاء المرأة إلى الشروع في الانتحار بذات درجة التجاء الرجل إليه ، راجع إلى حرصها في بعض الحالات على تخيير وسائل غير فعالة في إحداث الموت لمجرد أن تسترعى نحوها الانتباه أو تستدر الشفقة بدون رغبة جدية في الموت . ويمكن أن تعزى الظاهرة كذلك إلى جبن وتراجع أو إلى عدم خبرة في تخيير الوسيلة الفعالة .

وعلى أية حال فإن الميل إلى الانتحار أكثر توافرا بين الرجال منه بين النساء ، ويفسر ذلك من جهة بأن الرجل أكثر عرضة من المرأة لتجارب الحياة المريرة ووطأة الظروف القاسية ، وبأن النساء من جهة أخرى يفلن عليهن التشابه في الحفصال النفسية - كما رأينا - ولا توجد حالات التطرف النفسى بينهما بذات درجة شيوعتها بين الرجال ، وليس الانتحار سوى تطرفا نفسانيا .

٢ - عن الجنون :-

دلت إحصاءات بعض البلاد كإنجلترا وفرنسا والنمسا على أن الجنين يتساويان من حيث ظاهرة الجنون .

ومع ذلك دلت الاحصاءات الإيطالية على تفوق من الرجال على

النساء في تلك الظاهرة ، منذ سنة ١٨٧٥ حتى الآن .

هذا التفوق ظهر سواء في إحصاء عدد الداخلين مستشفيات الأمراض العقلية من الرجال في أول يناير من كل عام ، وعدد الداخلات فيه بنفس التاريخ ، أو بإحصاء من يدخلون أو يدخلن تلك المستشفيات لأول مرة كل عام .

وتأيدت الظاهرة نفسها كذلك بالإحصاء السويسري لا في نطاق العدد الاجمالي للمجانين من الجنسين فحسب ، وإنما كذلك في نطاق كل مرحلة من مراحل العمر المختلفة وعدد من يصابون فيها بالجنون من كلا الجنسين .

وقد فسر البعض عدم انفراج مسافة الخلف بين الجنسين كثيرا في الجنون ، رغم انفراجها في ظاهرة الانتحار والقتل والاجرام بصفة عامة ، بأنه من بين العوامل المهيئة للجنون عند المرأة ما لا يوجد لدى الرجل مثل النفاس والرضاعة واقطاع الحيض . وفضلا عن ذلك فإن بعض العوامل التي تفضي بالمرأة إلى الجنون ، قد تفضي بالرجل إلى سلوك منحرف لا يصل إلى حد الجنون بل قد يتحول إلى دافع في طريق التوفيق والنجاح .

٣ - الوفيات بسبب الحوادث وجرائم القتل :-

لما كانت المرأة أقل من الرجل تعرضا لظروف الحياة خارج البيت فإن عدد النساء اللاتي يمتن بسبب حوادث العمل أو حوادث المرور ،

أقل بكثير من العدد المقابل له بين الرجال . وكذلك الحال بالنسبة لعدد من يمتن منهن ضحية لجريمة قتل .

فقد بينت الاحصاءات الإيطالية أن النساء اللاتي يمتن بسبب حوادث العمل يبلغ عددهن كل عام نحو ثلاثة آلاف بينما يبلغ عدد الوفيات بين الرجال للسبب عينه عشرة آلاف وأكثر .

واتضح منها كذلك أن عدد وفيات الرجال في حوادث السيارات أربعة أو خمسة أضعاف عددها المقابل في النساء ، إذ أن النساء اللاتي يمتن بسببها يبلغ عددهن ٧٠٠ أو أكثر تقريبا كل عام بينما يتجاوز عدد وفيات الرجال بسببها كل عام ثلاثة آلاف .

وفي المرحلة من سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤٩ بلغ متوسط القتيلات من النساء ٢٠٠ في العام بينما وصل عدد القتلى من الرجال في العام إلى ٥٠٠ بل إلى ٩٠٠ .

٤ - عن الوفيات بصفة عامة :

دلت الاحصاءات الإيطالية الحديثة بصفة عامة على أن النساء أطول عمرا من الرجال (إحصاء الفترة من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٢ وما قبله) هذه الدلالة ثبتت من وجوه ثلاثة أى فيما يتعلق بمدى احتمال الوفاة في كل من الجنسين ، وعدد الباقيين على قيد الحياة في كل ألف من كل منهما ، ومدى الأمل في الحياة .

فقدى احتمال الوفاة في العاشرة من العمر بلغ في الذكور ٢ ، بينما لم يتجاوز في الإناث ١٨ . ومدها في العشرين من العمر بلغ في الذكور ٨٢ ، بينما لم يتعد في الإناث ٧٩ ، وإن كان قد نقص أخيراً إلى ٤١ في الذكور وإلى ٣٩ في الإناث . وروعى تفوق الرجال كذلك حتى في سن الستين .

أما عدد الباقيين على قيد الحياة في كل ألف ولدوا أحياء ، فهو أعلى في الإناث منه في الذكور . فكل ألف من الذكور بقي منهم في سن العاشرة على قيد الحياة ٨١٧ بينما بقي في نفس السن ٨٣٠ على قيد الحياة في كل ألف من الإناث . وفي سن العشرين بقي على قيد الحياة في كل ألف من الذكور ٧٩٧ بينما بقي ٨٠٩ في كل ألف من الإناث ، وسجلت الظاهرة نفسها في سن الستين كذلك .

وأمل الحياة أعلى في الإناث كذلك منه في الذكور . فأمل الحياة لدى طفلة في العاشرة من العمر بلغ ٧٢ بينما لم يتجاوز ٥٥ بالنسبة لطفل ذكر في نفس السن . وفتاة في العشرين من العمر تبلغ أمتها في الحياة ٤٨ ، بينما لم يتجاوز هذا الأمل لدى قى في نفس السن ٤٦ . وسجلت الظاهرة نفسها كذلك بالنسبة لسن الخمسين .

وسبق أن أشرنا إلى الرأي القائل بأن تلك الظاهرة بوجوها الثلاثة - ظاهرة أن النساء أطول عمراً من الرجال - ترجع إلى كونهن يفضلن الرجال في البنية والصحة الجنسية .

ولكن الرأى الغالب هو ذلك الذى يعزو الظاهرة إلى كون المرأة أكثر من الرجل اشتراكا فى شؤون الكفاح خارج البيت .

• - عن المستوى الثقافى : -

تبين من الاحصاءات الايطالية أن المرأة أقل ثقافة من الرجل وإن لم يكن ذلك بقدر كبير .

فأحصاء سنة ١٩٣٠ يبين أن عدد الجامعين لقراءة والكتابة فى كل مائة من الذكور ١٧ فى حين أنه وصل فى كل مائة من الاناث إلى ٢٤ .

وتأيدت الظاهرة نفسها بالنظر إلى مراحل العمر المختلفة .

فأحصاء سنة ١٩٣١ أظهر أن عدد الجاهلين لقراءة والكتابة فى مراحل العمر الواقعة قبل العشرين ، تراوح فى كل مائة من الذكور بين ٨ ، ١٤ بينما تراوح فى كل مائة من الاناث بين ٩ ، ١٥ . أما فى سنين العشرين وما بعدها فقد تراوحت نسبة الأميين فى الذكور بين ٢٨ ، ٤١ ، بينما تراوحت فى الاناث بين ٤٠ ، ٥٧ . وبهذا تبين أن المسافة تزداد انفراجا بين الجنسين فى سنى العمر المتأخرة .

وبالاستدلال على الأمية من عدد من لم يوقعوا بالامضاء على عقود زواجهم فى إحصاء الفترة من سنة ١٩٣٢ إلى سنة ١٩٤٠ ، تبين أن

هذا العدد في كل مائة من الأزواج يتراوح بين ٤ ، ٧ ، بينما يتراوح بين ٦ ، ١٠ في كل مائة من الزوجات .

ولم يقتصر البحث على مجال الأمية وإنما شمل كذلك مراحل التعليم .

فاحصاء سنة ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، أظهر أنه في المدارس التحضيرية يستوى عدد الاناث مع عدد الذكور ، إن لم يفوق عليه (٤٥٠ ألف انثى ، ٤٤٠ ألف ذكر)

أما المدارس الابتدائية ، فقد بلغ عدد الذكور فيها ٢ مليون ، ٥٠٠ ألف ، بينما لم يتجاوز عدد الاناث ٢ مليون ، ٣٠٠ ألف .

ووجد بالمدارس الثانوية ٥٤٠ ألف من الذكور ، ٣٥٠ ألف من الاناث .

وفي المدارس الفنية وجد ٧٠٠٠ من الذكور ، ٣٠٠٠ من الاناث .

وفي الجامعات والمعاهد العليا ، تراوح عدد الذكور بين ١٣٠ ، ١٤٠ ألف ، بينما تراوح عدد الاناث بين ٤٣ ، ٤٧ ألف .

على أن إقبال المرأة على التعليم تزايد في السنين الأخيرة ولا يزال في تزايد عما كان عليه في الماضي .

فبينما زاد عدد السكان في إيطاليا من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٤٧

بنسبة ١٠٠ إلى ١١٣ ، زاد عدد تلميذات المدارس الثانوية بنسبة ١٠٠

إلى ٢٨٠ تقريباً ، وزاد عدد طالبات الجامعات والمعاهد العليا بنسبة ١٠٠ إلى ٧٠٣ أى سبعة أضعاف تقريباً .

ولم يكن ذلك سوى تعبيراً عن اتجاه الحركة التحررية للمرأة وتزايد تداخلها مع الزمن حتى في النشاط الاجتماعي الخارج عن دائرة البيت .

٦ - عن النشاط المهني :

تبين من إحصاء سنة ١٩٣١ بإيطاليا أن عدد الذكور المتجاوزين من العمر ١٠ سنوات يفوق كثيراً عدد الإناث من نفس السن ، من بين المشتغلين بالزراعة وصيد الحيوانات والأسمك والصناعة والنقل والمواصلات والتجارة والبنوك والتأمين والادارات الحكومية والخاصة .

أما في المهن الحرة فكاد يتساوى عدد الإناث مع عدد الذكور . وسجل للإناث على العكس ، تفوق عددي كبير على الذكور في مهنة التدريس ، والتمريض وملحقات الطب ، والخدمة في المنازل ، وصناعة النسيج ، والصناعات الكيماوية . كما تفوق عددن على عدد الرجال ، في فئة غير المشتغلين بمهنة ما من الملاك وذوي الدخل .

ويتبع التوزيع الداخلي للنساء على المهن المختلفة ، تبين أنه في كل ألف من المتجاوزات عشر سنوات عمراً ، اشتغل بالزراعة والصيد ٩٣ ، وبالصناعة ٧٥ ، وبالنقل والمواصلات ٢ ، وبالتجارة والبنوك والتأمين ١٨ ، وبالادارات الحكومية والخاصة - ، وبالمهن الحرة ١٣ ، وبالخدمة في المنازل ٢٨ .

ولوحظ أنه بينما تضاعف عدد السكان في إيطاليا منذ بداية القرن الحالى حتى سنة ١٩٣١ بنسبة ١٠٠ إلى ١٢٤ ، تضاعف عدد النساء المشتغلات بالادارات الحكومية والخاصة بنسبة ١٠٠ إلى ٧١٤ ، وعدد المشتغلات بالتجارة والبنوك والتأمين بنسبة ١٠٠ إلى ١٧٩ ، وعدد المشتغلات بالمهن الحرة بنسبة ١٠٠ إلى ٢٠٢ .

ولكن عدد المشتغلات بالعمل من النساء ظل في المجموع أقل بكثير من عدد المشتغلين به من الرجال .

وهذه الظاهرة لم تسجل في مجموع عدد المشتغلين والمشتغلات بحسب ، وإنما في مراحل العمر المختلفة كذلك بالنظر إلى كل مرحلة منها على حدة وعدد من يشتغلون فيها من كلا الجنسين .

فقد ظهر من الاحصاء المذكور الخاص بسنة ١٩٣١ ، أنه في مرحلة العمر المتجاوزة عشر سنوات والواقعة بين ٣٠ ، ٣٥ سنة ، بلغ عدد المشتغلين من الرجال ٨٩٤ بينما لم يتعد عدد المشتغلات من النساء في نفس المرحلة من السن ٢٢٨ . وباستبعاد مرحلة السن الواقعة بين ١٠ ، ١٥ وكذلك المتجاوزة ٧٥ سنة ، تبين أن عدد المشتغلين من الرجال يصل إلى ٩٠٠ بل يتجاوز هذا الحد في كل ألف من الرجال في تلك المرحلة من العمر ، بينما تراوح عدد النساء المشتغلات في كل ألف امرأة بمرحلة العمر نفسها بين أكثر من ١٠٠ بقليل وأكثر من ٤٠٠ بقليل .

وظهر كذلك من الاحصاء نفسه ، أن مرحلة السن التى يبلغ فيها

عدد المشتغلين أقصى حده ، تختلف في النساء عنها في الرجال . فبينما هذه المرحلة في الرجال تقع بين ٢٥ ، ٣٩ سنة ، فإنها بين النساء تقع بين ١٥ ، ٢٠ سنة ، وكذلك - مع انخفاض قليل عن الحد الأقصى - بين ٢٠ ، ٢٥ سنة .

وتوزيع المشتغلات في كل مهنة تُسوية فيما بينهن على فئات العمر المختلفة في إحصاء سنة ١٩٣٩ ، تبين أن عدد المشتغلات بالصناعة يبلغ حده الأقصى في السن الواقع بين ١٥ ، ٢٠ سنة ، وعدد المشتغلات بالتجارة يبلغ حده الأقصى بين ٣٠ ، ٤٠ سنة وبين ٤٠ ، ٤٥ سنة ، وذلك في كل ألف امرأة مشغلة بذات المهنة . كما تبين أنه في كل ألف امرأة من المشتغلات بالبنوك وما شابهها تحقق الحد العددي الأقصى في السن الواقع بين ٢٥ ، ٣٠ سنة ، أما في المشتغلات بالمدارس الحكومية فقد تحقق هذا الحد في السن الواقع بين ٣٠ ، ٣٥ سنة ، وبين الموظفات الخصوصية تحقق الحد المذكور بين ١٥ ، ٢٠ سنة ، وبين الموظفات الحكوميات تحقق بين ٢٥ ، ٣٥ أو ٤٠ سنة ، وبين المشتغلات بالصيد والطبيبات تحقق بين ٢٥ ، ٣٠ سنة .

تلك الأمور والاتجاهات التي كشف عنها إحصاء سنة ١٩٣١ أيدها كذلك إحصاء سنة ١٩٣٦ .

الفصل الثاني

استرجال المرأة

يقرر علماء الطبع الإنساني من قديم ، أن كل ذكر له جانب أنثى ، وكل أنثى لها جانب ذكري ، وأن نصيب كل فرد من طباع الجنس الآخر يختلف باختلاف الفرد رجلا كان أو امرأة .

فهناك امرأة لها من صفات الذكورة قدر كبير ، كما أن هناك رجلا له من صفات الأنوثة كذلك قدر ذو شأن .

ولا كان كل من الجنسين - كما قلنا - يطوى في نفسه قدراً من خصائص الجنس الآخر ، فإنه لا يقال عن المرأة إنها مسترجلة إلا إذا كان القدر الذي بها من خصائص الذكورة كبيراً ، ولا يقال عن الرجل إنه متخنث إلا إذا كان كبيراً كذلك نصيبه من خصال الأنوثة .

وإذا رمزنا للرجل بحرف (ر) ، وللمرأة بحرف (ا) . (امرأة) ، يمكن التعبير عن الرجل باعتباره حاملاً بالضرورة قدراً من خصائص الأنوثة بالرمز الآتي :

ر ا

أما المرأة ، فلأنها كذلك تحمل بالضرورة قدراً من خصائص الذكورة ، يمكن التعبير عنها بالرمز الآتي :

وتبعاً لذلك فالرجل المتخث يرمز إليه بما يأتي :

ر ١١

أما المرأة المسترجلة فيرمز إليها بالآتي :

! ر.ر

وقد لوحظت في الرجل المتخث الحصال النفسية الآتية :

نصيب قليل من الاستعداد الاجتماعي اللازم لنصر في معركة الحياة ،
ووجوه قص نفساني أخرى كالكسل ، والعناية المرفهة بالزينة الخارجية
والمظهر ، والهيام بالأثم إلى حد يكاد يصل إلى العبادة ، والإصرار
على العزوبة ، أو التخلي للزوجة عن سلطة توجيه الشركة الزوجية .

أما المرأة المسترجلة ، فقد لوحظت عليها الصفات الآتية :

ضعف في غريزة الأمومة يكاد يصل إلى انعدامها ويظهر منذ
الحدادة ، عدم الشعور بالميل إلى الرجل أو الإعجاب به ، والحرص
الدائم على التمثل به ومنافسته إلى حد إتيان وجوه نشاط خاصة به ،
والنزعة إلى السيطرة على الزوج .

وعنى العلماء الإيطاليون في العدد باستظهار خصائص أخرى في المرأة
المسترجلة بعضها جثاني ظاهري وبعضها عضوي وبعضها نفسي .

فمن الخصائص الجثائية ملامح الذكورة في الوجه . وسنشير إليها
بالتفصيل ، وجلد سميك مزيت مهياً لأن تنشأ به البثور ، وميل إلى

الضلع في جانبي الجبهة من أعلى ، وشعر في الجسم ، ونمو في العضلات .

ومن الخصائص العضوية المشية الثابتة الثقيلة ، والحركة الزائدة على القدر المألوف والصوت المبق مزدوج الذبذبة (أي الذكري تارة والأنثى تارة) .

ومن الخصائص النفسية طغيان الميل إلى المنازعة والتعدي ، والنزعة الإيجابية في الغريزة الجنسية ، وعدم الاستعداد للانسياق والخضوع ، ونصيب قليل من الحفر ، وميل مبالغ فيه إلى النشاط الاجتماعي ، وميل قليل إلى النشاط المنزلي ، ونزعة إلى الصراع ، وذكاء مزود بملسكة النقد والنزعة الواقعية ، وميل إلى المعلوم المجردة وإلى الرياضيات وإلى الفن .

وقد قيل إن نصيب كل فرد من خصال الجنس الآخر ، يتغير من مرحلة إلى أخرى من مراحل العمر ، بل من ساعة إلى أخرى من ساعات اليوم . وقيل كذلك إن استرجال النساء يختلف من فترة إلى أخرى من الزمن ومن بلد إلى آخر ، تبعاً لما إذا كان النظام الاجتماعي يجذب خصائص الرجولة في المرأة أو ينقص منها .

ومن المشاكل التي لا يمكن القطع فيها برأى ، تحديد ما إذا كان الرجل تستهويه المرأة الطبيعية أم المرأة المسترجلة . والغالب أن المرأة الطبيعية هي التي تجذب الرجال إذ أنهم عادة لا يميلون إلى النساء المسترجلات ، وأنه كما أن الرجل يكون أكثر جاذبية في نظر المرأة

الطبيعية كلما كان أكثر رجولة ، فكذلك الحال بالنسبة للمرأة ،
إذ تزداد في عيني الرجل جاذبيتها كلما كانت أكثر أنوثة .

ولكن هذه الانطباعات لا يمكن أن تقام على أساسها قاعدة عامة ،
إذ لابد في سبيل استخلاص قاعدة من إجراء الاحصاء وهو في هذا
المجال متعذر .

وما هو محل البحث ، تحديد مصادر التبعث في الرجل أو
الاسترجال في الأنثى . فمن الآراء ما يرجع هذه الظاهرة لا إلى التكوين
الذي ولد به الشخص فحسب ، وإنما إلى الظروف المرضية أو الدائمة التي
مرّ بها كذلك منذ أن أتت الأفعال الأولى لتمازجه الجنسي ، فضلا عن
ظروف الوسط المحيط ، وما نشأ بفعل هذه الظروف من أثر في نفسيته .

على أن العجيب في شأن استرجال المرأة أو تبعث الرجل ،
ما كشفت عنه التجارب من وجود امارات جنائية ظاهرة تكشف عن
كل من الظاهرتين ، منذ أن قام العالم البلجيكي Quetelet بأبحاثه في
قياس الخصائص الجنائية .

فيقرر Quetelet أنه من مميزات الأنوثة طول المسافة بين أعلى
الرأس وأى نقطة من وسط الجسم ككرة البطن مثلا ، إذ أن هذه
المسافة أكبر في المرأة منها في الرجل .

وما قرره علماء الفحص الجنائي في هذا الصدد كذلك ، أن
الأنوثة تتميز بأن النسبة بين ارتفاع الجسيم وهو جالس وبين ارتفاعه

وهو واقف أعلى في المرأة منها في الرجل ، باعتبار أن حوض الجسم ووسطه أكثر طولاً لدى المرأة عنها لديه . وكما كانت المرأة قصيرة القامة كانت تلك النسبة أكبر ، الأمر الذي من أجله قيل إن المرأة القصيرة أكثر أنوثة من الطويلة .

وقرروا كذلك أن من خصائص الأنوثة اتساع الحوض في العرض بالنسبة للمسافة بين الكتفين ، الأمر الذي يكشف بالتسالي عن نخش فيما لو وجد بالرجل .

ومن تلك الخصائص كذلك أن الفخذ أكثر طولاً من الرجل ، وأن النسبة التي تستفرقها من طول القامة ، المسافة بين أعلى الرأس والمقامة الخلفية للحوض ، وبينه وبين عظمته الأمامية ، يتجه مقدارها إلى الازدياد في المرأة بالقياس إلى مقدارها عند الرجل ، فكلما الأمرين (طول الفخذ وطول المسافة بين أعلى الرأس والحوض) يدل على نخش إذا ما وجد في الرجل .

يضاف إلى ذلك ، أن تنفس المرأة - كما سلف لنا القول - من النوع الصدري ، أما تنفس الرجل فن النوع البطني ، فإذا وجد به النوع الأول كان ذلك دليل نخش أيضاً .

فعل أساس قياس الأمور المتقدم ذكرها ، يمكن تحديد نصيب كل ذكر من الأنوثة ، أو نصيب كل أنثى من الرجولة .

ونطبقاً لذلك أجرت سكرتارية التعليم العام في المكسيك سنة ١٩٣٧ «

بحثنا من هذا القبيل كان محله مثاث الأطفال من كلا الجنسين وسجلت نتائجها تحت عنوان « الامارات الكاشفة عن الطباع الجنسية » .

ومن الوسائل التي استخدمت في هذا البحث قياس دائرة الحوض ودائرة الصدر (فالأولى في المرأة أكبر من الثانية بحيث إذا تحقق هذا في ذكر كان دليل تخنث) ، وقياس نسبة طول اليد وطول القدم بالقياس إلى طول القامة (فهذه النسبة مرتفعة في الرجل بحيث إذا وجدت كذلك في امرأة كانت دليل استرجال) الخ ...

وفوق ما تقدم ؛ فإن المعلوم حسب ما كشف منه العلم العصري في الغدد ، أن غدد الرجل مصدر لافرازات ذكورية وأنثوية معا ، الأمر الذي تحققه كذلك غدد الأنثى ، وإن كانت الافرازات الذكورية هي الغالبة على الأنثوية عند الرجل ، والافرازات الأنثوية هي الغالبة على الذكورية لدى المرأة . غير أنه تبين أن نسبة طفيان الافرازات الذكورية على الأنثوية لدى الرجل ، أعلى بكثير من نسبة طفيان الافرازات الأنثوية على الذكورية لدى المرأة ، الأمر الذي يدل على أن المرأة على استعداد للاسترجال أكثر من استعداد الرجل لالتخنث .

وبما ذكره الطبيب الإيطالي العالمي Pende من إمارات كاشفة عن الاسترجال لدى المرأة ، أن تكون على رقبة مليئة مفرقة في جانبيها وتبرز منها تفاحة آدم ، أو أن تحمل الخطوط المستقيمة في وجهها محل التعاريج الدهنية ، أو أن يكون مصمم يدها أو قدمها سميكاً ، أو أن تكون

الضخامة بادية على يديها أو قدميها ؛ أو أن يكون بنصر أصابع يدها (وهو الاصبع الذى يوضع به الخاتم عادة) أو خنصر أصابع قدمها (وهو أصغر الأصابع) طويلا ، أو أن يكون شعر رأسها قصيرا دقيقا على مستوى مرتفع فوق الجبهة وعلى القفئ ، أو أن يكون حاجبا عينيها سميكين غزيرين ، أو أن تكون رموش عينيها قصيرة ، أو أن يوجد شعر على وجنتيها أو على شفتيها العليا أو فى ذقنها .

ومن التجارب الشهيرة التى لا زال مثلها جاريا حتى الآن ، تلك التجربة التى قام بها الجراح النمساوى Eugenio Steinach إذ طعم بالمبيض الأنثى ذكور خنازير صفيرة ، فتضاءلت بنيتها فى الحجم دانية من بنية الاناث ، وظهرت على سلوكها أعراض جديدة ، منها التوجس والجنون وخصال أخرى أنثوية ، حتى أن كل ذكر منها صارت تنخدع فيه الذكور طاعة لإياه أنثى . وبالمثل فإنه إذ طعم إناثا من تلك الخنازير بأعضاء ذكرية ، تغير مظهر بنيتها وتغير سير وظائفها المعنوية وأسلوب سلوكها وبدأت عليها سمات الذكورة .

وفى الوقت الحاضر لم تعد بعد حاجة إلى التطعيم الجراحى لإذتين أنه بحقق عدد معين من ييض الدجاج مثلا ، بهرمون الأنثى ، وتفرخ هذه البويضات بعد ذلك ، فتنتج منها دجاجات بقدر عددها ، ولو كان بعض منها فى البداية متعبها إلى إنتاج ديك .

وأخيرا فإن الوجه هو الآخر - كما قلنا - من أهم المواضيع التى

تبين منها فـمـور النظرة الأولى إمارات الاسترجال فى الأنتى أو التخنث فى الرجل .

فالميكـل العظمى للدماغ ، يتميز لدى المرأة ، بتعرجات رقيقة أنيقة ، ووزن أقل من وزنه عند الرجل ، وتختلف الحدة فى تقاطيعه . ومن ثم فانه إذا وجدت فى وجه المرأة زوايا ، أو كانت بارزة لديها عظمة الحاجب ، أو كانت جبهتها عريضة مع عدم وجود شعر فى جانبيها ، أو كان فكها منضخما إلى آخره ، كان ذلك إمارة استرجال . هذا وقد تبين للتدائى من علماء الاجرام فى إيطاليا ، أن السمة الذكورية أو المنفولية فى وجه المرأة شائعة لدى مجرمات العنف والقاتلات . فهذا ما قرره Enrico Ferri سنة ١٨٩٥ فى كتابه عن القتل ، ودلل عليه بصور عديدة ألحقها بهذا الكتاب كلها خاصة بنساء قاتلات . وقرر الحقيقة نفسها كذلك Lombroso ودلل عليها بصور لقاتلات إيطاليا وألمانيا وروسيا ، ألحقها بكتابه عن الانسان المجرم . ويقول Del Greco إنه مما سهلت وتسهل ملاحظته فى القاتلات ، التركيب العظمى المتن ، والفك الضخم ، والصوت المخفق العميق ، والحركة الحادة .

الفصل السابع

الاجرام المجهول أو المستتر والدعارة

إن للمرأة إجراما مجهولا لا يصل إلى علم السلطات ولا يظهر بالتالى فى الإحصاءات . فكثيرا ما تقع من النساء ، لاسيما من يعملن منهن بالخدمة فى المنازل ، سرقات تظل خافية على المجنى عليهم أو يكتم هؤلاء أمرها من السلطات حتى بعد وقوفهم عليها .

ومن جهة أخرى فإن الصورة المرضية من السرقة وتسمى الكلبيتومانية وكذلك الصورة شبه المرضية منها أى شبه الكلبيتومانية كثيرا ما تتحقق فى المحلات التجارية من جانب النساء حتى المومرات منهن ، ويكون موضوعها أشياء دقيقة من كاليات الملابس والمظفر ، وتظل خافية مع ذلك على أولى الأمر فى تلك المحلات .

ذلك ما صوره الكاتب الفرنسى Emile Zola فى كتابه «Bonheur des dames» ، وما قرره G. Macé رجل البوليس الفرنسى فى مذكراته .

يضاف إلى ما تقدم أن النساء بدأ طولى فى إرسال الخطابات والرائض المجهول مصدرها ، وأن هذه الشيمة تظهر كذلك فى نوع متعل من الرجال هو بالذات نوع المتخشين .

ولم يقل أحد إنه بإضافة الاجرام المجهول المرأة ، أى الإجرام غير المسجل فى الإحصاءات ، يصبح لإجرام النساء متعادلا فى الكمية مع إجرام الرجال .

فليست لإجرام المرأة المجهول مهما كان تلك الأهمية العددية ، وإنما ينحصر كمية فى نطاقى ليس ذا شأن كبير ولا يمكن أن تدنو بسببه كمية جرائم النساء من كمية جرائم الرجال .

ذلك عن الاجرام المجهول .

أما الاجرام المستتر ، فائتراد به تلك الصور التى تتحقق فيها الجريمة بوحى من المرأة ، دون أن يكون من الممكن اعتبار المرأة شريكة فيها .
فالمرأة لا تقتذف الحجر بنفسها ، وإنما يقذفه رجل بسببها .

وهى توجد دائما وراء أى عمل من أعمال الرجال ، ساميا كان هذا العمل أو إجراميا ، حتى أنه صار مثلا سائرا ذاك القائل « ابحث عن المرأة » Cherchez la femme .

فيجبكى عن مالى كبير أنه إذ وصل إلى علمه اختلاس ضخيم ارتكبه أحد العاملين فى خدمته سأل « من هى المرأة » .

وليس بلازم أن توحى المرأة بالجريمة مباشرة ، وإنما يصحح أن تكون موحية بالجريمة على نحو خفى غير ظاهر ، حتى أنه كثيرا ما يرتكب الرجل الجريمة لإرضاء للمرأة ولو لم تشر عليه المرأة بارتكابها .

ونتقل فيما يلي إلى الحديث من دعاية المرأة .

ولو أن بعض القدامى مثل Parent Duchâtelet حرص على
خص بطاقات الحالة الخاصة بالداعرات المتيدات بأقسام بوليس مدينة
باريس ووصف في هؤلاء الداعرات قاصتهن ، ولون أعينهن وشعرهن ،
وأمرضهن ، وموطن ميلادهن ، وطبقتهن الاقتصادية والاجتماعية ،
ومدى أميتهن ، إلا أنه لم يبدأ دراسة السطارة بأسلوب علمي بالمعنى
الصحيح سوى العلماء الأوائل في علم الإجرام بإيطاليا ، ونجمل فيما يأتي
خلاصة بحثهم .

فالداعرات اللاتي عنى بفحصهن أولئك العلماء ، يكن داعرات
مخترفات مينة الاتجار بالجسد نظير مقابل يدفعه أى رجل من جمهور
الرجال كائنا من كان هذا الرجل ، وقد تناول الفحص المقارنة بينهن
وبين النساء العاديات والنساء المجنونات كذلك من ناحية القامة ، والوزن
واتساع فتحة الفراعين ، وأبعاد الرأس ، والقوة العضلية ، وشكل وطول
وعرض اليد والقدم .

ولنحظ بصفة عامة من جانب Lombroso و Marro
و Tarnowski و Riccardi و Grimaldi و Andronico و Carrara
و Fonasari ، أن الداعرات من ناحية تلك الخصائص الجثائية متخلفات
عن غيرهن من النساء ، وأنه يشيع بينهن شذوذ في الدماغ والوجه ،
مثل جبهة ضيقة غائرة ، وحدة في تقوسات ملامح الوجه ، وبروز في عظمي
الوجنتين ، ومظهر متغلولي ، وتضخم في الفك أو بروز فيه إلى الامام ،

وتجويف خلف الرأس ، وتصاب جلدى فى الدماغ ، وعدم تناق بين الدماغ وبين الوجه ، وشذوذ فى الاسنان أو فى الاذن ، فضلا عن سمات الذكورة فى سمات الوجه الخ ..

وقورنت كذلك بصمت أصابعهم يصمت النساء العاديات .

وقيل حينذاك فى تفسير تخلف الداعرات عن غيرهن فى الخصائص الجنائية المبينة آنفا ، ان هذا التخلف يرجع إما إلى توقف فى النمو راجع الى وراثة بعيدة ، وإما إلى خلل فى النمو مرجعه أسباب غير وراثية ، وإما إلى اختلاط حدث فى الماضى البعيد مع أجناس ملونة أو منفولية .

وأيا كان أمر تلك الخصائص الجنائية المتخلفة ، فانها وجدت على كل حال أكثر شيوعا فى الداعرات منها فى غيرهن من النساء .

ولم يقف النقص عند الخصائص الجنائية بل امتد كذلك إلى الوظائف العضوية (أى الأعضاء الداخلية للجسم) وإلى الخصائص النفسانية .

فما وجد شائما بين الداعرات ، الشول ، وتساوى الذراعين فى القوة العضلية ، وقدرة القدم على التقاط الأشياء ، والخلل فى الفعل المنعكس للمضلة الخلفية فى الرجل ، ونقص فى وظائف الحواس الخمسة أى فى حاسة اللمس وإحساس الجلد بالألم والشم والسمع ، واضطرابات بصرية وغور فى العينين . وسجل فيهن كذلك استيقاظ مبكر سابق لأوانه فى غريزة الجنس ، وكثير من العيوب الموروثة والاضطرابات العقلية الشائعة يبين أكثر منها بين سواهن .

كما لوحظ عليهن انعدام في المواقف العائلية ومنها حنان الأمومة ،
وشراة في الأكل ، وغرور ، وتقلب ، وقصر نظر ، وعدم حياة ،
وشغف بالقمار أو بأوساط المرح والضجيج أو بالخنزير والمخدرات ، وكسل ،
وعدم استعداد للعمل ، وتسكع وتبحر . وتناول البحث كذلك عادات
الماهرات وتقاليدهن مثل الوشحات والمعتقدات الخرافية ، وأزواج الغرام
المرضى الحاد التي تكون الداعرات طرفا فيها أو تكن فيها محل استقلال .

أما عن الشبهة الجنسية ، فقد لوحظ في الداعرات شيوع حديثها
المتطرفين ، أى الحد المتطرف في الشهوة والحد المتطرف في البرود ،
بدرجة أكبر من وجودهما في غيرهن من النساء .

ولم يفت القدامى من علماء الاجرام تقسيم الداعرات كذلك إلى
داعرات بالطبع وداعرات بالصدقة (على نحو ما فعلوا بالنسبة للمجرمين
والمجرمات) .

وأبرز Gaetano Angioletta هذه الفكرة كذلك في كتابه عن
علم طبائع المجرم ، إذ رأى أن من الداعرات من انزلتن إلى الدعارة
لأسباب ترجع إلى الداخل أكثر مما ترجع إلى الخارج ، ومنهن من
انزلتن إليها لأسباب خارجية أكثر منها داخلية ، كالأسباب الاقتصادية
والعائلية .

وحق في الحالة الأخيرة ، يقرر أن الماهرة وإن فسدت تحت ضغط
العوامل الاجتماعية السيئة ، لا تخلو هي الأخرى من خصاله نفسها داخلية

معينة كان لها في الفسق نصيب إلى جانب تلك العوامل الاجتماعية الخارجية ، كبعض نواح من الشذوذ الذهني والشذوذ في ملكة الإرادة ، مثل الذكاء الضعيف ، والنقص في قوة الانتباه ، والخلل في طريقة التفكير ، وأحيانا العواطف المتوقدة التي ليست لا حقيقة ولا حادة ، والاندفاع إلى العمل قبل التفكير ، وسرعة التصديق ، وسهولة الانسياق وراء إيهامات الآخرين ، ووازع خلقى له وجود ولكنه لا يقاوم الاغراء بالانحراف عن سواء السبيل .

وتتميز الماهرات بالصدفة في نظر ذلك العالم ، بأنهن أكثر شيوعا من الماهرات بالطبع ، وبأن الوازع الخلقى لديهن أقوى منه لدى الأخيرات اللاتي يكاد ينعدم لديهن هذا الوازع .

ومن ذلك يتضح أن أبحاث القدامى من علماء الاجرام حول ظاهرة الدعارة ، قد فطنت إلى التفاعل الذي يجرى في هذه الظاهرة بين الأسباب الداخلية المنبئة من تكوين المرأة الداعرة ذاتها ، والأسباب الخارجية الصادرة من الوسط الذي أحاط بهذه المرأة .

ويخطئ من ينسب إليهم أنهم أغفلوا العوامل الخارجية والاجتماعية ، أو أنهم التزموا الفحص الجنائي دون عناية كذلك بالفحص النفساني .

كما أنه يخطئ من يقول إن العيوب الجنائية والنفسية للماهرات لا تميزهن عن غيرهن لأنها توجد كذلك حتى في غيرهن من النساء العاديات . فوجه الخطأ في هذا القول هو إغفال تحديد مدى نفوذ

تلك العيوب بين الماهرات ومدى تفشيها بين غيرهن . فهذا التحديد من شأنه أن يكشف عن شيوع تلك العيوب بين الماهرات بدرجة أكبر من شيوعها بين غير الماهرات ، فضلا عن اتجاهها إلى درجة أكثر حدة وسوءا فيهن منها في غيرهن .

ولم تأت الأبحاث الحديثة في ظاهرة الدعارة بما يناقض الخلاصة التي انتهت إليها أبحاث القدامى .

فن الباحثين الجدد M. Rossi و A. Dalla Volta و G. Vidoni و Enrico Morselli . وقد قرر هذا الأخير أنه تصبح ناجرات غرام النساء اللاتي لديهن استعداد شخصي سابق لذلك ، لأنهن على خصائص جثمانية وفسولوجية . ونفسانية تجعل من فروعها في شجرة رديئة هي شجرة الانحلال .

فهو يؤكد ما انتهت إليه المدرسة الإيطالية القديمة ، من أنه حتى مع التسليم بأثر العوامل الاجتماعية السيئة في نشأة الدعارة ، لا بد من أن يكون ذا نصيب في نشأتها كذلك الاستعداد الشخصي الفردي للمرأة نفسها إذ يتوقف عليه التأثير بتلك العوامل الاجتماعية والاستجابة بفعالها لنداء الدعارة .

وقد خاض مجال البحث في الدعارة المحللون النفسانيون كذلك . فالدكتورة H. DEUTSCH تعزو الدعارة إلى عقدة نفسية تكونت لدى المرأة في صباها وأثناء مراعتها ، لأنها تصور في جدائها صورة

غير واقعية من صنع خيالها تظهر أنها مظهر امرأة سهلة الاستسلام للتمتع بالرجل ، فكان أن لاحتها هذه الصورة حتى انطلمت في نفسها وتحولت إلى دافع لنفس السلوك المتصور . وكثيرا ما ينشأ لدى العبية امتعاض ونفور من كل ما هو غريزة جنسية وحياة جنسية ، على الأقل لما يطرق سمعها من عبارات تستهجن ذلك وتذمته ، لدرجة أنها تنحى على نفسها باللائمة لاحتمال أن تنزلق باعتبارها امرأة إلى ذات الخفيض ، وتضخم لديها هذه الفكرة وتتحكم فيها إلى حد التحول من اتهام لنفس إلى حقيقة واقعية هي بالذات ما كان موضوعا للاتهام .

وتضيف الكاتبة إلى ذلك أنه قد ترجع العقدة النفسية إلى مصدر آخر ، هو أن العبية في طفولتها كانت محل حب وتلدليل وتعلق من جانب الأب ، ولإذ ثبت لم يداوم الأب معها سابق عهده ، فكان أن نشأت لديها عقدة التحول إلى غيره والافاضة بالحب على سواء .

وقد تحدثت الكاتبة أيضا عما يقترن بالعقدة النفسية وينضاف إليها من اعتماد للسلبية في طبع المرأة ذاتها قد يصل إلى درجة التلذذ بالايلام الصادر من الآخرين ، ويساهم هو الآخر في الدفع بالمرأة إلى المهارة .

وأيا كان أمر هذه النظرية ، فإنه لا يمكن قبولها على علاتها بدون تمحيص وتحقيق .

وذهب الدكتور Borag في مذكراته عن التحليل النفسي للمهارة ،

إلى القول بأن المهارة ترجع إلى انعكاس في السلوك الجفسي إلى مراحل صيانية سابقة على عهد المراهقة ، ومع هذا الانعكاس نزعة انتقام من الأب ومن الرجال بصفة عامة ، فضلاً عن طموح نحو إثبات الكيان الذاتي بأساليب استرجال ، كما لا يخلو الأمر كذلك من الانحراف السابق ذكره نحو الشعور بالذلة في تحمل الإيلاء والاذلال والاستقلال من جانب الآخرين .

ولكن حسبنا هذا القدر من آراء المحللين النفسانيين . فهي لا تخلو من خيال قد يبعد عن الواقع . وكل ما لها من فضل هو توجيه النظر إلى وجود عامل داخلي شخصي في المرأة الماهرة كان له دخل في مهارتها رغم أنها تظاهر عادة بأنها لم تكن سوى ضحية القدر الماكس والحظ الماثروالبؤس والضرورات البيئية .

وقد أخضعت المهارات لأساليب البحث النفساني السابق لنا الكلام عليها في إجرام الأحداث وفي نهاية الجزء الأول من هذا المؤلف .

فطبق عليهن مثلاً الأسلوب المعروف بيقع دورشاخ ، إذ عرض العالم D. Oreglia هذه البقع على نحو خمسين منهن طالباً إليهن تفسيرها . فبين لهذا العالم من تفسيراتهن البقع ، أنهن على ثقافة قليلة أو معدومة ، وأن روحن ثقيلة الظل مجردة سواء من ملكة الابتكار أو ملكة الاستنتاج ، وأن تصويراتهن غير منتظمة ينقصها السبك والاعتدال ، وأن تفسيراتهن الشخصية منعدمة وتطلب على تفسيراتهن صفة بدائية غير

مهذبة ، وتبين له كذلك أنه من الناحية الغريزية والانفعالية ، تتكشف في المهارات وجوه بدائية صيبانية كاشفة عن قصص في النمو النفساني ، فضلا عن عقد نفسية راجعة إلى الطفولة والشباب . واتضح أخيرا أنه من الناحية العاطفية ، يغلب على المهارات تذبذب وعدم ثبات واتجاه نحو التهور ، وسهولة في الانسياق وراء الانياء الذاتي ، وقص في القدرة على ضبط النفس .

ومن جهة أخرى أظهر ذات الاختبار بالبقع نزعة توجس وحذر من الاحتكاك بواقع البيئة المحيطة ، واهتماما بالأمور الواقعية المادية للحياة اليومية مع بعد عن الافكار المجردة وكل ما يتطلب بذل مجهود نفسي ، ومعاداة لوسط يصبحها شعور بعدم الاكتفاء .

وطبق العالم Oreglia كذلك طريقة Murray السابق الكلام عليها في نفس الموضع من الجزء الأول ، على المهارات ، بأن عرض عليهن عشرين لوحة منها تسع عشرة بها مناظر مختلفة ، واللوحة المشرونة يضاء يطلب إلى الحاضرين للاختبار أن يملأها هو بمنظار من صنعه .

وقد ظهر من تعليقات المهارات على تلك اللوحات ، أنه يغلب على هذه التعليقات الطابع الجنسي ، ويستمر فيها التعبير عن السخط ، كما تتخذ فيها مواقف السخرية بالناس والامتصاص منهم ، وتفسر فيها مشاهد الرجال والنساء والحوادث على أنها فصول في مآسى من الأفعال الفاضحة . والاعتصاب الجنسي والقتل والضرب والعقاب ، وتشيع فيها

الشكوى من فظاظة الحياء والحقد على الرجال وعلى الأقرباء بل وعلى الأم أحيانا . كما يغلب على تعليقات الماهرة إحساسها بأنها ضحية لمن ولما هو محيط بها . ومما هو جدير بالإيضاح تحديد ما يكون من تعبيرات الماهرة راجعا إلى عامل البيئة التي أحاطت وتحيط بها ، وما هو راجع منها إلى طبيعتها القدائية .

وفي سنة ١٩٥٠ استخدم العالم G. CANEPA طريقة Baruk & Bachet في المئارة من حيث المستوى الخلقى بين عشرين ماهرة وبين عشرين امرأة غير ماهرة . وهذه الطريقة تتمثل في عرض خمسة عشر سؤال عن أفعال مستهجنة يطلب إلى الخاضع للاختبار أن يعلق عليها إما بالقبول وإما بالاعتراض . ولم تكن نتيجة الاختبار كاشفة عن فرق يذكر بين الماهرات وبين النساء العاديات . ولعل ذلك راجع إلى كون الأفعال الخمسة عشر محل الأسئلة كان وجه الاستهجان ومنافاة الخلقى فيها واضحا إلى حد لا ينفى على أحد حق على الماهرات أنفسهن .

وسبق أن قلنا إنه من العسير قياس المستوى الخلقى للانسان بطريقة كذلك ، لأن رأى الانسان كقاضى في موقف لغيره ، ليس بلازم أن يتفق مع مسلكه الشخصى لو أنه وجد نفسه في هذا الموقف .

ومن أجل ذلك اقترح أن تكون الإجابات على الأسئلة الخمسة عشر لا بطريق « أوافق » أو « لا أوافق » ، وإنما بطريقة تقدير درجة لكل

فعل من حيث قابليته للاستهجان ، فيوضع رقم (١) إذا ما كان الاستهجان بالغا أشده ، ثم تسلسل الدرجات حتى درجه (١٥) حسب الترتيب التنازلى لدرجات الاستهجان .

وليس معنى ذلك أن تفقد الطريقة كل قيمتها إذا ما جرت على عرض الاجابة بنعم أو بلا . فانها حتى على هذا الوجه لا تخلو من فائدة على الأقل فى إظهار الحالات المتطرفة من خلل الحاسة الخلقية أو الغشاة فى التقدير الخلقى للأمور .

ولاشك فى أن الفحص النفسانى لمهارات لابد من أن يعنى بتقسيمهن إلى مهارات لأسباب ذاتية (بالطبع) ومهارات لأسباب خارجية (بالصدفة) ، وأن يوزعن كذلك بين فئات فى حدود كل من هاتين الطائفتين الكبيرتين ، حسب العامل الداخلى الغالب فى المهارة وفى مهارتها ، بالنسبة للطائفة الأولى ، وحسب العامل الخارجى الاجتماعى الغالب فى إنتاج المهارة ، بالنسبة لمهارات الطائفة الثانية ، مع التسليم بأنه فى كل من الطائفتين لابد من تفاعل بين العاملين معا الداخلى والخارجى ، وإن كان العامل الداخلى طاغيا فى الطائفة الأولى والعامل الخارجى طاغيا فى الطائفة الثانية .

وهذا بحث ليس هينا . فالخطوة الأولى فيه هى فحص حالة كل مهارة على حدة . فإذا ما تعددت الحالات محل الفحص ، وبلغت من البكية حدًا يسمح باستخلاص قاعدة على أساس القاسم المشترك فى كل

عدد كاف من الحالات المتأثلة ، فنحن نذكر فقط يمكن الانتقال إلى الخطوة الثانية في البحث وهي تقسيم كل طائفة من الطائفتين الكبيرتين للمهارات ، إلى فصائل وفروع .

على أنه مما يجدر بالذكر ، أن الماهرة بالمعنى الصحيح والتي جرى علماء الاجرام على نعت سلوكها بالمهارة القانونية ، هي تلك التي تعول على المهارة في سبيل المطالب الأولى والجوهرية للمعيش . وإنما تلحق بهذه المهارة أخرى لا تعول على المهارة في سبيل الأوليات وإنما في سبيل الكليات . وكل منهما تضمه فئة من يمارسن الغرام « على سبيل التجارة » .

وهناك نوع ثالث من النساء المنحرفات في سلوكهن الجنسي ، تتميز المرأة فيه بأنها جائرة للرجال لا في سبيل المال وإنما في سبيل إرضاء شهوة جنسية جامحة ، كما أن هناك نوعاً رابها يصطاد الرجال في سبيل إشباع انحراف يبلغ حد الفساد الجنسي المرضي .

هذان النوعان الثالث والرابع يميز البعض عنه فئة من يمارسن الغرام « على سبيل الرياضة » . وجرى علماء الاجرام على تسمية المهارة الخاصة بهذين النوعين مضافة إليها عبارة النوع الثاني من المهارات الساعيات وراء الكليات ، بالمهارة الجارية على هامش القانون ، باعتبار أنها ليست كمهارة النوع الأول خاضعة لإشراف وتنظيم من جانب الدولة .

ومما يستعنى النظر فيها يتعلق بالتوعين الأول والثاني أى بالمهارات
الساعات إلى الضروريات (ويمكن أن تسمين بالوضيحات) والمهارات
الساعات إلى الكاليات (ويمكن أن تسمين بالترفعات) ، ما سجل بين
التوعين من الفروق الآتية :

أولاً : أنه وإن كانت المهارات المترفعات لم يأت فحصب بذات
السهولة التى أتيح بها لعلما أن يفحصوا المهارات الوضيات ، يمكن
القول على أساس ما بدا بطريق الملاحظة ، أن المترفعات أوفر ذكاء من
الوضيات ، وإن كان هذا التفوق منهن فى الذكاء ليس مقرونا بتفوق
مثله فى الوازع الخلقى . وتتميز المترفعات كذلك بالحدة النفسية وحضور
الدهن وعلى الأخص بالمهارة وشدة المراس .

وكما يحدث فى نطاق المجرمين ، إذ رأينا أن الأذكاء منهم كثيرا
ما يكون ذكاؤهم مشوبا ببقية يظهر فجأة مفعوها فتوقع صاحبها فى شراك
المدالة رغم تفوقه الذهنى ، فكذلك يحدث فى مجال المهارات
المترفعات أن توجد فى ذكائن رغم تفوقه نسبيا ببقية من شأنها على
غير توقع أن تقذف بصاحبها إلى الخفيض .

ثانياً : أن المهارات الوضيات تنحصر إقامتهن فى الأحياء الوضيعة
من المدينة ، بينما المهارات المترفعات وكذلك سائر من قبل عنهن
لأنهن يمارسن الدعارة على هامش القانون ، تنتشرن فى كافة الأحياء
الراقية للمدينة ، وتوجدن حتى فى أرفع الأحياء مستوى . ومن أجل

ذلك فإن كثيرات من الماهرات المترفات سجل هن التاريخ أسماءهن
بجوار أسماء لعطاء من الرجال .

ثالثاً : أنه بينما تضيّق الدولة على الماهرات الوضيمات خناق التقييد
والملاحقة ، فإن المترفات لا تعيبن ذات الضريبة المفروضة على عمارة
الوضيمات .

رابعاً : أن الماهرات المترفات لوجودهن في الدرجات العليا من السلم
الاجتماعي ، كثيراً ما يستحوزن على احترام من الرجال يصل إلى حد
التجليل والتكريم ، كما تحيط بهن إمارات الإعجاب ، وكثيراً ما يخلجن من
كل ذلك وبسبب ذلك ، بثروات طائلة تنجح لمن حياة لا وجود لمثل
رغدها إلا في الخيال الروائي ، كما تحمل هن أسماء لامعة ذائعة الصيت .

خامساً : أن ظاهرة التنقل في المهارة بين الطبقة الدنيا والطبقة العليا ،
سواء في صورة صعود من الدنيا إلى العليا أو هبوط من العليا إلى الدنيا ،
تلسب دورها في مجال الماهرات كذلك . فمن كانت منهن على نصيب
أوفى من الذكاء ، بقيت في درجتها العليا من السلم الاجتماعي أو صعدت
إلى هذه الدرجة إذا كانت من قبل في درجة دنيا . أما من هي مجردة
من هذه الموهبة فتتحدّر إلى الحضيض .

من كل ما تقدم يتضح أن الماهرات هن وجود في كافة طبقات
العامود أو الهرم الاجتماعي ، سواء في أعلى القمة أو في أسفل
الحضيض .

ولم تتح الظروف للملم - كما قلنا - أن يتفلسل بأضواء البحث
والفحص في الماهرات المترفات ذات تغلفه بها في الماهرات الوضعيات ،
حتى يمكن بذلك الوقوف بأسلوب علمي على كافة الفوارق الفاصلة بين
الفنتين من النواحي الجسمية والنفسية والاجتماعية .

وعلى أية حال ، فإنه مما لا يتطرق إليه الشك أن كلا من الفنتين
وجودها في الحياة الاجتماعية مقطوع به .

وأيا كان نصيب المترفات من التفوق على الوضعيات ، فإنه لا شك
في أن كلا الفنتين ، أى حتى فئة المترفات ، تنخفض من حيث
المستوى الجنائى والنفسانى عن درجة النساء العاديات غير الماهرات .
ذلك ما كشفت عنه أبحاث علماء الاجرام الأوائل في إيطاليا ،
وما تأيد كذلك بالأبحاث اللاحقة .

فقد أيد ذلك Morselli كما قلنا . كما تبين من تحقيق أجراه
Bonhöffer في بعض بيانات من الماهرات أن عدداً كبيراً منهن كان
مصاباً بالبلاهة frenastenia والمستيريا isterismo والتشنج epilessia
كما اكتشف Spaulbing, Kraepelin, Sighele ، فضلاً عن
G. LANDRA, I. Faccaoru (في فحص أجرى لمائتين من ماهرات
بوخارست) ، وجوه نقص ذهني وعقلي في الماهرات . وتبين أن بين
خلا ذلك في إفرازات الغدد وعلى الأخص الغدة الدرقية وضدة
قاع المنخ .

وأيد التخلف العقلي للماهرات كذلك ، بحث أجراه مركز الدفاع والوقاية الاجتماعى بميلانو ، وآخر أجراه D. OREGLIA السابق أن أشرنا إليه ، كما قرره P. Mannaza تحت كلمة « مهارة » فى قاموس علم الاجرام ، واتضح أيضا من بحث أجرته عصبة الأمم سنة ١٩٣٨ بحجيف .

أما عن مصدر المهارة أو أسبابها ، فقد أيدت الأبحاث الحديثة فى هذا الشأن ما انتهت إليه الأبحاث القديمة من أن المهارة تنشأ من التفاعل بين عوامل داخلية وعوامل خارجية معا ، تارة مع طفيان النوع الأول من العوامل وتارة مع طفيان النوع الثانى .

فقد ظهر من تحقيق تم فى فرنسا سنة ١٩٣٨ ، أن هناك أنواعا ثلاثة من الأسباب المتبعة للدعارة :

(١) الشخصية الدائبة .

(٢) نوع التزوية منذ الحداثة .

(٣) العوامل الاجتماعية مثل تغلى الوالدين غن الرعاية اللازمة ، أو الاشتغال بعمل ثقيل الظل أو لا يصادف هوى ، أو البطالة ، أو التأثير السيء لمشراء أو عشيقات . فما سجل فى نطاق الشخصية الدائبة لتلك الماهرات تقريبا وجود تخلف عقلى . كما أنه مما سجل فى نطاق العوامل الاجتماعية أن معظمهن لم تكن له مهنة معينة أو كان كثير التغير فى المهنة ، وأنهن على هام بالهوية السهلة ووسائل الهوى ، وعلى غرور

وشغف بكاليات المظهر ، وأن قليلات منهن مصدرهن أسر بأئسة .
وهذه أمور ترجع - على ما هو واضح - العامل الذاتي الشخصى على
العامل البيئى فى نشأة الدعارة .

وقرر الدكتور C. Coruzzi سنة ١٩٥٠ على أثر تحقيق قام به ،
أن العامل الداخلى الفردى أفضل فى إنتاج الدعارة من العامل الاجتماعى ،
وأنه فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية كمال مبهى ، لا تلعب الدور الرئيسى
الحاجة الضرورية إلى المال بقدر ما يلعب هذا الدور الجشع فى السعى
إلى المال ، بدليل أنه فى نطاق الماهرات الوضيعات ، يوجد من
العاملات ذوات الدخل غير الكافى عدد أقل مما يوجد من الخادمت
اللاتى يقنن ما ليا هؤلاء العاملات .

وهناك نظرية يقول أصحابها ومنهم Caterina Schirmacher ،
بأن استرجال المرأة من أسباب عهاتها ، وأنه كلما زادت نزعة النساء إلى
الاسترجال ، زادت المهارة تفشياً ، والواقع أن الحركة الاسترجالية أو
التحريرية للمرأة ليست عاملاً خارجياً بقدر ما هى متوقفة على الاستعداد
الداخلى لكل امرأة . ذلك لأنه - كما تبين من أبحاث Otto Weininger -
لا تتوافر النزعة إلى الاسترجال إلا لدى أولئك النسوة اللاتى يوجد
لديهن قدر من الأنوثة منخفض عن قدرها المتوسط فى النساء . وبالتالي ،
فانه إذا صدق أن تلك النزعة تلعب دوراً فى التهيئة لمهارة المرأة ،
فإنها لا تلعب هذا الدور على كل حال إلا فى أقلية من النساء ،
باعتبار أن النسوة اللاتى هن أقل من المتوسط أنوثة ، أقلية فى مجموع

النساء . وعلى كل حال فإن عامل الاسترجال - كما هو واضح مما بينا الآن - يكون عاملا داخليا لا خارجيا .

فإذا أضفنا إلى ذلك ، أن سرعة الانسلاخ إلى الإيماء الذاتي ، وسهولة الانزلاق إلى التقليد والتشبه مع كل تطور في الأزياء وفي أساليب تزيين المظاهر ، أمور ترجع إلى الطبيعة الذاتية للمرأة أكثر مما تعزى إلى العامل الخارجى الاجتماعى ، يتضح من كل ذلك مدى أهمية الدور الذى تلعبه الشخصية الذاتية للمرأة فيما لو انحدرت المرأة إلى المهارة .

وإن كافة الكتابات المعصرية فى الدعاية سواء لرجال العلم أو لرجال الأدب والفن الذين جعلوا من المهارة موضوع إنتاج فى أو روائى منهم ، تارة تتجه إلى تغليب العامل الاجتماعى فى عبارة الماهرة وتستدر بالتالى المظف على الماهرة والاشفاق بها ، وتارة تنزع إلى تغليب عامل الاعتماد الشخصى والطبيعة الذاتية وتستعطر بالتالى على الماهرة رشاش الزرابة .

وعن يغلبون العامل الاجتماعى Colajanni , Tammeo

وإذا صح أن الماهرات اللاتي ترجع مهارتهن إلى الظروف الاجتماعية السيئة أكثر مما تعزى إلى اعتمادهن الذاتى ، هن الغالبية المظفى فى الماهرات ، فإنه يمكن أن تطلق الآمال الكبار على تلك الجهود الاجتماعية الإصلاحية التى بذلت ولا تزال تبذل فى سبيل اقتشاهن من وهدهن .

وكل ما يعنيننا أن نؤكدده فى ختام هذا البحث ، أن جهود اللاحقين من العلماء لم تفعل سوى تأييد ما انتهت إليه المدرسة الإيطالية القديمة من أن الماهرة إما كذلك بالطابع nata ، وإما كذلك بالصدفة .
di occasione

الباب الثالث

نظرية الخطورة الاجرامية

اذا كانت النظرية العامة للفعل قد قتلت بحثا ، فان النظرية العامة للفاعل لم يكن لها في البحث نفس الحظ .

وقد كان من شأن العناية بالنظرية العامة للفعل ، أن أصبحت أمرا تقليديا مقررا بالمادة الآتية :

جريمة = عقوبة

أما العناية بالنظرية العامة للفاعل فقد كان من شأنها العمل على تغيير تلك المادة التقليدية ، وصياغتها على الوجه الآتي :

جريمة + حرية اختيار + خطورة إجرامية = عقوبة .

فلم يعد تحقق الجريمة بركنيتها المادى والمعنوى كافيا في ذاته لاعتبار فاعلها العاقل الراشد مسئولا ، وإنما أضيف في سبيل المسئولية شرط آخر هو أن يكون فاعل الجريمة على خطورة إجرامية .

والفضل في إضافة هذا الشرط إنما يرجع إلى العناية بالنظرية العامة للفاعل ، بعد أن كانت العناية كلها محصورة في النظرية العامة للفعل .

وليس دل أعلى أن الخطورة الاجرامية للفاعل صادرة شرطا

للمسئولية الجنائية بالإضافة إلى الجريمة المرتكبة ، من ذلك النظام المقرر في قانون العقوبات المصرى وغيره من القوانين ، وهو وقف تنفيذ العقوبة ، وذلك النظام المقرر فى القانون الايطالى والذى يسمى للأخذ به فى الجمهورية العربية المتحدة مشروع قانون العقوبات الموحد ، وهو نظام العفو القضائى (١) .

فوقف تنفيذ العقوبة والعفو القضائى ، معناهما أنه بالرغم من قيام الجريمة بركبتها المادى والمعنوى ، لا توقع عقوبة عنها لتخلف الخطورة الإجرامية فى شخص فاعلها .

على أن أهمية الخطورة الاجرامية ، باعتبارها ثمرة العناية بالنظرية العامة للفاعل ، لا تقف عند ححد اطراح العقوبة بمقتضى نظامى وقف التنفيذ والعفو القضائى ، وإنما تظهر فى ميادين أخرى عديدة يعتمد القانون فيها بوجود تلك الخطورة أو بتخلفها ، سواء أكان هذا الاعتداد بها من جانب جريماً أو ضمناً .

فن قيل تعويل القانون على ميار الخطورة الاجرامية للفاعل ، ما كانت تنص عليه المادة ٥٣ من قانون العقوبات المصرى قبل إلغاءها ،

(١) نص على هذا النظام القانون الايطالى فى المادة ١٦٩ منه . ومنه أنه يقرر عدم وجود وجه لإقامة الدعوى - أن كانت لا تزال فى مرحلة التعقيب الابتدائى - أو أن يحكم القاضي بعدم وجود وجه للمحاكمة non dovere procedere إذا كانت الدعوى قد دخلت فى حوزته . والحكم بعدم وجود وجه للمحاكمة لا نظير له فى القانون المصرى . غير أن المادة ١٥٤ من مشروع قانون العقوبات الموحد تحيى للقاضى إصدار هذا الحكم مقرر أن للقاضى أن يصدر « أمراً بالعفو » عن المتهم .

من أنه يجوز للقاضي أن يقرر اعتبار المتهم مجرماً اعتاد الاجرام ويأمر
بارساله إلى محل عمل خاص تعينه الحكومة (اصلاحية الرجال) .

ومن قبيل ذلك ما ينص عليه القانون الايطالى من اعتياد على الجريمة
(م ١٠٣) ، واحتراف لها (م ١٠٥) ، وميل اليها (١٨) .

ومن قبيله أيضا ، نظام الافراج تحت شرط ، ونظام توزيع المسجونين
على فئات في السجن ، ونظام رد الاعتبار .

فما هو المراد بالخطورة الاجرامية ؟ *Pericolosità criminale*
أفرد لها قانون العقوبات الايطالى - خلافا للقانون المصرى - نصا
خاصا هو نص المادة ١٣٣ منه ، وقد عبر عنها فيه باستعداد الشخص
للاجرام *Capacità a delinquere* .

ويمكن تعريفها بأنها حالة نفسية يَحتمل من جانب صاحبها أن يكون
مصدرا لجرعة مستقبلية *la condizione psichica di una persona*
in quanto probabile causa di reato

ويتعين التمييز في مجال الخطورة الاجرامية للفاعل ، بين العناصر
المكونة لها ، والعوامل المنشئة لها ، والامارات الكاشفة عنها ، والملاحظات
الموقفة لمفعولها . أى العوامل المنبهة لها .

فبينما العناصر المكونة للخطورة الاجرامية تتحدد بها الكيفية التى تكون
بها فنية انسان بما مصدره عندها للاجرام ، وما إذا كانت تلك النفسية
كذلك حقيقة وإلى أى مدى ، فإن العوامل المنشئة لتلك الخطورة معناها

الأسباب التي من أجلها وجدت في النفس الخطرة العناصر المكونة للخطورة فيها ، وهي أسباب عدة ، قد تكون عضوية وقد تكون وراثية وقد تكون بيئية ، والامارات الكاشفة عن الخطورة هي المظاهر المبررة عنها أى هي بالنسبة لشيء دليل إثبات لشيء ، وأما العوامل المنبهة أو الموقظة فهي أما وسط خاص من شأن وجود الشخص فيه احتمال ارتكابه للجريمة بينما لا يكون لهذا الاحتمال وجود لو أنه وجد في وسط آخر - وهذا ما يبرر التدبير الوقائي المعروف بمحظر الإقامة - وأما عامل معين من شأنه إذا انضاف إلى التكوين النفساني للشخص أن يهدد للجريمة سبيل الوقوع مثل عامل الاستفزاز .

... ويحتاج الأمر إلى تفصيل فيما يختص بالعناصر المكونة للخطورة ، والعوامل المنشئة للخطورة ، والامارات الكاشفة عنها .

فالعناصر المكونة للخطورة ، لا يتعدى جوهرها قصا في العواطف الخلقية المسككة ، وإفراطا في العواطف الأنانية الدافعة .

والخطورة بهذا المعنى اما عامة تنذر بأية جريمة ، واما خاصة تنذر بمجرم معين أو من نوع معين ، ومن ثم تنشأ منها صورة من التخصص في اجرام معين .

وهي كذلك على درجات . فهناك خطورة أشد وهناك خطورة أخف . وتتفاوت الخطورة من حيث الشدة بتفاوت أهمية الحق الفردي أو الاجتماعي الذي يمتثل أن يكون محل اعتداء من جانب الشخص الخطر . فكلما توجد خطورة مندرجة بمجرم جسمية ، توجد أخرى مندرجة بمجرم

طليفة من قبيل القذف أو السب أو خيانة الأمانة ، أو حق الخالفات .
ولأن الخطورة الاجرامية هي احتمال أن يكون الشخص مصدرا
لجريمة في المستقبل ، فانها تتدرج في الشدة كذلك حسب درجة هذا
الاحتمال . ودرجة احتمال الاجرام تتوقف على نوع الخلل النفساني .
المشوب به تكوين الشخص . وعلى مدى الخلة في هذا الخلل ، وعلى
عدد وجوه الخلل ، وعلى ما إذا كان الخلل دائما أم عرضيا ، وعلى طول
أو قصر الوقت الذي اقضى على نشوء الخلل في النفس ، وعلى ما إذا
كان الخلل طبيعيا أم مكتسبا ، وعلى ما إذا كان العامل المنشئ له
عضويا أم موروثا أم بيثيا .

فن حيث نوع الخلل ، يحق التساؤل عما إذا كانت أنواع الخلل
على درجات من حيث تهيتها للجريمة وذلك فيما يتعلق بالكيفية ، ومع
افتراض تساويها في الكمية .

وردا على هذا التساؤل يمكن القول بأنه مع افتراض التساوي بين
أنواع الخلل من حيث الكمية ، فانها تتفاوت قيميا بينها من حيث مدى
مساهمتها في انتاج الاجرام ، ويعتبر ما يصيب منها العبارة العاطفية من
الشخصية أفضل مما يصيب منها الشخصية في دائرتها الذهنية أو في دائرة
الارادة .

والمقصود من ذلك هو تقرير أن أهم دور تلعبه وجوه الخلل
النفسى في توليد الجريمة ، هو دور الوجوه العاطفية منها والتبعية في

انعدام أو نقصان النوازح الخلقى من جهة ، والافراط فى نوازح الأنانية من جهة أخرى .

ومن المسير أن تدرج نوازح الأنانية بحسب فاعليتها فى إنتاج الجريمة ، وكل ما يمكن تقريره هو أنه من النوازح الغالب تداخلها فى انسداد الارادة على الاجرام ، الانتقام والكراهية والغيرة الجنسية فى جرائم الاعتداء على الأشخاص ، والجشع فى جرائم الاعتداء على الأموال ، والهوى الجامع فى الجرائم الجنسية .

ذلك عن نوع الخلل .

أما عن مدى الحدة فيه ، فميار من المايير التى يقسم بها المجرمون إلى فئات . ومن التقسيمات التى يطبق فيها هذا الميار ، تقسيم المجرمين إلى عقلاء وأنصاف مجانين ومجانين ، وتقسيمهم إلى مجرمين بالطبع ومجرمين بالصدفة .

وأما عن تعدد وجوه الخلل ، فتتوقف عليه هو الآخر درجة الخطورة . وتتمدها تارة يكون فى المائرة الذهنية من الشخصية ، وتارة يكون فى الدائرة العاطفية . وكثيراً ما يتوافر فى المائرتين معا .

وكون الخلل دائماً أم عابراً ، له أهميته فى تحديد درجة الخطورة ، كما أن كونه استثنائياً بالتقياس إلى الطريقة المستقر عليها كيان الشخصية ، وعلى الأخص كونه استغرق فترة وجيزة وزال كل أثر له وقت الحكم فى الدعوى ، أمر يستتبع استبعاد الجزاء كما فى وقف تنفيذ العقوبة وكما ..

في العفو القضائي . وأخيراً فإنه على الأساس نفسه يتوقف اكتشاف
من يسمون بالمجرمين غير القابلين للإصلاح .

ومن حيث الوقت الذي مضى على نشوء الخلل في النفس ، لاشك
في أنه كلما مضى عليه وقت أطول ، صار المصاب به أخطر .

وتنقسم الخطورة الاجرامية كذلك إلى خطورة وسيلة علاجها هي
العقوبة ، وخطورة وسيلة علاجها هي التدبير الوقائي .

ولقد بسطنا فيما تقدم العناصر المكونة للخطورة الاجرامية وقابلية
هذه الخطورة للتدرج ، وتكلم فيما يلي عن مصادر هذه الخطورة أى
العوامل المنشئة لها في نفس صاحبها .

هذه العوامل سبق أن حددها مؤسس المدرسة الوضعية أنريكو فرى
— على ما سبق بيانه — بأنها عامل عضوي شخصي *organico* وعامل
طبيعي *fisico* (من الوسط المادى المحيط) ، وعامل اجتماعي *sociale*
(من الوسط الروحي المحيط) .

فالمدرسة الوضعية تعتبر الجريمة وليدة التفاعل بين هذه العوامل الثلاثة
مجتمعة على اختلاف في نسبة وجود كل منها تبعا لتباين الجرائم وتغاير
الأشخاص .

فليس العامل المنتج للجريمة عضويا شخصيا بحتا ، منبثقا من شخص
المجرم نفسه فحسب ، وإنما لابد في إنتاج الجريمة من عامل خارج عن
شخصه كذلك ، ومستمد من المحيطين الطبيعي والاجتماعي . كما أنه ليس

العامل الاجتماعي بمفرده أو العامل الطبيعي بمفرده مصدر الجريمة ، بل لابد من أن يضاف إليه في إنتاجها العامل المصنوي الشخصي . فكل نوع من الأنواع الثلاثة للعوامل له نصيب في كل تفاعل منتج للجريمة ، وإن كانت نسبة نصيبه في هذا التفاعل ليست ثابتة وإنما متغيرة بتغير الأشخاص والجرائم .

ومعنى ذلك بعبارة أخرى ، أن جريمة المجرم خلاصة التفاعل بين الداخل والخارج ، بين دخيلته وبين الخارج المحيط به ، ولا فكاك للخارج عن الداخل كما أنه لا انفصال للداخل عن الخارج في توليد كل جريمة . غاية الأمر تارة يكون للداخل في إنتاج الجريمة نصيب أوفى وتارة يكون هذا النصيب للخارج . ففي الحالة الأولى نكون بصدد مجرم بالتكوين ، وفي الحالة الثانية أمام مجرم بالصدفة .

أعلى أنه كلما كان الاجرام راجعا إلى الداخل أكثر من رجوعه إلى الخارج ، كانت الخطورة الاجرامية للمجرم أشد درجة ، بمعنى أنه كلما كان مصدر الخلل النفساني الذي تتمثل فيه الخطورة الاجرامية هو العامل المصنوي الشخصي أكثر من العامل البيئي الخارجي ، كانت هذه الخطورة أكبر مما لو كان العامل الخارجي البيئي فيها هو الغالب على العامل المصنوي . ولما كان للورثة دخل كبير في وجود العوامل المصنوية التي يقوم عليها التكوين الذاتي للأشخاص ، فيمكن القول بأنه كلما كانت الورثة مصدر الخطورة الاجرامية ، كانت هذه أشد درجة .

وإذا كانت الخطورة الاجرامية محددة الوجهة ، بأن كان النوع الذي

تدفع بصاحبها إلى ارتكابه من الجرائم معينة مبروفا (حالة التخصّص) ،
فانه يكاد يكون غير محسوس فيها فعل العامل الخارجى وإن كان لهذا
العامل نصيب لا بد منه فى إنتاج كل جريمة متولدة منها . أما حيث
تكون الخطورة الاجرامية غير محددة الوجهة ، بأن كان يستوى لدى
صاحبها أن يرتكب هذه الجريمة أو تلك ، أو يمتدّى على هذا الحق
أو ذلك ، فان دور العامل الخارجى البئى فى هذه الحالة أظهر ، من
حيث كونه هو الذى يحدد نوع الاجرام الذى يمكن أن تتمنخ تلك
الخطورة عنه .

والخطورة التى تتحدث عنها فى هذا المجال ، وصفت بأنها إجرامية ،
لكون ما تنذر به هو الجريمة . فلا يكفى نمتها بأنها اجتماعية ، لأنه
ليس من اللازم فى الأنفال المضادة لمصالح المجتمع أن تكون جريمة ،
فقد تكون ماسة من هذه المصالح بشرط اضافى من شروط الكمال ،
لابشرط جوهرى من شروط الكيان والوجود . فالخطورة الاجتماعية
جنس ، والخطورة الاجرامية نوع من هذا الجنس . وهذا النوع بالذات
هو الذى ينص بالبحث فى مجال القانون الجنائى .

ولا يلزم أن ينحصر وجود الخطورة الاجرامية فى الشخص الذى
أجرم بالفعل دون سواء . فقد تتوافر حق فى شخص لم يرتكب
جريمة بمد ، وإنما يحتمل بسبب وجودها فيه أن يرتكب جريمة .
وفى الحالة الأخيرة لا يكون لقانون الجنائى دور فى الخطورة الاجرامية ،
إذ القانون الذى يعنى بها فى هذه الحالة هو قانون البوليس ، مالم

يعتبر قانون البوليس بمثابة قانون جنائى وقائى ، تمييزا له عن القانون الجنائى بالمعنى الضيق وهو قانون جنائى علاجى .

وعند هذا الحد يقف حديثنا عن العوامل المنشئة للخطورة الاجرامية فى شخص ما ، أى العوامل التى يرمى اليها ذلك الخلل النفسانى المشوب به تكوين هذا الشخص والذي يحتمل معه أن يكون هذا مصدرا لجريمة . وبذا نكون قد عالجنا مائة الخطورة الاجرامية أى جوهرها والعناصر المكونة لها ، والعوامل المنشئة لها فى نفس صاحبها ، ولم يبق سوى علاج الامارات الكاشفة عنها أى الدالة على وجودها فى شخص ما .

وقبل مواجهة العوامل الكاشفة عن الخطورة الاجرامية نرى لإزالة بعض الاعتراضات التى يحتمل أن توجه إلى نظرية هذه الخطورة .

فقد يمترض عليها بأنه لما كانت الخطورة الاجرامية هى احتمال الاجرام فإن تعليق المسؤولية الجنائية عليها وجودا وعدما من جهة ، والاسترشاد بها من جهة أخرى فى تحديد نوع هذه المسؤولية إذا ما تبين وجوبها ، وفى تحديد مقدار العقوبة فيها لو كانت مسؤولية عقابية ، معناها تعليق المسؤولية الجنائية على أمر محتمل لا على يقين ثابت .

وردنا على هذا الاعتراض ، أن الأمر المحتمل فى الخطورة الاجرامية ، هو الجريمة المستقبلية ، وأما هذه الخطورة فى ذاتها فليست مستقبلا محتملا وإنما هى أمر حاضر ثابت . فهى ثابتة ثبوت الخلل النفسانى القائم فعلا عند شخص ما والذي من شأنه أن يجعل هذا الشخص مصدرا لجريمة ينتظر وقوعها منه .

وليس العقوبة التي يحكم على المجرم بها ، مجرد أذى يقاس بمقدار الأذى الذي حققته جرمته ، وإنما هي وسيلة لمعالجة الخطورة الاجرامية في هذا المجرم أى لمنع الجريمة الجديدة التي يحتمل أن يكون هو نفسه - مرة أخرى - مصدراً لها . وليس بلام في سبيل توقيع العقوبة أن تكون هذه الجريمة الجديدة أمراً واقعاً ، بل يكفي أن يكون أمراً واقعاً الخطر المنذر بها ، أى الخطورة الاجرامية في شخص من يحتمل ارتكابه لها .

وقد يترض على النظرية من جهة أخرى ، بأن تطبيق المسؤولية الجنائية على الخطورة الاجرامية ، معناه فتح الباب لتحكم القاضي .

ولكن هذا الاعتراض مردود عليه ، بأنه لما كانت أهم إماراة كاشفة عن وجود الخطورة الاجرامية في إنسان ما ، هي الجريمة التي ارتكبها فعلاً هذا الانسان والتي مثل أمام القاضي بسببها ، فإن هذه الجريمة لكونها حقيقة واقعة لا يبقى منها أى مجال لتحكم القاضي في التقدير .

بل إن تفسير الجريمة الواقعة نفسها باعتبارها إماراة كاشفة عن الخطورة الاجرامية ، قد تولاه عن القاضي القانون نفسه إذ حدد لكل جريمة في القسم الخاص جزاءً مفصلاً عن مدى خطورة من يرتكبها ، كما عين القانون للقاضي بالتفصيل وعلى الأخص في القانون الايطالى ، ما يعتبر ظرفاً مخففاً وما يعتبر ظرفاً مشدداً^(١) ، بل رسم القانون الايطالى

(١) انبع مشروع قانون العقوبات الموحد نفس النهج بأن حدد كل وجه التفصيل في المادة ١٤٩ منه الأجناب المختلفة وفي المادة ١٥٥ الظروف المشددة .

لقاضى - على ما سئرى - كافة الامارات التى - بالاضافة إلى الجريمة المرتكبة - تكشف عن وجود الخطورة الاجرامية فى فعلها .

وما دام الأمر كذلك ، فلا يبقى ثمة مجال لأى تحكم من جانب القاضى .

ثم أنه إذ كان هناك محل للخشية من تحكم القاضى ، فيكون لهذه الخشية مجالها كذلك حتى فى الحالات التى يتطلب القانون فيها لوجود الجريمة توافر خطر معين كمنصر فى الركن المادى المكون لها . ومع ذلك ، فإنه فى هذه الحالات لا تقوم أدنى شبهة فى أن على القاضى أن يستظهر وجود هذا الخطر أو عدم وجوده ، ولا يحول الزعم بالتحكم دون أدائه لهذه المهمة . وإذا لم نسلم لقاضى بهذا الدور فلا يتأتى التسليم به حتى للقائمين على تطبيق قانون البوليس بوصفهم مطالبين بمنع كل خطورة إجرامية من أن تنمض عن جريمة فعلية .

ومضى استقر معنى الخطورة الاجرامية ، وأهميتها - - - - - واه فى تقرير المسؤولية الجنائية ذاتها ، أو تحديد نوعها متى تقرر ، أو تحديد مقدار العقوبة فيها إن كانت مسؤولية عقابية ، يحق لنا بعدئذ أن نعرض للكلام على الامارات الكاشفة عن وجود تلك الخطورة .

* * *

ولا شك فى أن أهم اماراة تكشف عن وجود الخطورة الاجرامية فى شخص ما ، هي الجريمة التى ارتكبها هذا الشخص .

ويرجع ذلك إلى سببين .

السبب الأول أن الخطورة الاجرامية في جوهرها - على ما بينا -
أحوال نفسانية مشوبة بخلل من شأنه أن يجعل صاحبها مصدرا للاجرام .
ولما كان من غير الممكن لمس تلك الأحوال والوقوف عليها بطريق
مباشر ، فإن الالمام بها لا يتأتى إلا بطريق غير مباشر . هذا الطريق
غير المباشر ليس سوى السلوك الذى يسلكه من يوجد في تلك الأحوال .

ولا يكفى أن يسلك الشخص سلوكا منافيا للأخلاق ، كى يستشف
من ذلك وجود الخطورة الاجرامية فيه . فقد يكون الانسان من أسوأ
الناس أخلاقا دون أن يدخل مع ذلك في عداد المجرمين .

ولا يكفى أن يكون الانسان مختل النفس ، بل لا يكفى أن يكون
مصابا بالجنون ، ليستدل من ذلك على خطورته الاجرامية . فكثيرون
هم المجانين بل المصابون بالجنون الخلقى ، والذين لا يرتكبون مع ذلك
جريمة ما .

ومن ثم فإن وقوع جريمة بالفعل هو أهم إبرة تكشف عن وجود
الخطورة الاجرامية بوصفها استعدادا الاجرام . فسا كان المجرم مجرم لو
لم يكن لديه الجريمة الاستعداد . وهذا الاستعداد ليس سوى الخطورة
الاجرامية . ولا تقعد الجريمة دلالتها على الخطورة الاجرامية إلا في
حالات استثنائية تتميز بأن الجريمة الواقعة فيها طفيفة من جهة ، وبأن
خطورة الفاعل فيها قد طرأ عليها الزوال من جهة أخرى قبل النطق
بالحكم ، ولهذا أهميته في وقف تنفيذ العقوبة وفي المعفو القضائي .

والسبب الثاني أن الجريمة هي الامارة الأكيدة الموثوق من توافرها ،
إذ الامارات الأخرى الدالة على وجود الخطورة قد يكون من المنعذر
الوقوف عليها مثل الحياة الماضية للمجرم ، لا سيما إذا كان أجنبيا ، وقد
يكون من غير اللازم البحث عنها إذا كانت الجريمة المرتكبة هيئة لا تستدعي
استقصاء عن حياة فاعلها في الماضي ولا دراسة مباشرة لشخصيته .

فلهذين السببين ، لا مناص من التسليم بأنه بينما الجريمة تحتل من
بين الامارات الكاشفة عن الخطورة الاجرامية المكان الأول ، تحتل
سائر الامارات المكان الثاني .

وبناء على ذلك ، نبدأ بالكلام فيما يلي عن الجريمة كإمارة كاشفة
عن الخطورة الاجرامية ، ثم نتكلم عن سائر الامارات .

• • •

ينسب الايطاليون إلى الجريمة دالتين .

دلالة سببية *valore causale* ودلالة كشفية *valore sintomatico* .

فالدلالة السببية للجريمة ، هي الأثر المباشر للجريمة ، وكذلك أثرها
غير المباشر ، في المجتمع الذي تحققت به .

فالأثر المباشر لها يظهر في الموضوع المادى لسلوك فاعلها ، وقد يكون
كما رأينا ، الاضرار بحق الغير أو تعريضه للخطر .

أما أثرها غير المباشر ، فهو على الدوام مساس بمال تعتبر حمايته

بمثابة الموضوع القانونى للجريمة ، أى اعتمادا على مال اجتماعى تكون
صياغته فى نظر المشرع ، شرطا يتعلق به حق المجتمع فى البكبان والبقاء
أو ظرفا مكملا لشرط من هذا القبيل .

نلك هى الدلالة السببية للجريمة ، وهى لصيقة - على ما هو ظاهر -
بمادة الفعل فى ذاته ، ومبينة لجوهر هذه المادة .

أما الدلالة الكشفية للجريمة فهى - كما سنرى - لصيقة بشخص فاعلها
ومبينة لجوهر نفسيته .

وإذا كانت الخطورة الاجرامية امارة كاشفة عنها فى الجريمة المرتكبة ،
فان ما يعتبر من الجريمة بمثابة هذه الامارة ، هو الدلالة الكشفية لها ،
وان كانت الدلالة السببية داخلية كعنصر فى الدلالة الكشفية وكجزء
لا يتجزأ منها .

والدلالة الكشفية للجريمة تبدو من وجهات نظر ثلاثة :

(أولا) من وجهة أن الجريمة كاشفة من نفسية فردية *individualità*
psichica

و (ثانيا) من وجهة أنها كاشفة عن خطورة اجرامية *pericolosità*
criminale

و (ثالثا) من وجهة أنها كاشفة عن خلل نفسانى *difetto psichico*

أما أن الجريمة تكشف عن نفسية فردية ، فذلك لأن مصدرها
هو نفسية فاعلها .

وكل سلوك انساني ، يكشف عن نفسية من سلوكه .

ومسالك الانسان عديدة لا تحصى ، ولا يستبرأ أى سلوك انساني كاشفا عن نفسية صاحبه بقدر ما تكشف الجريمة كسلوك خاص من هذه النفسية . ذلك لأن السلوك المادى ان كشف من الشخصية جزءا منها ، فان السلوك الاجرامى يكشف منها جزءا أكبر ، ان لم يكشفها كلها بأجمعها ، لما ثبت من أن مزاج الشخص وطبعه يتمثلان ويتجسمان على أكل صورة فى الجريمة التى يرتكبها . ولذا فانه بينما يكون طبع ما مهيئا لسلوك ما ، كثيرا ما يكون من المستحيل مع وجود طبع آخر اتيان مثل هذا السلوك .

وأما أن الجريمة تكشف عن خطورة اجرامية ، فذلك لأن الغالب فى الأمور ، وان لم يكن هذا الأمر دائما ، هو أن يكون المجرم مرة ، مصدرا لجريمة يرتكبها مرة أخرى ^(١) . فوقوع الجريمة فى ذاته دليل على أن فاعلها كان على استعداد لأن تقع منه . كما أنه يدل كذلك على أن الانذار بالعقاب لم يمنع فاعلها من اتيانها .

ومن جهة أخرى ، فان الثابت من أبحاث علم النفس أن تحقق سلوك ما مرة ، من شأنه أن يصبح الجهد اللازم لتكرار هذا السلوك

(١) فيقرر واضح قانون العقوبات الايطالى Arturo Rocco ان الخطورة الاجرامية تتحد مبدئيا على أساس مدى الجسامة المادية لجريمة المرتكبة ، غير أن تقدير وجودها على هذا الأساس يقبل التعديل بفعل عناصر أخرى متباعدة عن الجريمة فى ذاتها . يراجع فى ذلك مولف الأستاذ Grispiet - الجزء الأول من ٢٠٨ - هامش ١١٩ مكرر .

مرة أخرى ، أقل مشقة ، وأن النفس يوجد لديها ميل العود إلى ما سبق صدوره منها .

كما دلت الاحصاءات الجنائية على أن ٣٠٪ تقريبا من الأشخاص الذين يجرمون ، يعودون إلى الاجرام مرة أخرى ، حتى بعد انزال الجزاء بهم ^(١) .

فاذا ما روعي فوق ذلك ، عدد من لا يعودون منهم إلى جريمة جديدة لارتداعهم بالجزاء الموقع عليهم ، وعدد أولئك الذين منعه من العود إلى الاجرام كونهم لا يزالون خاضعين لتنفيذ الجزاء المحكوم به عن جرائمهم الواقعة ، يكون من السائع افتراض أن معظم المجرمين يعود إلى الاجرام إذا لم يقع عليهم الجزاء الكفيل بمكافحة خطورتهم الاجرامية .

ولما كان الغالب فيمن أجرم أن يعود إلى الجريمة ، أى لما كان من المحتمل أن يصبح مصدرا للجريمة مرة أخرى ^(٢) ، فإنه يستخلص من ذلك أنه متى وقعت جريمة كانت اماراة كاشفة عن الخطوة الاجرامية لفاعلها ، أى كانت دليلا على أنه من المحتمل أن يكون فاعلها شخصا وبالذات مصدرا لجريمة أخرى جديدة تقع منه في المستقبل .

(١) Gripligni - المرجع السابق - ص ٢٠٩

(٢) فيقرر Matteotti في مؤلفه عن العود *la recidiva* أن نحو نصف الجرائم التي ترتكب سنويا تقع من أشخاص سبق إجرامهم - ص ٦٠ - ص ٦١ أشار اليه Gripligni في الموضع السابق .

ولما كان شرط انزال الجزاء ، أن يكون فاعل الجريمة على خطورة إجرامية ، وكانت هذه الخطورة مستفادة من الجريمة المرتكبة لتكون هذه الجريمة اشارة كاشفة عنها ، فانه ينبغي على ذلك ، أن كل جريمة تستوجب مبدئيا توقيع الجزاء .

غير أنه في حالات استثنائية تكون الجريمة فيها طفيفة ، لا يدل ارتكاب الجريمة على خطورة إجرامية ، أو لا يدل - وهذا أدق - على خطورة إجرامية ظلت باقية في نفس فاعل الجريمة إلى وقت إصدار الحكم في الدعوى ، وعندئذ يسوغ القانون نفسه للقاضي الاحكام عن انزال الجزاء المقرر قانونا للجريمة ، وذلك اما عن طريق النطق بالمعقوبة مع الأمر بوقف تنفيذها ، وأما عن طريق عدم النطق بالمعقوبة أصلا وإصدار عفو قضائي عن المتهم^(١).

وأخيرا فان الجريمة تكشف كذلك عن خلل نفساني في تكوين فاعلها . وإذا كان كل جنون خللا نفسانيا ، فانه ليس بلامزم في الخلل النفساني أن يكون جنونا .

والأمر الذي لامية فيه ، أن الخلل النفساني المنتج للجريمة كان قائما في نفسية فاعلها على الأقل في ذات لحظة ارتكابها . أما أن هذا الخلل صفة الرسوخ في نفسية المجرم على نحو يميزه نفسانيا عن الرجل

(١) ومن العوامل التي تقي من البال على الاقل في تحديد مدى الخطورة الاجرامية مع التسليم بوجودها وبالتالي في تحديد مدى الجزاء ، مسلك المجنى عليه في الجريمة الواضحة ومدى نصيب المجنى عليه نفسه في انتاج الأذى الاجرامى الواقع عليه .

المادى ، أو أنه خلل عرضى يحتمل أن يطرأ حتى على نفسية الرجل المادى من بين الناس ، فهذا ما لا يمكن القطع فيه برأى على الأقل فى صدد المجرم بالصدفة .

فالمجرم بالتكوين لاشك فى أن الخلل النفسانى لديه راسخ فى تكوين شخصيته . وقد عرفنا بالتكوين الاجرامى فى موضع آخر^(١) قفنا لأنه خلل كى أو شذوذ كفى فى غريزة من الفرائز الأساسية للانسان ، مصحوب بنقصان أو انعدام فى الفرائز الثانوية السامية ، وتقرن به قبيصة أو أكثر فى صحة الجسم أو صحة النفس .

ولا تقوم شبهة فى أن هذا الجوهر المميز لتكوين الاجرامى وهو لا يخرج عن نقص أو انعدام الوازع الحلقى ، يعتبر فى المجرم بالتكوين خلافاً فسانياً راسخاً فى تكوين شخصيته أى دائماً ثابتاً ، وبالتالي يميزه من حيث التكوين النفسانى عن أغلبية الناس وعن الرجل المادى الذى يكونها .

أما المجرم بالصدفة ، وقد عرفنا به فى ذات الموضوع ، فأمره ليس بذات الموضوع .

فقد قلنا فى التعريف به إنه انسان توجد لديه غرائز ثانوية سامية فى حالة تعادل وتوازن مع الفرائز الأساسية الأصلية ، غير أنه على قبيصة فى الصحة النفسية من شأنها أن يقطع هذا التوازن بين نوعى الفرائز أمام ظرف استثنائى فى قوة مفعوله أتاحته البيئة المحيطة ، فتغلب

(١) يرجع الى مقدمة هذا الجزء .

لديه الفرائز الأساسية على الفرائز الثانوية المهدبة ، ويقع منه الفعل
الاجرامى .

وقلنا - أخذنا برأى الأستاذ دى توليو - إن ذلك المجرم بالصدفة ، ليس
رجلا عاديا من جميع الوجوه وإن كان أقرب الناس إلى الرجل العادى
باعتبار أن هذا الأخير يتميز بأن لنفسه نصيبا من الفرائز الثانوية السامية ،
وأن المجرم بالصدفة يتفق معه فى ذلك ، وإن كان وجه الاختلاف
بينهما أن الرجل العادى لا يمكن أن ينقطع لديه التوازن بين تلك الفرائز
السامية وبين الفرائز الأصلية ، ومن ثم فلا يمكن أن ينزلق إلى
جريمة ما .

فالأخذ بهذا الرأى مفاده أن الرجل العادى المكون لأغلبية الناس
لا يجرم ، وأن من يجرم بالصدفة ينتهى إلى فئة أخرى غير فئته ، وإن
كان أقرب الناس إليه ، وأن هذا المجرم بالتبعية يتميز بنفسية مغايرة
لنفسية الرجل العادى ، ومن ثم فالخلل فى نفسه ، له فيها أصل راسخ
وليس أمرا عرضيا عابرا موقوتا بلحظة ارتكاب الجريمة .

غير أن هناك رأيا يذهب إلى القول بأنه إذا كان المجرم بالتكوين
يفاقير الرجل العادى من ناحية أن الخلل النفسانى المائل فى تكوينه
الاجرامى دائم ثابت لا وجود له عند الرجل العادى ، فإن المجرم بالصدفة
قد يختلط بالرجل العادى من ناحية أن الخلل النفسانى المفضى إلى جرمته
من الممكن أن يطرا على أى رجل عادى بصفة عرضية عابرة ويفضى
به إلى ارتكابها .

يؤيد هذا الرأي الأستاذ Grispiigni حيث يتحدث من الخل النفساني فيقول إنه ليس على الدوام وفي كل حالة ، خصيصة تميز التكوين النفساني للمجرم عن التكوين النفساني للرجل العادي ، لأن كثيرا من الجرائم الطفيفة وعلى الأخص المخالفات يرتكبها حتى الرجال العاديون ، ومن ثم يكفي في الخل المفضى إلى الجريمة أن يكون قد استغرق من الوقت لحظة واحدة هي لحظة ارتكاب الجريمة ^(١).

ويضرب الأستاذ جرسيني مثلا لذلك الخل العابر الجائز أن يطرأ حتى على نفسية الرجل العادي ، بالإهمال الذي يطرأ من سائق سيارة لفرط اعيائه من القيادة طوال النهار والذي يؤدي إلى وقوع حادث. يصاب فيه أحد المارة ، ويقرر أن الحادث ولید خل نفساني شاب نفسية السائق وقت الجريمة وليس من شأنه أن يخرج هذا السائق من عداد الرجال العاديين ^(٢).

ونحن نميل إلى الرأي القائل بأن المجرم - أيا كانت جريمته - يعتبر بمحکم ارتكابه لها - مغايرا للرجل العادي ، ولو مغايرة طفيفة ، باعتبار أن الرجل العادي ما كان يرتكب الجريمة لو أنه وجد في ذات الظروف ،

(١) يقرر الأستاذ Stoppato أن التعدد في تطبيق القانون الجنائي قد يفضى إلى استعانة الإماء ولو على فرد واحد من الناس مجردا من نعت المجرم . إذ لا تنحل حياة أى إنسان ولو من جريمة طفيفة يرتكبها كجريمة السب مثلا :

"L' esercizio dell'azione penale" — Rivista penale 1893, vol 38, p. 15.

(٢) Grispiigni — المرجع السابق - ص ٢١١ .

ولا تقبل استثناء من هذه القاعدة حتى في مجال الجرائم العنيفة التي يبدو أنها قابلة للإرتكاب حتى من الرجل العادى .

وعلى أية حال ، فانه إذا أخذنا بالرأى الذى يعتبر المجرم بالصدفة أقرب الناس إلى الرجل العادى ، وأنه من حيث تكوينه النفسانى ليس كالرجل العادى من جميع الوجوه ، يكون أساس مشروعية وقف تنفيذ العقوبة والعفو القضائى ، فى الحالات التى يكونان فيها جائزين ، هو الأمل فى أن تكون إجراءات التحقيق المتخذة مع المجرم كافية لحله على أن يتحكم فى خله النفسانى الذى أفضى به إلى الجريمة فيمنع هذا الخلل من أن يؤدى به إلى الجريمة مرة أخرى .

أما إذا أخذنا بالرأى القائل بأن بعض الجرائم العنيفة يرتكبها حتى الرجل العادى ، فيكون أساس مشروعية وقف تنفيذ العقوبة والعفو القضائى حين يكون جائزا العمل بهما ، أن الجريمة المنسوبة إلى المتهم كان من شأن الرجل العادى أن يرتكبها لو وجد فى مكانه ، وأنها بالتالى مبررة أو شبه مبررة ، ولو أن هذا تبرير عهد القانون إلى القاضى بمهمة اكتشافه واستظهاره .

ولكننا - كما قلنا - نميل إلى الرأى الأول .

والخلل النفسانى المفضى إلى الجريمة والقائم فى فسية فاعلها - على الأقل فى لحظة ارتكابها ، هو أولا ، انهيار فى قوة الوازع الخلقى ، معاصر على الأقل لتلك اللحظة ، كان من شأنه أن تطلب الدافع إلى الجريمة

على الزمام المسك عنها . ويؤكد وجود ذلك الخل ، أن الخشية من العقاب رغم كفايتها لمنع جمهور المواطنين من الاجرام ، لم تكن كافية لمنع المجرم الذى أجرم من إتيان جريمته . ومع التسليم بأنه يدخل فى قدرة المجرم التحكم فى نوازع غرائزه الأصلية ، فإن هذه القدرة لم تعد لديه وجودها المجرد ، فكان أن أعوزها الوجود الفعلى وقت ارتكاب الجريمة ، تبعاً للحد منها وانقاصها أو تبعاً لتخليها ، رغم إمكان وجودها من الناحية المجردة البحتة .

وتنهار قدرة التحكم فى الغرائز الأصلية ، أى ينهار الوازع الخلقى ، إما لتنص فى الحساسية الخلقية جعل الشخص قاصراً عن الشعور بوجه الملامة فى سلوكه ، وإما لتنص فى استجماع أفكاره كان من شأنه أن فات عليه تقدير ما يمكن وراء سلوكه من أجزية تترتب عليه .

على أن الخل النفسانى الذى تكشف الجريمة عن وجوده فى فاعلها ، على الأقل فى لحظة ارتكابها ، لا يقف عند انبهار الوازع الخلقى ، وإنما يشمل كذلك الافراط أو الشذوذ فى الدافع الفريزى ، وهو ما عبرنا عنه بالخلل الكى والشذوذ الكيفى .

فالافراط أو الخلل الكى ، معناه أن الفريزة الأصلية القائمة عند المجرم . ثلما هى كائنة فى كافة الناس ، توجد لديه بمقدار مغالى فيه ، أى تولد لديه شعوراً بمحاجات حادة جارفة غير معتدلة ، تفوق ما ينشأ منها عند الرجل العادى .

والشدوذ الكيفى ، معناه أن تشوب الجرم شائبة من شعور بحاجة لا يتوافر الشعور بها عند أغلبية الناس ، أى لا يحس معظمهم بها عندما يشعرون ذات الشفريزة التى يحرص الجرم بتلك الحاجة على إشباعها .

وقد يمثل الإفراط السكى لا فى الشعور بشفريزة أصلية أنانية ، وإنما على المكس فى الشعور بشفريزة ثانوية سامية منصرفة إلى إثار الغير على النفس ، وذلك حين يكون الشعور بها مشتتاً عن حد الاعتدال . بالنسبة من التطرف درجة الافعال أو الماطفة . وفى هذه الحالة ، لا يحول نبل الشفريزة مصدر الشعور دون اعتبار من اشبعها بالجريمة مجرماً . لأن الجريمة فى ذاتها ، ولو كوسيلة لتحقيق غاية سامية ، لا يمكن أن تكون سامية سمو هذه الغاية ، ولا يكون من التناقض فى شئ أن ينسب الاجرام إلى من بسمى لغرض نبيل ، متى كانت وسيلته فى هذا السبى غير نبيلة .

وأخيراً قد يمثل الشدوذ السكى فى آلية اندفاعية تعمل صاحبها على الاذعان للخواطر بدون روية فى وزنها وتقدير لمناسبة تحقيقها أو اغفالها .

وبناء على ذلك ، يمكن تصوير الخلل النفسانى الذى تكشف الجريمة عن وجوده والذي كان مصدراً لها ، على الوجه الآتى :



غير أنه ليس من الممك في كل جريمة أن يكون الخلل النفساني
المففى إليها من نوع ما تقدم .

فما قدمنا يانه هو الخلل القالب في معظم الجرائم أن يكون مصدرا
للجريمة .

ولكن الجريمة قد يكون الخلل النفساني المففى إليها ممثلا في أى
اضطراب يحل بأية دائرة من دوائر النفس ، سواء أكانت الدائرة
الذهنية المشتملة على ملكة الذكاء ، أو الدائرة العاطفية والشعورية ، أو
الدائرة الإرادية ^(١) . فمثل هذا الاضطراب كثيرا ما يبرز عملية التفاعل

(١) وسبق أن بينا في مقدمة هذا الجزء أن العامل السببي في إنتاج الإجرام هو في الحقيقة
مذنبان الفرائض الأساسية على الفرائض الثانوية المذهبية أو انقسام الوازع الخلق ، وأن ما عدا
هذا العامل ، يعتبر عاملا مهيئا ومساعدة ، أى ميسرا لحدوث ذلك الطينان أو هذا الانقسام
ونصدنا في الجزء الأول كافة الدوائر النفسية التي يكون الخلل فيها عاملا مساعدة للإجرام .

النفسى المفضى إلى انهيار الوازع الخلقى ووقوع الفعل الاجرامى ، بمعنى أنه كثيرا ما يكون فى ميلاد الجريمة عاملا مهيئا أو مساعدا .

تلك هى الدلالة الكشفية للجريمة سواء فى الكشف عن نفسية فاعلها ، أو فى الكشف عن خطورته الاجرامية ، أو فى الكشف عن الحلال النفسانى الذى أدى به إلى ارتكابها .

هذا وقد وضعت المادة ١٣٣ من قانون العقوبات الايطالى معيارا يسترشد به القاضى فى استخلاص الخطورة الاجرامية من جسامة الجريمة المرتكبة ، وذلك إذ نصت على أنه :

« على القاضى أن يقيم وزنا لجسامة الجريمة مستنخضة :

١ - من طبيعتها ونوعها ووسائلها وموضوعها ووقتها ومكانها وكافة ملابساتها .

٢ - من جسامة الضرر أو الخطر الناتج منها للمجنى عليه فيها .

٣ - من مدى القصد الجنائى أو من درجة الاهمال » .

• • •

ولقد آن بد ما تقدم ، أن نتحدث عن الامارات الأخرى التى - بالاضافة إلى الجريمة - تعد مثلها كاشفة عن الخطورة الاجرامية .

وهذه الامارات الأخرى بينها كذلك المادة ١٣٣ من قانون العقوبات الايطالى فى الفقرة الثانية منها وهى :

- ١ - يواعث الاجرام وطبع المجرم .
- ٢ - سوابق المجرم وحياته الماضية قبل الجريمة .
- ٣ - سلوك المجرم المعاصر واللاحق للجريمة .
- ٤ - ظروف الحياة الفردية والعائلية والاجتماعية للمجرم .

أما يواعث الاجرام ، فليس المقصود بها المصدر النفسى لكل جريمة فردية ، بالمعنى الواسع لهذا المصدر ومثاله الفرور والأناية والانتقاض النفسى العميق ، وكل هذا يدخل فى الخلل النفسانى المفضى إلى الجريمة وإنما المقصود بها الغاية التى قصد المجرم بالجريمة أن يحققها .

وتمثل المجرم للفأية المنشودة من ارتكاب الجريمة ، أمر ذهنى مجرد ، متميز عن الانفعال والماطفة كأمرين داخلين فى الدائرة الشعورية لافى الدائرة الذهنية ، ولو أن كل أمر يحضر فى الذهن لا يخلو تمثله من احساس اما بالارتياح واما بالألم ، وأن هذا الاحساس على الأخص ، هو الذى يدفع ويحفز إلى السلوك .

على أن الباعث ، محل عناية القاضى فى الكشف عن الخطورة الاجرامية من ناحية القوة التى يفرض بها نفسه ويتمثل بها فى وعى المجرم . ذلك لأنه كلما كان الباعث فى دفعه للمجرم قويا ، ضعفت بسببه ملكة الاختيار السابق لانعقاد النية على الجريمة . وهذه الظاهرة تسمى بنزعة التهور . impulsivită

كما أن الباعث محل عناية من ناحية أخرى لها هي الأخرى

دالاتها ، وهي نوع الباعث نفسه وهل هو نوع سام أم نوع خسيس .

ولم يحدد القانون ماهي البواعث السامية وماهي البواعث الخسيسة . ومن ثم فلا بد من أن يستعين القاضي في تحديدها بمقتضى علم النفس وعلم الأخلاق . ويمكن تعريف الباعث السامى بأنه كل باعث يهدف إلى التعاون الاجتماعى وحسن سير الحياة الاجتماعية . أما الباعث الخسيس فيمكن تعريفه بأنه كل باعث يهدف إلى انزال الضرر بالمجتمع أو تعريضه للخطر . وكل ما فيه اثار لغير على النفس يعتبر ساميا مثل حب الأقرباء أو حب الوطن ^(١) ، أما ما فيه بنى لغير والمجتمع فيعتبر خسيسا . وليس بلام فى نوازع الأنانية أن تعتبر لمجرد كونها كذلك بواعث خسيسة . فاشباع الأنانية فى حد ذاته أمر لانيل فيه ولا خسة ، أى لا يضى عليه علم الأخلاق لوفا معينا ، مادام لم ينحرف إلى إيذاء الغير . بل قد يكون اشباعها فى بعض الأحيان من مقتضيات الأخلاق تبعا لظروف خاصة من شأنها أن تجعل حرص الانسان على حقوقه الشخصية أمرا واجبا لازما .

ولاشك فى أن خطورة المجرمين تتفاوت نوعا ، باختلاف البواعث الدافعة فيها إلى الاجرام ، والمراد بذلك تفاوت الخطورة من حيث ما تتخذ من لون .

ذلك عن البواعث الدافعة إلى الإجرام .

(١) فقد يدفع هذا الجب الى الاجرام اشباعا له .

أما طبع المجرم ، فله هو الآخر أهميته في الكشف عن الخطورة
الاجرامية وجودا ونوعا .

والمراد بالطبع النظام المتسق الذى تعودت الارادة على التزامه فيما
تتخذه من قرارات ، أو بمباراة أخرى مدى نصيب الانسان من ملكات
القدرة على قهر نوازع السوء .

وإذا كانت البواعث هي القوة الدافعة إلى انقاد الارادة في مختلف
المناسبات ، فإن الطبع هو الطريقة الدائمة التي تحيا النفسية عليها . وهو
بهذه المثابة يعد مصدرا للبواعث نفسها ، بمعنى أنه إذا كانت مناسبات
معينة فرصة لنشوء بواعث معينة في النفس ، فإن هذه البواعث لا تنشأ
أصلا عند الفرد صاحب هذه النفس ، أو لا تنشأ على الصورة التي تمتثل
بها ، لو أن هذا الأخير كان على طبع مغاير لذلك الذي يوجد
فيه فعلا .

والواقع أن لكل شخصية انسانية ثلاثة مقومات هي : البنية
الجسمية ، والمزاج ، والطبع .

فالبنية الجسمية ، معناها أعضاء الجسم خارجية كانت أم داخلية من
حيث تكوينها ووظائفها .

والمزاج ، معناه مجموع الاتجاهات المعبرة عن الحالة العامة التي يوجد
عليها الجسم ، أي طريقة تلقى مختلف الانطباعات والمجاوبة عليها ،
ومن ثم فهو يمثل قنطرة العبور من البنية الجثمانية الى البنية النفسانية .

أما الطبع ، فهو خلاصة التفاعل بين كافة العوامل المتمثلة في النفس ،
 ووليد الحالة التي يوجد عليها العقل الباطن بصفة خاصة ، باعتبار هذا
 العقل مستودعا من طبقات تتراس فيها التوازع والميول الخاصة بالجنس
 والشعب اللذين يفتى اليهما الانسان ، وبالأسرة التي هو عضو فيها ،
 وبحياته وهو لا يزال بمد جنينا ، وبطفولته وصباه وقوته ، فضلا
 عن تلك التي هي أحدث تكونا في الانسان لكونها تنشأ في المرحلة
 المثلة للـ نمو .

ولقد أثبت علم النفس الحديث مدى أهمية الدور الذي يلعبه العقل
 الباطن في رسم طريق سلوك الانسان . ذلك لأنه في تكوين كل مشيئة
 انسانية تتدخل عوامل لا شعورية ، كثيرا ما يغوت الاحساس بها حتى
 على صاحب المشيئة التي تكونت بفعلها ، رغم أنها نشيطة فعالة في توليد
 هذه المشيئة ، سواء بوصفها قوة دافعة أو بوصفها قوة مسكنة . وهذه
 العوامل تستمد مصدرها من خبرات اما حالية حديثة واما قديمة عتيقة ،
 أي من خبرات اكتسبها الشخص بنفسه أو اكتسبها عن طريق السلالة
 أو الجنس اللذين ينتهي اليهما ، الأمر الذي يبرر قسمة النفسية الواحدة
 قسمين : أحدهما حديث الميلاد *neopsiche* والآخر يرجع في ميلاده إلى
 الماضي البعيد *Paleopsiche* .

من كل ذلك ونسبه - على ما هو ظاهر - موروث اما وراثية
 فردية واما وراثية جماعية ، يتشكل العقل الباطن للانسان باعتباره أهم
 عنصر داخل في تكوين طبيعة .

وفوق العقل الباطن ، تدخل في تكوين الطبع كل خصيصة تطبع
 الناحية الذهنية في الشخصية أو الناحية العاطفية أو الناحية العملية أى الناحية
 المتعلقة بانفعال الارادة على الأمور . وكما تدخل في الاعتبار عند دراسة
 الطبع كافة أنواع التمرارات الارادية ، يشمل البحث كذلك السلوك
 الغريزى والسلوك الآلى ، (أى السلوك الذى يصدر عن جزء من البنية
 هو الجهاز المصعب) . كما يمتد البحث إلى تحديد مدى القوة المسككة عن
 الاندفاع إلى الأذى ، أى قوة الوزع الخلقى ، سواء تمثلت هذه القوة
 فى اطراح آلى لتأزيع السوء أو فى اطراح واع بصير . ونجمل فى تفصيل
 كل ذلك إلى الجزء الأول من هذا المؤلف .

غير أنه يعيننا أن نوجه الأنظار إلى ملاحظتين :

الملاحظة الأولى : أنه يتعين فى دراسة طبع المجرم مراعاة السن
 التى يكون عليها ، لما للسن من تأثير كبير على عملية تشكيل الطبع وتطوره ،
 بسبب ما يعترض نمو الانسان من أزمات مصاحبة لأراحل العمر نفسه ،
 كأزمة المراهقة وأزمة غروب شمس الجنس .

والملاحظة الثانية : أنه كلما كانت الخصيصة النفسية للمجرم مكتشفة
 به فى سن مبكر ، كان هذا دليلاً على أنها موروثية وليست مكتسبة .

ولا شك فى أنه على أساس دراسة الطبع ، يمكن تقسيم المجرمين
 إلى فئات وفصائل نجمل بشأنها إلى الجزء الأول من هذا
 المؤلف .

وإذا كان القانون الايطالى قد أشار الى الطبع بدون أن يضع تعريفا له ، فقد قصد بذلك أن يستمد هذا التعريف من العلوم الطبيعية وعلى الأخص من علم النفس الجنائى .

ولما كان الطبع يختلف باختلاف الجرائم وباختلاف المجرمين ، فإنه حسبنا فى هذا المقام الذى لا يتسع لمزيد من التفصيل ، أن نقول إن الطبع المتوافر غالبا فى المجرمين ، هو اما الطبع الضعيف ، واما الطبع غير الثابت ، واما الطبع الجياش غير الهادى ، واما الطبع الثورى ، واما الطبع العدوانى . ووضح فى هذه الأمثلة التدرج فى القوة الدافعة إلى تعدى حدود الصواب .

ذلك هو تفسيرنا للطبع بوصفه بالاضافة إلى بواث السلوك ، الامارة الثانية التى يستعان بها مع الجريمة المرتكبة فى الكشف عن الخطورة الاجرامية لفاعل الجريمة .

* * *

وأما ثانية الامارات المضافة إلى الجريمة فى الكشف عن الخطورة الاجرامية فهى سوابق المجرم الجنائية على الأخص والنضائية ، وبصفة عامة سلوكه وحياته فى الماضى السابق على وقوع الجريمة .

والمراد بالسوابق الجنائية ، الأحكام النهائية السابق صدورها على الشخص نفسه بسبب اجرامه فى الماضى . وهذه السوابق كما يعتد بها فى تغليظ العقوبة بسبب العود ، يكون لها وزن فى مرحلة أخرى لاحقة

لمرحلة العود ، ومتجاوزة اياها ، ومثلة قدرا من الخطورة أو فر من القدر المتوافر فيها ، وهذه المرحلة هي مرحلة اكتشاف الاعتياد على الاجرام أو احترافه أو التشرب بالميل اليه ، وقد وضع لها قانون العقوبات الابطالي حكما خاصا .

ومنى غلظت العقوبة بسبب العود ، لا يصح أن يكون العود ، بعد تغليظ العقوبة ، محل اعتبار مرة أخرى للغلظة في تحديد العقوبة المرافطة .

أما اذا صار العود متكررا ، فيضع القانون له حكما خاصا بالاضافة إلى التغليظ المقرر في حالة العود البسيط .

ذلك من السوابق الجنائية .

أما عن السوابق القضائية ، فيراد بها كل حكم صدر فعلا ولو من محكمة أول درجة وتلاه عفو . كما يدخل فيها حتى الحكم بالبراءة متى كان مبنيا على التقادم أو على عدم كفاية الأدلة . ذلك لأنه يكون للحكم مفزاه حتى في هذه الحالة ، من ناحية الكشف عن شخصية المجرم . وتشمل السوابق القضائية كذلك حتى الأحكام المدنية ، كذلك القاضية بالحرر لسفه ، أو بسقوط أهلية أو بشرر الافلاس أو بالانفصال الزوجي خطأ من جانب أحد الزوجين .

والمراد بسلوك المجرم في حياته السابقة على وقوع الجريمة ، ما بدر منه في المدارس وفي معاهد التربية أو في الاصلاحيات ، وفي الخدمة العسكرية ، وعلى الأخص ما أبداه من اعتياد على احتساء الخمر أو تماطى

المخدرات أو لعب الميسر ، وما اذا كان شغوفا بالعمل أم خاملا ، مقترا
أم مسرفا ، وما اذا كان مكثرتا بأسرته أو غير مكثرت بها الخ ...
فاذا كان الأمر متعلقا بموغل ، يستفسر عن طريقة قيامه في الماضي
بواجبات وظيفته وما اذا كانت قد وقعت عليه جزاءات تأديبية الخ ...

* * *

وأما الامارة الثالثة السكاشفة مع الجريمة عن المخطورة الاجرامية ،
فهي سلوك المجرم المعاصر للجريمة واللاحق لها .

فتكون المخطورة الاجرامية اكبر ، كلما كان السلوك المعاصر للجريمة
تمثلا في عدم الاكتراث أو المظاظة أو البرود ، أو في الازدراء بالضحية
والتشيل بها ، أو في وحشية الأسلوب الذي اتبع في تنفيذ الجريمة والذي
قد يكون مصحوبا في حالات تصوى حتى بأفعال الانفراس أى الأكل
من جثة المجرى عليه أو الشرب من دمه .

أما السلوك اللاحق للجريمة ، فانه يكشف عن خطورة اجرامية
أكبر ، كلما خلا من شعور الجاني بالندم على فعلته ، وذلك بأن يلتزم
الجاني بلادة شعورية ، أو ينام نوما هادئا ، أن يذهب لت قضاء وقت
في اللهو ، أو لا يكثرث أدنى اكتراث بمحنة المجرى عليه ، أو لا يشعر
بأى زئاء له ولأسرته ، أو أن يسخر أو يشهر به ، أو يحس بالرضى
على أثر اتمام تنفيذ الجريمة أو بالاستغناء للاخفاق في تنفيذها ، أو تأخذه
العزة بالجريمة أو يكون مزحا في سرده لأمرها .

وَمَا لَهُ نَفْسُ الدَّلَالَةِ إِلَّا تَمُرُ بِخَاطِرِ الْجَانِي مُطْلَقًا فَكَيْفَ تَعْوِضُ
الضَّرَرَ النَّاشِئَ مِنْ جُرْمِهِ ، أَوْ أَنْ يَكُونَ عَدِيمُ الْحَسَابَةِ فِي مُوَاجَهَةِ
شُرَكَائِهِ ، أَوْ أَنْ يَتَبَادَلَ مَعَهُمُ التَّهْمُ ، أَوْ يَكُونَ شَغْلُهُ الشَّارِغَ الْغَفِيرَ
بِحُكْمٍ غَيْرِ قَاسٍ ، أَوْ يَلْتَزِمُ تَكْتُمُ جُرْمَهُ وَيَصْرُ عَلَى انْكَارِهَا (فِي حِينَ
أَنْ الْإِبْلَاحُ عَنِ النَّفْسِ وَالْاعْتِرَافُ يَدْلَانِ عَلَى خَطَاوَرَةِ إِجْرَائِيَةِ أَقْلٍ لَا سِيَّامَا
إِذَا كَانَا صَادِرِينَ عَنْ تَوْبَةٍ مُخْلِصَةٍ) .

أَمَّا عَوْدَةُ الْجَانِي إِلَى مَكَانِ جُرْمِهِ ، وَإِنْ كَانَ يُضَلِّبُ فِيهَا أَنْ تَدُلَّ
عَلَى قُصُورِ نَفْسِهِ أَوْ عَلَى عَدَمِ احْسَاسِهِ بِوَازِعِ خَلْقٍ ، فَقَدْ تَكُونُ لَهَا دَلَالَةٌ
مُغَايِرَةٌ كَأَنَّ قَوْمًا عَنْ نَدَمٍ أَوْ عَنْ حَرَصٍ عَلَى إِزَالَةِ مَا خَلَفَتْهُ الْجُرْمَةُ مِنْ
آثَارٍ .

وَشُرُوعُ الْجَانِي فِي الْإِتِّعَارِ أحيانًا عَلَى أَثَرِ ارْتِكَابِهِ لِلْجُرْمَةِ ، تَخْلُفُ
دَلَالَتُهُ بِاخْتِلَافِ الْجَنَاحَةِ . فَإِنْ كَانَ الْجَانِي مُجْرِمًا بِالْصَّدْفَةِ مِنَ النَّوعِ الْإِطَاعِيِّ
دَلَّ شُرُوعَهُ فِي الْإِتِّعَارِ عَلَى احْسَاسِهِ بِالنَّدَمِ ، وَإِنْ كَانَ مُجْرِمًا عَادِيًا
دَلَّ ذَلِكَ الشَّرُوعَ مِنْهُ عَلَى نَقْصٍ فِي غَرِيزَةِ الْكَيَانِ وَالْبَقَاءِ .

وَمَا لَهُ فِي هَذَا الْمَجَالِ مَفْزَى هَامٌ ، سَلَوَكَ الْجَانِي أَثْنَاءَ التَّحْقِيقِ
وَأَثْنَاءَ الْحُبْسِ الْإِطَاعِيِّ وَأَثْنَاءَ الْمَاحَاكَةِ . فَبَدَلًا مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُجْرِمُ فِي
هَذِهِ الْمَرَاهِلِ كَسِيرِ النَّفْسِ ، فَإِنَّهُ يَتَخَذُ ، إِذَا كَانَ مِنْ ذَوِي الْإِعْتِيَادِ
عَلَى الْأَجْرَامِ وَالْمَبْلِ إِلَيْهِ ، مَوْقِفَ عَدَمِ الْإِكْتِرَافِ فِي أَثْنَاءِ سَيْرِ الدُّعَايِ ،
أَوْ نَزْعَةٍ تَبْجِيعِيَةٍ أَوْ عَدَوَانِيَةٍ أَوْ غُرُورِيَةٍ لَا سِيَّامَا وَقَدْ صَارَ قَبْلَةَ الْأَنْظَارِ ،
بَلْ قَدْ يَسْخَرُ مِنَ الْحُكْمِ بِالْإِدَانَةِ حَتَّى وَلَوْ كَانَ صَادِرًا بِالْإِعْدَامِ .

أما سلوك الجاني أثناء تنفيذ الجزاء عليه ، فله أهميته على الأخص في الافراج تحت شرط ، وفي انتهاء أو امتداد تنفيذ التدبير الواقع . ولا يفوتنا بهذه المناسبة التذكير بأن أسوأ المجرمين وعلى الأخص المعتادين ، يستمرئون الحياة في السجن ، وبأنه يلزم معهم بالتبعة كثير من التبصر والخبرة لعدم الانخراط في الاعتقاد بأن خطورتهم الاجرامية قد زالت عنهم .

* * *

والامارة الراهبة والأخيرة التي تكشف مع الجريمة عن الخطورة الاجرامية ، هي ظروف الحياة الفردية والعائلية والاجتماعية المجرم .

ويدخل في هذه الظروف مدى ما أصابه الجاني من العلم ومن التربية ، ونوع العمل الذي يؤديه ، وبطالته ان كان عاطلا ، وحالته الاقتصادية الخ . . .

كما يدخل في ذلك ما إذا كان الجاني ولدا شرعيا أو ولدا غير شرعى أو يتيم من الوالدين . . . الخ ، وما إذا كان أبواه عاملين أو منشردين وما اذا كانت والدته أو أخته تمارس الدعارة ، والطبقة الاجتماعية التي تنتمي اليهنا أسرته ، وكافة الظروف التي من شأنها أن تلقى ضوءا على الوسط الذي يعيش فيه الجاني .

* * *

تلك هي الامارات التي تكشف للقاضي عن الخطورة الاجرامية ،

والى عليه أن ينحرى عنها فى سبيل التطلع بوجود الخطورة الاجرامية
أو عدم وجودها ، وبمداها فى حالة وجودها .

ولاشك فى أن الخطورة الاجرامية هى ميار تطبيق القانون الجنائى .
فاما أن الجزاء بسبب وجودها لازم ، واما أنه بسبب تخلفها ورغم
وجود الجريمة ، غير لازم . وحين يكون الجزاء لازما لوجود الخطورة ،
يكون نوع الخطورة أساسا لتحديد نوع الجزاء ، ويكون مداها كذلك
أساسا لتحديد مداه ^(١) .

ولقد سبق أن ذكرنا المادة الآتية :

جريمة + حرية اختيار + خطورة اجرامية = عقوبة .

والآن نضيف المادة الآتية :

جريمة + انعدام حرية الاختيار + خطورة اجرامية = تدبير وقائى .

على أنه لما كان الوقوف على الخطورة الاجرامية وهى مداها ، أمرا
قد لا تتسع له طاقة القاضى ، فقد أحست دول كثيرة بالحاجة إلى خبراء
جنائيين يباونون القاضى فى أدائه لمهمته . ومن هذه الدول أمريكا
والهولندا وألمانيا .

ورغم أن المادة ٣١٤ من قانون الاجراءات الجنائية الايطالى ، تخطر

(١) يرجع الفضل فى صياغة نظرية الخطورة الاجرامية على الوجه الذى بسطناه والتفسير
للمادة ١٣٣ من قانون العقوبات الايطالى ، الى الاستاذ الدكتور ايليو جرسيني فى الموضع
السابق ياله من مؤلفه السالف ذكره .

على القاضى الاستماعة بخير في استظهار ما لدى الجانى من أحوال نفسية غير متوقفة على الجنون ، فإن هذه المادة على كل حال محل انتقاد شديد من جانب أئمة القانون الجنائى فى إيطاليا .

ولقد نص قانون الاجراءات الجنائية المصرى فى المادة ٣٤٧ منه على أنه « يجب فى مـواد الجـنح والجـنـايات قبل الحـكم على المـتهم الصغير ، التحقق من حالته الاجتماعية والبيئة التى نشأ فيها والأسباب التى دفعت إلى ارتكاب الجريمة ويمجوز الاستماعة فى ذلك بموظفى وزارة الشئون الاجتماعية وغيرهم من الأطباء والخبراء » .

فهذا النص يسوغ الاستماعة بالخبراء فى الكشف عن الخطورة الاجرامية للحدث ، وعن نوعها ومداهـا ان وجدت ، تمهيدا لتحديد الجزاء الكفيل بإزالتها . غير أنه لا يوجد له مع الأسف نظير فى صدد المجرمين الكبار أى الذين جاوزوا من العمر خمس عشرة سنة ^(١) .

والمأمول هو أن تزداد مع الزمن عناية المشرع بتهيئة الوسائل الكفيلة بتحقيق شخصية المجرم كفاعل ، وعدم الاقتصار على تحقيق مادة الجريمة كفعل .

(١) ومن قبيل الاعتماد على الخطورة الإجرامية فى تمهيد الاسابـوب الذى يجرى عليه تنفيذ الجزاء ، ما تمس عليه الفقرة الثانية من المادة ١٨ من قانون العقوبات المصرى وهو أنه « لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز الثلاثة شهور أن يطلب بدلا من تنفيذ عاقبة الحبس عليه تشييله خارج السجن طبقا لما يقرر من قيود بقانون تحقيق الجنايات إلا اذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار » .

الباب الرابع

علاج الجريمة والوقاية منها

ليس علاج الجريمة مقطوع الصلة بالوقاية منها . ذلك لأنه بينما الوقاية معناها تفادى الجريمة قبل أن تقع ولو للمرة الأولى ، فإن العلاج معناه تفادى أن تقع مرة ثانية بجريمة وقعت للمرة الأولى .

فالمنع بالوقاية من الجريمة من الوقوع أصلا ، بينما المنع بالعلاج من الجريمة من الوقوع مرة أخرى بعد سبق وقوعها مرة ، وبالتالي يتناول العلاج هو الآخر على معنى الوقاية .

ولاشك في أن هذا الاشتراك في الهدف بين الوقاية والعلاج ، أى الاشتراك في السعى نحو منع الجريمة من الوقوع سواء للمرة الأولى أو للمرة أخرى ، يستتبع بالضرورة اتحادا أو فى القليل تلاقيا بينهما فى الأساليب المستخدمة لبلوغ هذا الهدف .

هذا ما سنراه بكلامنا فى فصل أول عن الوقاية وبكلامنا فى فصل ثانٍ عن العلاج .

الفصل الأول

في الوقاية

يبين من الأبواب السابقة لهذا المؤلف ، أن الجريمة وليدة خلل في الصحة النفسية وعلى الأخص في جزء منها هو الصحة الخلقية ، كثيرا ما يفتن به خلل كذلك في الصحة الجسمية يسام في تهينة التفاعل المنفص إلى الفعل الإجرامى .

ويصدق ذلك سواء على التكوين الاجرامى وهو في جوهره طغيان دائم للفرائز الأساسية تبعا لانعدام أو قصان الفرائز الثانوية السامية ، أو على الاستعداد الداخلى لاجرام الصدفة وهو في جوهره قابلية لطغيان الفرائز الأساسية رغم وجود الفرائز الثانوية المهذبة تبعا لنقص في الصحة النفسية تتيح لهذا الطغيان العرضى سبيل الحدوث .

فكل منهما قبيصة في البنية الخلقية أولا وقبل كل شئ . قبيصة بعيدة المدى والفر في حالة التكوين الاجرامى ، بينما هى أقل مدى وعمتا في حالة الاستعداد الداخلى لاجرام الصدفة .

هذه النقيصة كثيرا ما تصحبها كذلك قبيصة أو أكثر في الصحة النفسية بصفة عامة أو في الصحة الجسدية ، من شأنها زيادة الأحوال الداخلية للنفس سوءا وجعلها أكثر تهينة للإجرام ومساعدة عليه .

ومن أجل ذلك قلنا ، إنه بينما النقيصة الخلقية سواء في صورة

تكوين إجرامى أو استعداد لإجرام الصدفة ، تعتبر فى الاجرام بمثابة
العامل السببى بالمعنى الصحيح ، فإن ما عداها من عوامل داخلية أو خارجية ،
من شأنها تسوى أحوال النفس ، يعتبر لا من قبيل العوامل السببية
ولو أن له فى التسبب نصيبا - وإنما من قبيل العوامل المهيئة
أو المساعدة .

فالذى يميز العامل المهيء أو المساعد أنه لا يفضى إلى الجريمة
بمفرده ، وأنه يلزم بالتالى فى سبيل إفضائه إليها ، أن ينضاف إلى عامل
سببى لا يتعدى أحد عاملين : إما التكوين الاجرامى وإما الاستعداد
الداخلى لاجرام الصدفة .

غير أنه مادام للعامل المهيء أو المساعد فى إنتاج الجريمة دور ،
فإنه رغم التسليم بأن هذا الدور لا يتعدى مجرد التهيئة للعامل السببى
والمساعدة على أن يحدث هذا العامل مفعوله ، يكون من اللازم فى
سبيل الوقاية من الجريمة أن يكافح لا اله امل السببى وحده ، وإنما
العامل المهيء أو المساعد كذلك كى يتفادى فى القليل دوره فى المساعدة
والتهيئة .

وبناء على ذلك ، فالتا سنتكلم فيما يلى أولا عن مكافحة العامل
السببى ، وثانيا عن مكافحة العامل المهيء أو المساعد ، وثالثا عن تفادى
انحراف الطفولة ، ورابعا عن دور البوليس فى منع الجرائم قبل أن
تقع ، وخامسا عن دور القوات المسلحة ، وسادسا عن دور أبواب
العمل فى دور العمل ، وسابعا عن الوقاية من الجرائم غير العمدية .

أولا : مكافئة العامل السببي :

المجال هنا خاص بالوقاية من العامل السببي لأن الكلام عن علاجه محله الفصل الثاني الخاص بالعلاج .

وقد قلنا إن العامل السببي في الاجرام هو إما التكوين الاجرامى وإما الاستعداد الداخلى لاجرام الصدقة .

وقدما كذلك في الجزء الأول ، أن أهم مصدر للعامل السببي هو الوراثة مضافا إليها كثير أو قليل من عوامل مهيشة أو مساعدة أهمها اغفال واجب التربية منذ الحداثة وإهمال الحد من الميل الموروث بطريق الصقل والتهذيب المبكرين للحب — لومة بينه وبين أن يفضى إلى تيجته الطبيعية .

ولما كانت الوراثة هي المصدر الأول للعامل السببي ، بصرف النظر عما يضاف إليها من عوامل أخرى ، فإن الوقاية من العامل السببي معناها الوقاية من الوراثة السيئة .

فما هو السبيل إلى هذه الوقاية ؟

لا شك في أنه كما يورث الميل إلى الجريمة ، تورث كذلك أمراض عقلية تعتبر هي الأخرى عوامل سببية للاجرام ، أو تورث تقائص نفسانية لها بالسلوك الاجرامى أوثق اتصال ، فضلا عن أمراض جنائية كالسل الرئوي تعتبر في القليل ذات نصيب في التهيئة للجريمة بما تنفقه

في الجسم من سموم أو ما يصاحبها من أعراض .

وقد اقترح بعض العلماء في سبيل صيانة السلالة وتنقيتها من الشوائب التي يحتمل أن تنفث وتفاقم بطريق الوراثة ، أساليب ثلاثة هي : -

(١) تطلب الفحص الطبي قبل الزواج ومنع الزواج إذا كانت نتيجة الفحص سلبية .

(٢) التقييم ومعناه إزالة أو سد قناة الانزال عند الرجل أو قناتي الاستقبال عند المرأة .

(٣) استئصال الخصيتين عند الرجل أو المبيض لدى المرأة .

وقد صدرت في الولايات المتحدة فعلا في سنة ١٩٠٧ ، ١٩٠٩ ، قوانين توجب تعقيم المجرمين والمصابين بأمراض عقلية أو نقائص نفسية ، وحذت حذو أمريكا بعد ذلك كندا وسويسرا والدانمارك والسويد وفنلند ، وأخيرا ألمانيا سنة ١٩٣٣ .

وهذه القوانين الصادرة أخيرا في ألمانيا حددت على سبيل المهر الأمراض الوراثية الموجبة للتعقيم ومنها الضعف العقلي أو البلاهة ، والسكيتسوفرينيا ، والجنون الانقباضي ، والصرع ، والأمراض المعدية ، والإدمان الجسيم للخمر ، والنقائص الجثمانية الجسيمة ، والعمى والصمم المقارنين للولادة .

والتعقيم طبقا لتلك القوانين ، تقضى به محاكم فنية من أطباء
اخصائيين تخصص كل حالة على حدها طبقا للمعايير العلمية وتنطبق فيها
بالحكم الواجب اتباعه .

وقد جذبت تلك القوانين فى المؤتمر الدولى لقانون الجنائى وعلم
المقاب الذى عقد فى برلين سنة ١٩٣٥ وفى مؤتمر مهبورج للبيولوجيا
الجنائية سنة ١٩٣٧ ، كما قبل إن استئصال الخصية أو المبيض ، ظهرت
فاعليته فى شفاء كثيرين من المجرمين الخطرين ذوى الاتجاه السيكوباتى
فى الفريزة الجنسية .

ويلاحظ أن التعقيم يختلف من الاستئصال سواء من حيث الماهية
أو من حيث الآثار . فقد بينا ماهية كل منهما . وأما من الآثار فهى
فى الاستئصال أشد وأخطر منها فى التعقيم . فبينما التعقيم لا يؤثر فى
المظهر الجنائى أو التكوين النفسانى للإنسان ولا يمس العدد الجنسية أو
الوظيفة الجنسية أو الوازع الجنسى ، فإن استئصال الخصية أو المبيض
يؤثر فى الوظيفة التناسلية كما يغير مظهر الجسم ويحدث تغييرا كذلك فى
أحوال النفس .

ولكن الاجراءات الثلاثة المشار اليها آنفا ، لم تصادف قبولا فى
إيطاليا ، لما فيها من اعتداء على السلامة البدنية للإنسان ، ولأنها لا تقوم
كذلك على أساس علمى أكيد .

فيقرر المالم الايطالى Anile فى صدد التعقيم والاستئصال ، أن

لورثة ناموساخيا لا ضابط له ، وأن اكتشاف الأفراد الواجب إجراء إحدى هاتين العمليتين لهم أمر غاية في الصعوبة تبعا لكون الميوب الوراثية كامنة خفية حتى في الأشخاص الذين يبدون في الظاهر أقباء من الميوب ، وانه ليس من اللازم في كل شخص مريب أن ينقل عيه الى نسله ، لأنه كثيرا ما تم - لا سيما بفضل المرأة - عملية تعويضية تقف حائلا دون ظهور العيب في الخلف . ويستخلص من ذلك أنه لا يحق للانسان أن يفتر بصحته الذاتية أو يفاخر بها ، لأنه كثيرا ما تكون كامنة فيها نقائص خفية لا تظهر إلا في النسل ، كما أنه لا يحق التنال في المحاذرة من شخص على عيوب ظاهرة ، لأنه كثيرا ما تفعل الطبيعة فعلها على نحو سرى غامض بحيث ينشق من السوء - بطريقة غير متوقعة - ما هو خير .

وبناء على ذلك ، واحتراما لآدمية الانسان ، يقرر ذلك العالم أنه لا توجد ثمة ضرورة للالتجاء إلى التقيم أو الاستئصال ، وأنه يكفي في الوقاية من الوراثة السيئة الالتجاء إلى كافة الوسائل الطبية والصحية العلاجية الكفيلة بتحسين النسل وتحصينه وتقويته ، سواء في المرحلة السابقة على الولادة ، أو بعد الولادة .

أما عن الفحص الطبي السابق على الزواج أو منع الزواج ، فكل منهما يتعذر من الناحية العملية تحقيقه .

ولذا فإن الرأي السائد في إيطاليا هو نشر الوعي الطبي بين المواطنين بكافة الوسائل الكفيلة بأن تبصرهم بدور الوراثة في تقل الأمراض والعيوب إلى الخلف ، حتى لا يقدم أحد منهم على الزواج إلا بعد

أن يصلح نفسه على الأقل ، سواء جئانيا أو نفسانيا ، ويحصل بذلك على ما يؤهله لحسن أداء رسالة الزواج ، وما يرجع لديه أنه بانحياجه لاين سوف لا يكون جانبا على الإين بهذا الانحياج في ذاته .

وتلزم الثقافة الطيبة لا قبل الزواج لحسب ، وإنما بعده وفي أثناء فترة الحمل ، لتفادي ما عساه يؤثر على التكوين الجفاني والنفساني للجنين أثناء الحمل به .

ثانيا : مكافحة العامل المبيء أو المساعد :

سبق أن عددنا العوامل المبيئة أو المساعدة . قلنا إنها داخلية وخارجية ، وإن العوامل الداخلية هي الجنس ، والسن ، والحجر والتخدرات ، وبعض الأمراض ، والحلل في الإفرازات الداخلية للعدد ، والانفعال والعاطفة ، والايحاء الذاتي ، وإن العوامل الخارجية هي الجو ، والغذاء ، والمسكن ، وحالة الأسرة ، وسير الدراسة ، والمعتقدات السائدة ، والصحف والسينما والمرح ، والأمية أوالتعليم ، والحالة الاقتصادية ، والطبقة الاجتماعية ، ونوع المهنة ، ودرجة الحضارة ، ونوع المعيشة ، والحالة المدنية ، وظروف الحرب وما بعد الحرب ، والتصنيع وإنشاء المدن .

ويكفي في صدد هذه العوامل المبيئة أو المساعدة ، أن تقرر بصفة عامة ضرورة أن تضاعف الدولة جهودها في سبيل تحسين الأحوال العامة للشعب (١) برفع مستواه وإزالة البؤس وتحسين الأحوال الاقتصادية والمعيشية للأفراد ، ومكافحة البطالة والأجر الضئيل وتشجيع أعمال البر . الحميات الخيرية وامدادها بالمعونة إن أمكن (٢) وتهيئة نظام اجتماع

يكفل العلاج الطبي للموزين بدون مقابل سواء نظير التشخيص أو نظير الدواء (٣) وتبصير المواطنين بالنتائج الضارة للخمر (٤) وتشديد الحرب على المخدرات وإيجاد وعى شعبى بأضرارها عن طريق وسائل الدعاية والنشر وعلى الأخص بوسيلة السينما باعتبار أنها أكثر الملامح غلغلاً بالرواد وبوسيلة المطبوعات وبمتحف للمخدرات يحسم أنواعها ويصور تأثيرها على وظائف الأعضاء (٥) وتهئية مساكن تأوى العمال فى نزوحهم الريف عند التصنيع وإقامة المدن ، وتدبير الوسائل التى يقضون بها فراغهم ، وتنظيم عملية تشفيهم وامتداد الريف رويدا بأسباب المعيشة الحضرية (٦) والتوسع فى إقامة المساكن الشمية والصحية بصفة عامة ، وفى تبسير الحصول عليها ، وتهئية القدرة على تأنيثها . (٨) وتبديد المعتقدات البدائية الشائعة بين الناس والمهينة للجريمة كعقيدة الأخذ بالتأثر (٨) وتنظيم الأجواء الخاصة بالمدن المختلفة على نحو يقلل من التأثير السىء لأعمال المهنة على نفسيات من يقومون بها الأمر الذى يتطلب نشاطا من الأطباء . (٩) والرقابة على الأفلام والمطبوعات (١٠) وإيجاد نظام اجتماعى كفيل بإصلاح ذات البين بين الأزواج فى حالة الخلاف (١١) ونشر الوعظ والارشاد الدينى والعناية بأشاعة الموسيقى والفنون (١٢) وتنظيم إحتراز الأسلحة والمواد الضارة .

ومن العلوم التى تعلق على نهضتها آمال الكبار ، علم إفراتات النعد ، وعلى الأخص المستحضرات الطبية المعالجة للعدد والكيفية بتحقيق التوازن النفسى للأفراد وتأمينهم ضد الأثر الضار لأى اضطراب راجع إلى غدة ما .

ثالثاً : في الوقاية من انحراف الطفولة :-

إن المسؤولية الكبرى في هذه الوقاية تقع على عاتق الاسرة أولاً والمدرسة ثانياً .

ومما يؤسف له أن كثيراً من الاسر يقصر في النهوض بواجب الرعاية اللازمة للحدث . بل كثيراً ما يوجد الوالدان أمام صبي من الاولاد يثير لهما الحيرة في أمره لأنه لا يكنّ لهما احتراماً ما ، أو لأنه عنيد ومتجبر ، أو يسهل انزلاقه إلى التشاجر وأفعال العنف ، أو يصر على الكذب وعدم الاخلاص ، أو يبدو قاتراً في مشاعره نحو ذويه ، أو يلتزم الابتعاد عن المنزل والفراغ منه والاتجاه إلى التسكع ، أو يسرق بسهولة قوداً أو أشياء ذات قيمة ، أو تبدو عليه وجوه انحراف كى أو كفى في مظاهر الفريضة الجنسية ، وعلى الرغم من كل ذلك ، لا يقبلان على نفسيهما طلب المشورة والنصح في شأنه ، ظناً منهما - وهذا ظن خاطئ - أن في ذلك ما يفض منهما ويخرج كبريأهما ويظهرها بمظهر العاجزين عن أداء رسالة التربية .

ذلك تقصير فاحش وجسيم .

وهناك ما هو أجسم وأخطر منه . وهو تفريط الوالدين نفسيهما في أفدس واجباتهما والاستعانة بابنهما الصغير على تحقيق أهداف إجرامية واستغلال انحداره إلى طريق الاجرام .

والصورة الثالثة لتفاسد الوالدين عن أداء رسالتهم ، هي عدم

تقديرهما إمارات الانحراف البادية على الصغير طبقا لوجها الصحيح ،
وعدم تعليقهما أية أهمية عليها ، والاعتقاد بأنها صور جديرة بالاهمال
من عبث صبيانى ليس ذا بال .

والواقع أن تلك الحنية الراجعة إلى الوالدين ، بصورها الثلاثة ،
لا سبيل إلى علاجها سوى التمويل كذلك على دور المدرسة من جهة ،
وتخصيص هوليس نسائى للأحداث من جهة ثانية ، وتهيئة نوعين من
الخدمة لازمين للوقاية من انحراف الطفولة وهما الخدمة الاجتماعية
والخدمة الطبية .

أما المدرسة فيقع على عاتقها عبء ضخم قبل هو أولا تلقين الحدث
نوما من العلم يتفق مع استعداده الطبيعى ، وثانيا إفراد فصول خاصة
للمتخلفين عقلا من الأحداث وثالثا علاج الشخصية الخلقية والاجتماعية
للحدث نفسه بعبادة كافة ما يكون مصابا به من انحراف فغداى دائم
أو عرضى .

فيتعين أولا تلقين الحدث علما يتفق مع هواه . وهذا يتطلب أولا
أن يكون التعليم إلزاميا ومجانيا بالنسبة للأسر الفقيرة ، وأن توقع عقوبة
على كل رب لأسرة يهمل فى واجب تعليم ابن من أبنائها ، وأن تكافح
ظاهرة الغياب عن المدرسة والهرب منها بتوقيع عقوبة على أصحاب دور
الملاهى الذين يقبلون فيها أحداثا أثناء ساعات الدراسة (كما هو الحال
طبقا للقانون الصادر فى فرنسا بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٤٦) ، وتبثية
عدد كاف من البوليس النسائى ليعقب فى شوارع المدينة وزواياها

الأحداث الذين ينسكعون أثناء ساعات الدراسة أى فى الأوقات التى كان المفروض أن يوجدوا فيها داخل المدارس . والحكمة من تخصيص بوليس نسائى لهذه المهمة ، هى أن رجال البوليس العادى بسترهم المألوفة ، تحدث رؤيتهم لدى الصبي أثرا بيثا يولد فى نفسه سخطا ويغضب إليه المجتمع . وإنما لا مانع من أن يستعين البوليس النسائى عند اللزوم ببعض من رجال البوليس الذين يرتدون ملابس مدنية ويدربون تدريبا خاصا يجعلهم أهلا لمعاملة الصغار على الوجه اللائق بهم والمتفق مع مقتضيات التربوية . وقد أنشئ البوليس النسائى للأحداث فعلا فى مدينة تريستا بإيطاليا .

ومن اللازم كذلك أن يحدث اتصال بين المدرسين وبين أولياء أمور التلاميذ ، وأن تعقد مجالس للآباء تضم معهم المدرسين ليحدث تبادل فى وجهات النظر حول مشاكل الصبية وما يتطلبه علاج كل مشكلة .

على أن تظهير الحدث بالتعليم الذى يتفق مع هواه أمر جوهري للغاية ، إذ يتوقف عليه أن تنشأ لدى الحدث رغبة فى السلم ذاته واستعداد لتابعة دروسه وعدم النفور أو الحرب منه .

وإذا كان التنويع فى مناهج التعليم غير ميسور فى المرحلة التعليمية البدائية كالمرحلة الابتدائية مثلا ، فإنه ممكن فى المراحل اللاحقة .

وهناك من يهوى الثقافة النظرية ولديه من الجلد والاستعداد الطبيعى ما يؤهله للمثابرة عليها والتقدم فيها ، ولكن هناك من لا تصادف هذه

الثقافة هوى في نفسه ويكون الأجدى معه أن يتلقى ثقافة عملية أكثر منها نظرية ، أى فنية أو صناعية أو تجارية ، أو أن يتعلم حرفة يدوية ما .

وهذا ما يتطلب إنشاء هيئة لتوجيه الدراسى تكون مهمتها امنظهار الاستعداد الطبيعى لكل حدث ونوجيهه إلى نوع المدرسة والدراسة المتفق مع مبله الذاتى ، وذلك فى نهاية المرحلة الدراسية الابتدائية .

ولا يكتفى فى صدد السينما والملاهى منع الأحداث الصغار من مشاهدة أفلام معينة (القانون رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥٤) ، أو حظر ما يكون من مطبوعاتهم محتويا على صور إباحية سواء فى نطاق الاجرام أو فى نطاق التماذج الجنسية ، وإنما يلزم فوق ذلك تنشيط أساليب الانشاء والتأليف سواء فى مجال السينما أو فى مجال الكتابة الروائية ، لى يزود المجتمع بأفلام وبكتب بناة للأحداث نافعة فى تثقيفهم وتربيتهم وقضاء فراغهم فيما يعود عليهم بالثمار الطيبة . كما يلزم لإنشاء الأندية الخاصة بالأحداث وتبصير الجمهور عن طريق السينما والراديو والمطبوعات بأخطار انحراف الأحداث وطريقة تفاديها .

والمشكلة الثانية من مشاكل المدرسة هى تلك التى تتعلق بالأحداث المتخلفين عقلا أو الخاملين ذكاءا . ولا يتأتى حل هذه المشكلة إلا بافراد فصول خاصة لهؤلاء تتميز بقله عدد التلاميذ فى كل فصل منها ، حتى ينال كل منهم نصيبا وافيا من عناية تركز فيه ، وتوضع لها مناهج خاصة تتفق مع الحالة الذهنية والعقلية لتلاميذها ويترك لتلاميذها على حرية فى الحركة والتصرف مع إمدادهم بالمساعدة والتوجيه ، ويخصمون

لأساليب الطب النفسى الكفيلة بملاجهم .

والمشكلة الثالثة للمدرسة هى علاج الشخصية العاطفية والاجتماعية للأحداث ، بالإضافة إلى تغذية شخصيتهم الذهنية بالعلم ، وهذه المشكلة تتطلب حذقا وحرصا من جانب المدرسين فى الكشف عن كل انحراف نفسى أو عاطفى يتم عنه سلوك بدر من الحدث داخل الفصل أو خارجه وفى غمرة الاتصال بينه وبين أقرانه . وتتضمن المشكلة ذاتها أيضا أن يلحق بكل مدرسة قسم للتطبيب النفسى وآخر للخدمة الاجتماعية يبلغ إليهما المدرسون أمر كل حدث يحتاج إلى عناية من هاتين الناحيتين .

على أن الوقاية من انحراف الطفولة لا تقف عند حد ما تقدم . إذ لا بد من أن ينشأ مركز عام للطب التربوى يضم اختصاصيين من الأطباء النفسيين والعصبيين ذوى الخبرة فى الأحداث ، فضلا عن رجال وعاملات للخدمة الاجتماعية ، كي يعرض على هذا المركز كل حدث جات به إليه أسرة الحدث نفسه أو مدرسته أو إحدى العائلات فى البوليس النسائى للأحداث ، فيفحص المركز هذا الحدث من كافة الوجوه ليشير فى شأنه بما يلزم لمعالجة انحرافه ، ويحيله إلى المؤسسة المناسبة لمعالجة إن كان لذلك وجه .

ولا شك فى أن هذا المركز يمكن أن تكون له أهميته كذلك فى صدد الأحداث المجرمين الذين يحالون اليه من محاكم الأحداث ، كما سنرى .

وقد نشأ مركز من هذا النوع فعلا فى إيطاليا باسم « مستشارية

الطب التربوى الإصلاحى » *Consultorio di medicina pedagogica*

. *emendativa*

وهناك حالات قصوى ، لا يوجد فيها بدء من سلب السلطة الأبوية للوالدين على الحدث ، وإيداعه مؤسسة تربوية تعنى بأمره ، حين يصل الأمر إلى حدّ اليأس من أن يشمر والده في تربيته ، أو حين لا يوجد من يتولى أمره .

وإنشاء مثل هذه المؤسسات التربوية التي تستضيف الأحداث وتولى أمرهم عند الضرورة من كافة الوجوه ، أمر من اللازم أن تنهض به الدولة وأن تشجع الأفراد والهيئات الخاصة على النهوض به .

وقد حدد المرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٣ حالات سلب الولاية على النفس ، أسوة بما تقرر في قوانين أجنبية كذلك .

غير أن المؤتمر العالمى لوقاية الطفولة الذى انعقد فى زغرب يوغوسلافيا بين ٣٠ أغسطس ، ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٤ أوصى بتفادى إبعاد الحدث عن أمرته قدر المستطاع والعمل على إصلاح ظروفها .

وبما هو مستحب - وقد تحقق بالفعل فى كثير من الدول - أن ينشأ مركز كذلك للتوجيه المهنى فى السنة النهائية لدراسة الحدث بالمدرسة . ويكون هذا المركز تابعاً لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، متصلاً سواء بالمؤسسات الصناعية والغرف التجارية والهيئات الاقتصادية أو بالمدارس أو بأولياء أمور الطلاب . ويصح أن يستعين المركز إما بطبيب المدرسة الذى ينتسب إليها الطالب أو القائم بالخدمة الاجتماعية فيها ، وإما بأطباء وأخصائيين من عنده يفحصون نصيب الطالب من المواهب الذهنية ،

ويحددون له الفئة المهنية التي يصلح للعمل فيها . ويجوز أن ينفى المركز كذلك بإيجاد عمل لكل خريج في المجال الذي يصلح الخريج لعمل فيه ، تبعا لوقوف المركز على حاجات سوق العمل .

تلك هي الأساليب التي تقترح اتباعها في الوقاية من انحراف الطفولة . وكثير منها أوصى به المؤتمر الأول للأمم المتحدة في شؤون الوقاية من الجريمة وعلاج المجرمين الذي انعقد في جنيف بين أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٥٥ ، وكذلك المؤتمر الثاني للأمم المتحدة في نفس الموضوع ، والذي انعقد في لندن بين يوليو وأغسطس سنة ١٩٦٠ .

على أن ما لوحظ بحق في هذين المؤتمرين ، هو أن الهيئات المشتغلة بشؤون الأحداث المنحرفين أو الذين يخشى انحرافهم ، يعيبها في كثير من البلاد ، أنها متعددة مشتتة الاتجاهات ، يعوزها توحيد للقيادة الموجبة ، وتركيز يسمح بحمل دور كل منها مسكلا لدور الأخرى في إطار نظامي عام ينسق جهودها ويربط بينها في سبيل تحقيق الهدف المشترك .

رابعا - دور البوليس :

لا شك في أن لـبوليس دورا هاما في منع الجرائم قبل أن تقع . فهذا الدور من أهم شئون الضبطية الادارية القوامه على الأمن العام .

وأول واجب يقع على عاتق البوليس في هذا المجال ، هو اكتشاف الخطوة الإجرامية للأشخاص ومنعها في الوقت المناسب من الإفشاء

إلى جرائم فعلية . ذلك لأن التجربة دلت على أن كل جريمة تحدث
ينقلب صدورها من شخص كان شائعا عنه في الوسط المحيط به أنه شرس
سوى الأخلاق . ومن جهة أخرى فإن كل جريمة لابد من أن تسبقها
فترة من التأهب والاستعداد كثيرا ما تظهر خلالها على الشخص ذاته
إشارات كاشفة عن سوء قصده ، كأن يسوده القلق وعدم الارتياح ،
أو أن تظهر في طريقة معيشته دلائل الفوضى والاضطراب ، أو أن
يتخذ مواقف تهديدية ، أو أن يصل على تزويد نفسه بما يستخدم في
تنفيذ الجرائم . وينقلب فوق ذلك أن يكون معبودا فيه الانحراف ،
أو معلوما عنه أنه قد طال عناؤه من حالات انفعالية أو عاطفية معينة .
فكل ذلك يلزم ابلاغ البوليس به ، بل يلزم أن يسمى البوليس في
سبيل الوقوف عليه ولو لم يبلغ به .

ولا مرية - والأمر كذلك - في أن أول واجبات البوليس هو
التقصي الدائم الساهر عن كل حالة خطرة ومنمها من أن تؤدي بالفعل
إلى جريمة ، الأمر الذي يوجد بحاله على الأخص في نطاق
الجرائم العاطفية .

وبما له في هذا الصدد فائدة كبرى ؛ أن تعد في أقسام البوليس
بطاقات مصورة لكافة الخصائص الجمانية والنفسانية المميزة للأشخاص
الذين هم على خطورة إجرامية لسبق ارتكابهم جريمة في الماضي ، مع
بيان اللاممكن التي يتردد عليها هؤلاء الأشخاص أو يقيمون بها .

على أن الخطورة الإجرامية - كما قلنا - قد تتوافر حتى في شخص

لم يحرم بعد وإن كان في طريقه إلى الاجرام . فيكون من واجب البوليس حتى في هذه الحالة أن يكشف عنها باليقظة الساهرة وبكافة وسائل التحرى ، كي يجنب الغير آثارها الضارة .

وقلنا إن على البوليس دورا هاما كذلك في الوقاية من انحراف الطفولة ، وإن الأفضل أن ينهض بهذا الدور في صورة بوليس نسائي . وما أوصى به المؤتمر الدولي الثاني للامم المتحدة في شئون الوقاية من الجريمة وعلاج المجرمين (لندن يوليو - أغسطس سنة ١٩٦٠) أن ينشأ بوليس خاص للاحداث . وأهم ما يقع على عاتق ذلك البوليس هو التجوال في كافة الشوارع والزوايا والمسالك أثناء ساعات الدراسة لضبط من عساه يكون هاربا من المدرسة من الاحداث وتسليمه لمدرسته وتعقب الاحداث المتشردين أو المنحرفين ، وتسليمهم إلى المركز الذي اقترحنا إنشاءه للطب التربوي الواقى من انحراف الطفولة .

هذه هي المهمة الوقائية الثانية لبوليس . وقد أنشئ في بولونيا من عهد بعيد بوليس نسائي ثبت نجاحه في مهمة الوقاية من إجرام الاحداث . والمهمة الثالثة لبوليس في مجال الوقاية هي تعقب المتشردين والمتسولين بصفة عامة ، والاشخاص المصابين بغيوبة أو شبه غيوبة ناشئة عن مواد مسكرة أو مخدرة ، والاشخاص الذين يزاولون تجارة السوق السوداء ، ومن يستغلون العاهرات ، ومن يقرضون بالربا ، والاشخاص ذوى الميل الاجرامى المقنع بظفر زائف من النزعة السياسية ، وتتبع البقايا والتحقق من سلامتهم من الامراض السرية وغيرها ومن

عدم مساهمتهم في نشاط إجرامي ، وملاحظة الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس أو المشتبه فيهم ومراقبة دور الملاحى لتحقيق من مراعاة القيود المقررة لصالح الاحداث الخ...

والمهمة الوقائية الرابعة للبوليس هى الكشف عن التكتلات التى يخشى الاجرام من أفرادها سواء اتخذت صورة التكتل الشعبية أو الغصابات الاجرامية . وفى سبيل ذلك تلزم ثلاثة أنواع من المعرفة .

(١) خبرة بالظروف التى من شأنها التهيئة للتكتلات والمساعدة عليها .

(٢) خبرة بأساليب التحقيق العملى الكفيلة بكشف النقاب عن الكذب أو كتمان الحقيقة ، إذا تندر في حالة الاتفاقات الجنائية أن يوحسرها من هو طرف فيها .

(٣) معرفة الفكرة المختصرة في أذهان أفراد التكتل .

ولا شك في أن أفضل وسيلة لفض وتبديد التكتلات المخوف منها الاجرام ، هو إمطة اللثام عن الروس المدبرة للتكتل والقائدة له ، لأنه باقصاء هذه الروس ينهار الزمام المسك بالتكتل ويتفرق شمل الاعضاء الداخلين فيه .

وهناك علة مزمنة تنال من نشاط البوليس وحيثه في أداء وظائفه وهذه العلة هى ضآلة مرتبات رجاله وعدم كفايتها لتأمين اقتباهم من أن يتشتت بفعل هموم العيش وشواغله . فلن يتأنى لإنسان أن يكون

حانيا لغيره إلا إذا اطمأن أولا على أنه قادر على حماية نفسه من الانهيار أمام مطالب العيش أو نوايب الدهر . والاشتغال بأمور الغير يتطلب في المشتغل بها هدوء بال وصفاء نفس هما وحدهما . القذان يتبعان تفرغا كلياً مخلصا لتلك الأمور .

خامسا - دور القوات المسلحة :

من المعروف أن نشاط المرء أثناء الخدمة العسكرية ، يغير كلية نشاطه في خارج نطاقها . وذلك لأنه بينما يترك الانسان خارج الجيش حرية الحركة والتصرف ، تقيد الحياة العسكرية حريته على العكس . تقيداً بالغيا يتطلب منه طاعة مطلقة عياء وتكريسا كلياً لجسمه ونفسيته في سبيل الواجبات الصارمة اللازم أن ينهض بها الجندي الصالح .

ومن أجل ذلك كانت الحياة العسكرية - في عهد لومبروزو - ولا تزال على الدوام محكاً للطباع والحصال الشخصية ، ينكشف بمناسبة كل ما خفي من أعماق النفس . ذلك لأن الناقصين في الصحة الجسمية أو النفسية ، والمعيين في ملكة الذكاء أو في البنية الخلقية ، لن يتأني لهم أن يكونوا جنوداً صالحين وبالتالي يكشفون عن ذاتهم بأنفسهم .

وإذا كان من اليسير أن ينكشف الجنون في كل مصاب به ، فإن كثيرا من عيوب الذكاء أو الطبع أو وجوه الانحراف النفساني ، يتعذر انكشافه في الحياة العادية ولا تفيح له فرصة الاقتضاح والظهور سوى الخدمة العسكرية ، إذ أنه يخفى عن الملاحظة حتى في الأسرة أو في المدرسة أو في مقر العمل .

ومن هنا تظهر الأهمية الكبرى للدور الذى يمكن أن يلعبه الجيش فى الوقاية من الجريمة سواء بمناسبة الفحص اللازم لإجراؤه قبل أن ينخرط الشاب فى سلك الجندية أو أثناء قضائه فترة الجندية .

ذلك لأن وجوها كثيرة من الحلل النفساني تظل مستترة حتى عند الفحص الطبي المقارن لبداية الجندية ، ولا تتكشف إلا فى أثناء الجندية ذاتها . من هذا القبيل الاتجاه النورستاني أو المرمي أو غير الطينى فى الاعتماد بالقات أو المنطوى على الداخل أو الاتجاه نحو توم الملاحقة والاضطهاد .

وكثيرا ما تتبدى هذه الميوب فى أثناء الجندية ، سواء فى صورة أفعال المصيان والتمرد على النظام العسكري ، أو فى صورة أفعال إجرامية من أنواع مختلفة ومن النوع العنيف الذى يقضى إليه على الأخص الاتجاه المرمي .

وقد يؤدى الاتجاه الأخير إلى أفعال جسيمة فى العنف اللفظ تكشف عن آلية نفسانية خطيرة من أعراض الصرع (التشنج) ، وبسميها الايطاليون بالأفعال الميسداوية نسبة إلى الجندي ميسديا Miedea الذى اكتسب شهرة منذ أن فحصه الطبيب لومبروزو كتال لسفاح اعتاد على إجرام العنف والدم .

ولا تكشف الحياة العسكرية عن تلك الوجوه من الحلل النفساني لغضب ، وإنما تتيح أيضا وعلى وجه خاص ، الكشف عن التكوين الإجرامي حتى حين يتخذ صورا من السلوك لا تعهد فى ذاتها جريمة

وإن كانت من قبيل نظائر الجريمة . فكثيرا ما يرتكب أصحاب هذا التكوين أفعال عصيان أو هرب أو ضرب أو جرح أو سرقات .

وفضلا عما تقدم يوجد بين الجنود كثيرون يبدون طبيعيين من الناحية العقلية في حين أنهم من ناحية الطباع وعلى الأخص في نطاق البنية الخلقية ، تارة يبدون قصورا عن التفكير في الأفعال الكريمة أو النبيلة ، وتارة يقل أو ينعدم إحساسهم بمعنى الشرف أو الواجب ، ومرة تظهر من جانبهم سهولة في الالتجاء إلى الكذب وفي إتهان التماق ، ومرة ينحازون تلقائيا وبأقصى سرعة إلى أية صورة من صور الفساد الخلقي . ولا شك في أن خصالا كهذه لا تتلاءم لا مع الحياة العسكرية ولا مع مطالب الحياة الاجتماعية المثلى .

ولما كان على الجيش أن يساهم بنصيب في التثنية الصحية والخلقية للوطنين ، وفي الوقاية من الجريمة بصفة عامة ، فإنه من المتعين أن يكشف القائمون بأمره كافة الجنود المشتبه في أن يكونوا على خلاف نفعاني أو تكوين إجرامي ، وأن يرسل هؤلاء الجنود إلى مؤسسات تربوية علاجية ملحقه بالجيش نفسه ، أو أن يرعى علاجهم في سجون الجيش ذاته في حالة ارتكابهم لجرائم بالفعل .

ولا شك في أن ذلك يتطلب تزويد الجيش بالاختصاصيين والأطباء اللازمين لهذه المهمة وعلى الأخص في نطاق الطب النفسي والمصبي .

سادسا - دور أرباب العمل :

إن مقر العمل هو الآخر ، شأنه شأن الأهمرة أو المدرسة أو

الجيش ، يستبر مجالا لظهور خصال الفرد ووجوه للشذوذ فيه ،
فعلى أبواب العمل فى كل ميدان من ميادينه ، أن يرقبوا العاملين فيه ،
وأن يبلغوا أمر الشواذ من بينهم إلى مركز اجتماعى كذلك الذى
اقترحنا إنشاءه املاج المرضى الموزين سواء من أمراضهم الجثمانية أو من
أمراضهم النفسانية ، أو أن يبلغوا أمرهم إلى مركز الطب التربوى العلاجى
إن كانوا عمالا أحداثا ، فيقرر هذا المركز - الذى اقترحنا إنشاءه هو
الآخر - مايلزم فى شأن أولئك الأحداث من إجراءات علاج ووقاية .

سابعها - فى الوقاية من الاجرام غير العمدى :

ليس الاجرام غير العمدى أقل شأنا من الاجرام العمدى . فقد
تفشى فى السنوات الاخيرة إلى حد يثير القلق تبعا لاستخدام الآلات
المختلفة ، وصار من اللازم السعى فى سبيل الوقاية منه وألحد من موجة
انتشاره لاسيما فى نطاق حوادث العمل وحوادث السيارات .

وكان هذا موضوع بحث فى المؤتمر الدولى للدفاع الاجتماعى الذى
عقد فى ميلانو فى ٣٠ ، ٣١ ، ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ابريل سنة ١٩٥٦ .

فجاء فى التقرير العام للأستاذ Deitata أن الخطأ الواعى أى الأفعال
المصحوب. بتمثل النتيجة الضارة وتوقعها وعدم العمل. رغم ذلك على
تفاديها ، يوجد بينه وبين العمد شبه كبير . ، ومن ثم لا صعوبة فى
القول بأنه يرجع هو الآخر. إلى نقص فى التكوين الخلقى للفعل ، وأن
الخطأ غير الواعى أى غير المصحوب بتوقع الضرر ، والذى يتمثل فى

خلل بملكة الانتباه أو ملكة استجماع شاتئ النفس ، أو في إقحام الشخص نفسه في ميدان ليست له فيه خبرة أو أهلية أو إعداد فنى ، يرجع هو الآخر إلى نقصان في البنية الحلقية مرجعه إغفال تعويد الشخص بطريق التربية منذ الحداثة على أن يكون مدققا في تجنب الغير كل أذى بينما هو في غمرة السعى وراء الصالح الدافئ .

ووجه الأب Gemelli اقتباه المؤتمرين إلى أن الاجرام غير المتعمد وإن كانت دراسة مصادره النفسية صعبة ، ولم تحظ بذات العناية التى درست بها مصادر الاجرام العمدى ، إلا أنه يمكن القول بأن الجريمة غير العمدية لا ترجع إلى اتصال بين الضرر الواقع وبين إرادة المجرم ، ولا إلى نقص فى إحاطة المجرم بملاسات الموقف الذى تحقق فيه الضرر ، بقدر ما ترجع إلى الحالة العاطفية للمجرم نفسه وقت وقوع الجريمة . فهناك حالات عاطفية تضاعف نشاط الشخص وتجهز إليه وتحمل على المسارعة فيه ، وهناك حالات أخرى تقيّد هذا النشاط وتحد مجال اتجاذه . ومن ثمّ يتعين الاتجاه بالبحث إلى تلك الحالات واستخلاص ما كان سائدا منها على نفسية المنهم وقت الجريمة ، وما كان مسيطرا بالتالى على هذه النفسية ، إما بفعل عوامل عضوية أو عوامل ترجع إلى صلات الفاعل بغيره من الأفراد ، مضافا إلى ذلك عامل النقص النكحى أو النكحى فى العلم الذى تلقى للفنان بخصوص المجال الذى كان يمارس فيه نشاطه .

وعلى أية حال ، فقد سجل المؤتمرون أنه بينما يتجه الاجرام العمدى إلى النقصان أو إلى الثبات المددى ، يتجه الاجرام غير العمدى إلى التزايد فى كافة البلاد على نحو وبسرعة يشيران القلق والأسف ، واسترعى المؤتمر النظر إلى أمرين فى الأمر الأول ، أن نفشى نزعة الرعونة أو الإهمال راجع إلى

محدود التربية منذ السنين الأولى لها ، كما هو الحال في نزعة الاجرام المتمرد ، وأن الوقاية من الاجرام غير المتمرد تجري بذات أساليب الوقاية من الاجرام المتمرد أى باصلاح الأسرة وتنشيط عملية التربية بكافة الطرق سواء في مجال الأسرة أو في مجال المدرسة ، أو في مجال الأندية والمجتمعات أو في مجال العمـل أو بطريق السينما والصحافة والتربية البدنية الرياضية الخ . . . والأمر الثاني أن المنع العام المتجه إلى تهذيب عموم المواطنين أفضل في الوقاية من المنع الخاص المتجه إلى من ثبت إهمالهم على وجه الخصوص .

وبناء على ذلك اقترح المؤتمر في الوقاية من الاجرام غير العمدى الأساليب الآتية : -

أولاً : أن ترسم للمرور قواعد دقيقة وأن يلتزم المواطنون منذ صباهم وفي سنى الدراسة الابتدائية هذه القواعد ، وأن يتدربوا بالفعل على تطبيقها إن أمكن . فكثيرا ما يهتد إلى الضربة في هولندة بمهمة قيادة المرور بالشوارع في بعض أيام السنة .

ثانياً : أن ينظم المرور على مقتضى تلك القواعد بعد إشاعة الوعي بها لدى المواطنين بكافة طرق الدعاية والنشر ، وأن يخصص لتطبيقها الطاقم الكافى من رجال البوليس :

ثالثاً : أن تعلق بممارسة كل نشاط خطر على رخصة لامتنع إلا لمن

تُثبت كفايته فهووض بهذا النشاط على أثر فحص طبي ونفساني دقيق ، وذلك سواء تمثل النشاط الخطر في قيادة السيارات أو في أى نوع آخر . ذلك لأنه ثبت أن كثيرين من الأشخاص على الرغم من تدريبهم الطويل الكامل على نشاط ما ، لا تتوافر لديهم مع تدريبهم الملكات النفسانية اللازمة لحسن قيامهم بهذا النشاط وممارستهم له عملا على الوجه الواجب . فلا يكتفى مثلا في منح رخصة القيادة أن يجرى اختبار القيادة بل يجب فوق ذلك الفحص الطبي النفساني الشامل .

رابعا : أن يحدد منح الرخصة من حين إلى آخر عقب امتحان دقيق طبي ونفساني يجرى كذلك قبل التجديد في كل مرة ، لما ثبت من أن ملكات الإنسان عرضة لأن يطرأ عليها مع الزمن تغيير .

خامسا : أن تسجل لكل شخص يباشر نشاطا خطرا كافة أنواع السلوك الكاشفة لديه عن خطورة إجرامية منذرة بإجرام غير متعمد ، ولو لم يترتب عليها بالفعل موت أو إصابة ، كما إذا حاول فرد أن يتجاوز بصيارته سيارة أخرى تسبقه دون اكتراث بالنظر إلى ما يوجد حوله في تلك اللحظة بالبقعة المكانية المحيطة ، ولو لم يقع حادث ماتبجعة عدم اكترائه بذلك ، وكما إذا انطلق في منمرج بغير التبصر الكافي ، أو قاد السيارة بسرعة مبالغ فيها رغم ازدحام الطريق . ويكون تسجيل تلك الأنواع من السلوك بطريق التأشير على الرخصة ذاتها ، وبمحيت سحب الرخصة في حالة المود المتكرر ، ولو لم يقع حادث ما .

سادسا : أنه لما كان الثابت هو أن احشاء الفرد كية قليلة

من الحذر ولو لم يصل بالفرد إلى السكر ، يوجد لدى الفرد حالة من الفؤان المنشرح تضاعف لديه عدم الاكتراث بالخطر وتزيد لديه من حب المجازفة وتجعل منه بالتالى خطرا على سلامة الغير ، فقد جرت تشريعات كثير من البلاد على إخضاع الفاعل والمجنى عليه فى كل حادث من حوادث النشاط الخطر ، لفحص طبي بيولوجى وكيميائى ، لتحقيق مما إذا كانت توجد فى أحشاء أحدهما وقت الحادث مادة مسكرة . ومن البلاد التى تجرى على هذا النهج فرنسا .

وبناء على ذلك أوصى المؤتمر بأن يحظر على كافة الأفراد الممارسين لنشاط خطر كقيادة السيارات ، احتساء المواد المسكرة أو المخدرة .

ولا يفوتنا أن نشير بهذه المناسبة إلى الدور الواقع على مائق رجال بوليس المرور . وم أناس نفهم كبير ومكافأتهم ضئيلة رغم عنايتهم من الوقوف الدائم فى حمارة التبيط وصيانة البعد . والشعب عليهم عطوف فى كثير من البلاد المتحضرة . ففي إيطاليا يمد الواحد منهم حول نقطة وقوفه بالميدان ، وفى أيام الأعياد ، تلا من هدايا يمد بها المواطنين حين يمررون أمامه بسياراتهم . فعلى الدولة والمواطنين العناية بأمرهم نشجعا لهم .

تلك هى التدابير التى نقتزحها لوقاية من الجرائم قبل أن تقع .

ولا شك فى أن الدولة هى الراجحة إذا ما عنيت بالوقاية من الجرائم قبل أن تقع ، أكثر من عنايتها بعلاج الجرائم بعد وقوعها .

فهى رابحة لحساب صحة المواطنين وسلامتهم من جهة ، ورابحة ماليا من جهة أخرى كذلك تبعا لما يتطلبه تعقب المجرمين والتحقيق معهم ومحاكمتهم وتنفيذ العقوبات عليهم من مصاريف طائلة تملو بكثير عما كانت الوقاية تتطلبه من نفقات .

ثم إن الإنذار بالعقوبة وتوقيعها ، أمر ثبت عدم كفايته فى المنع العام لجمهور المواطنين من الاجرام .

ذلك ما قرره المؤتمر الدولى للدفاع الاجتماعى السالف أن أشرنا إليه . وأبدى الأستاذ Cornil وكيل وزارة العدل البلجيكية والمقرر العام فى هذا المؤتمر بشأن الوقاية من الجرائم المعدية ، ملاحظات ثلاثة تعزز عدم كفاية الإنذار بالعقاب وتوقيعه فى سبيل تأمين المجتمع ضد الإجرام . هذه الملاحظات هى :

(١) أن العقوبة ذاتها كثيرا ما يتعارض توقيعها مع الضمير العام للناس فتحدث أثرا عكسيا من الامتناع بين جمهور المواطنين حين لا تكون متناسبة مع جسامة الجريمة المرتكبة حسب تقدير الناس لها .

(٢) أن كثيرين من الناس يقولون على أمل الإفلات من التعقب والمحاكمة والعقاب ، فيأتون أفعالهم الاجرامية على نحو يكفل لهم الحفاة عن السلطات وعدم الوقوع فى قبضتها .

(٣) أن العقوبة التأديبية فى نطاق مهى معين كثيرا ما يكون لها من الاثر الزاجر ما يفوق أثر العقوبة العادية .

وبناء على تلك الملاحظات أكد الأستاذ Cornil أهمية الوقاية وثقوتها على العلاج في تأمين المجتمع ضد الاجرام .

وإن كنا نحيل في صدد الوقاية إلى ما ذكرناه من تدابيرها جلة وتفصيلا ، نرى من المناسب إجمال بعض التدابير الجوهرية التي أشرنا إليها ، وذلك لتكون محل نظر خاص وأن ننادي :
أولا : بإنشاء بوليس نسائي للأحداث .

ثانيا : بإنشاء مركز تروبي علاجى لفحص الأحداث المنحرفين والمسلمين إليه من أرباب الأسر أو المدارس أو البوليس النسائي ، وذلك لاتخاذ اللازم في شأنهم إما بإسداء النصيحة إلى آباءهم وأولياء أمورهم وإما بتوجيههم إلى المؤسسة التربوية المناسبة من المؤسسات التي سنشير الآن إليها .

ثالثا : بالتوسع في إنشاء المؤسسات التربوية التي تستضيف الأحداث الذين لا أسر لهم أو الذين لهم أسر فاسدة مئوس منها ، وإسداد هذه المؤسسات بالاختصاصيين في التربية وفي العلاج الطبى بكافة أنواعه .

رابعا : بإنشاء مركز اجتماعى للعلاج الطبى في كل فروعه ، يلجأ إليه المعوزون للظفر مجانا بالتشخيص والعلاج ، والبرء مما ألم بهم جسا أو نفسا .

خامسا : بإنشاء مركز للتوجيه الدراسى وآخر للتوجيه المهنى :

سادسا : بالعمل على نهضة الطب النفسى والمعى وطلب أمراض
الغد على وجه خاص ، وما تستنبه هذه النهضة من مستحضرات طبية
فمالة فى هذا المجال ومن أساليب علاجية أخرى غير هذه المستحضرات .
وواضح أن هذه النهضة عنصر جوهري لا بد منه فى سبيل تنفيذ
التوصيات السابقة كلها .

كل ذلك بالإضافة إلى التدابير اللازمة لرفع مستوى معيشة الأفراد
وتحسين بنيتهم الجسمية والنفسية بصفة عامة والحلقة على وجه خاص .

الفصل الثاني

في العلاج

إن علاج الجريمة بمد وقوعها مشكلة كبرى .

ويوقف الحل الناجع الفعّال لهذه المشكلة على أمور ثلاثة :-

أولا : تضافر القانون مع العلم .

ثانيا : نهضة الطب النفسي والعصبي سواء في اكتشاف الصلة بين أحوال الجسد وأحوال النفس أو في اكتشاف المستحضرات الطبية المفيدة للعقد والمعالجة لها .

ثالثا : تزويد السجون بالأخصائيين في التشخيص والعلاج والخدمة الاجتماعية دون اقتصار على تزويدها بالحراس والسجانين .

وستكلم فيما يلي وبعد هذه المقدمة ، أولا عن علاج المجرمين في السجن ، وثانيا عن الاعداد اللازم لمفاداة السجن ، وثالثا عن علاج المجرمين الأحداث ، ورابعا عن المؤسسات المفتوحة ، وخامسا عن علاج المحكوم عليهم بقبضات قصيرة المدة ، وسادسا عن علاج الإجرام غير العمدى .

أولاً

عن علاج المجرمين في السجن

يقوم العلاج في السجن على الدعائم الآتية :-

- ١ - التطبيب والتهديب .
 - ٢ - التثقيف والتوجيه المهني .
 - ٣ - علاج المشكلة الجنسية .
- وتكلم فيما يلي عن هذه الدعائم واحدة بعد الأخرى .

١ - التطبيب والتهديب :

المراد بالتطبيب علاج الانحرافات النفسانية الموقفة لتكوين الإجرام في المجرمين بالتكوين أو المساعدة على الاجرام بالصدقة ، سواء أكان مصدر هذه الانحرافات مرضاً جثمانياً أو مرضاً نفسانياً .

ولاشك في أن التطبيب بهذا المعنى يختلف باختلاف نوعي المجرمين : المجرمين بالتكوين والمجرمين بالصدقة وباختلاف القضايل التي يتفرع عنها أفراد كل من النوعين ، على التفصيل السابق في الجزء الأول من هذا المؤلف .

فالمجرمون بالصدقة ، منهم مجرمون من النوع المادي يكفي لملاجهم توقيع عقوبة طفيفة ، بل قد لا يلزم لهذا العلاج أن يعاقبوا اكتفاء بما

يشعرون به من الندم وتأنيب الضمير على أثر وقوع الجريمة ، الأمر الذى يسوغ منحهم وقف التنفيذ أو - طبقا للقانون الايطالى - العفو القضائى .

أما المجرمون بالصدفة ذوو الجنوح فيلزم تشخيص وجه الجنوح فيهم وعلاجه بالأساليب الطيبة والنفسية والتربوية ، كما تتبع نفس الأساليب مع المجرمين بالصدفة من النوع العاطفى .

ولا يصح فى ذلك إهمال الفحص الجثمانى أيضا لما لأحوال الجسد من تأثير على أحوال النفس ، وعلاج ما يكتشف بالنسالى من أمراض جثائية .

كما يتمين العناية فى علاج المجرمين بالصدفة بصفة عامة ، بتربيتهم الوازع الخلق فى نفوسهم وامدادهم بمزيد من الفرائض الثانوية السامية يسمح بعدم طغيان الفرائض الأساسية الأصلية ، فان كان لديهم مثلا ميل إلى التمدى وإفراط فى السعى إلى السيطرة وإلى تعزيز الكيان الذاتى ، يحد هذا الميل لديهم ويلطف عن طريق ترغيبهم فى قواعد الخلق الصالح والسجايا الطيبة ، وما يصلح فى هذا السبيل الارشاد الدينى .

ويجب أن يهدف العلاج المتقدم مسبوها إلى التصعيد والصقل والتهذيب العاطفى أو إلى تعزيز ملكة الارادة وإتمام قدرتها على مقاومة نوازع سوء .

والمجرمون بالتكوين يتطلبون غمسا دقيقا لبنيتهم وتكوينهم من

جميع الوجوه ، لأن علاجهم أشق من علاج المجرمين بالصدفة . فتنحصر أجهزتهم الداخلية وعلى الأخص الجهاز العصبي في الشق المتصل بالداخل والشق المتصل بالخارج . وتعالج لديهم وجوه الاضطراب النفسى والعصبى أيا كان مصدرها سواء بقواعد صحية تجب مراعاتها أو بمحضضرات طبية يلزم تعاطيها ، كما يميز لديهم الوازع الخلقى بكافة الطرق ومنها الوعظ والارشاد الدينى .

ومما أكسب العلاج الطبى للمجرمين بالتكوين مزيدا من الأهمية وجعله فى المكان الاول ، نظام التدابير الواقية باعتباره من النظم المصرية لقانون الجنائى وقد نشأ بالذات لمواجهة أولئك المجرمين الذين لا يجدى ألم العقوبة فى إصلاحهم وإنما يجدى معهم العلاج الشامل لنفسياتهم وأجسامهم .

ويختلف العلاج فى نطاق المجرمين بالتكوين باختلاف فصائلهم كذلك ، وإنما يلزم بالنسبة لم جميعها ما يأتى :-

١ - استخدام أساليب العلاج بالقواعد الصحية والمستحضرات الطبية .

٢ - استخدام أساليب الطب النفسانى والتربوى الكفيلة بتصعيد الفرائز الأساسية الاصلية وإعلاء الفرائز الثانوية السامية .

فن أهم ما يستخدم فى التصعيد ، إيجاد نوع من الممثل يتبخر فيه شهنة الغريزة الاصلية على نحو يصرفها عن التبخر فى فعل إجرامى .

ويكون ذلك عن طريق التشغيل في العمل المتفق مع الاستعداد الشخصي .

فن لديه إفراط في غريزة القتال والدفاع ، يصبح إفراغ ميوله إلى العنف في تدريبه على أنواع الرياضة العنيفة ، كرياضة الملاكمة أو المصارعة ، ويصح أن يتحول إلى ملاكم أو مصارع من الطراز الأول يلعب اسمه في ميدان الرياضة البدنية بدلا من أن يلعب في ميدان الاجرام .

ومن لديه إفراط في غريزة الاقتناء يلعب حرفة يتكسب منها بدلا من أن يجتري السرقة .

ومن لديه إفراط في الغريزة الجنسية بأن كان من المعتادين على الاجرام الجنسي يعالج لديه هذا الافراط بالأساليب الطبية كما تعتمد لديه الغريزة في أعمال من الانتاج الفني تتفق مع استعداده يصبح أن تكون رسما أو نحتا أو تصويرا .

أما عن إغناء الفرائز الثانوية السامية ، فمن أهم وسائله الوعظ والارشاد الديني كما قلنا ، وإثابة كافة طرق الإيحاء الذاتي بالمعاني النبيلة سواء بأسلوب مباشر أو بأسلوب غير مباشر . وما يعتبر ذا شأن في هذا المجال كذلك ، الفن بمختلف ورده من رسم ونحت وتصوير ، والموسيقى على وجه خاص لما تثيره في النفس من انفعالات عميقة وأشجان كثيرا ما تحدث تعديلات في الأحوال المصيبة والمزاجية وتساعد على نمو المشاعر السامية والقوة الروحانية .

والآن نقول كلمة عن كل فصيلة على حدة من فصائل المجرم بالتكوين .

فالمجرم بالتكوين من النوع القادى يراعى معه على الأخص استخدام العلاج بالمستحضرات الطبية والأساليب التربوية والارشاد الدينى كى يتاح لديه نمو الفرائز الثانوية السامية ، والحد من الفرائز الأساسية الأصلية .

والمجرم بالتكوين ذو النمو الناقص يراعى معه على الأخص القضاء على النفس الخلقى المميز له بدرجة أكبر عنده منها عند غيره ، وذلك عن طريق المستحضرات الطبية المنشطة والمعالجة لأجهزة الجسم ووظائف أعضائه والمعالجة بالتبعية لأحوال النفس ، فضلا عن تلك التى تعالج الغدد وعلى الأخص الغدة الدرقية وغدة قاع المخ ، واستخدام ما يسمى بلمسة Cerletti الكهربائية *elettro-shock* .

ويكافح لديه الافراط أو الانحراف فى الفرائز الأساسية عن طريق الرياضة البدنية وإجراء مباريات تنمى لديه ميول الأنانية والتمزعة إلى التبيج والتعدى وتولد عنده استمدادا لتحمل قيود النظام والالتزام قواعد السلوك .

ولما كان ذلك المجرم قليل الحساسية بالآلام ، يحسن تعويده على العمل لا يتفق مع هواه من جهة وتتطلب من جهة أخرى مجهودا شاقا وقوة جسمية غير عادية ،

وأخيرا فإنه يتمين معه على وجه خاص ، العمل على إزالة عاداته السيئة التي من شأنها تسوي أحواله النفسية ، كمسادة شرب الخمر ، وإحلال عادات طيبة محلها ، وإمداده بنصيب وافر من الوازع الخلقى الذى ينقصه بكافة الطرق المؤدية إلى ذلك .

والمجرم بالتكوين ذو الاتجاه العصبى السيکوباتى ، إذا كان على اتجاه صرعى تلزم له أساليب صحية ومنحضرات طيبة تعالج لديه وجوه الاضطراب التشنجى ، والآلية التهورية ، وسهولة الانفعال ، ونزعة عدم الثبات ، وأدوية مهدئة وتقوية ، وأدوية معالجة لوظائف الجسم الداخلية بصفة عامة يدخل فيها العلاج كذلك بالمياه المعدنية ، فضلا عن أنواع من العمل والرياضة البدنية تسبب ممارستها تعباً عضلياً وجسمياً ينص الشحنة العصبية التي كان من شأنها بنور ذلك أن تتبخر فى أفعال من الاعتداء والعنف تقع سواء على النفس أو على الغير .

وإذا كان ذلك المجرم على اتجاه هستيرى أو نورستانى ، فتلزم له ذات الأساليب المتقدم ذكرها ، على أن يراعى فى الاتجاه الهستيرى إعطاء أدوية ومنحضرات طيبة واتباع أساليب الطب النفسى ، وأن يراعى فى الاتجاه النورستانى إعطاء أدوية ومنحضرات مهدئة وغذوية تعالج سواء أزمات الانقباض أو أزمات التوتر ، وتقوية قدرة الجهاز العصبى على المقاومة بإعطاء الأدوية التقوية والمنشطة والمنحضرات الهرمونية والمياه المعدنية كذلك .

ويلزم فى تشغيل المجرمين من كلا الاتجاهين تغيير عمل لكل مجرم

يتفق مع حالته الخاصة واستمداده الشخصى بحيث لا يصبح مصدر عنه له ، وبحيث يحد من النزعة إلى الخول والبطالة والتحويل إلى الغير وهي نزعة تميز على وجه خاص الاتجاه النورستانى .

ومما ثبتت فاعليته فى علاج المجرم بالتكوين ذى الاتجاه الضيقى
السيكوباتى وعلى الأخص ذى الاتجاه الصرعى ، أساليب طب القلب
. *terapia cardiazolica*

وأخيرا يعالج المجرم بالتكوين ذو الاتجاه السيكوباتى أولا بالمستحضرات
الطبية والصحية وبإزالة العادات السيئة المنبهة للعيوب النفسية كتعاطى
المواد المسكرة وثانيا بأساليب الطب النفسانى الكفيلة بتبديد الفكرة المتسلطة ،
أو إزالة الاعتداد غير الطبيعى بالذات ، أو الانطواء على الداخل . وبهذا
تتحول الفكرة الاجرامية المتسلطة إلى نزعة نحو الخير ، وتحل محل
الاعتداد غير الطبيعى بالذات نزعة التواضع مع الآخرين والانسجام معهم ،
ويصبح المنطوى على الداخل شخصا اجتماعيا جريها واضحا مع رؤسائه
ميالا إلى الاشتراك فى كافة مظاهر العلاقات الاجتماعية .

ومن المجرمين ذوى الاتجاه السيكوباتى ، أولئك الذين يشوبهم ميل
إلى الاجرام الجنوى على وجه خاص . ولا يلزم مع هؤلاء أن يتبع
أسلوب استئصال الخصية أو المبيض ، وإنما يكفى أن يتعاطوا مستحضرات
طبية غددية تحتوى على هرمونات الغدد الأنثوية إذا كان المجرم ذكرا
أو هرمونات الغدد الذكورية إذا كان المجرم امرأة ، فضلا عن أدوية
معالجة الغدة الدرقية وشبه الدرقية وغدة قاع المخ وغدة ما فوق الكلبي ،

وأن يصمد لديهم الميل الجنسى كى يتساقى ويتبخسز فى نشاط ذهوى وفكرى منتج .

من كل ما تقدم يتضح أن علاج المجرمين ، وعلى الأخص المجرمين بالطبع والتكوين ، يتطلب الأمر الجوهريه الآتية : -

(١) أن ينض طب الأمراض العقلية والعصبية وطب أمراض الفم .

(٢) أن ينشأ فى إدارة السجون مركز طبى يفحص كل شخص يزج به فى السجن ، ويمكن أن يسمى بالمركز الطبى لفحص تكوين المجرم .

وقد أقيم هذا المركز فعلا فى بلجيكا بناء على اقتراح العالم « Vervaeck »
كما نشأ فى روما باسم « إدارة فحص العبايع والتحليل النفسى Servizio
antropologico psichiatrico » .

ومهمة هذا المركز هى استقبال كل شخص يدخل السجن لفحصه جأنيا ونفسانيا وتخصيص بطاقة له ، ووصف العلاج الذى تتطلبه حالته ، ومتابعة هذا العلاج لتحقيق من ثماره .

ويتكون المركز من أطباء خبراء فى كافة فروع الطب وعمل الأخص فى الطب النفسى والعصبى ، يمكن أن يستعين بهم القاضى فى القضايا الجنائية كذلك بأن يطلب اليهم تقريرا عن شخصية المتهم وعن مدى خطورته الاجرامية .

وبما أثبتت التجربة أنه من فوائد ذلك المركز ، ما تروى على إنشائه من تقليل لحالات تصنع الجنون من جانب المتهمين أو المحكوم عليهم .

(٣) أن تتوسع الدولة فى تزويد النجرون بأساليب علاجية مما قدمنا ذكره

تضاف إلى ألم العقوبة ، وفي إنشاء مؤسسات لتدابير الواقية التي تتبع - وهذا أم - في علاج المجرمين الذين لا يجدى الايلاام أصلا في إصلاحهم ، والذين يسمون أحيانا بالعائدين عودا متكررا أو بالمجرمين غير القابلين للتقويم عن طريق العقاب (delinquenti incorreggibili) .

٢ - التنقيف والتوجيه المهني :-

لا شك في أنه من أم الدوامل المساعدة على الاجرام ، أن يعدم الشخص وسيلة إثبات كيانه بعمل نافع بناء ، فيثبت كيانه بالاجرام .

فينبغ في الاجرام أن يكون مهنة لمن لم تتح له الظروف أن يتلقى مهنة مشروعة .

ومن أجل ذلك ، فانه من المتمعن أن يزود المجرم بأسباب احتراف مهنة شريفة يرتزق منها ويثبت بها كيانه ويستغنى بها عن طرق سبيل الجريمة .

ومن ثم نشأت ضرورة التنقيف والتوجيه المهني في السجون .

وسبق أن قلنا إن العمل في السجن من أساليب الطب النفساني المماذج لشخصية السجين نفسه .

فهذا العمل يعيد إلى المجرم ثقته في نفسه وفي أن لآدميته قدرا وفي أن هناك نفعا يرجى منه ويعود بالفائدة عليه شخصيا وعلى المجتمع وبهذا يتبدد لدى المجرم قلقه ويزول منه على الأخص سخطه على دنيا الناس ، واعتقاده بأنه عنصر آدمي مهمل .

والعمل الذى يشغل فيه المجرم ، يجب كى يؤدى هذا الغرض أن يتفق مع هوايات المجرم نفسه واستعداده الطبيعى ، فتارة يكون عملا زراعيا فى الهواء الطلق ، وتارة يكون عملا فنيا من أعمال الصناعات الصغيرة .

وقد أوصت المؤتمرات الدولية وعلى الأخص مؤتمر الأمم المتحدة فى شئون الوقاية من الجريمة وعلاج المجرمين السابق أن أشرنا إليهما ، بأن يتناول المجرم اجرا على عمله يشمره بأن لمرق الجبين قيمة ، وبأن لكفاح المشروع فى سبيل العيش ثماره . ومن هذا الأجر يقطع جزء نظير نفقات الاعالة فى السجن نفسه ، وجزء للاتفاق منه على أسرة السجين ، وجزء يدخره ليكون معونة مالية تساعد على مواجهة ضرورات العيش عقب الافراج عنه ، وجزء يوضع به المبنى عليه ان كان التمييز مستحقا .

وما يوصى به فى حدود التنشيل داخل السجون ، أن تفضل الصناعات الصغيرة على العمل الآلى فى المصانع الكبيرة ، لأن العمل الأخير يؤخذ عليه أنه يطبخ النشاط الانسانى بأكية يخفى معها الاحساس بالشخصية .

وأخيرا ، فانه يجب أن يراعى تثقيف السجين وهو فى السجن طبقا لمناهج الدراسة المرسومة لمختلف المدارس ، وحسب سنه وما أصابه من دراسة سابقة ، فان كان قد بدأ دراسة معينة قبل أن يدخل السجن يلزم أن يتاح له الاستمرار فيها واداء الامتحانات الخاصة بها

وعو في السجن (فذلك ما قضت به المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦) .

ويمكن أن تلحق بالسجون ذاتها أو بمؤسسات التدابير الواقية مدارس ابتدائية ومهنية يلتحق بها المحكوم عليهم ويحصلوا منها على ذات الشهادات التي تمنحها المدارس العادية .

٣ - علاج المشكلة الجنسية :-

من المشاكل التي أثبتت في صدد تنظيم حياة المجرمين داخل السجون ، المشكلة الجنسية . ذلك لأن الحراس الطويل من إشباع الرغبة الجنسية ، وخصوصا في الأجزاء طويلة المدة ، كثيرا ما تنشأ منه اضطرابات عصبية نفسانية ، ويفضى كذلك إلى ظواهر شاذة كالمادة السرية أو اللواط أو الأزمات العصبية المتخذة على الاخص صورة الهواجس والقلق أو صورة الاقباض النفسى تارة والتوتر النفسى تارة أخرى .

وقد تناول العلماء هذه المشكلة بالبحث واقسمت فيها آراؤهم ، لاسيما لصلتها بالصحة الجسمية والنفسية للسجين ذاته وسير عملية علاجه النفسى والعصبى .

فهناك من نصح باتاحة زيارات زوجية في السجن ، يمكن فيها للسجين أن يجامع زوجته إن كان متزوجا ، وطبق هذا النظام فعلا في المكسيك .

وهناك على العكس من يمارض ذلك بشدة .

فمن رأى العالم الايطالى « Cicala » أن يمكن المسجونون المتزوجون الذين أثبتوا حسن السير والسلوك ، من الاجتماع فى السجن وفى مواعيد دورية بزوجاتهم ، وفى أمكنة تتيح لهم الجماع بين .

أما العالم « Vozzi » ، فيرى أن السماح بذلك لا يمكن ، لأنه متعارض مع نظام السجون . وقرر أن الحكمة من الحرمان لا ترجع إلى معنى العقاب ، وإلا رفع الحرمان عن المحبوسين احتياطيا لكونهم غير مدانين بعد ، وإنما ترجع إلى نظام الحياة فى السجن نفسه ، لأن السجن مطلق حتى ولو كان السجين يعمل أحيانا فى الهواء الطلق ، ولأن الحراس يلاحقون السجين فى كل لحظة ، فإتاحة العلاقة الجنسية داخل السجن تتنافى مع طبيعة السجن ذاته ، ومع جوء ، وتال من صرامة الحياة فيه ، كما تشيع فيه الفوضى المتعارضة مع مقتضيات إدارته الحازمة .

ويضيف إلى ذلك أن الحرمان الجنىس مهما كانت آثاره ، لا يعتبر أجسم من وجوه أخرى للحرمان الذى يخضع له السجين ، كتعطى أنواع معينة من الغذاء ، وتقييد حركته فى الحركة والتنقل .

وقد وفق الاسـئاذ « Di Tullio » بين الرأيين ، وقرر أن الاضطرابات النفسية والعصية الناشئة من الحرمان الجنىس فى السجون يمكن علاجها كلها اتابت السجين ، بأساليب صعبة ومستحضرات طبية كلاً أنه يمكن تعويد الفريزة الجنسية أثناء فترة السجن وتبديد حاجاتها فى وجوه نشاط عمل أو رياضى من تلك الوجوه التى يستعان بها على إصلاح نفسية السجين ذاته والسو بها .

ثانياً الاعداد لمغادرة السجن

من المشاكل العسيرة المزمنة ، مشكلة رعاية السجن بعد أن يشار السجين ويعود إلى الحياة الحرة الطليقة .

ذلك لأنه بعد أن يظفر في السجن بالحرفة اللازمة ليرزق منها ، وبالتقافة السكانية ، والترية الوافية ، وبعد أن تصح نيته في اخلاص على أن يلتزم الصراط المستقيم ، يصطدم بعد مغادرة السجن بظروف معاكسة كالنفور وعدم الثقة من جانب الجمهور وأرباب الأعمال على وجه خاص (لأنهم يتطلبون صحيفة السوابق) ، فمع هذا الظرف مضافاً إليه فساد مدخرات المجرم من النقود ، وضغط الضرورات المعيشية ، لا يجد المجرم بداً من العودة - ولو على مضض - إلى سابق عهده بطريق الجريمة .

ومن أجل ذلك ، لا بد من إمداد المجرم برعاية تلاحقه حتى بعد أن يشار السجين ، وإلا سهل عوده إلى الاجرام من جديد .
وفي سبيل ذلك ، يتعين تزويده عند مغادرة السجن بالمعونة المالية اللازمة له في سبيل أن يعيش حتى يتاح له الشور على عمل .

وقد تعرض لمشكلة الرعاية بعد مغادرة السجن ، المؤتمر الدولي الأول للأمم المتحدة في شؤون الوقاية من الجريمة وعلاج المجرمين ، كما تناولها بالتفصيل وعلى وجه أوفى المؤتمر الثاني .

ويستفاد من توصيات المؤتمرين ما يأتي :-

(١) أنه يتمين تيسير استمرار الاتصال بين السجين وبين الهياث والأشخاص الذين كانت بينهم وبينه قبل أن يدخل السجن ، علاقات عمل صالحة لأن تظل باقية إلى ما بعد مغادرة السجن .

(٢) أنه يلزم إمداد السجين وقت الافراج عنه بمساعدات كافية في سبيل مواجهة ضرورات العيش وذلك إلى أن يجد لنفسه عملا .

(٣) أنه يلزم مساعدة السجين على أن يجد عملا .

(٤) أنه يلزم بقدر الامكان تزويده بشهادات لا تظهر منها سوابقه ولا تقف عائقا في طريق تشغيله .

(٥) أن تقدم الدولة نفسها مثالا يقتدى به أبواب الأعمال بأن تتولى تشغيل المسجونين بعد الافراج عنهم في مؤسسات حكومية أو خاصة لاشرفها .

(٦) أن يصر الجمهور وأرباب الأعمال على وجه خاص بضرورة المساهمة في إصلاح المجرمين المفرج عنهم عن طريق عدم اللعن عليهم بالعمل حين يطلبونه ، وتنبية نقابات العمال وأرباب الأعمال إلى ذلك .

(٧) أن يمدد السجين سبيل العثور على عمل من قبل أن ينادر السجن بمدة كافية .

وفي هذا المجال تحققت في مصر الأمور الآتية :-

(١) صرف مساعدات اجتماعية للسجونيين الذين يمجـزون عن
الالتحاق بعمل بعد الافراج عنهم (القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠
بالضمان الاجتماعى وقرار وزير الشئون الاجتماعية والعمل رقم ٣٠٤ بتاريخ
١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢)

(٢) منع تسجيل بعض الأحكام فى الشهادات التى يطلبها المحكوم
عليهم (قرار وزير العدل الصادر فى ٥ مايو سنة ١٩٥٥) . وهذه
الأحكام هى الاحكام القاضية بنسليم الحدث إلى والديه أوولى النفس أو مدرسة
إصلاحية ، والصادرة بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور
أو بالوضع تحت مراقبة البوليس أو بالانذار لتشرّد أو اشتباه .

(٣) هيئات خيرية خاصة تعنى برعاية المسجونين بعد الافراج عنهم
مثل الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرهم ، وقد أنشأت فى القاهرة بعض
المشاريع الصناعية والتجارية ألحق بها المفرج عنهم من السجون .

وقد أوصى المؤتمران كذلك بأن تتولى الدولة رعاية أسرة المسجون
أثناء وجوده بالسجن وذلك عن طريق إمدادها بالمساعدة المالية ، الأمر
الذى تحقق فى مصر بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠ إذ نص فى المادة
٣٧ منه على أن لمصلحة الضمان الاجتماعى أن تصرف من الصندوق
مساعدات نقدية وعينية للأسرة التى يكون عائلها مسجوناً أو محبوساً .

وأوصى المؤتمر الثانى للأمم المتحدة بأعداد السجين للحياة الاجتماعية
الحرة قبل الافراج عنه ، وذلك على الوجه الآتى : -

١ - أن يزود بالتعليمات والتوجيهات التي تبين النواحي العملية والشخصية ، للحياة التي تنظره خارج السجن وأن يتاح له الاشتراك في مناقشات حول هذا الموضوع .

٢ - أن يهيباً له الوجود وسط فريق من الزملاء .

٣ - أن يمنح له قسط أكبر من الحرية داخل السجن .

٤ - أن ينقل إلى مؤسسة مفتوحة (وسنتكلم فيما يلي عنها) .

٥ - أن يرخص له بإجازات لمدد مختلفة ولأغراض مشروعة .

٦ - أن يسمح له بالعمل خارج السجن .

كما أضاف المؤتمر إلى ذلك أن يوضع السجين قبل الافراج في ذات الأحوال التي يوجد عليها عامل حرّ غير مسجون . فإذا لم ينزل ضيفاً على منزل مقام خارج السجن ، فإنه يلزم على الأقل وضعه في السجن بمجنّاح خاص ينزل فيه من سائر المسجونين .

وقد نصت المادة ١٨ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ على أنه إذا زادت مدة بقاء المحكوم عليه في السجن على أربع سنين وجب قبل الافراج عنه أن يمر بفترة انتقال وتحدد اللائحة الداخلية مدة هذه الفترة وكيفية معاملة المسجون خلالها ، على أن يراعى التدرج في تخفيف القيود أو منح المزايا .

والمأمول أن تهيج اللائحة الداخلية للمسجون محققة لتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة السالف ذكرها عن فترة إعداد السجين لمفاداة السجن والموددة إلى الحياة الحرة .

هذا وقد أوصى المؤتمر الثانى للأمم المتحدة فوق ما تقدم ، بأن يراعى فى حالات الافراج تحت شرط ، ألا يلغى الافراج لمجرد ارتكاب المفرج عنه مخالفة للواجبات المفروضة عليه ، وأن يلجأ إلى أساليب أخرى قبل تقرير هذا الانشاء ، مثل الانذار ، أو إطالة فترة الاختبار ، أو الايداع فى مؤسسة خاصة . وهذا أمر من المأمول أن يراعى إذا ما حدث تعديل تشريعى لقانون السجون الحالى رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ .

ثالثا

عن علاج المجرمين الأحداث

بينما بمناسبة الكلام على الوقاية من انحراف الطفولة ، التذاهب اللازم اتخاذها لعلاج الانحراف لدى كل حدث منحرف ، بحيث يتفادى بذلك أن يتحول انحرافه هذا إلى إجرام مما تنطبق عليه نصوص قانون العقوبات .

وقلنا إنه يلزم أن ينشأ مركز طبي تروى يتلقى الأحداث المنحرفين ليعملهم ويتخذ اللازم فى سبيل علاجهم .

هذا المركز الطبى هو بعينه الذى يمكنه أن يتلقى كذلك الأحداث المجرمين أى الذين ارتكبوا بالفعل ما ينطبق عليه حكم قانون العقوبات . وبينما تكون مهمة المركز فى الحالة الأولى هى منع إجرام الحدث ، تكون مهمته فى هذه الحالة الثانية هى منع العودة إلى الاجرام من جانب الحدث .

على أن ذلك المركز الطبى التربوى لا تقع على عاتقه مهام ومسؤوليات العلاج سواء من الانحراف أو من الاجرام ، وإنما يقتصر دوره على مجرد التشخيص وتوجيه الحدث بعد ذلك إلى المؤسسة المناسبة لمعالجه .

وفى سبيل هذا التشخيص ، يخضع المركز كل حدث للفحص فى فترة للملاحظة ، إما أن يظل الحدث خلالها حرا ، وإما أن يودع أثناءها فى المركز بعض ساعات النهار كل يوم ، وإما أن يقيم فيها بالمركز إقامة كلية ، على التفصيل الذى قرره الاتحاد العالمى لوقاية الطفولة فى اجتماعه الذى عقد بـلندن سنة ١٩٥١ .

وعلى أثر انتهاء الملاحظة تشخص حاله الحدث ثم يوجه إلى المؤسسة الملائمة له ، إذا لم يسلم إلى والديه ، الأمر الذى يفترض وجود أنواع مختلفة من المؤسسات المعنية بعلاج الطفولة المنحرفة .

ويراعى فى هذه المؤسسات التربوية للأحداث بصفة عامة ، أن يكون الطابع التهذيبى فيها غالبا على الطابع العقابى ، أى أن يعطى فيها الترغيب على التخويف (وهذه خصيصة كل تدبير وقائى) ، وأن يراعى فى اختيار الأعضاء القاعين بالعمل فيها أن يكونوا على خصال خاصة فى الطبع لها ذات أهمية المؤهلات العلمية والدراسية إن لم تكن أهم ، مثل الصبر ورحابة الصدر والاستعداد لتلقى المفاجآت السيئة من جانب الصغار دون حقد عليهم أو فقدان للحب والمطف الواجب إغداقهما عليهم .

ويتلقى الحدث في تلك المؤسسات ما يأتى :

- (١) العلاج الطبى والنفسى اللازم على يد اخصائيين .
- (٢) التعليم العادى والمهنى ، والتأهيل للحصول فى هذا التعليم على ذات شهاداته العادية التى تمنح خارج المؤسسة .
- (٣) التهذيب ويدخل فيه الدين .

ويصح أن تمنح للحدث حرية الخروج من المؤسسة والعودة إليها فى مواعيد مرسومة ، ليزور أسرته أو أصدقاءه ، أو ليشاهد أنواعا مآذونا بها من الملاهى أو ليدخل فى عضوية بعض الجمعيات أو الهيئات الرياضية ، أو ليشترك فعلا فى مباريات رياضية مع غيره من أحداث ليسوا من زملائه فى المؤسسة الخ ...

كما يجوز أن يترك للأحداث المتجاوزين من العمر اثنى عشر عاما ، قدر من حرية التصرف فى تدبير شؤونهم بالاتفاق مع أولى الأمر فى المؤسسة .

ومن البديهي أنه يلزم فى تلك المؤسسات توجيه دراسى ومهنى من نوع ما متحدنا عنه بصفة عامة عند كلامنا عن الوقاية من الاجرام .

هذا وليس من الضرورى فى صدد كل حدث مجرم مسلم إلى المركز العلاجى التربوى ، أن يودع فى مؤسسة تربوية . فقد يسلم إلى والديه كما قلنا بعد إسداء النصيحة إليهما ووضع واجبات محددة على عاتقهما .

وقد يطلق الحدث حرا على أن يهد بأمره إلى أخصائي اجتماعي يشرف عليه ويتابع سلوكه وأخباره حتى إذا كان في رعاية والديه ، ويكون على اتصال دائم به وبمثابة صديق له ويسمى هذا النظام Probation وقد جرب في كثير من البلاد وصادف نجاحا .

رابعا

عن المؤسسات المفتوحة

من الأمور التي يجهلها وأوصى بها المؤتمر الأول للامم المتحدة ، إنشاء ما يسمى بالمؤسسات المفتوحة .

وقد عرف هذا المؤتمر المؤسسة المفتوحة بأنها منشأة لا توجد فيها احتياطات مادية ما ضد الحرب أى ليس لها حوائط ، ولا أقفال ، ولا قضبان ولا حراس مسلحون ، ولا مشرفون مكلفون بالسير على سلامة المنشأة ، وتسير شؤونها على نظام اختياري قوامه شعور السجين بالمسؤولية الواقعة على عاتقه نحو المجتمع .

ولا شك في أن تلك المؤسسة تشجع السجين على الاستفادة بالحريات الممنوحة له دون إساءة لاستخدامها .

ويودع السجين المؤسسة المذكورة إما منذ الوهلة الأولى لتنفيذ الحكم عليه ، وإما بعد أن يقضى فترة من هذا التنفيذ في مؤسسة أخرى من النوع التقليدي ، فإذا ثبت عدم صلاحته للبقاء في مؤسسة مفتوحة

بأن خالف نظامها أو أدخل بسير المعيشة فيها أو أثر تأثيرا سيئا على سلوك زملائه فيها ، نقل إلى مؤسسة من نوع آخر .

وحدد المؤتمر الأشخاص الذين يودعون تلك المؤسسات المفتوحة ، بأنهم أولئك الذين يرجى لهم العلاج في هذه المؤسسات أكثر من غيرها ، تبعا لما يكشف عنه فحصهم جثمانيا ونفسانيا وما يظهره التحرى الاجتماعى عنهم .

ويراعى في المؤسسات المفتوحة على وجه خاص أن يتلقى المودعون فيها حرفة يعملون على الارتزاق منها بعد الافراج . ولا يكنى أن يجعل من المؤسسة مجال لممارسة الزراعة بل يجب أن تزود كذلك بالورش الكفيلة بالأعداد الصناعى والمهنى .

ويجب أن تقوم صلة وثيقة بين القائمين بأمر المؤسسة وبين المودعين فيها واحدا واحدا ، بحيث يقف ولاية الأمر في المؤسسة على طباع كل واحد من هؤلاء المودعين وعلى حاجاته الخاصة ويساهمون بالتالي في توجيه وإصلاح نفسيته وممونيته .

وفي سبيل ذلك يلزم أن يكون عدد المودعين في كل مؤسسة قليلا .

ويموز أن تتاح للمودعين بالمؤسسة المفتوحة نزهة جماعية يقومون بها سويا ، وأن يمكنوا من الاشتراك في مباريات رياضية مع لاصيين من خارج المؤسسة ، وأن يسمح لهم بمفادرة المؤسسة من حين إلى آخر بإذن . في سبيل استدامة صلاتهم العائلية والاجتماعية .

ومن المجرمين المستحب إيداعهم في المؤسسات المفتوحة ، أولئك الذين يحكم عليهم بقنوات قصيرة المدة .

ولنأى المؤتمر بأن يودع فيها فضلا عن هؤلاء ، أكبر عدد ممكن من المجرمين الآخرين .

ومما يثير في معبر شبيبا بالمؤسسات المفتوحة سجن الجيزة بعد إلغائه سنة ١٩٥٥ بقرار وزارى ، وتحويله إلى سجن مخففة فيه الحراسة . وقد قل سنة ١٩٥٦ إلى المرج ويخصص لاستقبال المسجونين في فترة الانتقال السابقة على الافراج عنهم .

وقد أنشئ حقل في واحة سيوه وآخر في الواحة الخارجة بقرار وزارى صدر سنة ١٩٥٦ ، وذلك لاختصاب الصحراء وتهيتها للزراعة . ويخصص الحقلان لاستقبال المجرمين المحكوم عليهم ذوى الاستعداد للعمل فيها ، على أن يمنح كل واحد منهم عند الافراج عنه قطعة أرض في نفس البقعة يتولى إعدادها للزراعة واستغلالها والاستثمار بثأرها . وهذا النظام فضلا عن تشابهه بالمؤسسات المفتوحة روعى فيه أن يسهم بقط في تمييز الصحراء .

خامسا

عن علاج المحكوم عليهم بقنوات قصيرة المدة .

عبر المؤتمر الثانى للامم المتحدة عن عدم ارتياحه إلى العقوبة قصيرة المدة لما تتبعه من تخطئة بين المحكوم عليه وبين المسجونين تتيح انتقال

عدوى الاجرام من هؤلاء ، لئلا أوصى المؤتمر كافة الدول بالعمل على ألا يحكم قضاتها الجنائيون - قدر المستطاع - بعقوبة قصيرة المدة ، وأن يحلوا محلها إما وقف التنفيذ وإما الحرية مع الاشراف probation وإما الفرامة ، وإما العمل في ظل نظام من الحرية المشروطة ، وإما الايداع إذا اقتضى الحال في جناح من السجن متميز عن مكان وجود باقى المسجونين ، وإما الايداع في مؤسسة مفتوحة .

وقد أورد قانون العقوبات المصرى من قديم ما يحقق هذه الرغبة ولو أنه ترك للقاضى فى شأنها حرية التقدير . فتتضمن المادة ١٨ / ٢ على أن لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز الثلاثة شهور أن يطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشفيه خارج السجن طبقا لما تقرر من القيود بقانون الاجراءات الجنائية إلا إذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار .

سادسا

علاج الإجرام غير العمدى

المقصود بالإجرام غير العمدى - فى مجال العلاج - تلك الحالات التى يحكم فيها على المجرم بعقوبة تبعاً لحدوث وفاة أو إصابة بالفعل نتيجة لإهماله .

وفى صدد هذه الحالات ، أوصى المؤتمر الدولى للدفاع الاجتماعى

(ميلانو ١٩٥٦) باعتبار الحكم مسقطا لرخصة ممارسة النشاط الخطر الذى أفضى إلى وقوع الحادث ، بحيث يلزم فى سبيل الحصول على رخصة جديدة الخضوع لاختبار جديد . وكل حكم يصدر على صاحب الرخصة يسجل عليه ويؤثر به عليها ، بحيث إذا تعددت الأحكام تسحب الرخصة من صاحبها نهائيا ويصبح من المحظور عليه أن يمارس النشاط .

أما فى صدد أنواع السلوك الخطر التى لا يترتب عليها حادث فملى وإن كانت ذا دلالة ، فتحرر عنها محاضر مخالفات يؤشر بها كذا فى على الرخصة ، بحيث تسحب الرخصة من صاحبها إذا تكررت تلك المخالفات . ذلك لأن عدم إنفاذ المخالفات المتعددة إلى حادث ، كان راجعا إلى محض الصدفة ، ويحتمل لو ترك الحال على ما هو عليه أن يقع بالفعل حادث ، فيكون من المستحسن لتفادى وقوعه سحب الرخصة .

وأخيرا فقد جاء فى التقرير الذى وضمه المقرر العام لذلك المؤتمر ، أنه إذا وقع الحادث من شخص على شذوذ عصبى أو فسادى ، فتنبم فى علاج هذا الشخص نفس الأساليب العلاجية والتأهيلية التى تنبم فى حالة الاجرام المتعمد .

الباب الخامس

مستقبل علم الإجرام في مصر

لم يكن لعلم الاجرام في مصر ماض ، وإنما نرجو أن يكون له
فيما مستقبل .

فإحصاءات الأمن العام في مصر ، كانت ولا تزال تراعى في الإرقام
الكاشفة عن ظاهرة الاجرام والظواهر الاجتماعية ذات الشأن ، تقسم
الأشخاص الذين تحققت فيهم الظاهرة محل الإحصاء دون سواهم ، إلى
فئات حموية ، أو تحديد عدد الإناث فيهم بالقياس إلى عدد الذكور ،
دون أى تجاوز لحدودهم إلى دائرة المواطنين بصفة عامة . وسبق أن
بيننا وجود النقص في هذا الأسلوب .

وما ظهر من مؤلفات في علم الاجرام ، إما اقتصر على نظريات
فلسفية في الجريمة يوزها الإثبات العلمى أو تنزع إلى التجريد النظرى ،
ولما أحاط بطرف فقط من هذا العلم دون استيعاب له في كل أطرافه .

وليس من شيعتنا قد مؤلفات غيرنا ، لأننا ندرك مشقة التأليف
وما للمؤلف في قهملها من فضل غير منكور . هو بمثابة لبنة في البنيان
الثقافى والفكرى لأهل الوطن وبني الإنسان .

وإنما قصد بهذا الباب أن نشد هم المؤلفين ليكملوا وجوه النقص
في مؤلفنا إن كان ناقصا ، أو ليصححوا فيه وجوه الخطأ إن كان

خطئنا . فكنا خدام الحقيقة العلمية ، وكنا سعاة وراء إدراك ما خفى
من أسرار الآدمية ، في سبيل هدف مشترك هو رفع مستوى الانسانية .

فعلينا العمل في سبيل البحث عن أسباب الاجرام وعن انفتح الطرق
للكشف عنه ، مستعينين في ذلك بتجارب الغير سواء للتحقق من
سداد ما وصلت إليه من نتائج ، أو لتحقيق نتائج أكثر سدادا من
تائجها .

فأين نحن من هذا الهدف الجليل الخطير ؟

ونرى أن مستقبل علم الاجرام في مصر رهين بالأمور الآتية :-
أولا : أن يكون لعلم الإجرام نصيب من عناية المشتغلين بعلم
القانون الجنائي .

ثانيا : أن يدرك الأطباء مسئوليتهم الكبرى في مجال الاجرام وأن
يقلموا عن الاعتقاد بأن هذا المجال غريب عليهم ولا صلة له بميدان
نشاطهم .

ثالثا : أن ينهض طب الأمراض العصبية والعقلية والنفسية وطب الغدد .

رابعا : أن ينهض الإحصاء عموما ، والإحصاء العام قبل الإحصاء
الجنائي ، أي الإحصاء الشامل لكافة المواطنين دون اقتصار
على الإحصاء الشامل للمجرمين وحدهم .

وفها يلل نبسط الحكمة من كل ذلك .

فلم القانون الجنائي ، باعتبار أنه لا يبالغ من الجريمة سوى حقيقتها القانونية ، لا يتعدى حدود الرياضة الفكرية المجردة والدائرة حول الركن المادى للجريمة والركن المعنوى لها - كما وصفها نص القانون - وتفيد هذا النص في سبيل تحديد هذين الركنين ، والنقاش حول ما يدخل في حكم النص وما يعد خارجا عن حكم النص . فالنص المدون على ورقة هو موضوع علم القانون الجنائي . وهو الموضوع الجوهرى إن لم يكن الموضوع الوحيد .

ومن ثم يدخل علم القانون الجنائي في فصيلة العلوم التنظيمية *Scienze normative* أى العلوم المنجبة إلى الاحاطة بأحكام النصوص كقواعد السلوك وبما هو واجب أن يكون *il dover essere* .

أما علم الاجرام ، فلأنه يبالغ من الجريمة حقيقتها الواقعية ، فإنه يتجاوز حدود الرياضة الفكرية حول النصوص ، وينزل إلى مجال الوقائع والعوامل المسببة لها ، مستعينا في ذلك بالأسلوب العلمى الحريص على ربط كل ظاهرة بعلمها ، وتحديد مقدماتها السابقة وتأثيرها اللاحقة .

ولهذا السبب ، يدخل علم الاجرام في فصيلة العلوم الكشفية *Scienze causali esplicative* المنجبة إلى الاحاطة بما هو كائن *l'essere* واستظهار أسباب وجوده .

وناهيك بما يحدهه الاغراق في استيعاب العلوم التنظيمية والإعراض عن العلوم الكشفية المفصرة ، من شغل في الرياضة الفكرية والتأملات النظرية

كثيرا ما يدفع لا بالقاضى بحسب وإنما بالمشرع كذلك ، إلى نتائج مجافية لنواميس القانون الطبيعى والمتعضيات الواقعة القاهرة .

فاتجاه المشتغلين بعلم القانون الجنائى ، إلى العناية بعلم الإجرام كذلك مشرعين كانوا أو قضاة ، أمر من شأنه أن يحقق هدفين جوهريين هما البعد بنصوص القانون وأحكام القضاء عن الشطط ، والدنو بها إلى التحقيق السديد لمتعضيات العدالة من جهة ، واكتشاف أنجع الوسائل وأفعلا فى مكافحة ظاهرة الإجرام من جهة أخرى .

ذلك عن الأمر الأول .

أما عن الأمر الثانى فيخص الأطباء . ذلك لأنه من المؤسف بحق أن يجهل الأطباء الدراسة العلمية لظاهرة الجريمة ملقين بسب هذه الدراسة على طاق رجال القانون وحدهم ، كما لو لم يكن للأطباء فى الدراسة ذاتها أى شأن أو نصيب .

فليس الهدف الجوهري من الطب مقصورا على تأمين الإنسان ضد آلام الرأس أو المعدة أو السكبد أو الأمعاء ، وكفالة الدقات المنتظمة لقلبه ، والاستنشاق الطبيعى للهواء ، والمضم السليم للأطعمة ، وإنما تدخل فى النوايا التى يهدف الطب إلى تحقيقها ، غاية أجدى وأنفع للناس فى دنيا علاقاتهم ، وهى تطهير السلوك الإنسانى من النوازغ السيئة الهدامة ، الحائلة بأمن المجتمع وسلامة العيش فيه ، أى نوازغ الالتواء فى الخلق بوجه عام والإجرام على وجه خاص .

فعلى الأطباء أن ينعوا باستظهار الصلة بين أحوال الجسم وأحوال النفس ، وأن يكشفوا عما وراء الإجمام من علل مرضية ، جسمية كانت أو نفسانية . وبالتالي يصبح علاج النواحي المتقدم ذكرها في الطريقة التي يوجد عليها ويعيش بها جسم الإنسان ، محض وسيلة في سبيل غاية أنبل هي السمو بأخلاق الإنسان .

والأمر الثالث الذي يتوقف عليه مستقبل علم الإجمام ، هو نهضة طب الأمراض العصبية والقلبية والنفسية ، وعلى الأخص نهضة الطب المعالج للفرد .

فمن قرأ هذا المؤلف ، لم يجد بدا من الإحساس بضرورة هذا الفرع من فروع الطب ، على وجه خاص ، في الوقاية من الإجمام وفي علاج من تردوا فيه .

فافرازات الفرد لها شأن خطير في توجيه سلوك الإنسان . ومن المعروف عن الأستاذ الإيطالي العالمي الدكتور Pende أستاذ كرسي الفرد بكلية الطب في جامعة روما ، أنه من الأساطين العالمين في علم الإجمام كذلك .

والحاجة إلى نهضة طب الفرد ، محسوس بها في كافة بلاد العالم وكذلك الحال في الحاجة إلى نهضة طب الأمراض العصبية والقلبية والنفسية .

وأخيرا ، فإن أبحاث علم الإجرام لا بد فيها من الأسلوب العلمى المتميز بالسمى وراء الحقيقة لكشفها وتسجيلها كما هى دون تشويه لذاتيتها بإحساس شخصى لا وجود له فى الواقع ، أو برأى شخصى ممكن مقدما .

فالعالم إنما يقف من حقائق الكون موقف مصور لما لا يملك حق إدخال أى تعديل فى صورتها سواء أكان يحس بأنه يدخل هذا التعديل أو كان يدخله بطريقة لا شعورية وعلى غير إحساس .

العالم محض متفرج وناقل أمين لا يفعل سوى التصوير والتسجيل . ومن ثم فإن أسلوب البحث العلمى لا يعرف الحدس والتخمين ، بل تعتبر التأملات والإحساسات الشخصية فيه بمثابة آفة المفسدة .

ولما كان الأمر كذلك ، فإن من أهم أساليب البحث العلمى فى ظاهرة الإجرام - بالإضافة إلى أساليب الفحص الطبى والمعمل - أسلوب الإحصاء .

والمراد بالإحصاء هنا ، لا الاحصاء الجنائى وحده وإنما الإحصاء العام كذلك .

ذلك لأنه حين يقتصر الإحصاء على دلالات رقمية محصورة فى نطاق المجرمين وحدهم ، كثيرا ما تجبى هذه الدلالات خداعة مغلوطة زائفة فى الكشف عن الحقيقة المنشودة . ولا بد فى الوقوف على أثر

عامل ما في ظاهرة الجريمة ، أن يحصى لا عدد المجرمين الذين يفعل
فيهم هذا العامل فله وحدهم ، وإنما عدد كافة المواطنين الخاضعين لتأثير
العامل ذاته ، حتى تتضح نسبة المجرمين في مجموع المتأثرين بالعامل محل
البحث من ناحية الصلة القائمة بينه وبين الإجرام . وعلى هذا الأساس
تصبح المقارنة بين عامل وآخر من ناحية التهيئة للجريمة ، أكثر دقة
في الكشف عن الحقيقة .

فلا يكفي مثلاً أن يحصى عدد المتزوجين وعدد العزاب في المجرمين
وحدهم ، وإنما يجب أن تحدد نسبة عدد المجرمين المتزوجين في مجموع
المواطنين المتزوجين ، ونسبة عدد العزاب المجرمين في مجموع المواطنين
العزاب وهكذا في شأن كافة العوامل التي يوجد بينها وبين الإجرام
اتصال ، كمال السن مثلاً وفئات العمر المختلفة إلى غير ذلك مما سبق
لنا تفصيله .

ومن البديهي أن استخراج نسبة المجرمين المتأثرين بعامل نعين في
مجموع المواطنين المتأثرين بالعامل ذاته ، تكون بتحديد عدد المجرمين في
كل مائة أو ألف أو عشرة آلاف أو مئة ألف من المواطنين الخاضعين
لتأثير العامل المذكور ، ويجرى تحديد النسبة بهذه الطريقة وعلى نفس
الأساس العددي فيما يتعلق بكافة العوامل وتأثيرها على ظاهرة الإجرام
في المجتمع سواء من حيث كمية الإجرام أو من حيث نوعه .

وبناء على ذلك ، فإن نهضة علم الإجرام في مصر لانزال متوقفة
على نهضة الإحصاء العام للسكان وتنظيمه على وجه علمي دقيق يحيط

بكافة نواحي الحياة الاجتماعية وقاميلها وكافة الخصائص المميزة للإنسان .
وبعد تنظيم الإحصاء العام لا يمكن على أساس على ، يصبح من
اليسير بعد ذلك السير على ذات الأساس في تنظيم الإحصاء الجنائي .



تلك هي الدعائم التي نرى أن مستقبل علم الاجرام متوقف على
إقامتها .

وهذا هو مجهودنا في تبصير الشرق العربي بالنواحي المتشعبة لعلم
هو في هذا الشرق جديد ، فحسب أن نكون قد أسهنا بلبنة في
البيان التقدمي لوطن .

وقد أنشئ أخيرا معهد قومي للبحوث الجنائية والاجتماعية يقع على
عائقه الصب الأكبر في تهتة أسباب النهضة بعلم الاجرام . فنرجو له
فيما هو بسيله سدادا ، الله ولي التوفيق .

المراجع

—

المراجع

A

Altavilla	Il suicidio nella psicologia e nella indagine giudiziaria,	Napoli,	1982
Angiolella	Manuale di antropologia criminale	Milano,	1900

B

Battistelli	La vanità	Bari,	1929
	La bugia normale e patologica	Bari,	1923
Blaet	L'amour et l'émotion chez la femme	Paris,	1948
Bosco	L'omicidio negli Stati Uniti d'America	Roma,	1897

C

Camboni Luigi	Elementi di statistica giudiziaria	Padova,	1934
Canabès et Nass	La névrose révolutionnaire	Paris,	1906
Canella	Principi di psicologia razziale	Firenze,	1941
Corre	Crime et suicide	Paris,	1981

D

De Castro	Statistica della criminalità Metodi per calcolare gli indici della criminalità	Torino,	1934
De Napoli	Sesso e amore nella vita degli		

	uomini e degli animali	Torino, 1942
Deutsch	Psychologie der Frau,	Berna, 1948
Di Tullio	Trattato di antropologia criminale	Roma, 1945
Dromard	La sincérité	Paris, 1911
Dubrat	Le mensonge	Paris, 1903

E

Edwige Dohn	Der Frauen Natur und Recht	Berlin, 1895
--------------------	----------------------------	--------------

F

Favilli	La menzogna	Firenze, 1948
Florian, Niceforo,	Dizionario di	
Pende	Criminologia	Milano, 1943

G

Gaetano Pieraccini	La donna nella conservazione e nel perfezionamento della specie	Siena, 1931
	La stirpe dei medici	Firenze, 1925
Golzio	Reddito, età, professione,	Firenze, 1939
Grispigni	Diritto penale italiano,	Milano, 1947

H

Halbwachs	Les causes du suicide	Paris, 1930
Hamon	Les leçons de la guerre mondiale	Paris, 1917
Harding	La strada della donna	Roma, 1947
Havelock Ellis	Men and women,	London, 1894
Heymans	La psychologie des femmes	Paris, 1925

L

Le Senne	Le mensonge et le caractère	Paris,	1930
Liebi	Psicologia della donna	Milano,	1950
Lombardi	Civiltà e delitto,	Napoli,	1929

M

Mantegazza	Le donne del mio tempo	Roma,	1905
Marchesini	Le finzioni dell'anima	Bari,	1905
Maunier	Essais sur les groupements sociaux	Paris,	1929
	Introduction à la sociologie	Paris,	1929
Messedaglia	Le statistiche criminali dell'impero austriaco	Venezia, 1866 1867	
Moebius	L'inferiorità mentale della donna,	Torino,	1904
Morselli	Sessualità umana	Torino,	1931

N

Nicastro Alfredo	Criminologia, IV, V, Il metodo statistico,	Milano, 1952, 1953 Messina, Roma, Torino, 1931-1947	
	Les classes pauvres,	Paris	1905
	Forza e ricchezza,	Torino,	1906
	Ricerche sui contadini	Palermo,	1908
	Antropologia delle classi povere,	Milano, 1908-1910	
	L'io profondo e le sue maschere	Milano,	1949
	Les indices numériques de la civilisation et du progrès "Bibliothèque de culture générale"		
	Flammation,	Paris,	1912

Q

- Quetelet** Sur l'homme et le développement de ses facultés,
essai de Physique sociale Paris, 1835

R

- Riccardi** Dati fondamentali di antropologia criminale
Milano, 1889

S

- Scheinfeld** Women and men 1949
Sighele La donna nova, Roma, 1890
Simone De Beauvoir Le deuxième sexe Paris, 1949
Steinach Vita e sesso Milano 1941

T

- Tammeo** la prostituzione, saggio di statistica morale,
Torino, 1890
Tarde La criminalité comparée Paris, 1894
Thorsten Sellin Research memorandum on crime in the depression
New York, 1937

V

- Veratti** Vita sociale e criminalità Torino, 1932
Viazzi Psicologia dei sessi Torino, 1904

W

- Walker** Fisiologia del sesso Milano, 1948
Weininger Sesso e carattere, Milano, 1940

المجلات

Rivista italiana di sociologia.

Rivista italiana di Neuropatologia, psichiatria ed Elettroterapia.

Rivista di patologia nervosa e mentale

Rivista di etnografia

Archivio di antropologia criminale

Note e riviste di psichiatria

Rivista internazionale della Protezione sociale

Rivista italiana di demografia e di statistica

Annuario statistico italiano

Annali di statistica

Difesa sociale

Scuola positiva

Rivista penale

Giustizia penale

Rivista di antropologia

فهرس

الباب الاول فى علم الاجتماع الجنائى

٣	مقدمة
	الفصل الاول
٧	الحالة الاقتصادية
	الفصل الثانى
٣٥	الطبقة الاجتماعية
	الفصل الثالث
٥٨	نوع المهنة
	الفصل الرابع
٧٠	درجة الحضارة
٨٩	صلة الانتحار بالحضارة
١٠٥	الحضارة والجنون
	الفصل الخامس
١٢٠	نوع المعيشة
	الفصل السادس
١٣٣	الحالة المدنية
	الفصل السابع
١٥٧	ظروف الحرب وما بعد الحرب
	الفصل الثامن
١٧١	فى التصنيع

٥ الباب الثاني في إجرام النساء

الفصل الأول

الاحتماءات ١٨٣

الفصل الثاني

المرأة جثمانيا ١٩٩

الفصل الثالث

المرأة نفسانيا ٢١٩

١ - الناحية الشعورية ٢٢٣

أولا - عن الحساسية الشعورية ٢٢٥

ثانيا - الشهوة الجنسية والحياة ٢٣٠

ثالثا - عن التحفظ في إظهار طوية النفس والثروة ٢٣٥

رابعا - عن الغرور ٢٣٧

خامسا - النزعة إلى الكذب والحلق في تحقيق الأهداف ٢٣٩

سادسا - عن حاسة العدالة ٢٤٤

٢ - الذكاء ٢٤٥

أولا : عن التأجيل والتجريد في الفكر ٢٤٦

- ٢٤٧ ثانيا : عن التفكير العلمى
٢٤٨ ثالثا : عن الحاجة إلى الغرائب والتخيلات غير الواقعية
٢٥٠ رابعا : عن الاستسلام لفريضة أكثر من العقل
٢٥١ خامسا : النزعة إلى المحافظة
٢٥١ سادسا : ندرة العبقريّة فى المرأة

الفصل الرابع

- ٢٥٥ سبب اختلاف المرأة عن الرجل

الفصل الخامس

ظواهر اجتماعية نسائية

- ٢٥٨ ١ - فى مجال الاتّحاد
٢٦٩ ٢ - عن الجنون
٢٦١ ٣ - الوفيات بسبب الحوادث وجرائم القتل
٢٦٢ ٤ - الوفيات بصفة عامة
٢٦٤ ٥ - المستوى الثقافى

الفصل السادس

- ٢٦٩ استرجال المرأة

الفصل السابع

الاجرام المستتر أو المجهول والدعارة

٥ الباب الثالث

- ٣٩٧ نظرية الخطورة الاجرامية
- ٣٩٩ ماهيتها
- ٣٠٣ العوامل المنشئة لها
- ٣٠٨ الامارات الكاشفة عنها

الجريمة - بواعث الاجرام وطبع المجرم - سوابق
المجرم وحياته الماضية - سلوك المجرم المعاصر
واللاحق للجريمة - ظروف الحياة الفردية
والعائلية والاجتماعية للمجرم .

الباب الرابع علاج الجريمة والوقاية منها

الفصل الاول

في الوقاية

- ٣٣٨ أولا - مكافحة العامل السببي
- ٣٤٢ ثانيا - مكافحة العامل المهيء أو المساعد
- ٣٤٤ ثالثا - الوقاية من انحراف الطفولة
- ٣٥٠ رابعا - دور البوليس

- ٣٥٤ خامسا - دور القوات المسلحة
- ٣٥٦ سادسا - دور أرباب العمل
- ٣٥٧ سابعا - الوقاية من الاجرام غير العمدى
- ٣٦٥ ٨ الفصل الثانى
- ٣٦٦ فى العلاج
- ٣٦٦ أولا - علاج المجرمين فى السجن
- ٣٧٨ ثانيا - الاعداد اللازم لمفادرة السجن
- ٣٨٢ ثالثا - علاج المجرمين الأحداث
- ٣٨٥ رابعا - المؤسسات المفتوحة
- ٣٨٧ خامسا - علاج المحكوم عليهم بمقوبات قصيرة المدة
- ٣٨٨ سادسا - علاج الاجرام غير العمدى
- ٣٩١ ٩ الباب الخامس
- ٣٩١ مستقبل علم الاجرام فى مصر

أعمال المؤتمرات

- أعمال المؤتمر الأول للأمم المتحدة فى شئون الوقاية من الجريمة وعلاج المجرمين (جنيف ١٩٥٥) .
- أعمال المؤتمر الدولى للدفاع الاجتماعى (ميلانو ١٩٥٦) .
- أعمال المؤتمر الثانى للأمم المتحدة فى شئون الوقاية من الجريمة وعلاج المجرمين (لندن ١٩٦٠) .

تصويب

في

الجزء الأول

المخطأ	الصواب	الصحيفة
المبحث الأول	الفصل الأول	١١٤
الفصل الثالث	الفصل الثاني	٣ ١٠

في هذا الجزء

المخطأ	الصواب	الصحيفة
الكاتب الايطالى	الكاتب الاغريقى	٨
هو	على	١٣٠

Bibliotheca Alexandrina



0357554